جامعـــــة الأزهـــــر ـــــ غـــــزة
عمـــــادة الدراســـــات العليـــــا
كليـــــة الآداب والعلـــــوم الإنســـــانية
ماجســـــتير اللغـــــة العربيـــــة وآدابهـــــا

الجملة الخبرية في شعر أحمد دحبور

دراسة نحوية دلالية

The proposition in Ahmed Dahbour' poetry
A Grammatical Denotative Study

إعداد الطالب

عدنان محمد محمد أبو عامر

إشراف الدكتور

محمد سالم أبو غفرة

أستاذ علوم اللغة المساعد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها
من كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة الأزهر – غزة

١٤٣٧هـ - ٢٠١٥ م

جامعـــــة الأزهـــــر - غـــــزة
عمـــــادة الدراســـــات العليـــــا
كليـــة الآداب والعلـــوم الإنـــسانية
ماجـــستير اللغـــة العربيـــة و آدابهـــا

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة الدراسات العليا بجامعة الأزهر – غزة على تشكيل لجنة المناقشة والحكم على أطروحة الطالب/ة: **عدنان محمد محمد ابو عامر**، المقدمة لكلية الآداب والعلوم الإنسانية لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية و آدابها وعنوانها:

الجملة الخبرية في شعر أحمد دحبور : دراسة نحوية دلالية

وتمت المناقشة العلنية يوم الخميس بتاريخ 2016/01/21م.

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الطالب/ة: **عدنان محمد محمد أبو عامر**، درجة الماجستير في الآداب والعلوم الإنسانية تخصص اللغة العربية و آدابها.

توقيع أعضاء لجنة المناقشة والحكم :

د. محمد سالم أبو غفرة (مشرفاً ورئيساً) ..... التاريخ: 9 / 2 / 2016م

أ.د. عبد الله أحمد إسماعيل (مناقشاً داخلياً) ..... التاريخ: 9 / 2 / 2016م

د. فوزي ابراهيم أبو فياض (مناقشاً خارجياً)..... التاريخ: 9 / 2 / 2016م

إقـــرار

أنا الموقع أدناه مُقدِّم الرسالة التي تحمل العنوان:

الجملة الخبرية في شعر أحمد دحبور

دراسة نحوية دلالية

أُقِرُّ بأنَّ ما اشتملت عليه هذه الرسالة، إنَّما هو نِتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تَمَّت الإشارةُ إليه حيثما وَرَد، وأنَّ هذه الرسالة كَكُل، أو أيّ جزءٍ منها، لم يُقَدَّم من قَبْل، لِنَيْل دَرَجَةٍ، أو لَقَبٍ علميّ، أو بحث، لدى أيِّ مؤسسةٍ تعليميةٍ، أو بحثيَّةٍ أُخرى.

وأني أتحملُ المسئولية القانونية الأكاديمية كاملة حال ثبوت ما يخالف ذلك.

اسم الطالب: **عدنان محمد محمد أبو عامر**

التوقيـــــع: ــــــــــــــــــــــ

التاريـــــخ: ٢٠١٦/٠١/٢١م.

قال تعالى:

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

(سورة المجادلة: آية١١)

* إلى الخالدين في سفر التاريخ، إلى الشهداء . . . إلى العظماء . . . إلى النبلاء الذين قضوا في رحلة كفاحنا الطويل .

* إلى أخوي الشهيدين: أكرم وكمال اللذين ارتقيا إلى سلم المجد والعلياء .

* إلى المُعَذَبِينَ والمناضلين . . . إلى الأسرى، أقباس المجد، ومشاعل الحرية .

* إلى كل من وقف إلى جانبي، وأمدني بالمصادر والمراجع، ومنحني الثقة والصبر من أجل الوصول بهذا البحث إلى هذا المستوى . .

إلى كل هؤلاء أهدي هذا البحث

ولله الحمد من قبل ومن بعد

الباحث

إنَّ أجمل لحظةٍ يحياها الإنسان، وهو يشعر بالفرح والنشوة بعد الجهد والعناء . . . يا إلهي ما أروع هذه اللحظات، وما أخصبها ! ! في فكر الإنسان وخياله، إنها لحظة تستدعي الشكر لذوي الفضل والمَنّة .

قال تعالى: ﴿ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾[1] اللهم اجعلني عبداً صبوراً وشاكراً .

فلا يسعني في هذه اللحظات إلا أن أتوجه بالشكر والثناء؛ الذي تعجز عنه الكلمات واللغة على طواعيتها، ومرونتها عن أداء الغرض إلى الدكتور/ **محمد سالم أبو غفرة**، الذي شرفني بقبوله الإشراف على رسالتي، وعلى ما تحلّى به من الحِلم، وسعة الصدر، واللين في نصحي وإرشادي .

ولا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذيَّ الفاضلين عضوي لجنة المناقشة:

فضيلة الأستاذ الدكتور/ عبد الله أحمد إسماعيل **حفظه الله تعالى**

فضيلة الدكتور/ فوزي إبراهيم أبو فياض **حفظه الله تعالى**

على قبولهما مناقشة هذه الدراسة، وعلى تحملهما مشاقّ قراءتها، وإثرائها بملاحظاتهما النفيسة، فجزاهما الله عني خير الجزاء .

ولا يفوتني أنْ أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان، إلى التي قطعت معي ولا تزالت رحلة العمر، وتحملت مشاق الحياة، واستطاعت بصبرها وحكمتها، أن تمنحني الأمل والدفء، والقدرة على المواصلة، زوجي النموذج والمثال .

ولا يسعني أيضاً إلى أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأساتذة الكرام، الذين تتلمذنا على أيديهم، ولم يتوانوا في مد يد العون لنا، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور/ محمد صلاح أبو حميدة .

ولا يفوتني أيضاً أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى إدارة مدرسة المتنبي الثانوية للبنين وأعضاء الهيئة التدريسية ممثلة بمدير المدرسة الأستاذ جمال عبد الرحمن أبو عساكر لما بذلوه من جهد لتسهيل مهمتي وخاصةً في أثناء الدراسة النظرية والتطبيقية .

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

---

(١) الآية ٧ من سورة إبراهيم.

الملخص

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق، محمد بن عبد الله ثم أما بعد:

فهذا البحث الموسوم بـ "**الجملة الخبرية في شعر أحمد دحبور، دراسة نحوية دلالية**"، وقد جاء البحث في أربعة فصول مكوَّنة من ثمانية مباحث، في كل فصل مبحثان؛ حيث اشتمل الفصل الأول على مبحثين هما:

الجملة الاسمية البسيطة أو المطلقة والجملة الخبرية الاسمية المقيّدة بالأفعال الناقصة والحروف الناسخة، واشتمل الفصل الثاني على مبحثين وهما: الجملة الفعلية الخبرية ذات الفعل المبني للمعلوم، والجملة الخبرية الفعلية ذات الفعل المبني للمجهول، أمّا الفصل الثالث، فقد اشتمل على مبحثين أيضاً وهما: الجملة الخبرية الاسمية المنفية والجملة الخبرية الفعلية المنفية، أمّا الفصل الرابع فقد اشتمل أيضاً على مبحثين هما: الجملة الخبرية الاسمية المؤكدة، والجملة الخبرية الفعلية المؤكدة.

وتكمن أهمية الدراسة، في أنها تسلط الضوء على طريقة بناء الجملة عند الشاعر أحمد دحبور، كونه أحد شعراء المقاومة الفلسطينية ، وطريقة استخدامه للغة ودلالتها المتنوعة، والتي استطاع من خلالها نقل تجربته الشعرية.

وقد خلص الباحث إلى عدة نتائج، تم إثباتها في نهاية البحث، وأتبعها بقائمة المصادر والمراجع.

Abstract

Prais be to Allah-the lord of the world -prayer and peace be upon the most honest creature-Mohammed peace be upon him. Then afterwards.

My research entitled "**The Proposition in Ahmed Dahbour' poetry, A Grammatical Denotative Study**".

The study's of four chapters divided into eight subjects; Every chapter has two subjects.

The first chapter includes two subjects which are the simple noun phrases and the noun phrases connected withe modal verbs and changing prepositions.

The second chapter includes two subjects which are statements in active voice and statements in passive voice.

The third has two subjects-noun-negative phrases and negative verb statements.

Regarding the fourth, it containes two subject which are the affirmative noun phrase and the affirmative sentences with verb.

The importance of this study lies in its focus on the way of constructing sentences by the poet "Ahmed Dahbour" as one of the palestinian resistance poets. It focuses also on the way he uses the language and its various indications in which he could convey his poetic experience.

The researcher has concluded mary results which were proved at the end of the research enclosed with alist of resoures and references.

فهرس الموضوعات

الإهداء ..... **ب**

شكر وعرفان ..... **ت**

الملخص ..... **ث**

ABSTRACT ..... **ج**

فهرس الموضوعات ..... **خ**

مقدمة **١**

تمهيد: الجملة العربية **٥**

أولاً: مفهوم الجملة ٦

ثانياً: أقسام الجملة ١١

١. باعتبار صدرها: ١١

٢. باعتبار وقوعها في نطاق جملة أخرى: ١٣

٣. الجملة باعتبار موقعها الإعرابي: ١٤

٤. الجملة باعتبار الوظيفة العامة التي تؤديها: ١٤

٥. الجملة باعتبار دلالتها الزمنية: ١٥

الفصل الأول: الجملة الخبرية الاسمية المثبتة **١٧**

المبحث الأول: الجملة الاسمية المطلقة **١٨**

أولاً: الابتداء بالمعرفة ١٩

الأولى: المبتدأ معرفة + الخبر مفرد نكرة، أو نكرة مخصصة ١٩

الثانية: المبتدأ معرفة + الخبر معرفة ٢٢

الثالثة: المبتدأ معرفة + الخبر مؤول ٢٤

الرابعة: المبتدأ معرفة والخبر جملة ٢٤

الخامسة: المبتدأ معرفة والخبر جار ومجرور أو ظرف: ٢٧

ثانياً: الابتداء بالنكرة ٣٠

ثالثاً: تعدد الخبر ٣٤

رابعاً: تقديم الخبر على المبتدأ ٣٦

خامساً: الحذف ٣٨

أولاً: حذف (المسند إليه) المبتدأ:..... ٤٠
ثانياً: حذف الخبر:..... ٤١
المبحث الثاني: الجملة الاسمية المقيدة **٤٥**
القسم الأول: الجملة الاسمية المقيدة بالأفعال الناقصة..... ٤٥
القسم الثاني: الجملة الاسمية المقيدة بالحروف..... ٥٤
الفصل الثاني: الجملة الخبرية الفعلية المثبتة..... **٦١**
المبحث الأول: الجملة الفعلية ذات الفعل المبني للمعلوم..... **٦٢**
تمهيد:..... ٦٢
الجملة ذات الفعل التام المبني للمعلوم:..... ٦٤
أ . الجملة ذات الفعل اللازم:..... ٦٤
ب . الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي:..... ٦٧
المبحث الثاني: الجملة الفعلية ذات الفعل المبني للمجهول..... **٨٣**
تمهيد:..... ٨٣
أولاً: الجملة ذات الفعل اللازم..... ٨٥
ثانياً: الجملة ذات الفعل المتعدي إلى مفعولٍ واحدٍ أصلاً..... ٨٦
ثالثاً: الجملة ذات الفعل المبني للمجهول المتعدي لمفعولين ٨٧
أ. الفعل المبني للمجهول المتعدي لمفعولين (أصلهما المبتدأ والخبر): ٨٧
ب ـ الجملة ذات الفعل المبني للمجهول الذي ينصب مفعولين ليس أصلهما:
(المبتدأ والخبر):..... ٨٨
رابعاً: الحذف في الجملة ذات الفعل المبني للمجهول ٨٩
خامساً: التقديم والتأخير في جملة الفعل المبني للمجهول الذي ينصب مفعولين أصلهما وليس أصلهما المبتدأ والخبر..... ٩٠
الفصل الثالث: الجملة الخبرية المنفية **٩١**
المبحث الأول: الجملة الاسمية المنفية..... **٩٢**
أولاً: نفي الجملة الاسمية بأداة النفي (ليس)..... ٩٣
ثانياً: نفي الجملة الاسمية بأداة النفي (ما) العاملة عمل ليس:..... ١٠٦
ثالثاً: نفي الجملة الاسمية بأداة النفي (لا) العاملة عمل (ليس): ١١٠
رابعاً: نفي الجملة الاسمية بأداة النفي (إنْ) العاملة عمل (ليس): ١١٣

خامساً: نفي الجملة الاسمية بأداة النفي (لا) النافية للجنس:..... ١١٣
المبحث الثاني: الجملة الخبرية الفعلية المنفية..... **١٢٩**
مفهوم النفي ١٢٩
أولاً: الجملة ذات الفعل التام المبني للمعلوم ١٣٤
أ- الجملة ذات الفعل اللازم:..... ١٣٤
ب- الجملة ذات الفعل المتعدي إلى مفعول به واحد: ١٣٨
ج – الجملة ذات الفعل المتعدي إلى مفعولين:..... ١٤٢
ثانياً: الجملة المنفية ذات الفعل المبني للمجهول..... ١٤٥
ثالثاً: الجُملة المنفية ذات الفعل الناقص..... ١٤٨
١- الفعل الماضي الناقص المنفي بـ (ما):..... ١٤٨
٢- الفعل الناقص منفياً بـ (لم):..... ١٤٩
الفصل الرابع: الجملة الخبرية المؤكدة..... **١٥٧**
المبحث الأول: مؤكدات الجملة الإسمية..... **١٦١**
أولاً: التوكيد بـ(إنَّ وأنَّ) ١٦١
١. صور تأكيد الجملة الاسمية بـ (إنَّ):..... ١٦٢
٢. صور تأكيد الجملة الاسمية بـ (أنَّ):..... ١٦٨
٣. التقديم والتأخير في جملة (إنَّ، وأنَّ):..... ١٧٦
ثانياً: التوكيد بـ (لام) الابتداء ١٧٩
ثالثاً: التوكيد بـ (أمَّا) ١٨١
رابعاً: التوكيد بالقصر ١٨٧
خامساً: التوكيد بـ (ضمير الفصل) ١٩٤
أ . توكيد الجملة الاسمية البسيطة:..... ١٩٤
ب . توكيد الجملة الاسمية المنسوخة بـ (إنَّ): ١٩٦
ج . توكيد الجملة الاسمية المنسوخة بـ (ليس):..... ١٩٧
سادساً: التوكيد بـ التوكيد المعنوي ١٩٨
أ . التوكيد بـ (كل): ١٩٨
ب . التوكيد بالنفس:..... ١٩٩
سابعاً: التوكيد بـ الأدوات الزائدة للجملة الاسمية ٢٠٠

أ . التوكيد بـ (كان) الزائدة:..... ٢٠٠
ب . توكيد خبر الفعل الناقص بالباء الزائدة: ٢٠٠
ج . توكيد اسم الفعل الناقص (ليس) بـ (مِنْ) الزائدة: ٢٠١
المبحث الثاني **٢٠٣**
الجملة الخبرية الفعلية المؤكَّدة.....**٢٠٣**
أولاً: التوكيد بـ (قد)..... ٢٠٣
ثانيا: توكيد الجملة الفعلية بالقسم المحذوف وذلك بعد (قَدْ)..... ٢٠٩
ثالثاً: توكيد الجملة الفعلية بالقصر ٢١٠
رابعاً: توكيد الجملة الفعلية بالتوكيد المعنوي..... ٢١٢
خامساً: توكيد الجملة الفعلية بالتوكيد اللفظي..... ٢١٥
سادساً: توكيد الجملة الفعلية بـ (الضمير المنفصل)..... ٢١٦
سابعاً: التوكيد بالأدوات الزائدة..... ٢١٨
ثامناً: التوكيد اللفظي بالجمل ٢١٩
النتائج ٢٢١
قائمة المراجع..... ٢٣٣

مقدمة

الحمدُ لله رب العالمين، تقدَّست أسماؤه، والصلاة والسلام على المبعوث رحمةً وهدايةً للعالمين، وعلى آله وصحبه الطيبين، وعلى مَنْ اتبعه بإحسان إلى يوم الدين،،،

أما بعد:

فإنَّ معاودة النظر في تراثنا الشعري الفلسطيني الحديث – لا سيما شعر المقاومة الفلسطينية – يكشف لنا بوضوح عن كيفية توظيف الشعراء الفلسطينيين للغة، ويسلط الضوء على الاستخدامات الجديدة للمفردات اللغوية، وطريقة تركيبها نحوياً، ومدى انسجام الظاهرة اللغوية الحديثة مع استخدامات القدماء لها مع الاعتراف بأنَّ هذا النتاج الضخم من الشعر الفلسطيني، هو امتدادٌ طبيعيٌ للشعر العربي الحديث، ومن ثمّ فهو جزء أصيلٌ من المنظومة الأدبية العربية قديماً وحديثاً.

ولعل إجلال النحاة للشعر العربي، واتخاذه – قديماً وحديثاً – مادةً غنيةً لتقيعدهم النحوي واللغوي، هو ما دفعني لدراسة شعر شاعر كبير من شعراء الثورة الفلسطينية المعاصرة، إنَّه الشاعر (أحمد دحبور)، وهو من شعراء الرفض والتمرد، والتعبئة الفكرية والثورية، في مرحلةٍ من أخصب مراحل الصراع مع هذا العدو المسخ؛ ولأننا أمام شاعرٍ فلسطيني من شعراء التفعيلة، وقد دُرس شعره دراسة أدبية، ولم يتطرق أحدٌ من الباحثين لدراسة شعره دراسة نحوية دلالية، على حد علم الباحث.

لذلك – كله – ارتأى الباحث تسليط الضوء على الظواهر النحوية في شعره، وذلك من خلال الجملة الخبرية في شعره، كون أنّ الجملة الخبرية أكثر الجُمل دوراناً واستعمالاً بين أهل العربية، وقد حرصت على أن يُسبق كل مبحثٍ من المباحث التطبيقية بمدخل نظري يكشف عن آراء النحاة – لاسيما القدماء منهم فيم يخص هذا المبحث، وذلك للإفادة من آرائهم النحوية، ولم يغفل البحث الوقوف على مواطن الاختلاف بين العلماء القدماء للإفادة منها في التحليل النحوي في لغة الشاعر، للكشف عما في لغة الشاعر من إبداع.

ونظراً إلى أنَّ الباحث لم يعثر من شعر أحمد دحبور، إلا على الأعمال الكاملة، ١٩٨٣م، وأيُّ بيت ٢٠٠٤م، فقد اقتصرت دراسته عليهما فحسب، وقد خَلُصَ إلى عدة نتائج أخذت الطابع الكمي الإحصائي لتعطي نتائج قريبة من الدقة والموضوعية.

"ولأنَّ المادة المدروسة ينبغي أن تتوافر فيها صفتان ضروريتان، أحدهما أن تكون المادة كافية في ذاتها لقياس الظاهرة المدروسة، وإعطاء مؤشرات دالة في هذا المجال، والأخرى أن تكون المادة

المدروسة محدودة وهي صفةٌ قد تكون مناقضة للصفة الأولى، ولكنها ضرورية حتى لا تتميع الخصائص"[١].

ومن هنا جاء تحديد الجملة الخبرية ميداناً للدراسة، فهي نتاج كامل لشاعر من شعراء المقاومة الفلسطينية.

وأمَّا بالنسبة للتحليل الدلالي للجملة، فإنه ناتجٌ عن مجموع الدلالات التي تُنسب لأجزاء الجملة، وهذا ما أشار إليه عبد الرحمن أيوب بقوله: "فدلالة الجملة، هي مجموع الدلالات التي تُنسب لأجزائها، ومجموع الآثار المترتبة على وجود هذه الدلالات المختلفة بعضها إلى جوار بعض"[٢]، "ومن هذه الدلالات دلالة الإسناد، ودلالة الزمن"[٣].

فالتحليل الدلالي – كما فُهِمَ – هو تلك الدلالات الناتجة عن التراكيب النحوية واللغوية للجمل، هذا ما أشار إليه ياسر إبراهيم الملاح بقوله: وذلك أنَّ المعنى الحقيقي هو ما تفهمه من تركيب ما صيغ وفق قوانين النحو. ويختلف هذا المعنى أو يتنوع إذا خضع نظم التركيب لجملة من الوجوه والفروق في كل باب من أبواب النحو، ومثال ذلك التقديم والتأخير، والتعريف والتنكير، والإظهار والإضمار في الخبر"[٤].

فالعمل الأدبي – بطبيعة الحال – هو مجموع الجمل المكوّنة للتراكيب النحوية، والتي تشكل النص الأدبي الذي جاء مصوغاً وفقاً لقوانين المعنى النحوي الدلالي، وهذا ما يكشف عنه (محمد حماسة) بقوله: "إنَّ كل قصيدة شأنها في ذلك شأن كل عمل أدبي مكوّنة من عدد من الجمل بطبيعة الحال، وكل جملة منها مصوغة وفقاً لقوانين المعنى النحوي الدلالي في الاختيار والتفاعل بين المفردات ووظائفها النحوية"[٥]..

والحق أن الدراسات التي تناولت بناء الجملة كثيرة، ومنها:

١– بناء الجملة العربية للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، والتي تعرض للجملة بشكلٍ نظري فتعرض لمفهومها، وترابط أجزائها ووسائله، وعوارض بناء الجملة، وبناء الجملة في

(١) عبد اللطيف، محمد حماسة (دكتور): ظواهر نحوية في الشعر الحر، دراسة وصفية في شعر صلاح عبد الصبور، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م، ص ٣٧.

(٢) أيوب، عبد الرحمن (دكتور): التحليل الدلالي للجملة العربية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد العاشر، المجلد الثالث، ربيع ١٩٨٣، ص ١٢٨.

(٣) نفسه، ص ١٢٥، ١٢٨.

(٤) الملاح، ياسر إبراهيم (دكتور): علم المعنى في العربية، بحث في النظرية والمنهج، دار الفرقان للنشر والتوزيع، مطبعة الإسراء، صور باهر – القدس، ١٩٩٣م، ص ٣٢٢.

(٥) عبد اللطيف، محمد حماسة (دكتور): النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي والدلالي، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ص١٨١.

الشعر القديم.

٢- بناء الجملة الاسمية الخبرية في شعر الأحوص، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير للطالبة/ أريج عبد الله عبد الغني نعيم، فتحدثت عن الجملة الاسمية المثبتة والمنفية في شعر الأحوص.

٣- بناء الجملة في شعر هاشميات الكميت، رسالة ماجستير للطالبة/ خلود عبد السلام عبد الحليم شبانة، جامعة النجاح.

٤- الجملة الخبرية في نهج البلاغة، لعلي عبدالفتاح الشمري ، ط١، ٢٠١٢م، ١٤٣٣هـ، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع.

ولكن ما تميزت به دراستي، أنها في الشعر الحر، للشاعر أحمد دحبور، والذي دُرِسَ شعره دراسة أدبية فقط، فآثرت دراسة شعره دراسة نحوية دلالية، لأكشف عن طريقة بناء الجملة عنده، حسب الدفقات الشعرية، والتموج الشعوري التي يتيحها الشكل الجديد.

وقد اقتضت طبيعة البحث أنْ يُقسَّم إلى تمهيد وأربعة فصول حيث تناول التمهيد الجملة الخبرية بالتعريف والتقسيم وبيان أهميتها في الكلام العربي – ولا سيما أنها كما أسلفت الأكثر دوراناً واستعمالاً، وآراء النحاة واللغويين والبلاغيين في الجملة قديماً وحديثاً.

وقد اعتمدت في تقسيم فصول البحث الأربعة ثلاث أحوال تكون عليها الجملة العربية وهي: الجملة الاسمية، والفعلية، وإثباتها أو نفيها، وتوكيدها أو عدمه.

أمَّا الفصل الأول فقد خُصص للحديث عن الجملة الاسمية المثبتة، حيث تم تناولها بالبحث من حيث الأصالة في الترتيب، والتعريف والتنكير، والتقديم والتأخير، والتفرد والتعدد، والذكر والحذف، مستنداً في ذلك كله إلى التأصيل النحوي من المصادر والمراجع، وتناولت في المبحث الثاني من الفصل الأول الجملة الاسمية المقيَّدة بالنواسخ الفعلية والحرفية، وما يستتبع ذلك من تقديم وتأخير، وحذفٍ وذكر لركن من أركان الجملة أو لكليهما، ثم كان الحديث عن التقيد بالحروف.

أما الفصل الثاني فكان مخصصاً للحديث عن الجملة الفعلية المثبتة، وقد انقسمت الدراسة فيه إلى مبحثين: الأول: الجملة الفعلية الخبرية ذات الفعل المبني للمعلوم، وذلك من حيث اللزوم والتعدي لمفعول واحد واثنين وثلاثة، أما المبحث الثاني: فكان مخصصاً للجملة الخبرية الفعلية ذات الفعل المبني للمجهول.

أما الفصل الثالث فقد خصصه الباحث للحديث عن الجملة الخبرية بنوعيها الاسمية والفعلية

في سياق النفي، معتمداً أدوات النفي المشتركة بين الجملة الاسمية والفعلية، وكذلك أدوات النفي الخاصة بكل جملة على حده.

أما الفصل الرابع (الأخير): فقد تناول الباحث فيه توكيد الجملة الخبرية بقسميها، معتمداً على المؤكدات الخاصة بكل جملة على حده، وكذلك المؤكدات المشتركة بين الجملتين الاسمية والفعلية.

ولقد كان منهج البحث هو الحديث عن الجملة المعنية بالحديث والتحليل ضمن الفصل المخصص لها ثم ذكر صورتها المستقلة عن غيرها، وتسجيل هذه الظواهر في شعر أحمد دحبور، وتحليلها، والكشف عن مدى انسجامها مع قواعد النحاة، كاشفاً عن القيمة الدلالية لها.

ولأن عملي – هنا – قد اتخذ طابعاً وصفياً، فقد قمت بجرد إحصائي للصورة الواحدة من صور الجملة المعنية بالدراسة، فاحصاً ومدققاً، فخرجت منه بحصيلة من النتائج ، وقد أثبت عدد المرات التي وردت فيها الصورة المعنية بالدراسة، وبيان مدى تلاءمها مع التوجيهات النحوية، وذلك من خلال الاستدلال من المصادر والمراجع.

وفي النهاية فهذا جهد بشر، فإن وفقت إلى ما سعيت إليه فهذا فضلٌ من الله، وإنْ كانت الأخرى فمن عند نفسي، وحسبي أنني حاولت، فالكمال لله وحده سبحانه وتعالى، جلّ في علاه.

الطالب/ عدنان محمد أبو عامر

تمهيد

الجملة العربية

أولاً: مفهوم الجملة العربية.

ثانياً: أقسام الجملة العربية.

أولاً: مفهوم الجملة

قبل البدء بالحديث عن الجملة تركيباً، ودلالة، لابد من الحديث عن التعريف اللغوي للجملة، لأنه يمهد إلى التعرف على معناها الاصطلاحي، وعلى دلالاتها المختلفة، فكيف وردت الجملة في مفهومها اللغوي؟

"الجُمل: الجماعة من الناس... وجَمَلَ الشيء: جمعه... والجملة واحدة الجمل، والجملة: جماعة الشيء، وأجمل الشيء: جمعه عند تفرقه، وأجمل له الحساب كذلك، والجملة جماعة كل شيءٍ بكماله من الحساب وغيره، يقال: أجملت الحساب والكلام ، قال تعالى: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾[1]، وقد أجملت الحساب إذا رددته إلى الجملة"[2].

"وجَمَلَ يجملَ جملاً إذا جمع... والجُملة بالضم جماعة الشيء كأنها اشتقت من جملة الحبل لأنها قوى كثيرة جمعت فأجملت جملة. وقال الراغب: واعتبر معنى الكثرة فقيل لكل جماعة غير منفصلة جملة، والجملة كصحف الجماعة منا عن ابن سيده، وأجمل الضيعة حسنها وكثرها، والجميل كأمير يذاب فيجمع، والمجمل عند الفقهاء ما يحتاج إلى بيان، قال الراغب: وحقيقته هو المشتمل على جملة أشياء كثيرة غير ملخصة"[3].

من خلال التعريفات السابقة لمفهوم الجملة لغوياً، نجد أنها تعود إلى أصول دلالية واحدة عامة، وهي الائتلاف والضم والجمع، سواء كانت هذه الدلالات بارزةً على سطح الصياغة، أم في باطنها.

أما عند الانتقال إلى مفهوم الجملة في الاصطلاح النحوي، فتشير بعض الدلائل إلى أن لفظي (الجملة) و(الجمل) قد استخدما في عنوانات عدد من المؤلفات النحوية التي قُصد منها تقديم ملخصات لأهم قواعده تحقيقاً لأهداف تعليمية، قبل استعمال أي منها مصطلحاً محدد الدلالة في بحوث النحو وقضاياه التفصيلية[4].

وأقدم من ينسب إليه وضع مؤلف يحمل عنوان (الجمل) هو، الخليل بن أحمد الفراهيدي

---

(١) الآية ٣٢ من سورة الفرقان.

(٢) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١ هـ): لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٨م، (جَمَلَ)، ٦: ١٢٣.

(٣) الزبيدي، محي الدين أبو فيض السيد محمد مرتضى الحسيني (ت ١٢٠٥هـ): تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: علي سيري، دار الفكر، بيروت ٢٠٠٥م، (جَمَلَ).

(٤) علي أبو المكارم (دكتور): المدخل إلى دراسة النحو العربي، ط١، ١٩٨٢، القاهرة، الجزء الثاني، ص ١٣.

(المتوفي نحو ١٧٠هـ)[١]، في حين نجد تلميذه سيبويه: أبا بشر عثمان بن قنبر المتوفى (نحو ١٨٠ هـ) لا يستخدم هذا المصطلح وإن أشار في غير موضع إلى فكرة (الإسناد) مستخدماً مصطلحين من مادته للدلالة على طرفيه: المسند والمسند إليه [٢].

يقول: "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني واحد منهما من الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهب عبد الله، ولابد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء"[٣].

ويقول الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف: "سيبويه نفسه لم يستخدم مصطلح (الجملة) على الوجه الذي تناوله بها من جاء بعده، ولم أعثر على كلمة (الجملة) في كتابه إلا مرة واحدة جاءت بصيغة الجمع، ولم ترد بوصفها مصطلحاً نحوياً بل وردت بمعناها اللغوي، حيث يقول: (وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً. وما يجوز في الشعر أكثر من أذكره لك ههنا، لأن هذا موضع جمل)"[٤].

ولعل المبرد (ت ٢٨٥ هـ) أول من استخدم مصطلح (الجملة) أو (الجمل) وذلك في قوله: "وإنّما كان الفاعل رفعاً لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها، وتجب بها الفائدة للمخاطب"[٥] وقوله: "الأفعال مع فاعليها جمل"[٦]، وقوله: "ومثل هذا من الجمل قولك: مررت برجل أبوه منطلق، ولو وضعت في موضع (رجل) معرفة لكانت الجملة في موضع حال، فعلى هذا تجري الجمل"[٧].

وقد حاول ابن جني (ت٣٩٢هـ) تحديد مفهوم الجملة عن طريق المقابلة والمقارنة بينها وبين عدد من المصطلحات الأُخر، وعلى رأسها مصطلحا (الكلام) و(القول): حيث يقول: "أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيدٌ لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو "زيدٌ أخوك"، و(قام محمد) و(ضُرب سعيد)، و(في الدار أبوك)... فكل لفظ استقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام"[٨].

وقد فرق بينه – أي الكلام – وبين القول في قوله: (ومن أدل الدليل على الفرق بين الكلام والقول

---

(١) وقد استخدم لفظ (الجمل) في عدد كبير من المؤلفات النحوية من بعده من أهمها:
- كتاب الجمل لابن السراج محمد بن سرت المتوفى ٣١٦ هـ.
- كتاب الجمل في النحو للزجاجي: أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق المتوفى ٣٣٧ أو ٣٣٩هـ.

(٢) علي أبو المكارم: المدخل إلى دراسة النحو العربي، الجزء الثاني، ص ١٣ – ١٤.

(٣) سيبويه: الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م، ١: ٢٣.

(٤) محمد حماسة عبد اللطيف (دكتور): بناء الجملة العربية، ط١، ١٩٩٦م، دار الشروق، القاهرة، ص ١٨. ينظر: سيبويه: الكتاب، ١: ٣٢.

(٥) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ط١٤١٥هـ. ١٩٩٤م، ١: ١٤٦.

(٦) نفسه ٤: ١٢٣.

(٧) نفسه ٤: ١٢٥.

(٨) ابن جني: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٣، ١٩٨٦م، ١: ١٨

إجماع الناس على أن يقولوا: القرآن كلام الله؛ ولا يقال: القرآن قول الله؛ وذلك أنّ هذا موضع ضيق متحجِّر، لا يمكن تحريفه، ولا يسوغ تبديل شيء من حروفه، فعبر عنه بالكلام الذي لا يكون إلا أصواتاً تامة مفيدة، وعدل به عن القول الذي قد يكون أصواتاً غير مفيدة وآراء معتقدة"(١).

ثم جاء بعد ابن جني من سوى بين الجملة والكلام كعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، حيث يقول: "اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا نحو (خرج زيدٌ) سُمي كلاماً وسمي جملة"(٢).

ثم جاء بعد ذلك الزمخشري (ت٥٣٨ هـ) في إطار الحديث عن الجملة، وتعريفه للكلام إذ يقول: "الكلام هو المركب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: زيدٌ أخوك، وبشرٌ صاحبك، أو فعل واسمٍ نحو: ضُرِبَ زيدٌ، وانطلق بكر، ويسمى الجملة"(٣).

ويتضح من خلال نص الزمخشري السابق، ضرورة حدوث الفائدة من الجملة والكلام بوصفهما مترادفين عنده، فإن حسن السكوت على التركيب كان جملة، وكان كلاماً، وإن لم يكن أياً منهما. وهذا التعريف الضمني للجملة يتفق وتعريفها في النحو التقليدي لدى الأوربيين؛ إذ هي التعبير عن فكرة كاملة بما يتضمن مسنداً ومسنداً إليه(٤).

وهؤلاء الذين يسوون بين مدلولي هذين المصطلحين يشترطون شرطين في تحديد هذا المصطلح: الائتلاف كما قال الجرجاني، أو التركيب كما قال الزمخشري، والفائدة في تعبير ابن جني وعبد القاهر الجرجاني، أو الإسناد في تعبير الزمخشري، أو حسن السكوت كما أشار إلى ذلك المبرد من قبل(٥).

أما الفريق الثاني، فهو الفريق الذي فرّق بين مصطلحي الجملة والكلام تفريقاً واضحاً، حيث يقول حماسة عبد اللطيف: "في المرحلة التي تلت ذلك، تفريق حاسمٌ بين هذين المصطلحين (الجملة) و(الكلام) هذا التفريق يجعل الجملة أعم من الكلام، وذلك لأن (الإسناد) الذي يوجد في الجملة قد يكون أصلياً في تركيب مقصود لذاته، أو أصلياً في تركيب غير مقصود لذاته. أما الإسناد في الكلام فلابد أن يكون أصلياً في تركيب مقصود لذاته فحسب"(٦).

---

(١) نفسه، ١: ٧٢.

(٢) الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد: الجمل، تحقيق: علي حيدر، دار الجيل، بيروت، ص ٦.

(٣) الزمخشري، جار الله محمود بن عمر: المفصل في علم اللغة، ط٢، دار الجيل، بيروت، ص ٦.

(٤) ينظر: عبادة، محمد إبراهيم: الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٨٤م، ص ٢٩.

(٥) ينظر: عبد اللطيف: بناء الجملة العربية، ص ٢٠.

(٦) ينظر: المرجع السابق، ص ٢١.

واستدل حماسة عبد اللطيف لقوله السابق في التفريق بين الجملة والكلام بقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾[1]، حيث يرى حماسة عبد اللطيف أن هذه الآية تضمنت نوعين من الإسناد، إسنادٍ أصلي، وإسنادٌ غير أصلي، حيث يقول: "فإن فيها نوعين من الإسناد أحدهما أصلي مقصود لذاته وهو الذي بين لفظ الجلالة، المبتدأ، والخبر، وهو جملة (خلق كل دابة من ماء) والآخر أصلي ولكنه في تركيب غير مقصود لذاته، وهو الذي بين الفعل (خلق) والضمير المستتر فيه والفعل وفاعله معاً خبر المبتدأ، فالآية على هذا يمكن أن يقال عنها كلام لأنها تضمنت إسناداً أصلياً مقصوداً لذاته، ويمكن أن يقال عنها إنها جملة لأنها تضمنت إسناداً أصلياً"[2]، وأما جملة الخبر (خلق كل دابة من ماء) فلا يقال عنها إنها كلام لأن الإسناد فيها غير مقصود لذاته، بل يقال عنها إنها جملة فحسب.

ومن أهم أعلام هذه المرحلة الذين فرقوا بين الجملة والكلام، وله أثر واضح في ذلك رضي الدين الإستراباذي (ت٦٨٦هـ) شارح كافية ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، ويتبين ذلك من قوله: "والفرق بين الجملة والكلام أنّ الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواءً كانت مقصودة لذاتها، أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ، وسائر ما ذكر من الجمل، فيخرجُ المصدرُ واسما الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، والظرف مع ما أسندت إليه. والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي، وكان مقصوداً لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس"[3].

والحق أن ابن هشام (ت٦٧١هـ) هو الذي قطع الشك باليقين، في مسألة التفريق بين الجملة والكلام متفقاً في ذلك مع الرضي في شأن هذه المسألة إذ يقول: "الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد: ما دل على معنى يحسن السكوت عليه: والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـ : (قام زيد)، والمبتدأ وخبره، كـ (زيدٌ قائم)، وما كان بمنزلة أحدهما، نحو (ضُرِبَ اللصُ)، و(أقائمٌ الزيدان)، و(كان زيدٌ قائماً)، و(ظننته قائماً)، وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثيرٌ من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصّل، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال: ويسمى جملة، والصواب أنها أعم منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام"[4].

---

(١) الآية ٤٥ من سورة النور.

(٢) ينظر: محمد عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، ص ٢٤.

(٣) الرضي، (رضي الدين محمد بن الحسن): شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، شرح وتحقيق د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠م، ١: ١٩.

(٤) ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين يوسف: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧م، ٢: ٣٧٤.

ويؤكد الشيخ محمد الأمير الأزهري موضحاً بعض ما جاء عن ابن هشام فيقول: "ومعنى قوله (ليس مفيداً) أي مقصوداً بالإفادة لأن القصد من قولك (جاء الذي قام)، الإخبار بالمجيء لا بالقيام، وإنما ذكرت قام لتعيين الموصول"[١].

وإذا انتقلنا إلى النحاة العرب المحدثين؛ فإننا نستطيع أن نفرق بين قسمين من المحدثين: قسم جعل الجملة رديف الكلام، وقسمٌ فرّق بينهما، ويمثل القسم الأول عباس حسن الذي يرادف بينهما قائلاً: "الكلام أو الجملة هو ما تركب من كلمتين أو أكثر وله معنى مفيد مستقل"[٢]، فالأمر واضحٌ من خلال النص السابق أن عباس حسن لا يرى فرقاً بين المصطلحين، فالجملة والكلام مصطلحان يدلان على مدلول واحد، ويظهر من كلامه أنه يرى الجملة والكلام باعتبارهما واحداً بالمنظور الذي رآه ابن هشام للكلام، يقول: "إذا وقعت الجملة الخبرية صلة الموصول، أو نعتاً، أو حالاً، أو تابعة لشيء آخر – كجملة الشرط وجوابه – فإنها تسمى جملة خبرية، لأنها تسمى خبرية بحسب أصلها الأول، الذي كانت مستقلة فيه، فإذا صارت صلة، أو تابعة لغيرها لم يصح تسميتها (خبرية) إذ لا يكون فيها حكم مستقل بالسلب أو الإيجاب، تنفرد به ويقتصر عليها وحدها، بل هي لذلك لا تسمى (كلاماً) ولا جملة، فعدم تسميتها جملة خبرية من باب أولى... فلا تسمى واحدة من كل ما سبق كلاماً ولا جملة إذ ليس لها كيان معنوي مستقل"[٣].

أما الفريق الثاني من المحدثين، فقد فرق بين المصطلحين، ولعل من أبرزهم: عبد السلام هارون، حيث يقول: "والحق أن الكلام أخصُّ من الجملة، والجملة أعم منه، وإنما كان الكلام أخصُّ من الجملة لأنه نريد فيه قيد الإفادة...، وعلى هذا فتعريف الجملة هو "القول المركب" أفاد أم لم يفد، قُصد لذاته أم لم يقصد، وسواء أكانت مركبة من فعل وفاعل، أم مبتدأ وخبر، أم مما نزل منزلتهما، كالفعل ونائب الفاعل، والوصف وفاعله الظاهر"[٤].

---

(١) ابن هشام (جمال الدين بن هشام) مغني اللبيب، وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ٢: ٤٢.

(٢) حسن، عباس: النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط٨، د. ت، ١: ١٥.

(٣) المصدر السابق، ١: ١٥.

(٤) هارون، عبد السلام: الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ١٩٥٩، ص١٨-١٩.

ثانياً: أقسام الجملة

اختلف نحاة العربية في تقسيمهم للجملة؛ فقد قسّموها وفق اعتبارات كثيرة منها، وفق الكلمة التي تقع في صدرها، ومنها باعتبار وقوعها في نطاق جملة أخرى، وهناك من قسمها باعتبار وظيفتها، ومنهم من قسمها وفق موقعها الإعرابي، وفيما يأتي بيان ذلك:

١. باعتبار صدرها:

أجمع علماء النحو الأقدمون على ضرورة الإسناد في الجملة العربية، وعملية الإسناد تقوم في الأساس على طرفين أساسيين هما المسند والمسند إليه، أو على ركنين أساسين كما سماهما سيبويه؛ حيث قال: "ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بداً. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قوله: عبد الله أخوك، وهو أخوك، ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء[١].

يتضح من خلال نص سيبويه السابق أنه يقسم الجملة العربية إلى طرفين أساسين هما المسند والمسند إليه، وهو يؤكد بذلك على ثنائية الإسناد في الجملة العربية، وقد قسم سيبويه الجملة العربية، وقد صرح بهذه التسمية ابن هشام فقال: "فالاسمية هي التي صدرها اسم... والفعلية التي صدرها فعل، كـ قام زيدٌ، وضُرِبَ اللص، وظننته قائماً، ويقوم زيدٌ، وقم"[٢].

وابن هشام يرى العبرة بالمسند والمسند إليه، وهذا يظهر أثره في الجملة المشتملة على اسم وفعل، فالفعل يكون مسنداً في كلتا الجملتين: الاسمية والفعلية، فإن تقدم كانت الجملة فعلية، وإن تأخر كانت الجملة اسمية.

ومن النحويين من لم يقتنع بثنائية التقسيم للجملة العربية، فأضاف الظرفية والشرطية وهو الزمخشري إذ يقول: "والجملة على أربعة أضرب: فعلية، واسمية، وشرطية، وظرفية[٣]، وقد مثل لذلك فقال: "وذلك: زيد ذهب أخوه، وعمرو أبواه منطلقان، وبكر إن تعطه يشكرك، وخالد في الدار"[٤].

---

(١) سيبويه: الكتاب، ١: ٢٣.

(٢) ابن هشام: مغني اللبيب، ٢: ٣٧٦.

(٣) الزمخشري: المفصل في علم العربية، ص ٢٤.

(٤) المصدر السابق، ص ٢٤.

وابن يعيش (ت٦٤٣ هـ) ينسب هذه القسمة لأبي علي الفارسي (ت٣٧٠هـ): إذ يقول: "واعلم أنه قسم الجملة إلى أربعة أقسام: فعلية، واسمية، وشرطية، وظرفية، وهذه قسمة أبي علي، وهي قسمة لفظية وهي في الحقيقة ضربان فعلية واسمية"(١).

ويرى الباحث أن ابن يعيش قد أصاب في مأخذه على الزمخشري عندما عدَّ قسمته قسمة لفظية قائلاً: "وهي في الحقيقة ضربان، فعلية، واسمية، لأن الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين: الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل، والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقر وهو فعل وفاعل"(٢).

ويرى محمد حماسة عبد اللطيف رأي ابن يعيش في تقسميه الثنائي للجملة حيث يقول: "وإذا وجدنا ما يسمى بالجملة الشرطية قسيماً للاسمية والفعلية، كان معنى ذلك أن توجد جملة تأكيدية ونفيية واستفهامية في شركة مع الفعلية، وهذا ما لم يقل به أحد"(٣).

فهو يرى أن الشرط معنى من المعاني التي تدخل على الجملة، كالنفي والتأكيد والاستفهام.

بعد ذلك جاء ابن هشام فجعلها ثلاثة أقسام فقال: "انقسام الجملة إلى اسمية، وفعلية، وظرفية، فالاسمية هي: التي صدرها اسم، كـ (زيد قائم) و(هيهات العقيق) و(قائم الزيدان)، عند من جوزه وهو الأخفش والكوفيون، والفعلية هي: التي صدرها فعل كـ (قام زيد) و(ضُربَ اللص)، و(كان زيدٌ قائماً)، و(ظننته قائماً)، و(يقوم زيد)، و(قم)، والظرفية هي: المصدرة بظرف أو مجرور، نحو (أعندك زيد)، و(أفي الدار زيد) إذا قدرت زيداً فاعلاً بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما"(٤).

ولا شك في أن مفهوم الجملة الظرفية يختلف عند ابن هشام عنه عند الزمخشري، ذلك أن الأخير يعد جملة ظرفية كلّ تركيب احتوى شبه جملة، سواءً أتقدم شبه الجملة هذا أم تأخر وسواء أقيِّد الظرف أم لم يُقيّد، وهذا المفهوم للجملة الظرفية واضح من تمثيله.

ومن النحويين المحدثين من يضيف إلى الاسمية والفعلية والظرفية والشرطية نوعاً آخر، وهو الجملة الوصفية، يقول الدكتور شعبان صلاح: "نخلص من كل ما سبق أن في النحو العربي إلى

---

(١) ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش): شرح المفصل، مكتبة المتنبي، القاهرة، ١: ٨٨.

(٢) المصدر السابق، ١: ٢٢٩.

(٣) عبد اللطيف، محمد حماسة: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار الفكر العربية، القاهرة، د.ت، ص ٢٥.

(٤) ابن هشام: مغني اللبيب، ٢١: ٨٨.

جانب الجملة الفعلية والاسمية والظرفية والشرطية جملة خامسة تسمى الجملة الوصفية، وأن ما شرطه النحاة في مثل هذه الجملة من سبق نفي أو استفهام عليها إنَّما هو نوع من تحميل الأسلوب العربي ما لا يطيق"[١]. إلا أن هذا التقسيم في حقيقته يعود للاسمية، لأن الوصف تنطبق عليه جميع علامات الاسم من دخول (أل) التعريف، والجر، والنسبة، والإسناد، إلا أنه إذا سبق بنفي أو استفهام كان مبتدأ، وما بعد فاعلاً أغنى عن الخبر.

٢. باعتبار وقوعها في نطاق جملة أخرى:

من الاعتبارات التي أُخذت في تقسيم الجملة وذلك باعتبار عدد عمليات الإسناد في الجملة وما تحتويه من عمليات إسناد، وهو تقسيم الجملة إلى جملة كبرى، وجملة صغرى فقد خرج ابن هشام بهذا التقسيم المبتكر للجملة، ويبدو أنه أخذه عن ابن جني، حيث يجعل ابن جني الجملة في هذه الاية: ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾[٢]، جملة كبيرة[٣]، ولكن ابن جني لم يوضح المقصود بالجملة الكبرى فيها.

ولكن ابن هشام أوضح المقصود بالجملة الكبرى، والجملة الصغرى بقوله: "الكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة نحو: (زيدٌ قام أبوه) و(زيدٌ أبوه قائم)، والصغرى هي: المبنية على المبتدأ، كالجملة المخبر بها في المثالين"[٤].

ويتضح من نص ابن هشام أن الجملة العربية الكبرى ما احتوت على أكثر من عملية إسناد واحدة، والجملة الصغرى، ما اشتملت على عملية إسناد واحدة اسمية كانت أو فعلية وأضاف أن "الجملة قد تكون كبرى وصغرى وذلك باعتبارين، نحو (زيد أبوه غلامه منطلق) فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، و(غلامه منطلق) صغرى لا غير، لأنها خبر، و(أبوه غلامه منطلق) كبرى باعتبار (غلامه منطلق) وصغرى باعتبار جملة الكلام"[٥].

ويعقب الدكتور: محمد إبراهيم عبادة على نص ابن هشام قائلاً: "وحديث ابن هشام عن الجملة الكبرى، والجملة الصغرى يوحي بتقسيم الجمل إلى جمل بسيطة وجمل مركبة بل يتعدى ذلك إلى الإيحاء بأن الجملة هي أكبر وحدة تتحمل التحليل النحوي، أو الشكل النحوي الذي يمكن

---

(١) ينظر: صلاح، شعبان (دكتور): الجملة الوصفية في النحو العربي، دار غريب القاهرة، ط١، ٢٠٠٤، ص ١٧٦.

(٢) الآية ٦ من سورة الرحمن.

(٣) ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان: المحتسب في تبيين وجود شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٨م، ج٢، ص ٣٥٢.

(٤) ابن هشام: مغني اللبيب، ٢: ٣٨٠.

(٥) المصدر السابق، ٢: ٣٨٠.

أن يحلل إلى وحدات، ولا يكون هو وحدة شكل لغوي أطول"[١].

ويمثل الدكتور: محمد إبراهيم عبادة للجملة البسيطة والمركبة، وذلك في مجال تعقيبه على كلام ابن هشام قائلاً: "فإذا قلنا (محمد يكتب الدرس) كان جملة كبرى و(يكتب الدرس) جملة صغرى، وكأن ابن هشام كان يعني بالجملة الكبرى (Sentence) وبالجملة الصغرى (clause)، فالجملة الكبرى هي الجملة الاصطلاحية، أما الجملة الصغرى فهي جملة مجازية أي أنها إذا كانت في سياق مستقل كانت جملة، وإن كان تعريف الجملة عند ابن هشام والرضي وابن مالك يشمل النوعين من المركبات"[٢].

٣. الجملة باعتبار موقعها الإعرابي:

صنف ابن هشام الجملة باعتبار موقعها الإعرابي إلى جملة لها محل من الإعراب، وجملة لا محل لها من الإعراب؛ فالجملة التي لا محل لها من الإعراب هي تلك الجملة التي لا تحل محل المفرد، وأصنافها سبعة وهي: الابتدائية، والمعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتسديداً، والتفسيرية، والمجاب بها القسم، والواقعة جواباً لشرط غير جازم مطلقاً، أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية، وجملة الصلة، والتابعة لما لا محل لها من الإعراب، وأما بالنسبة للجملة التي لها محل من الإعراب فجعلها تسعة: الواقعة خبراً، والواقعة حالاً، والواقعة مفعولاً به، والجملة المضافة، والواقعة جواباً لشرط جازم وهي مقرونة بالفاء أو إذا، والتابعة للمفرد، والجملة المستثناة، والجملة المسند إليها، والتابعة لجملة لا محل لها من الإعراب، وجعل لتلك الجمل محلاً من الإعراب لحلولها محل مفرد[٣].

٤. الجملة باعتبار الوظيفة العامة التي تؤديها:

صنَّف العلماء الجملة من حيث إنَّها تحتمل الصدق أو الكذب، فإن احتملت صدقاً أو كذباً كانت خبرية، وإن لم تحتمل ذلك كانت إنشائية.

والكلام الخبري هو الأكثر دوراناً في اللغة العربية من الكلام الإنشائي وفي هذا الصدد قال عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ): "وجملة الأمر أن الخبر وجميع معاني الكلام معان ينشئها الإنسان في نفسه، ويصرفها في فكره، ويناجي بها قلبه... وأعظمها شأناً الخبر، فهو الذي يتصور بالصور الكثيرة، وتقع فيه الصناعات العجيبة، وفيه تكون المزايا التي بها يقع التفاضل في الفصاحة"[٤].

---

(١) عبادة: الجملة العربية، ص ٣٢.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٢.

(٣) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب، ٢: ٣٨ وما بعدها.

(٤) الجرجاني (عبد القاهر): دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٢م، ص٥٤٣.

وقد اعتنى بهذا الجانب أهل البلاغة العربية، ومردّ ذلك الاعتناء هو اهتمامهم بالمعنى، وتقديمه على اللفظ، كما أن للإنشاء نوعين: طلبي، وغير طلبي، ولكل منهما فنون وألوان، وكذلك الخبر له أضربٌ وأغراض، وسيتم التطرق لكل هذه الأمور في الدراسة الخاصة بالجملة الخبرية في المقدمة التي سيتناولها البحث.

٥. الجملة باعتبار دلالتها الزمنية:

انتهيت عند الحديث عن الجملة باعتبار صدرها إلى انقسامها إلى قسمين: اسمية وفعلية، فالاسمية ما كان المسند فيها اسماً أو فعلاً متأخراً، والمسند إليه اسماً متقدماً، والفعلية ما كان المسند فيها فعلاً متقدماً، فمثال الأولى: (الشمسُ ساطعةٌ) أو (الشمس تسطع) ومثال الأخيرة: (تسطع الشمسُ)، وسنرى الآن هل يختلف التعبير بالجملة الاسمية عنه في الجملة الفعلية؟ أم أنهما تفيدان نفس الدلالة؟

فالإجابة عن هذه التساؤلات يكمن في المسند أفعلٌ هو أم اسم؟ فإذا كان المُسند إليه اسماً، فإن دلالته تختلف عن كونه فعلاً، والجملة تبنى عليه لأنه أساسها، وبالتالي فإن دلالة الجملة كلها تتغير.

وعلى هذا يفترض تعريف الاسم والفعل، فالأول ما دلّ على معنى في نفسه، وهو ذات غير مرتبطة بالزمن، لذا فإن له من القوة ما ليس لغيره، وأما الأخير: فهو حدثٌ مرتبط بزمن(١).

والجملة الفعلية هي الجملة التي يدل فيها المسند على التجدد أو التي يتصف فيها المُسند إليه بالمسند اتصافاً متجدداً، أو بعبارة أوضح هي التي يكون فيها المسند فعلاً لأن الدلالة على التجدد إنَّما تستمد من الأفعال وحدها(٢).

أما الجملة الاسمية فهي التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافاً ثابتاً غير متجدد أو بعبارة أوضح هي التي يكون فيها المسند اسماً، وقد بيَّن عبد القاهر الجرجاني دلالة الجملتين بقوله: "موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئاً بعد شيء. وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء"(٣).

ولعل ذلك الكلام يُفهم من قول القزويني (ت٧٣٤هـ): "وأما كونه، (يعني المسند)، فعلاً فللتقيد

---

(١) ينظر: شعير، محمد رزق: الجملة المحتملة للاسمية والفعلية، مكتبة جزيرة الورد، المنصورة، مصر، ص ٢٧.

(٢) المخزومي، الدكتور/ مهدي: في النحو العربي (نقد وتوجيه)، منشورات المكتبة العصرية، صيدا – بيروت ط١، ١٩٦٤م، ص ٤١.

(٣) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ١٧٤.

بأحد الأزمنة الثلاثة على أخصر ما يمكن مع إفادة التجدد، وأما كونه اسماً فلإفادة عدم التقيد والتجدد[١].

وقد عارض إبراهيم السامرائي المخزومي فيما ذهب إليه من دلالة المسند في الجملة الفعلية في كل الأحوال على التجدد قائلاً: "وكيف لنا أن نفهم التجدد، والحدوث في قولنا (مات محمد) و(هلك خالد) و(انصرف بكر) فهذه الأفعالُ كلها أحداث منقطعة لم يكن لنا أن نجريها على التجدد"[٢].

ويتفق الباحث مع رأي إمام البلاغة العربية (عبد القاهر الجرجاني) الذي يرى أن الاسم يَثبت به المعنى للشيء من دون تجدد، والفعل ما يقتضي تجدداً، ويختلف مع السامرائي لأن شواهده السابقة ضئيلة في الاستخدام اللغوي للجملة العربية.

ويتضح مما سبق أن الأساس في دراسة الجملة هو ا لمسند، وليس كون الجملة اسمية أو فعلية، ومَنْ قال بهذا فقوله على سبيل التجوز، وأن الاسم يدل على الثبوت، والفعل يدل على التجدد، وبهذا فإن الجملة الاسمية لا تدل على الثبوت إلا إذا كان المسند فيها اسماً أما إذا كان فعلاً فلا تفيد الثبوت فجملة (هو يحفظ) على سبيل المثال جملة اسمية لأنها مبدوءةٌ باسم لكنها لا تفيد الثبوت، بخلاف (هو حافظ) فإنها لا تفيد سوى الثبوت[٣].

ويرى الباحث في هذا الأمر انقسام الجملة باعتبار صدرها إلى قسمين لا ثالث لهما، هي الاسميّة والفعلية، فالأولى ما كان المسند فيها اسماً أو فعلاً تاماً متأخراً، والأخيرة ما كان المسند فيها فعلاً متقدماً ليس غير، وأن التعبير بهذين النوعين من الجمل له دلالة ومعنى مغاير ومختلف وحتى لو تشابهت الجملتان من حيث الشكل، فالعبرة بالمسند ثم إنّ هذا المسند قد يقدم وقد يؤخر لأسباب متصلة بالمعنى.

---

(١) القزويني، الخطيب، جلال الدين، أبو عبد الله، محمد بن سعد الدين: الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٥م، ص ٩٠.

(٢) السامرائي، د/ إبراهيم: الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٠م، ص ٢٠٤.

(٣) ينظر: السامرائي، فاضل: معاني الأبنية في العربية جامعة الكويت، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، الكويت،، ط١، ١٩٨١م، ص١٧.

الفصل الأول

الجملة الخبرية الاسمية المثبتة

المبحث الأول: الجملة الاسمية المطلقة.

أولاً: الابتداء بالمعرفة.

ثانياً: الابتداء بالنكرة.

ثالثاً: تعدد الخبر.

رابعاً: تقديم الخبر على المبتدأ.

خامساً: الحذف.

المبحث الثاني: الجملة الاسمية المقيدة.

القسم الأول: الجملة الاسمية المقيدة بالأفعال الناقصة.

القسم الثاني: الجملة الاسمية المقيدة بالحروف.

المبحث الأول: الجملة الاسمية المطلقة

يعدُّ النحاة الجملة الاسمية هي القسم الأول من أقسام الجملة وهي التي تتكون من ركنين أساسيين هما المبتدأ والخبر (وهما ما لا يغني واحدٌ منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بداً فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه وهو قولك عبد الله أخوك، وهذا أخوك)[١].

وأما المبتدأ فهو (الاسم أو ما في تقديره المجعول أول الكلام لفظاً أو تقديراً، مُعرّى من العوامل اللفظية غير الزائدة لتخبر عنه)[٢].

ويكون المبتدأ معرفة وهو الأصل فيه وهذا ما أشار إليه ابن هشام بقوله: "الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، ولا يكون نكرة إلا في مواضع خاصة تتبعها بعض المتأخرين، وأنْهَاها إلى نَيّفٍ وثلاثين وزعم بعضهم أنها ترجع إلى الخصوص والعموم"[٣].

والحكم الإعرابي للمبتدأ والخبر على حد سواء هو الرفع إذا تجردا من دخول العوامل اللفظية ككان وأخواتها، وإن وأخواتها، وهذه قضية فيها اختلاف كبير بين النحاة[٤].

وتنقسم الجملة إلى قسمين: كبرى وصغرى، و"الكبرى: هي الاسمية التي خبرها جملة نحو: زيدٌ قام أبوه، وزيدٌ أبوه قائم، والصغرى: هي المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثالين"[٥].

والجملة الصغرى هي ما عناه بعض المحدثين بالجملة البسيطة، وهي "أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر"[٦].

وتنقسم الجملة بحسب الخبر: "إلى جملة كبرى وأخرى صغرى، فالجملة الكبرى هي الاسمية التي تكون خبرها جملة أما الصغرى فهي المبنية على المبتدأ أو الجملة التي تتكون من مبتدأ وخبر"[٧].

وسيأتي الآن الحديث عن الجملة الاسمية، من خلال النصوص الواردة في شعر أحمد دحبور، حسب صورها من حيث الابتداء بالمعرفة، والابتداء بالنكرة، واقتران الخبر بالفاء، وتعدد الخبر، وتقديم الخبر على المبتدأ وربط ما وصفه النحاة – في هذا الشأن – بتلك النصوص.

---

(١) سيبويه: الكتاب، ١: ٢٣.

(٢) ابن عصفور: المقرّب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٩٧٢م، ١: ٨٢.

(٣) ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن أحمد): شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، ط ٢٠٠٩، ص ٢١٢.

(٤) يُنظر: ابن يعيش: شرح المفصل، ١: ٨٣–٨٥، ويُنظر كذلك: الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط١٩٨٧م، ١: ٤٤ – ٥١ المسألة الخامسة.

(٥) ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ١: ٤٣٧.

(٦) أنيس، إبراهيم: من أسرار اللغة، الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٦، ١٩٨٧م، ص ٢٧٦ . ٢٧٧.

(٧) بركات، إبراهيم: الجملة العربية، مكتبة الوفاء للنشر بالمنصورة، ١٩٨٢م، ص٢٣.

أولاً: الابتداء بالمعرفة

وقد وردت هذه الجملة – هنا – في شعر أحمد دحبور في (ستمائة وعشرين) موضعاً موزعة على النحو الآتي :

الأولى: المبتدأ معرفة + الخبر مفرد نكرة، أو نكرة مخصصة

وقد وردت وخبرها مشتق في (مائة) موضع، وجاء خبرها جامد في (ثلاثين) موضعاً.

أ . المبتدأ معرفة + الخبر نكرة، أو نكرة مخصصة (مشتق):

قال أحمد دحبور:

- وجهي معدنٌ هش، وشراييني قديد[١].
- ضفيرة جارنا البدوي ممسحة لسكين الغريب[٢].
- وعيون أترابي معلقة بحان عانس[٣].
- مولانا السلطان مجنون عريان[٤].
- بلاد الله واسعة[٥].

في الأمثلة السابقة خمس مبتدآت هي: (شراييني ، ضفيرة جارنا، عيون أترابي، مولانا السلطان، بلاد الله) وكلها معارف، فالأولى معرفة بالإضافة إلى الضمير، والثانية معرفة بالإضافة للاسم الظاهر، والثالثة معرفة بالإضافة للاسم الظاهر، والرابعة معرفة بالإضافة للاسم الظاهر، والخامسة معرفة بالإضافة إلى الاسم الظاهر وهو لفظ الجلالة "فأصل الابتداء للمعرفة"[٦] لأن المبتدأ مخبر عنه والأخبار عما لا يعرف لا فائدة منه"[٧].

وخبر كلٍ منهما هو (قديد، ممسحة، معلقة، مجنون، واسعة) على التوالي والخبر على ضربين: مفرد، وجملة، "فإن قيل: على كم ضرباً ينقسم المفرد؟ قيل على ضربين: أحدهما أن يكون

---

(١) دحبور، أحمد: الأعمال الكاملة، دار العودة، بيروت، ١٩٨٣م، ص ٥٥.

(٢) المصدر السابق، ص٨١.

(٣) المصدر السابق، ص١٢٩.

(٤) دحبور: الأعمال الكاملة، ص١٢٩.

(٥) المصدر السابق، ص١٩٨.

(٦) سيبويه: الكتاب، ١: ١٦٥

(٧) الأنباري أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ): أسرار العربية، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ، ص ٥٦.

اسماً غير صفة، والآخر أن يكون صفة"[١].

وفي كل الأخبار الخمسة ضمير مستتر يعود على مبتدئه ويطابقه؛ لأن الخبر إذا "كان صفة فنحو: (زيدٌ ضاربٌ، وعمرو حسن وما أشبه ذلك)، ولا خلاف بين النحويين في أن هذا النحو يحتمل ضميراً يرجع إلى المبتدأ؛ لأنه ينزل منزلة الفعل ويتضمن معناه"[٢] كما في النصوص السابقة وتقدير هذه الضمائر هو: "هو، هي، هي، هو، هي" على التوالي، وهذه المسألة تعلل لنا وجوب التطابق بين المبتدأ والخبر – في هذه الحالة – لأن حكم الخبر... حكم المخبر عنه في تذكيره وتأنيثه وتوحيده وجمعه"[٣].

والخبر في النصوص السابقة، هو غير المبتدأ، "فشراييني" ليس (قديد) وهكذا في باقي الأمثلة، حتى يكون الكلام منطقياً لا محالاً يجب أن يكون للمبتدأ ذكرٌ في ذلك الخبر وهو الضمير المستتر وهذا ما يميل إليه الباحث.

أما بالنسبة لدلالته، أي دلالة المبتدأ المعرفة وخبره النكرة المخصصة بالوصف فهي كما يقول الجرجاني في دلائل الإعجاز: (وإذ قد عرفت هذا الفرق، فالذي يليه من فروق الخبر، هو الفرق بين الإثبات إذا كان بالاسم، وبينه إذا كان بالفعل وهو فرق لطيف تمس الحاجة في علم البلاغة إليه، وبيانه أن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئاً بعد شيء"[٤].

وهذا ما يوافق رأي الباحث الذي يرى أن الإخبار بالاسم لا يدل على تجدد المعنى وإنما دوام المعنى، واستمراريته وملازمته للمبتدأ، لذلك توافر في الخبر ضمير يعود على المبتدأ لأنهما شيء واحد.

ب . المبتدأ معرفة + الخبر نكرة أو نكرة مخصصة (جامد):

وقد وردت الجملة الاسمية والمبتدأ فيها معرفةٌ والخبر نكرة أو نكرة مخصصة في مائةٍ وعشرين موضعاً منها قول أحمد دحبور:

---

(١) المصدر السابق، ص ٥٨.

(٢) المصدر السابق، ص ٥٨.

(٣) ابن الشجري، أبو السعادات، هبة الله: الآمالي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، ط١٤١٣هـ . ١٩٩٢م، ١: ١٦٢ . ١٦٣.

(٤) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ١٧٤.

١- ذات الوجوه سجائرُ حرقت بقاياها الأصابع[١].

٢- خرافنا الزغب الصغار نجمٌ أضاع الومض يبحث عن نهار[٢].

٣- وها أنت يا كوم الشمع لحمٌ وزينةٌ[٣].

٤- وجهي معدنٌ هش[٤].

٥- أنا الولد المطلُّ على سهول القش والطين[٥].

٦- وفلسطين في هذا العام جناتٌ تجري تحت حجارتها الألغام[٦].

في الأمثلة السابقة ستة مبتدءات وهي: (ذات، خرافنا، أنت، وجهي، أنا، فلسطين) وخبر كل منها هو: (سجائرٌ، نجمٌ، لحمٌ، معدنٌ، الولد، جنات) وكل خبر منها جامد لا يحتمل الضمير وقد أوضح ابن يعيش في المفصل ذلك بقوله: (ثم المفرد على ضربين: يكون متحملاً للضمير وخالياً منه. فالذي يتحمل الضمير ما كان مشتقاً من الفعل، نحو اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، وما كان نحو ذلك من الصفات... أما القسم الثاني وهو ما لا يحمل الضمير من الأخبار، وذلك إذا كان الخبر اسماً محضاً غير مشتق نحو "زيد أخوك" و " عمروٌ غلامك" فهذا لا يتحمل الضمير، لأنه اسم محضٌ عارٍ عن الوصفية"[٧] وهذا القول والرأي منسوب لجمهور نحاة البصرة.

والخبر الذي يتضمن ضميراً يعود على مبتدئه إنَّما يكون في المشتقات إذا وقعت خبراً كما رأينا. "وهذه الأسماء ليست كذلك، وإنما الإخبار بأنه مالك للغلام، ومختصٌ بأخوة زيد"[٨].

وهذه مسألة فيها خلاف بين نحاة البصرة – من جهة – ونحاة الكوفة – من جهة أخرى – فالكوفيون يرون أن الخبر الجامد يشتمل على ضمير المبتدأ.

لكن الباحث يوافق البصريين فيما ذهبوا إليه: "والصحيح الأول، وعليه أكثر أصحابنا؛ لأن

---

(١) دحبور: الأعمال الكاملة: ص٣٠

(٢) المصدر السابق، ص ٣٣.

(٣) دحبور: الأعمال الكاملة: ص٣٧.

(٤) المصدر السابق، ص٥٥.

(٥) المصدر السابق، ص١٩٧.

(٦) المصدر السابق، ص٢٠٥.

(٧) ابن يعيش: شرح المفصل: ١: ٨٧-٨٨.

(٨) المصدر السابق، ص٢٢٩.

تحمل الضمير إنَّما كان من جهة اللفظ، لا من جهة المعنى أو ذلك لما فيه معنى الاشتقاق"[١].

ودلالة المبتدأ معرفة والخبر نكرة جامد، هو أيضاً ما يفيد الثبات ولزومية العلاقة بين المبتدأ والخبر، وذلك كما يقول عبد القاهر الجرجاني: (وبيانه أن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئاً بعد شيء، وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً فشيئاً"[٢].

الثانية: المبتدأ معرفة + الخبر معرفة

ووردت هذه الصيغة وخبرها مشتق في (خمسة وثلاثين) موضعاً، وجامد في (خمسة وأربعين) موضعاً.

أ . المبتدأ معرفة + الخبر معرفة (مشتق):

قال أحمد دحبور:

١- جديلة الحبيبة القديمة مَشْنَقَةٌ الأطفال[٣].

٢- هل أنت خيّال المسافات البعيدة[٤].

٣- بالطلل الحزين، هذا الحافر اللعين[٥].

٤- وأنا الذبيحةٌ مرةً وأنا الفضيحة دائماً[٦].

٥- فإذا أنت كِبْرُ كِبْرِ السحاب[٧].

في الأمثلة السابقة خمسة مبتدآت هي: (جديلة الحبيبة، أنت، هذا، أنا، أنت) على التوالي، وفي كل خبر منها ضمير يعود على مبتدئه ويطابقه.

ب . المبتدأ معرفة + الخبر معرفة (جامد):

وقد وردت الجملة الاسمية والمبتدأ معرفةً + الخبرة معرفة في عشرين موضعاً.

---

(١) المصدر السابق، ص ٢٢٩.
(٢) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ١٧٤.
(٣) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ١٣١.
(٤) المصدر السابق، ص ١٤٦.
(٥) المصدر السابق، ص ١٦١
(٦) المصدر السابق، ص ٧٥٧.
(٧) المصدر السابق، ص٩٦.

قال أحمد دحبور:

١- الريح والشراع نطفةُ الفراغ[١].

٢- ظلالي، وجلدي شقَّة النور والقمح[٢].

٣- فالدرب ألفُ جائع طعين[٣].

٤- أنا العربي الفلسطيني[٤].

٥- دمكم أرضنا.. ولن تفجع الأرضُ بالبنين[٥].

في الأمثلة السابقة خمسة مبتدآت هي: (الريحُ، ظلالي، الدربُ، أنا، دمكم) وخبر كل منهما هو: (نطفة الفراغ، شقَّةُ النور، ألفُ جائع، العربي، أرضنا) على التوالي وكل منها هو نفس المبتدأ.

في الأمثلة السابقة جاء الخبر معرفة وهو جائز، فالسامع يعلم وقوعه ولكن لا يعلم نسبته إلى المبتدأ فوافق النكرة[٦].

وفي شأن ترتيبهما، نرى أن التوجيه النحوي عند ابن هشام في المغني يقول: "يجب الحكم بابتدائية المقدم من الاسمين في ثلاث مسائل: أحدهما: أن يكونا معرفتين تساوت رتبتهما نحو (الله ربنا) أو اختلفت نحو (زيدٌ الفاضل) و (الفاضل زيدٌ) هذا هو المشهور، وقيل: يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً، وقيل المشتق خبر وإن تقدم نحو: (القائم زيدٌ)"[٧].

فالواضح من خلال توجيه ابن هشام أنهما أي المبتدأ أو الخبر يمكن أن يتقدما أو يتأخرا وأن يحل أحدهما مكان الآخر.

ويميل الباحث إلى رأي ابن هشام في المغني، وخاصة في هذه المسألة التي يكون فيها المبتدأ معرفة والخبر معرفة حيث يمكن أن يتقدم أحدهما على الآخر.

والدلالة المتوخاة من وراء وقوع ركني الجملة الاسمية معرفتين هو تثبيت فائدة الخبر.

---

(١) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ١٠١.

(٢) المصدر السابق ص ١٣٤.

(٣) المصدر السابق ص ١٦١.

(٤) المصدر السابق ص ٢٠١.

(٥) المصدر السابق ص ٢٠٩.

(٦) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ١٣٧.

(٧) ابن هشام: مغني اللبيب، ١: ٥٢٢.

الثالثة: المبتدأ معرفة + الخبر مؤول

يأتي الخبر مؤولاً بالاسم المفرد وقد وردت الجملة على هذه الصورة – في الأعمال الكاملة – في خمسين موضعاً، منها قول أحمد دحبور:

١- ودفاعي أنّي لم أُسلم عيني إلى سلطان النوم[١].

٢- والدبكة ذروة روعتها، أن تبدأ من بين الألغام[٢].

في الأمثلة السابقة نجد مبتدأين هما: (دفاعي ، ذروة وقوعها) ولكل منهما خبر هو: (أنّي لم أسلم، أن تبدأ) على التوالي وتأويلهما هو : (الاستسلامُ والبدء) وكل منهما هو نفس المبتدأ في المعنى، والمصدر المؤول في حكم المعرفة"[٣].

الرابعة: المبتدأ معرفة والخبر جملة

أصل الخبر أن يكون مفرداً، ولكنه قد يأتي جملة اسمية أو فعلية. قال الجُزُولي: (خبر المبتدأ مفرد وجملة.... الجملة إما اسمية وإما فعلية، وكلتاهما لابدّ فيها من ضمير يعود على المبتدأ لفظاً أو نية... كما أنه ربما حذف المبتدأ مرة والخبر أخرى لدلالة السياق عليه""[٤].

وقال الرضي: "اعلم أن خبر المبتدأ، قد يكون جملة اسمية أو فعلية، كما مثل به المصنف، وإنما جاز أن يكون جملة لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر، كتضمن المفرد له"[٥].

ومعنى الكلام السابق أن الخبر قد يأتي جملة بنوعيها تؤول بمفرد، وهذا مقصود الرضي في قوله السابق.

والجملة بنوعيها، الاسمية والفعلية إذا وقعت خبراً فحكمها الإعرابي الرفع وهذا ما تطرق إليه ابن يعيش في المفصل بقوله: "اعلم أن الجملة تكون خبراً للمبتدأ كما يكون المفرد، إلا أنها إذا وقعت خبراً، كانت نائبة عن المفرد واقعة موقعه، ولذلك يحكم على موضعها بالرفع على معنى أنه لو وقع المفرد الذي هو الأصل موقعها لكان مرفوعاً، والذي يدل على أنّ المفرد أصلٌ والجملة فرعٌ عليه أمران: أحدهما أن المفرد بسيط، والجملة مركب، والبسيط أول والمركب ثانٍ... والأمر الثاني أن المبتدأ نظير الفاعل في الإخبار عنهما والخبر فيهما هو الجزء المستفاد فكما أن الفعل مفرد

---

(١) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٢٢٤.

(٢) المصدر السابق، ٢٧٦.

(٣) ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل ٧: ٩٥.

(٤) الجُزُولي، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز: المقدمة الجزولية في النحو، تحقيق وشرح د. شعبان عبد الوهاب محمد، مراجعة د. حامد أحمد نيل، وفتحي محمد جمعة، ط١، القاهرة، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م، ص ٩٤-٩٦.

(٥) الرضي: شرح الرضي، ١: ٢٣١.

فكذلك خبر المبتدأ مفرد"[١].

أ. المبتدأ معرفة والخبر جملة اسمية:

وردت في موضع (واحد) في قول الشاعر: أحمد دحبور.

- أنا هو النهرُ القتيلُ فليخرج الماء الدفين إليّ.

في المثال السابق المبتدأ: (أنا) وخبره هو الجملة المؤلفة من قوله (هو النهرُ) (هو) المبتدأ الثاني، و(النهر) خبر المبتدأ الثاني، وقد عاد من الخبر الجملة الاسمية ضمير عائد على المبتدأ الأول، وقد طابق المبتدأ إفراداً وتأنيثاً، وقد أوضح صاحب المفصل هذه القضية بقوله: "وأما الجملة الاسمية فأن يكون الجزء الأول منها اسماً... نحو "زيدٌ أبوه قائم" و"محمد أخوه منطلق" فزيدٌ مبتدأ أول، وأبو مبتدأ ثانٍ وقائم خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره في موضع رفعه لوقوعه موقع خبر المبتدأ الأول... وأخبرت عن المبتدأ الأول بجملة من مبتدأ وخبر، وهو: (أبوه قائمٌ) والهاء عائدة إلى المبتدأ، ولولا هي لم يصح الخبر كما قلنا في الجملة الفعلية"[٢].

والدلالة المتوخاة من وقوع الخبر جملة اسمية، هي تأكيد الثبوت، وهذا ما أوضحه صاحب دلائل الإعجاز بقوله: "فإذا قيل لك: (زيدٌ المنطلق) صار الذي كان معلوماً على جهة الجواز معلوماً على جهة الوجوب، ثم إنهم إذا أرادوا تأكيد هذا الوجوب أدخلوا الضمير المسمى فصلاً بين الجزئين فقالوا: (زيدٌ هو المنطلق)"[٣].

ب. المبتدأ معرفة والخبر جملة فعلية:

وردت هذه الجملة وفعل الجملة الواقعة خبراً بصيغة الماضي في سبعين موضعاً، منها قول أحمد دحبور:

١- بعضنا اختار الصياما[٤].

٢- فجرحي جاء يلعنهم[٥].

٣- كلُّ الوجوه تكشفت كل الوجوه[٦].

---

(١) ابن يعيش: شرح المفصل، ١: ٨٨.
(٢) المصدر السابق، ١: ٨٩
(٣) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ١٧٨.
(٤) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٢٢٩.
(٥) المصدر السابق، ص ٢٦٠.
(٦) المصدر السابق، ص ٢٦٠.

٤- كلُّ شفرةٍ منذورةٍ لذبح كبشنا أغمدت في لحمه[١].

فيما مرَّ من الأمثلة السابقة أربع مبتدآت هي: (بعضنا، فجرحي، كلُّ الوجوه، كلُّ شفرةٍ) وخبر كل منها هو: (اختار، جاء، تكشفت، أغمدت) على التوالي، وقد عاد على المبتدأ الأول من خبره (الضمير المستتر) ومن المبتدأ في المثال الثاني (فجرحي) ضمير مستترٌ من خبره (جاء) وكذلك الأمر بالنسبة للمبتدأ الثالث والرابع وكلُّ عائدٍ فيها قد طابق المبتدأ.

ويرى الباحث أن الدلالة المطلوبة من وقوع الخبر جملة فعلية فعلها ماضٍ هو حدوث الجملة الاسمية في زمنها الماضي، والسبب أن الخبر وقع جملة فعلية حدث فعلها في الماضي.

ووردت الجملة الواقعة خبراً بصيغة المضارع في: (تسعة وتسعين موضعاً)، منها قول الشاعر/ أحمد دحبور:

١- فأنا أتنشقُ عبر هشير النهر ضفائرها وأراها[٢].

٢- فأنا أتسربُ منذ كشفتك من جسد الميت[٣].

٣- فذبابُ الفجر يحطُّ على الجمل العسلية[٤].

٤- ويهجم الجفر علينا فلا ينالنا، وجرحنا يهجم[٥].

٥- جسدي يردُّ إليك حربه[٦].

٦- وأبي ينهضُ في مؤتمر الشهداء[٧].

في ما سبق ستة مبتدآت هي: (أنا، أنا، فذبابُ، جرحنا، جسدي، أبي) وخبر كل منها هو (أتنشق، أتسرب، يحطُّ، يهجم، يردُّ، ينهض) على التوالي وفي كل منها ضمير يعود على مبتدأه ويطابقه.

ويرى الباحث أن التوجيه الدلالي للجملة الاسمية التي يقع خبرها جملة فعلية فعلها مضارع، هو التجدد والاستمرار واستحضار الصورة انسجاماً مع قول الجرجاني: (وأما الفعل فموضوعه على

(١) المصدر السابق، ص ٢٩٦.
(٢) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٢٢٣.
(٣) المصدر السابق، ص ٢٢٣.
(٤) المصدر السابق، ص ٢٣١.
(٥) المصدر السابق، ص ٢٤٥.
(٦) المصدر السابق، ص ٢٦٢.
(٧) المصدر السابق، ص ٢٨١.

أنّه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء... فإذا قلت: "زيدٌ ها هو ينطلق" فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءاً فجزءاً، وجعلته يزاوله ويزجيه"[١].

الخامسة: المبتدأ معرفة والخبر جار ومجرور أو ظرف:

يأتي المبتدأ معرفة، ويأتي خبره شبه جملة مكونة من جار ومجرور أو شبه جملة ظرفية وهذا ما أكده سيبويه بقوله: "وذلك قولك: فيها عبد الله، ومثله: ثَمَّ زيدٌ، وههنا عمرو، وأين زيدٌ، وكيف عبد الله، وما أشبه ذلك"[٢].

وقد أوضح ابن مالك ذلك بقوله:

وأخبـــروا بظـــرفٍ أو بحـــرف جـــر نـاوين معنـى (كـائن) أو (اسـتقر) [٣]

وشرحه ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) بقوله: "تقدَّم أن الخبر يكون مفرداً، ويكون جملةً وذكر المصنفُ في هذا البيت أنه يكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو: "زيدٌ عندك" و"زيدٌ في الدار" فكل منهما متعلق بمحذوف واجب الحذف وأجاز قوم منهم المصنف أن يكون ذلك المحذوف اسماً أو فعلاً نحو: "كائن" أو "استقر" فإن قدرت "كائناً" كان من قبيل الخبر المفرد، وإن قدرت "استقر" كان من قبيل الخبر بالجملة"[٤].

"وذهب أبو بكر بن السراج: إلى أن كلاً من الظرف والمجرور قسم برأسه، وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة، نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي الفارسي في الشيرازيات"[٥].

قال أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ): وقد جعل أبو بكر هذا التأليف في بعض كتبه قسماً برأسه، وذلك مذهب حسن. ألا ترى أن الكلام وإنْ كان لا يخلو مما ذكرنا في الأصل، فقد صار له الآن حكم خرج به عن بعض ذلك الأصل يدلك على ذلك قولك: إنّ في الدار زيداً، فلا يخلو ذلك المقدر المضمر في قولك (في الدار زيد) من أن يكون اسماً أو فعلاً كما أعلمتك فلو كان فعلاً لم يجز دخول (إن) في هذا الكلام، ألا ترى أن (إن) لا مدخل لها في الأفعال، وكذلك أخوات إن"[٦].

---

(١) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ١٧٤.

(٢) سيبويه: الكتاب، ٢: ١٢٨.

(٣) ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، ١: ٢٠٩.

(٤) المصدر السابق، ص ٢١٠.٢١١.

(٥) المصدر السابق، ص ٢١٠.

(٦) أبو علي الفارسي (الحسن بن أحمد): المسائل العسكريات، تحقيق/ د. إسماعيل عمايرة، مراجعة د. نهاد الموسى، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٨١م، ص ٤٢.

وفي العصر الحديث وقف النحاة من هذه المسالة – أيضاً – موقفين: فعلى حين دافع عباس حسن عن موقف النحاة في اعتماد فكرة التعلق دفاعاً قوياً حيث يقول: "وإنصافاً للنحاة نذكر أن رأيهم في وجوب تعلق شبه الجملة سديد، وأن حجتهم في تحتيم ذلك التعلق قوية"[١]. فإن مهدي المخزومي يدافع عن فكرة إلغاء التعلق بقوله: "فإذا أريد إلى إعراب مثل قولنا: (محمدٌ في الدار) قيل:

محمد: مسند إليه، أو مبتدأ مرفوع.

في الدار: مسند أو خبر.

ولا يحتاج المعرب إلى أن يعلق هذا الخبر بشيءٍ مقدر، وهو الوجود العام، أو الكينونة العامة، ويجد نفسه في دوامة من التقديرات، هذا يقدره فعلاً: (كان أو استقر)؛ لأن الأصل في العامل أن يكون فعلاً، وهذا يقدره اسماً مفرداً (كائن، أو حاصل، أو مستقر)؛ لأن الأصل في الخبر أن يكون مفرداً، مع أن ذلك مما لم ينعقد عليه الخبر، لأنه معلوم للمتكلم والسامع، ولأن ذلك ليس هو الخبر، لأن الفائدة لا تتم به فلو كان هو الخبر لجاز للمتكلم أن يقتصر على قوله: محمد استقر، أو محمد كان، أو محمد حاصل، ويسكت، ولاكتفى المخاطب به، ولكن واقع الأمر غير ذلك. وكان رأي الكوفيين في معالجة الخبر الظرف رأياً مقبولاً، غير غريب عن طبيعة الأسلوب، وغير متمحل فيه بمثل تلك التقديرات التي طال جدل البصريين فيها، فالخبر في قولنا: خالد أمامك هو الظرف نفسه، ولم يتصوروا له متعلقاً، ولم يتجادلوا فيما يجب أن يكون عليه المقدر"[٢].

ومن خلال هذا العرض يتبين لنا أن شبه الجملة يقع خبراً، سواء أكان ظرفاً أم جاراً ومجروراً، وقد قرر النحاة ذلك على أنه حقيقة نحوية لا خلاف فيها؛ وإنما وقع الخلاف في تأويل الخبر؛ أهو الظرف والجار والمجرور نفسه، أم هو الاسم المقدر المحذوف الذي يتعلق به الظرف أو الجار والمجرور.

وقد وردت هذه الجملة في شعر دحبور على النحو الآتي:

أ. المبتدأ معرفة والخبر جار ومجرور:

وقد وردت الجملة الاسمية والمبتدأ فيها معرفة، والخبر شبه جملة جار ومجرور في أربعين موضعاً:

١- جهادي قديم، عقله في ذمة الله[٣].

---

(١) حسن النحو الوافي، ١/ ٤٧٨.

(٢) المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ص ١٨١ – ١٨٢.

(٣) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٤١٣.

٢- حجارتي منذ الغروب إلى الزوال[١].

٣- العين على سفن الفقراء[٢].

٤- الغول في الحكاية[٣].

٥- العاصفة في الشارع والحموضة في المعدة، أما عود الثقاب المكسور ففي يدي[٤].

في أعلاه سبعة مبتدآت هي: (عقله، حجارتي، العين، الغول، العاصفة، الحموضة، عود الثقاب) وخبر كل منها هو: (في ذمة الله، إلى الزوال، على سفن الفقراء، في الحكاية، في الشارع، في المعدة، ففي يدي) على التوالي وحكم كل منها الرفع.

ب . المبتدأ معرفة + الخبر ظرف:

وقد وردت هذه الجملة في شعر دحبور في ثلاثين موضعاً منها:

١- وقافلتي طوال الليل حول السور[٥].

٢- والنشر هنا أنت الأدرى[٦].

٣- ها نحن بين الإثم والندم والبتول[٧].

في النصوص السابقة ثلاث مبتدآت وهي: (قافلتي، النشر، نحن) على التوالي فكان الإخبار بـ (حول) و (هنا) و(بين)، وقد كثر وقوع الخبر في كلام العرب ظرفاً مكانياً استناداً إلى قول: ابن هشام "ولا يخبر بالزمان عن الذات" و"الليلة الهلال" مُتَأَوَّلٌ، شيء: ينقسم الظرف إلى قسمين: زماني، ومكاني، والمبتدأ إلى جوهر، كزيد وعمرو، وعرض كالقيام والقعود، فإن كان الظرف مكانياً صح الإخبار به عن الجوهر والعرض، تقول: "زيدٌ أمامك، والخير أمامك" وإن كان زمانياً صح الإخبار به عن العرض دون الجوهر تقول: الصومُ اليومَ ولا يجوز زيدٌ اليومَ فإن وجد في كلامهم ما ظاهره ذلك وجب تأويله، كقولهم "الليلةَ الهلالُ" فهذا على حذف مضاف والتقدير: الليلةَ طلوعُ الهلالِ"[٨].

---

(١) المصدر السابق، ص ٤٤١.

(٢) المصدر السابق، ص ٤٦٤.

(٣) المصدر السابق، ص ٤٦٨.

(٤) المصدر السابق، ص ٧٧٧.

(٥) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ١٨٠.

(٦) المصدر السابق، ص ٤٨٣.

(٧) المصدر السابق، ص ٧٥٣.

(٨) ابن هشام الأنصاري: شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق وشرح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ط ٢٠٠٩م، ص ١٢٧.

ثانياً: الابتداء بالنكرة

لا يجوز أن يكون المبتدأ نكرة، إلا إذا قاربت هذه النكرة المعرفة وقد أوضح المبرد هذه المسألة في كتابه المقتضب بقوله: "فأما المبتدأ فلا يكون إلا معرفةً، أو ما قارب المعرفة من النكرات. ألا ترى أنك لو قلت: رجل قائمٌ، أو رجل ظريف، لم تفد السامع شيئاً؛ لأن هذا لا يُستَنكر أن يكون مثله كثير"(١).

ولم يكتف النحويون بإطلاق الفائدة مبرراً للابتداء بالنكرة، بل استنبطوا مواضع الابتداء بها، وهذا ما نص عليه صاحب المقدمة الجزولية في قوله: "ويكون المبتدأ معرفة ونكرة، فالمعرفة بلا شرط، والنكرة بشروط، منها: الاعتماد على حرف نفيٍ أو استفهام أو ظرفٍ هو الخبر، ومنها الاختصاص، ومنها العموم، ومنها كون الكلام في معنى كلام آخر لا يُخل بمعناه كون الاسم نكرة، ومنها أن يكون في النكرة معنى الدعاء"(٢).

وقد جوّز السيوطي (ت ٩١١ هـ) الابتداء بالنكرة إذا تحققت الفائدة حيث يقول: "يجوز الابتداء بالنكرة بشرط الفائدة، وتحصل غالباً بأحد أمور أولها: أن تكون وصفاً كقولهم: (ضعيفٌ عاد بِقَرمْلةٍ) أي حيوان ضعيف التجأ إلى ضعيف والقرملة شجرة ضعيفة والثاني: أن تكون موصوفة إما بظاهر نحو: (وأجلٌ مسمى عنده)، ... أو مقدرٍ نحو: (السمن منوان بدرهم)"(٣)... أي: منوان منه".

وقد أوضح الأزهري (ت ٩٠٥هـ) مواطن الابتداء بالنكرة وذلك في قوله: "ولا يبتدأ بنكرة؛ لأنها مجهولة، والحكم على المجهول لا يفيد غالباً إلا إن حصلت به فائدة، كأن يخبر عنها بمختص بما يصلح للإخبار عنه مقدم نعت لمختص ظرف أو مجرور، بدل مختص أو عطف بيان عليه... والتحقيق أن المسوغ للابتداء بالنكرة أن يخبر عنها بظرف مختص، والتقديم إنَّما هو لرفع إلباس الخبر بالصفة"(٤).

وقد جاء المبتدأ نكرة – في شعر أحمد دحبور – لحصول الفائدة منها على النحو التالي:

---

(١) المبرد: المقتضب، ٤: ١٢٧.

(٢) الجزولي: المقدمة الجزولية في النحو، ص ٩٣ . ٩٤.

(٣) السيوطي، جلال الدين: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، شرح وتحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط١٤٢١هـ . ٢٠٠١م، ٢: ٢٩. والآية من سورة الأنعام (٢)، وقد ذكر السيوطي خمسة وعشرين موضعاً في هذه المسألة.

(٤) الأزهري، الشيخ خالد زين الدين بن عبد الله الأزهري: التصريح بمضمون التوضيح، دراسة وتحقيق: الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ . ١٩٩٢م، ١: ٥٤١.

أولاً: ما أفاد العموم:

١. المبتدأ اسم شرط + خبره مجموع جملتي الشرط والجواب:

ويصح الابتداء باسم الشرط لأنه نكرة تفيد العموم، وقد أوضح صاحب المفصل هذه المسألة بقوله: "وأما الجملة الثالثة وهي الشرطية فنحو قولك: (زيدٌ إن يقم أقمْ معه) فهذه الجملة وإن كانت من أنواع الجمل الفعلية، وكان الأصل في الجملة الفعلية أن يستقل الفعل بفاعله، نحو: (قام زيدٌ) إلا أنه لما دخل ها هنا حرف الشرط ربط كل جملة من الشرط والجزاء بالأخرى حتى صارتا كالجملة الواحدة، نحو: المبتدأ والخبر، فكما أن المبتدأ لا يستقل إلا بذكر الخبر، كذلك الشرط لا يستقل إلا بذكر الجزاء... وجاز أن يعود إلى المبتدأ فيها عائدٌ واحد"(١).

وقد اختلف النحاة في خبر أسماء الشرط قال الرضي: "وقد اضطربت أقوالهم فيها، فاختار الأندلسي أن الخبر هو الشرط دون الجزاء، لجواز خلوه من الضمير، إذا ارتفعت كلمة الشرط بالابتداء دون الشرط... وقيل: الخبر هو الشرط والجزاء معاً، لصيرورتهما بسبب كلمة الشرط، كالجملة الواحدة، وقيل: كلمة الشرط مبتدأ لا خبر له"(٢).

وأسماء الشرط الواردة مبتدأ – في شعر أحمد دحبور – هي (مَنْ) وهو اسم شرط جازمٌ يكنى به عن العاقل"(٣).

أ. (مَنْ): ولقد وردت (مَنْ) الشرطية – في شعر دحبور – في خمسة مواضع وهي:

١- مَنْ يوقِ كومة الموتى، ووجه الغول ينفيني عن الخصب الدفين(٤).

٢- مَنْ يسبقِ البرق يهدمْ عش الغراب(٥).

٣- مَنْ يضربْ عميقاً في الصخور يصبْ قرار النبع(٦).

٤- مَنْ رأى الجوع امتيازاً فليجع(٧).

في الأمثلة السابقة وقع اسم الشرط مبتدأ في: (أربعة) مواضع، وهو مبنيٌ على السكون في

---

(١) ابن يعيش: شرح المفصل، ١: ٢٣٠.

(٢) الرضي: شرحه على الكافية ، ١: ٢٢٨ – ٢٢٩.

(٣) يُنظر: سيبويه: الكتاب، ٢: ٣٠٩، والمقتضب ٤: ٢١٧.

(٤) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٨٦.

(٥) المصدر السابق، ص ١٣٩.

(٦) المصدر السابق، ص ٣٥٢.

(٧) المصدر السابق، ص ٥٤٦.

محل رفع، وخبرة في كل منهما هو مجموع جملتي الشرط والجواب وهو: (يوقي كومة الموتى ينفيني، ومن يسبق البرق يهدم عش الغراب، من يضرب عميقاً يصب قرار النبع، من رأى الجوع امتيازاً فليجع) وقد عاد إلى المبتدأ منها . في كل موضع . ضميرٌ يعود منها أي من جملتي الشرط والجواب، وهذه الحالة تستند إلى القول بأن الخبر هو مجموع جملتي الشرط والجواب وهو ما يوافق رأي الباحث في هذا المجال، وعليه أغلب آراء النحاة القدامى والمحدثين.

أما بالنسبة لـ: (ما) لغير العاقل و(مهما) الذي يرادف (ما) السابقة فلم أعثر لهما على نصوص في شعر أحمد دحبور.

والتوجيه الدلالي لاستخدام الشرط الجازم للعاقل (مَنْ) من وجهة نظر الباحث هو الإقناع باستخدام الأدلة والشواهد والبراهين.

٢. المبتدأ: (كلّ):

ولفظ (كلّ) هو لفظ يدل على العموم، ويقع مبتدأ، يقول أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ): "ولا يبتدأ بنكرة: إلا إن كانت موصوفة أو خلف موصوف، أو مقاربة معرفة في أنها لا تقبل "أل" أو اسم استفهام، أو شرط، أو كم" خبراً، أو تعجباً، أو دعاء، أو عاماً، أو جواباً، أو تفصيلاً، أو مسبوقاً بأداة نفي، أو ظرف، أو مجرور مصحِّح، أو ذات حصر لا بأداته وهو قليل"(١).

ويقصد صاحب تقريب المقرب بقوله: "عاماً" هو مَنْ، ومهما، وما الشرطية وكذلك لفظ (كلّ) الدال على العموم، الأمر الذي يجيز وقوعه مبتدأ كما يوضح ابن هشام ذلك بقوله: "ومن أمثلة العموم: أن يكون المبتدأ نفسه صيغة عموم نحو(كلٌ له قانتون)(٢).

وذكر صاحب ارتشاف الضرب في مقام حديثه عن الابتداء بالنكرة وأنواعها بقوله: "ولا يقال ذلك إلا في وقت جرت العادة في مثله أن لا يكون إلا لأمرٍ مهم، أو في معنى الفعل على مذهب الأخفش نحو: قائمٌ زيدٌ، أو كونها لا تزاد لعينها على ما زاد ابن عصفور، نحو رجلٌ خيرٌ من امرأة، يريد واحداً من هذا الجنس أي واحد كان خيراً من كل واحدة، من ذلك الجنس... راجع إلى العموم، إذ العموم عموم شمول"(٣).

وقد وردت هذه الجملة في – شعر أحمد دحبور – في أربعة عشر موضعاً منها:

---

(١) أبو حيان، الأندلسي: تقريب المقرَّب، تحقيق: الدكتور عفيف عبد الرحمن، دار المسيرة، بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ . ١٩٨٢م، ص ص ٤٩ – ٥٠.

(٢) ابن هشام: شذور الذهب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، مكتبة الساعي للنشر والتوزيع، ص ٢١٣.

(٣) أبو حيان، الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ . ١٩٩٨م، ص ١١٠٢.

١- كلُّ ليلة حرة في سرها[١].

٢- كل أرضٍ زعاف[٢].

٣- كلُّ هذي من بائع التحف الخمس[٣].

٤- كلُّ الرياح تدوي ولا صوت في القافلة[٤].

٥- كلَّهم يربحون وواجبنا أن تكون علينا الخسارة[٥].

في النصوص السابقة خمسة مبتدآت هي (كل)، كل منها في موضع مبتدأ، وخبر كل منهما هو: (حرة) في الموضع الأول، وقد وقع خبرها اسماً جامداً، وفي الثاني وقع خبرها (زعاف) وهو اسم جامد، وفي الثالث وقع خبرها شبه جملة في قوله: (من بائع)، وفي الرابع وقع خبرها جملة فعلية وهي: (تدوي) وفي الخامس وقع خبرها جملة فعلية وهي: (يربحون).

والتوجيه الدلالي لوقوع المسند إليه لفظاً عاماً، هو ما أشار إليه القزويني في قوله: "الفائدة في الإعلام به أقوى، ومتى كان أقرب كانت أضعف، وبعده بحسب تخصيص المسند إليه، والمسند كلما ازداد تخصيصاً ازداد الحكم بعداً، وكلما ازداد عموماً ازداد الحكم قرباً"[٦].

وما يؤكده القزويني هو وقوع المبتدأ لفظاً عاماً يزداد حكمه تقرباً كلما ازدادت عموميته.

---

(١) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٤٠٢.

(٢) المصدر السابق، ص ٥١٧.

(٣) المصدر السابق، ص ٦٥٢.

(٤) المصدر السابق، ص ٦٨٨.

(٥) المصدر السابق، ص ٧٠٤.

(٦) القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص ٤٠.

ثالثاً: تعدد الخبر

يجوز تعدد الخبر لمبتدأ واحد، كما يجوز تعدد النعوت لمنعوت واحد، وهذا ما أشار إليه صاحب (همع الهوامع) بقوله: "ويتعدد الخبر بعطفٍ وغيره إن لم يختلفا بالإفراد والجملة وإن اتحدا معنى: كـ (حلو حامض)"[١].

ولقد اختلف النحاة في جواز تعدد الخبر لمبتدأ واحد وهم على أقوالٍ في ذلك كما يشير صاحب الهمع بقوله: "أحدهما: وهو الأصح، وعليه الجمهور" الجواز كما في النعوت سواء اقترن بعاطف أم لا فالأول كقولك: زيدٌ فقيه وشاعر وكاتب، والثاني كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ * ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾[٢]، والقول الثاني: المنع واختاره ابن عصفور وكثير من المغاربة، والقول الثالث: الجواز إن اتحدا في الإفراد"[٣].

وهذا ما أشار إليه ابن هشام بقوله: "يجوز أن يُخبر عن المبتدأ بخبر واحد، وهو الأصل، نحو (زيدٌ قائمٌ) أو بأكثر، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ * ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ وزعم بعضهم أن الخبر لا يجوز تعدده، وقدِّر لما عدا الخبر الأول في هذه الآية مبتدآت أي: وهو الودود، وهو ذو العرش، وأجمعوا على عدم التعدد في مثل "زيد شاعر وكاتب، وفي نحو: (الزيدان شاعرٌ وكاتب) ونحو: (هذا حلوٌ حامض) لأن ذلك كله لا تعدد فيه في الحقيقة"[٤].

وقد ورد المبتدأ في – شعر دحبور – في عشرين موضعاً، وجاء على صورة: المبتدأ معرفة + خبره متعدد: يقول أحمد دحبور:

١- سيقتل بعضنا والموت رمحٌ في عباب الدرب منشكٌّ[٥].

٢- دمي ليلٌ عربيٌ ممهورٌ بتواقيع الفقراء.

٣- وكلَّ عيون الحكومة ملء المخيم والأرض مثقلةٌ مائلةٌ.

٤- عشاق ولاّدة مسلوبون مطلوبون[٦].

---

(١) السيوطي: همع الهوامع، ٢: ٥٣.
(٢) الآيات ١٤ . ١٦ من سورة البروج.
(٣) المصدر السابق، ٢: ٥٣.
(٤) ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى، ص ١٣٠.
(٥) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٢٣٦.
(٦) المصدر السابق، ص ٤١٨.

٥- قل: لا يموت اللاجئون، خيمٌ... وليلٌ مشمسٌ، فأسٌ... ورأسٌ يابسٌ، زنزانةٌ... ويقاتلون[١].

ويرى الباحث أن الدلالة المطلوبة من وراء تعدد الأخبار لمبتدأ واحد هو زيادة في توضيح المعنى وإزالة إبهام المبتدأ وغموضه، وكذلك زيادة في الإخبار.

ففي المثال الأول جاء المبتدأ (الموت) وهو مبتدأ معرَّف بأل وخبره الأول هو (رمحٌ)، وخبره الثاني هو: (منشك)، وكذلك في المثال الثاني جاء المبتدأ دمي معرفاً بالإضافة وتوالت له ثلاثة أخبار هي ليلٌ، عربي، ممهور، وفي المثال الثالث جاء المبتدأ وهو معرف (بأل) وهو (الأرضُ) وتوالت أخباره وهما: (مثقلةً، مائلةٌ) على التوالي، وفي المثال الرابع: جاء المبتدأ المعرَّف بالإضافة وهو قوله: (عشاق ولاَّدة)، وقد توالى له خبران، الأول: مسلوبون، والثاني: مطلوبون، وهما خبران مرفوعان بالواو لأنهما جمع مذكر سالم، ليطابق الخبر المبتدأ في الإفراد والتثنية والجمع، أما في المثال الخامس: فقد حُذِفَ المبتدأ وهو قوله: (اللاجئون)، وتوالت له الأخبار، حيث جاء الخبر الأول وهو قوله (خيمٌ) ثم جاء الخبر الثاني وهو قوله (ليلٌ مشمسٌ)، ثم الثالث (فأسٌ)، ثم الرابع (رأسٌ) ، ثم الخامس (زنزانةٌ)، حيث حُذِفَ المبتدأ لذكره في السياق في قوله: (لايموتُ اللاجئون)، ثم توالت الأخبار له وهو جائز في عُرف اللغة كما عرفنا في التوجيهات النحوية السابقة.

وتعدد الأخبار يعطي دلالة المكابدة المتصلة واليأس الذي عانى منه اللاجئون.

---

(١) المصدر السابق، ص ٥٧٤.

رابعاً: تقديم الخبر على المبتدأ

فيما سبق من أمثلة جاء المبتدأ مقدماً على الخبر وهو الأصل في ترتيب الجملة الاسمية، ولكنه يجوز تقديم الخبر على المبتدأ، وهذا ما أشار إليه المبرد في كتابة (المقتضب) بقوله: واعلم أن خبر المبتدأ لا يكون إلا شيئاً هو الابتداء في المعنى فتقول على هذا: منطلق زيدٌ، فيجوز إذا أردت بمنطلق التأخير؛ لأن (زيداً) هو المبتدأ، وتقول على هذا: غلامٌ لك عبد الله، وظريفان أخوك، وحسانٌ قومك"[١].

ويفهم من النص السابق جواز التقديم للخبر على حساب المبتدأ لعدم المانع في ذلك.

والنحاة على خلاف في قضية تقديم الخبر على المبتدأ، وهو ما أشار إليه صاحب الإنصاف في مسائل الخلاف بقوله: "ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفرداً كان أو جملة، فالمفرد نحو (قائمٌ زيدٌ) و(ذاهب عمرٌو) والجملة نحو (أبوه قائمٌ زيدٌ، وأخوه ذاهب عمروٌ) وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه؛ المفرد والجملة... أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالو: إنَّما قلنا إنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة لأنه يؤدي إلى أن يتقدم ضمير الاسم على ظاهره... وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنَّما جوزنا ذلك لأنه قد جاء كثيراً في كلام العرب وأشعارهم"[٢].

ويميل الباحث إلى رأي البصريين وجمهور النحاة الذين يجوزون تقديم الخبر على المبتدأ؛ لأنَّ شواهد اللغة بالنسبة لتقديم الخبر على المبتدأ كثيرة في أشعار العرب وكلامهم.

وقد ورد الخبر مقدماً على المبتدأ في شعر دحبور في ثلاثةٍ وخمسين موضعاً منها قول دحبور:

١- وأسأل: أين وجهُ الله؟[٣].

٢- وتردد في جوقة المتعبين لنا وطنٌ جارح[٤].

٣- أي الطريقين تفضي إلى الضوء؟ للوقت سيفٌ[٥].

---

(١) المبرد: المقتضب، ٤: ١٢٧.

(٢) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١: ٦٥، المسألة التاسعة.

(٣) دحبور: الأعمال الكاملة، ص٣٤٨.

(٤) المصدر السابق، ٣٥٦.

(٥) المصدر السابق، ٣٥٤.

٤- لي شجرٌ محترق، ولي يدٌ في النار[١].

٥- أهذا صحبي، في الربيع يرفل بالجنون، والزعترُ الندي له تاجٌ من الورد[٢].

فيما سبق من أمثلة وردت المبتدآت الآتية وهي: (وجه الله، وطن جارحٌ، سيفٌ، شجرٌ، يدٌ، تاجٌ من الورد) على التوالي وقد جاءت أخبارها في المثال الأول ظرف مكان وهو قوله (أين) وهو من الألفاظ التي لها حق الصدارة في الكلام، وفي المثال الثاني جاء الخبر شبه جملة، وهو قوله (لنا) وكذلك في المثال الثالث (للوقت) وفي المثال الرابع والخامس أيضاً.

التوجيه الدلالي لتقدم الخبر على المبتدأ هو (التخصيص) كما يقول صاحب البلاغة فنونها وأفنانها: "يقدم المسند على المسند إليه، والمسند – كما نعلم – حقه التأخير ولكننا نقدمه إذا اقتضى الحال تقديمه، فمن مقتضيات تقديم المسند: أولاً: تخصيصه للمسند إليه قال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ﴾[٣] فتقديم المسند قصد منه التخصيص، فإذا قلت لله الأمر، فمعنى هذا أنه لله وحده، لا أحد غيره"[٤].

---

(١) المصدر السابق، ٤٣٠.

(٢) المصدر السابق، ٣٨٦.

(٣) الآية ٤ من سورة الروم.

(٤) عباس، د/ فضل حسن: البلاغة، فنونها وأفنانها، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط١، ١٤٠٥هـ. ١٩٨٥م، ص٢٢٩.

خامساً: الحذف

الحذف خصيصةٌ من الخصائص التي تتميز بها لغة العرب، فلا يكاد يخلو بابٌ من أبواب النحو العربي من ظاهرة الحذف، وهو مصدر بلاغتها وفصاحتها، وقد نظر إليه النحاة والبلاغيون نظرة ثاقبة، ولعل سيبويه من أوائل من أشار إلى الحذف بقوله: "هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض: اعلم أنهم مما يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً"(١).

ولكنَّ النحاة القدامى، وعلى رأسهم (سيبويه) لا يجدون فرقاً بين الحذف – من جهة – والإضمار من جهة أخرى، وهذا ما يشير إيه أيضاً سيبويه بقوله: "أو رأيت رجلاً يسدِّد سهماً قِبَلَ القرطاس فقلت: القرطاسَ واللهِ، أي يصيب القرطاسَ، وإذا سمعت وقع السَّهم في القرطاس قلت: والله أي أصاب القرطاس. وأنما أضمرت الفعل هاهنا وانت تخاطب لأن المخاطب المُخبَر لست تجعل له فعلاً آخر يعمل في المخبَر عنه، وأنت في الأمر للغائب قد جعلت له فعلاً آخر يعمل"(٢).

وإلى مثل هذا ذهب المبرد الذي يشير إلى الحذف والإضمار على أنهما شيء واحد بقوله: "فهكذا القسم في إضمار الفعل وإظهاره، وذلك قوله: أحلف بالله لأفعلنَّ. وإن شئت قلت: بالله لأفعلنَّ، وكذلك كلّ مستغني عنه فإن شئت أظهرت الفعل، كما أنك تقول: (يا زيدٌ عمراً)؛ أي: عليك عمراً، وتقول: (الطريق يا فتى)؛ أي: ظلَّ الطريق، وترى الرامي وقد رمى، فتسمع صوتاً فتقول: (القرطاس والله)؛ أي: أصبت"(٣).

ويعدُّ الحذف من أفصح كلام العرب، وهذا ما أشار إليه ابن الشجري (ت٥٤٢هـ) بقوله: "الحذف من أفصح كلام العرب؛ لأن المحذوف كالمنطوق به، من حيث كان الكلام مقتضياً له، لا يكمل معناه إلا به"(٤).

وقد اشترط النحاة والبلاغيون لجواز الحذف قيام دليل، أي وجود قرينة لفظية أو حالية تدل على المحذوف، وأن يُفهم المعنى من العناصر الكلامية المتبقية بعد الحذف، وألا يخل هذا الحذف بالمعنى.

---

(١) سيبويه: الكتاب، ١: ٢٤ – ٥.
(٢) المصدر السابق، ١: ٢٥٧ – ٢٥٨.
(٣) ينظر: المبرد: المقتضب، ٢: ١٥٢ – ٣١٨.
(٤) ابن الشجري: الآمالي، ٢: ١٢٣.

وقال ابن جني: "قد حذفت العربُ الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"(١).

وتجدر الإشارة – هنا – إلى أنّ توجيه (ابن جني) السابق جاء في باب (شجاعة العربية) ويتفق ا لباحث مع التوجيهات النحوية لظاهرة الحذف مع ضرورة وجود الأدلة الواضحة، وتوافر القرائن في السياقات اللغوية، حتى يتم التعرف على العناصر المحذوفة من الكلام سواء أكان حرفاً، أو مفرداً، أم جملةً.

يجوز حذف أحد ركني الجملة الاسمية، سواءً أكان المسند إليه (المبتدأ) أو المسند (الخبر) وذلك إذا ما دلت عليه القرائن اللفظية والسياقية وله لطائف بلاغية غاية في الروعة والتشويق وهذا ما أشار إليه الجرجاني بقوله: "هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تُبن"(٢).

ويرى ابن السراج (ت٣١٦هـ) أن الحذف كثيرٌ عند الاستعمال ومعرفة المعنى وهذا ما يشير إليه بقوله: "حذف المبتدأ وإضماره إذا تقدم من ذكره ما يعلمه السامع، فمن ذلك ترى جماعة يتوقعون الهلال فيقول القائل: الهلال والله، أي هذا الهلال فيحذف (هذا)... وأن تحذف الخبر لعلم السامع، فمن ذلك أن يقول القائل: ما بقى لكم أحد، فتقولك زيدٌ أو عمرو أي: زيد لنا... ولكن حذف حين كثر استعمالهم إياه وعرف المعنى"(٣).

ويتفق (ابن يعيش) في شرح المفصل مع التوجيهات النحوية السابقة، بخصوص الحذف، في أنه من الواجب توافر الأدلة ووجود القرائن الدالة على المحذوف، وذلك بقوله: "اعلم أنّ المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما، فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محلُّ الإفادة، فلابدّ منهما، إلا أنّه قد توجد قرينة لفظية، أو حالية تغني عن النطق بأحدهما، فيحذف لدلالتها عليه، لأنّ الألفاظ إنَّما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فُهِمَ المعنى بدون اللفظ، جاز أن لا تأتي به، ويكون مراداً حكماً وتقديراً"(٤).

ويقول العلوي (ت ٧٤٥هـ): "اعلم أن مدار الإيجاز على الحذف؛ لأن موضوعه على

---

(١) ينظر: ابن جني: الخصائص، ١: ٢٩٩ – ٣٦٠.

(٢) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ١٦٤.

(٣) ابن السراج: الأصول في النحو، تحقيق: د/ عبد الحسين الفتيلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ. ١٩٨٨م، ١: ٦٨.

(٤) ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل، ١: ٢٣٩.

الاختصار، وذلك إنَّما يكون بحذف ما لا يخل بالمعنى، ولا ينقص من البلاغة، بل أقول: لو ظهر المحذوف لنزل قدر الكلام عن علو بلاغته، ولصار إلى شيءٍ مشترك ومسترذل، ولكان مبطلاً لما يظهر على الكلام من الطلاوة والحسن والرقة، ولابد من الدلالة على ذلك المحذوف، فإن لم يكن هناك دلالة عليه فإنه يكون لغواً، ولا يجوز الاعتماد عليه، ولا يحكم بكونه محذوفاً بحال"[١].

ويتفق الباحث مع كل ما ذكر في مجال الحذف، لأن الحذف للعناصر اللغوية في اللغة العربية خاصية من خصائصها؛ إذا ما توافرت القرائن المقالية والحالية والسياقية الدالة على العنصر المحذوف.

أولاً: حذف (المسند إليه) المبتدأ:

يحذف المسند إليه (المبتدأ) بكثرة في الكلام العربي إذا ما دل عليه السياق بمعونة القرائن المتعددة، عقلية، أو مقالية، أو حالية، وهذا ما أشار إليه الخطيب القزويني بقوله: "أما حذفه فإما لمجرد الاختصار والاحتراز عن العبث بناءً على الظاهر، وإما لذلك مع ضيق المقام، وإما لتخييل أن في تركه تعويلاً على شهادة العقل، وفي ذكره تعويلاً على شهادة اللفظ، من حيث الظاهر... وإما لاختبار تنبه السامع، وإما لإيهام أن في تركه تطهيراً له عن لسانك، أو تطهيراً للسانك عنه، وإما ليكون لك سبيل إلى الإنكار... وإما لأن الخبر لا يصلح إلا له حقيقة أو ادعاءً"[٢].

وقد ورد حذف المسند إليه (المبتدأ) في شعر – دحبور – في خمسةٍ وعشرين موضعاً منها.

١- اسمي أحمد وأبي من يغسل موتاكم ويسحرِّكم في شهر الصوم، التهمة: جوَّالٌ[٣].

٢- عائدٌ يا ديرتي، سَبْعُ الكرامة[٤].

٣- ويكسر الصمتُ بالتنهيد لو شاء شهادةٌ: كان قربُ الموت إعياء[٥].

٤- آتٍ ويسبقني هواي أتٍ وتسبقني يداي[٦].

في الأمثلة السابقة جاء الخبر (جوّال) في المثال الأول والمبتدأ محذوف جوازاً تقديره (أنا)،

---

(١) العلوي (يحيى بن حمزة): الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط ٢٠٠٨، ٥١/٢.

(٢) القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص ٣٩.

(٣) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٢٢٧.

(٤) المصدر السابق، ص٢٣١.

(٥) المصدر السابق، ص٢٤٧.

(٦) المصدر السابق، ص٢٥٧.

وكذلك الأمر في المثال الثاني، أما بالنسبة للمثال الثالث، فالمبتدأ محذوف جوازاً تقديره (هي) أما في المثال الرابع فقد حَذَفَ المبتدأ جوازاً وذلك مرتين وتقديره أنا على التوالي.

ويتفق الباحث مع الأغراض المذكورة سابقاً في حديث القزويني عن حذف المسند إليه (المبتدأ) وخاصة للاحتراز من العبث ودلالة السياق عليه، حيث لا يجد القارئ صعوبة في التعرف عليه لأن القرائن العقلية والسياقية تشير إلى العنصر المحذوف.

ثانياً: حذف الخبر:

كما يجوز حذف المبتدأ، يجوز أيضاً حذف الخبر، إذا كان في السياق ما يدل عليه كذلك بمعونة القرائن المتعددة وهذا أيضاً ما يشير إليه الخطيب القزويني بقوله: "أما تركه فلنحو ما سبق في باب المسند إليه، من تخييل العدول إلى أقوى الدليلين، من اختبار تنبه السامع عند قيام القرينة، أو مقدار تنبهه، ومن الاختصار والاحتراز من العبث على الظاهر، إما مع ضيق المقام"(١).

وأشار الدكتور/ محمد صلاح زكي أبو حميدة للحذف بقوله: "وظاهرة الحذف في العمل الأدبي يحكمها ثلاثة دوافع أساسية تنسحب على مجمل سياقات الحذف المختلفة، سواء أكان حذفاً للمسند إليه أم ا لمسند أم المتعلقات، وهي: إما لضيق المقام، وإما الاحتراز من العبث، وإما التخييل أن في الترك تعويلاً على شهادة العقل، وفي الذكر تعويلٌ على شهادة اللفظ من حيث الظاهر"(٢).

وقد ورد حذف الخبر في شعر – أحمد دحبور – في خمسة عشر موضعاً، أربعة عشر منها وجوباً وواحد جوازاً، فأما الحذف وجوباً فعلى الصور الآتية:

أ – بعد (لولا)

يحذف الخبر وجوباً بعد لولا، وذلك إذا كان كوناً عاماً، وهذا ما يشير إليه صاحب أوضح المسالك بقوله: "وأما حذفه وجوباً ففي مسائل: احداها: أن يكون كوناً مطلقاً بعد (لولا)، نحو "لولا زيدٌ لأكرمتك"، أي "لولا زيدٌ موجودٌ"(٣).

قال: أحمد دحبور:

١- في دمي رسائلٌ للشوق لا أذكرها لولا الرقيبُ كنت آت... لا تغب(٤).

---

(١) القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص ٨٤.

(٢) أبو حميدة، د/ محمد صلاح زكي: البلاغة والأسلوبية عند السكاكي (٦٢٦هـ)، جامعة الأزهر . غزة، ط٢، ١٤٣٠هـ. ٢٠٠٩م، ص١١١.

(٣) ينظر: اوضح المسالك، ٢٢٠ – ٢٢١، وينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ١: ٢٤٦.

(٤) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ١٦٣.

٢- كيف تخرج زهرةٌ من صخرة لولاي[١]؟

٣- وقلت لولا هذه الرؤيا لمات دمي[٢].

٤- كنت لحقتُ لولا فرصةٌ لم يعطها زمني[٣].

٥- هل وردة تسطعُ في روحي لولا دمعةُ الأحباب[٤]؟

في الأمثلة السابقة بعد لولا، حيث جاءت المبتدآت الآتية: (الرقيبُ، أنا، هذه، فرصةٌ، دمعةٌ) على التوالي، وقد حذفت أخبارها وجوباً وتقديرها (موجود)، وذلك حسب التوجيهات النحوية السابقة في أوضح المسالك وشرح ابن عقيل.

ومسألة الخبر المحذوف بعد لولا، مسألة خلاف بين نحاة الكوفة والبصرة، وهذا ما يشير إليه الأنباري بقوله: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ (لولا) ترفع الاسم بعدها، نحو "لولا زيدٌ لأكرمتك"، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: [إنَّما قلنا] إنها ترفع الاسم بعدها لأنها نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم... إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفاً، وزادوا (لا) على (لو) فصار بمنزلة حرف واحد"[٥].

ويتفق الباحث مع رأي نحاة البصرة على أنَّ الاسم المرفوع بعد (لولا) مبتدأ وخبره محذوف وجوباً تقديره (موجود).

ب – بعد المبتدأ النص الصريح في القسم:

يحذف الخبر إذا كان المبتدأ نصاً صريحاً في القسم وهذا ما يشير إليه صاحب أوضح المسالك بقوله: "الثانية: أن يكون المبتدأ صريحاً في القسم، نحو: (لعمرك لأفعلنَّ) و (أيمنُ الله لأفعلنَّ)، لعمرك قسمي، وأيمن الله يميني، فإن قلت: "عهدُ الله لأفعلنَّ جاز إثبات الخبر لعدم الصراحة في القسم"[٦].

وقد جاء الخبر محذوفاً بعد وقوع المبتدأ في القسم الصريح، في موضع واحد وهو:

---

(١) المصدر السابق، ص ٥٠٥.

(٢) المصدر السابق، ص ٥٦٥.

(٣) المصدر السابق، ص ٧٦٩.

(٤) المصدر السابق، ص ٧٤٩.

(٥) يُنظر: الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، مسالة (١٠)، ص ٦٦.

(٦) ينظر: أوضح المسالك، ١: ٢٢٤، وينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل ١: ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٣.

- لعمري لقد أسمعتُ من كان نائماً[١].

في المثال السابق حيث جاء المبتدأ وهو قوله: (لعمري)، حيث وقع المبتدأ نصاً صريحاً في القسم، لذلك توجب حذف الخبر، وتقدير الكلام: (لعمري قسمي) ليتناغم ذلك مع التوجيه النحوي لابن هشام في أوضح المسالك.

ج- بعد المبتدأ معطوفاً عليه اسمٌ بواو المعية:

وكذلك يحذف الخبر، إذا كان المبتدأ معطوفاً عليه اسمٌ بواو المعية العاطفة، أي الواو التي بمعنى (مع)، وهذا ما يشير إليه ابن هشام بقوله: "أنْ يكون المبتدأ معطوفاً عليه اسمٌ بواو هي نص في المعية نحو: "كلُّ رجلٍ وضَيْعَته" و"كلُّ صانعٍ وما صنع"[٢].

وقد جاء الخبر محذوفاً بعد المبتدأ المعطوف عليه اسمٌ بواو المعية، في مثالين هما:

٥- الريحُ والشراعُ نطفة الفراغ ينشبان الخوف في أجنحة المدى[٣].

٦- أمس بعد القصف كان الليلُ إيقاعاً لأصوات ثلاثة: أنا والموتُ الذي يهوي عميقاً ومجاهد[٤].

في المثال الأول: حيث جاء المبتدأ (الريحُ) وقد عُطِفَ عليه اسم وهو "الشراع" وذلك بواو المعية، وقد حُذِفَ الخبر وتقديره (مقترنان)، وكذلك في المثال الثاني: حيث عُطِفَ على المبتدأ (أنا) اسمٌ وهو (الموتُ) بواسطة واو المعية، قد حُذِفَ الخبر وتقديره (مقترنان).

د. حذف الخبر بعد (حيثُ):

وقد ورد حذف الخبر بعد (حيثُ) – في شعر أحمد دحبور في مثال واحد وهو:

- في هذا الآن من هذا المكان حيثُ الزر للعمل والطيارُ للوسام[٥].

في المثال السابق، جاء بعد حيث وهو ظرف مكان، المبتدأ وهو قوله: (الزرُ) وقد حُذِفَ خبره، وتقدير الكلام: (حيث الزرُ موجودٌ) فحذف الخبر وجوباً في هذه الحالة.

أما بالنسبة لحذف الخبر جوازاً – في شعر أحمد دحبور – فقد ورد في مثال واحد وهو قوله:

---

(١) دحبور: أي بيت، ص ٧٨.

(٢) يُنظر: أوضح المسالك، ١: ٢٢٤، ويُنظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ١: ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٣.

(٣) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ١٠١.

(٤) المصدر السابق، ص ٢٣٩.

(٥) دحبور: أيُّ بيت، ص ١٠١.

- فلسطين قائمة ما أقامت فلسطين، والفقراء فلسطين، والأنبياء فلسطين والمقبلون...[1]

في المثال السابق: حيث ذكر الشاعر المبتدأ وهو قوله الفقراء، ثم ذكر بعده الخبر فلسطين، ثم ذكر المبتدأ الثاني وهو قوله (الأنبياء) وخبره فلسطين، ثم ذكر المبتدأ الثالث وهو قوله المقبلون وحذف الخبر، وتقدير الكلام: والمقبلون فلسطين، فحذف الخبر جوازاً، وهذا يكثر وخاصة في لغة الشعر، لغة التركيز الدلالي، وهذا ما يشير إليه ابن هشام بقوله: "وأما حذف الخبر جوازاً فنحو "خرجت فإذا الأسدُ" أي: حاضرٌ، ونحو: "أكلها دائم وظلها" أي كذلك، ويقال مَنْ عندك؟ فتقول: زيدٌ؛ أي: عندي"[2].

(١) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٤٢٠.

(٢) ينظر: أوضح المسالك، ١: ٢٢٠ – ٢٢١.

المبحث الثاني: الجملة الاسمية المقيدة

القسم الأول: الجملة الاسمية المقيدة بالأفعال الناقصة

من خصائص الجملة الاسمية دخول النواقص والنواسخ عليها، وهي سمة بارزة من سمات الجملة الاسمية، وخاصة فيما يدل على دلالاتها وتغير زمنها عند الدخول عليها، وقد أوضح ذلك ابن هشام في قطر الندى وبل الصدى بقوله: "النواسخ: جمع ناسخ، وهو في اللغة من النسخ بمعنى الازالة، يقال: نسخت الشمس الظلَّ، إذا أزالته، وفي الاصطلاح: ما يرفع حكم المبتدأ والخبر وهو ثلاثة أنواع: ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وهو كان وأخواتها، وما ينصب المبتدأ، ويرفع الخبر، وهو إنَّ وأخواتها، وما ينصبهما معاً، وهو ظنَّ وأخواتها، ويسمى الأول من باب كان اسماً وفاعلاً، ويسمى الثاني خبراً ومفعولاً، ويسمى الأول من معمولي باب إنّ اسماً، والثاني خبراً، ويسمى الأول من معمولي باب (ظنَّ) مفعولاً أولاً، والثاني مفعولاً ثانياً"(١).

وقد اختلف النحاة في الجملة المقيدة بالنواسخ الفعلية أهي من قبيل الجملة الفعلية أم الاسمية، وهم على آراء في ذلك ولكن الأغلبية العظمى ترى أنها من قبيل الجملة الاسمية كما يوضح ذلك الدكتور فاضل صالح السامرائي بقوله: "ذلك أنهم اختلفوا في دلالة الأفعال الناقصة على الحدث، واختلفوا تبعاً لذلك في أنها هل تقع مسنداً؟ فمن يرى أنها تدل على الحدث يقول بإسنادها، ومن لا يرى ذلك لا يقول به فتكون من الفضلات، وعلى هذا تكون جملة (كان أخوك مسافراً) اسمية لأن الصدر هو (أخوك) بل ينبغي على ما قرره صاحب المغني أن تكون جمل الأفعال الناقصة وظنّ وأخواتها من الجمل الاسمية عند الجميع ذلك لأن كلاً من (كان) و(ظنّ) تدخل على المبتدأ والخبر وهما مسند ومسند إليه فيكون كل من (كان) و (ظن) قيداً"(٢).

ومن الأفعال التي تعمل عمل كان الناقصة، علماً أن (كان) وأخواتها من الأفعال الناسخة التي تعمل عملها "وتسمى أيضاً الأفعال الناقصة" إنها ثلاثة عشر فعلاً هي: (كان . ظلّ . بات . أصبح . أضحى . أمسى . صار . ليس . زال . برح . فتئ . انفك . دام"(٣).

ولهذه الأفعال دلالة خاصة بها، تتأثر الجملة الاسمية بهذه الدلالة وهذا ما يتضح من المقدمة الجزولية: "فكان: لاقتران الجملة بالزمن الماضي، وربَّما دخلها معنى صار وتجيء زائدة وبمعنى

(١) ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى، ص ١٢٧. قال الألوسي: "قوله: (فاعلاً) على سبيل الاستعارة التصريحية كما يؤخذ من قولهم أنها أشبهت الفعل التام المتعدي لواحد كـ ضرب زيد عمراً (قوله الثاني) في الرتبة أيضاً وشرطه ألا يكون إنشاء". ينظر: الألوسي: حاشيته على شرح قطر الندى وبل الصدى، دار البصائر، القاهرة، ط٢٠٠٦م، ص ٢٣٠.

(٢) السامرائي، د/ فاضل صالح ، الجملة العربية – تأليفها وأقسامها، دار الفكر، عمّان – الأردن، ط٢، ١٤٢٧هـ . ٢٠٠٧م، ص١٥٨.

(٣) ينظر: حسن: النحو الوافي، ١: ٥٤٥ . ٥٤٦.

(حدث) فتخرج وأصبح وأمسى وأضحى: كل واحدة منها لاقتران مضمون الجملة بالزمان الذي يشاركها في الحروف... ظل: المصاحبة لصفة الموصوف نهاراً.

وبات: ليلاً، وتجيء (ظل) بمعنى (صار) بمعنى (عَرَّسَ) فتخرج وصار لانقلاب الشيء من حاله... وما زال وأخواتها لمصاحبة الصفة للموصوف مذ كان قابلاً لها... وما دام لمقارنة الصفة للموصوف في الحال وما معها مصدرية"(١).

وتأتي كل هذه الأفعال متصرفة ما عدا (ليس وما دام) وهذا ما أوضحه صاحب (تقريب المقرب) بقوله: "وتتصرف كلها: لا، وليس، وما دام، وقعد، وجاء، ويجب تأخير ما دام، وزال وأخواتها منفية (بما أو بلا) في جواب القسم عنها"(٢).

أما بالنسبة لتعدد أخبارها، فقد اختلف في ذلك ولكنهم في الأغلب على المنع وهذا ما يشير إليه صاحب همع الهوامع بقوله: "(ش) في تعدد خبر كان الخلاف في تعدد خبر المبتدأ، والمنع هنا أولى، ولهذا قال به بعض من جوّزه هناك كابن درستويه، وابن أبي الربيع، ووجهه أن هذه الأفعال شبهت بما يتعدى إلى واحد، فلا يُزاد على ذلك"(٣).

ويجوز حذف كان مع اسمها، مع دلالة السياق عليهما، وذلك بعد: إن ولو الشرطيتين وهذا ما يشير إليه الرضي بقوله: "واعلم أنه يجوز حذف (كان) مع اسمها بعد: إنْ ولو، وإن كان اسمها ضميراً ما عُلم من حاضر أو غائب، نحو: (اطلبوا العلم ولو بالصين) أي ولو كان العلمُ بالصين... أما إن كان بعد (إنْ) اسم، وجزاؤها الفاء، وبعد الفاء اسم مفرد، نحو: (المرء مقتول بما قتل به، إن سيفاً فسيفٌ...)"(٤).

والجملة الاسمية قبل دخول النواقص والمقيدات الفعلية عليها تفيد الثبوت دون تجدده، وهذا ما أشار إليها الجرجاني بقوله: "وبيانه أن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدّده شيئاً بعد شيء"(٥).

ويوضح الشمري هذا الأمر بقوله: "عندما تذكر الأفعال الناقصة يُذكر الاسم والخبر لأنّ الناقصة اختصت بالدخول على الجملة الاسمية تامة الإسناد... وزادت نسبة الخبر للمبتدأ معنى

---

(١) الجزولي: المقدمة الجزولية في النحو، ص ١٠٢. ١٠٤.
(٢) أبو حيان: تقريب المقرب، ص٥٣.
(٣) السيوطي: همع الهوامع، ٢: ٧٥.
(٤) الرضي: شرحه على الكافية ، ٢: ٢٠٢ . ٢٠٣.
(٥) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ١٧٤.

آخر، كالزمن لـ : (كان زيد أخاك)، و(أصبح نهارك سعيداً) أو التحول: (صار عدوُّك صديقك) أو الاستمرار (ما زلت معترفاً بفضلك) أو نفي اتصاف المبتدأ بالخبر (ليس الظالمُ أخاك)"[١].

ويتفق الباحث مع ما سبق ذكره في دلالة الجملة الاسمية عند تعرضها للعوامل اللفظية الناقصة وما يخص الجانب الدلالي لها.

١. التقديم والتأخير في أركان هذه الجملة (كان وأخواتها):

وردت الجملة الاسمية المقيّدة بالنواسخ الفعلية في شعر – أحمد دحبور – في مائتين وثمان وثمانين موضعاً، موزعة على النحو الآتي:

أ. الفعل الناقص + الاسم اسم ظاهر + الخبر اسم ظاهر.

وقد وردت هذه الصيغة أو الصورة في مائة وأربعة صور ومنها:

١- أتظل أوجهُهم ممرغةً تخاف النار[٢].

٢- كان الحوارُ زهرةً في سلة الزبالة[٣].

٣- ليس الوصول إليك معجزةً[٤].

٤- عندما يصبحُ بيتُ المرء سجناً[٥].

٥- كان عُرسي فضيحة العجز[٦].

في ما مرّ من الأمثلة السابقة، وردت الأفعال الناقصة وهي على التوالي: (تظلُ، كان، ليس، يصبح، كان) واسمها اسم ظاهر مفرد وهي على التوالي: (أوجُهم، الحوار، الوصول، بيت المرء، عُرسي)، وجاء خبرها أيضاً مفرداً وهي على التوالي (ممرغةً، زهرةً، معجزةً، سجناً، فضيحة.

ودلالتها واضحة ففي المثال الأول (تظل) تفيد الاستمرار، وكان تدل على ارتباط الاسم بالخبر في الزمن الماضي، وليس تدل على عدم اتصاف الاسم بالخبر، والفعل يصبح في المثال الرابع بمعنى التحول والصيرورة.

---

(١) الشمري، د/ مهدي صالح: الأفعال الناسخة في دراسات المحدثين ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١١، ص ٩١.
(٢) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٧٧.
(٣) المصدر السابق، ص ١٢٨.
(٤) المصدر السابق، ص ٢٦٢.
(٥) المصدر السابق، ص ٢٦٣.
(٦) المصدر السابق، ص ٣٠١.

ب . الفعل الناقص + اسمه + الخبر جملة فعلية فعلها مضارع:

وقد وردت هذه الصورة في شعر دحبور في ستين موضعاً ومنها:

١- وما زلنا بقاع الوحشة الرعناء نغتاب المغيب[١].

٢- كنت تنبضُ في الفقيد[٢].

٣- أترى ما زلت تحنو لصغار النخل والرمل البوار[٣].

٤- فصرنا يطيبُ الجذر فيها فيغتلي على جبهته[٤].

٥- وكنت أسير تملأ عالمي قدمي وجمجمتي بحجم اليأس[٥].

في الأمثلة السابقة وردت الأفعال الناقصة وهي (ما زال، كان، ما زال، صار، كان) على التوالي وجاءت أسماؤها ضمائر متصلة وهي: (الناء، التاء، التاء، الناء، التاء) وحكمها الإعرابي على أنها ضمائر متصلة مبنية في محل تقديم واجب، وذلك لأنها ضمائر متصلة وأخبارها جمل فعلية فعلها مضارع وهي: (نغتاب، تنبض، تحنو، يطيب، تملأ) على التوالي.

وعندما تقع أخبار الأفعال الناقصة، أفعالاً مضارعة، من مثل الأمثلة السابقة الذكر، فإن دلالتها الاستمرار وتدل أيضاً على التجدد واستحضار الصورة.

ج . الفعل الناقص + الخبر مقدم + الاسم مؤخر:

وقد وردت هذه الصورة في شعر دحبور في واحدٍ وتسعين موضعاً منها، واحدٌ وأربعون صورة جوازاً، ومنها:

١- كانت له عيناك[٦].

٢- كان في جبهته سبعُ سنابل[٧].

٣- ومع الصبح الطالع حدَّقت فكانت في كفي المرأة[١].

---

(١) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٣٠.
(٢) المصدر السابق، ص ٤١.
(٣) المصدر السابق، ص ٥٨.
(٤) المصدر السابق، ص ١٣٤.
(٥) المصدر السابق، ص ١٨٠.
(٦) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٤٢.
(٧) المصدر السابق، ص١٩١.

٤- كان في عينيه حزنٌ ناشبٌ[٢].

جاءت الأفعال الناقصة في الأمثلة السابقة وهي: كانت، كان، كانت، كان) على التوالي، وقد جاءت أخبارها وهي: (له، في جبهته، في كفي، في عينيه) على التوالي شبه جملة مقدمة على سبيل الجواز، وجاءت أسماؤها مؤخرة أيضاً على سبيل الجواز وهي على النحو التالي: (عيناك، سبع سنابل، المرأة، حزنٌ ناشبٌ) والسبب في ذلك أن الأسماء في الأمثلة السابقة جاءت معرفةٍ، فالأول (عيناك) معرَّف بالإضافة، وكذلك سبع سنابل معرَّفة بالإضافة، والمرأة في المثال الثالث معرَّف (بأل) وحزن جاء معرفاً بالوصف.

ويرى الباحث أن جواز تقديم الخبر شبه الجملة في الأمثلة السابقة لها دلالة وهي دلالة الأهمية وتخصيص المتقدم وإثارة الانتباه إليه.

وأما تقديم الخبر وجوباً، فقد وردت هذه الصيغة – في شعر دحبور – في خمسين موضعاً منها:

١- كان له مغارةٌ[٣].

٢- ليس له مغارةٌ وفي غدٍ يموت[٤].

٣- كان للجوع دربٌ وباحةً[٥].

٤- كان في الأرض جوعٌ[٦].

٥- انظر.. كبرتُ وصار لي زندان[٧].

٦- ما كان لدينا سيفٌ[٨].

في ما مرَّ من أمثلة سابقة، فقد تقدمت أخبار هذه الأفعال وجوباً، والسبب واضح، أنّ الخبر شبه جملة، والاسم نكرة تامة محضة غير مخصصة لا بوصف ولا بإضافة، وقد أوضح ابن عقيل ذلك بقوله: "فمثال وجوب تقديمه على الاسم قولك: (كان في الدار صاحبُها)... ونقل صاحب

(١) المصدر السابق، ص٢٣٣.
(٢) المصدر السابق، ص٢٤٠.
(٣) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ١٢١.
(٤) المصدر السابق، ص١٢٢.
(٥) المصدر السابق، ص١٧٥.
(٦) المصدر السابق، ص١٧٣.
(٧) المصدر السابق، ص٢١٥.
(٨) المصدر السابق، ص٢٢٨.

الإرشاد خلافاً في جواز تقديم خبر ليس على اسمه والصواب جوازه... وذكر ابن معطٍ أن (خبر دام) لا يتقدم على اسمها، فلا تقول: (لا أصاحبك ما دام قائماً زيداً) والصواب جوازه"[١].

لدلالة التقديم في الأمثلة السابقة، كما يرى الباحث هو تخصيص المتقدم وإثارة الانتباه له.

أما بالنسبة لكان، واسمها وخبرها، فإنها قد تحذف إذا كانت هنالك قرينة تؤكد على الجزء المحذوف وهذا ما يؤكده السيوطي بقوله: "وحذف أخبارها لقرينة ضرورة، وثالثها إلا ليس ولو دونها. قال أبو حيان: نص أصحابنا على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها، ولا حذف خبرها لا اختصاراً ولا اقتصاراً. أما الاسم فلأنه مشبّه بالفاعل، وأما الخبر، فكان قياسه جواز الحذف، لأنه إن روعي أصله، وهو خبر المبتدأ فإنه يجوز حذفه. أو ما آل إليه من شبهه بالمفعول"[٢].

وقد وردت كان وقد حذف اسمها وخبرها في ثلاثة أمثلة في شعر أحمد دحبور وهي كما يلي:

أ. مَنْ يضمن لي أن المفتاح لديها إن كان... ففيما الصمت إذن[٣].

ففي المثال السابق، جاءت كان بعد (إن) الشرطية، فحذف اسمها مع خبرها وتقدير الكلام (إن كان المفتاحُ لديها ففيما الصمت) وقد دلت قرينة السياق على ذلك.

ب . كانت يداه غمامتين تفيئان الطلع والطفل الرضيع، كانت... وماذا بعد[٤].

ووردت كان في المثال (ب) وقد حذف اسمها وخبرها معاً، وقد دلّ عليه السياق السابق وهو قول الشاعر: (كانت يداه غمامتين) فالقرينة السياقية أوضحت ذلك.

ج . كنَّا هنا، أربعةً، خمسةً، أو ستةً[٥].

وقد وردت كان في هذا المثال وقد حذفت مع اسمها، وظلّ الخبر منصوباً في قوله: (أربعةً، خمسةً، أو ستةً) وقد دل السياق على الحذف بالقرينة اللفظية.

ويرى الباحث أن الدلالة المطلوبة من الحذف هي الاحتراز من العبث، ودلالة السياق.

ومن الأفعال التي تعمل عمل كان وأخواتها، أفعال المقاربة التي تدل على قرب حدوث الفعل، وهذا ما أشار إليه صاحب المقتضب بقوله: "وهي مختلفة المذاهب والتقدير، مجتمعة في المقاربة

---

(١) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ١: ٢٧٢ . ٢٧٤.
(٢) السيوطي: همع الهوامع، ٢: ٨٤.
(٣) دحبور: الأعمال الكاملة، ص٥١٤.
(٤) المصدر السابق، ١٤١.
(٥) المصدر السابق، ٦٠٠.

فمن تلك الأفعال (عسى) وهي لمقاربة الفعل... واعلم أنه لابد لها من فاعل؛ لأنه لا يكون فعلٌ إلا وله فاعل، وخبرها مصدر لأنها لمقاربته وذلك قولك: (عسى زيدٌ أن ينطلق)[١]".

فأفعال المقاربة تعمل عمل (كان) وأخواتها فالمرفوع بعدها اسم والمصدر المؤول خبرها وكذلك الجملة بعدها، وتفسيرهما هذه الأفعال بقارب دنا إنَّما هو تفسير معنى لا تفسير إعراب"[٢].

والواضح من كلام (المبرد) السابق، أنه يطلق على اسمها فاعلها، وعلى خبرها بأنه مفعولٌ لا يدل على أنه يعرب الخبر مفعولاً، فقد عبر بذلك في باب كان أيضاً.

من خلال ما سبق، فإنه يتبين أنَّ هذه الأفعال تدل على مقاربة حدوث أخبارها وهذا ما أشار إليه صاحب شرح المفصل بقوله: "معنى قولهم: (أفعال المقاربة)، أي: تفيد مقاربة وقوع الفعل الكائن في أخبارها، ولهذا المعنى كانت محمولة على باب (كان) في رفع الاسم ونصب الخبر، والجامع بينهما دخولهما على المبتدأ والخبر، وإفادة المعنى في الخبر. ألا ترى أنّ (كان) وأخواتها إنَّما دخلت لإفادة معنى الزمن في الخبر، كما أن هذه الأفعال دخلت لإفادة معنى القرب في الخبر"[٣].

أما بالنسبة لأحكام (عسى) فلها مذهبان: "أحدهما أن تكون بمنزلة (قارب) فيكون لها مرفوع ومنصوب، إلا أنّ منصوبها مشروط فيه أن يكون (أنّ) مع الفعل متأولاً بالمصدر، كقولك: (عسى زيدٌ أن يخرج" في معنى (قارب زيدٌ الخروج) والثاني: أن تكون بمنزلة (قرب) فلا يكون بها إلا مرفوع، إلا أن مرفوعها (أن) مع الفعل في تأويل المصدر، كقولك: (وعسى أن يخرج زيد) في معنى قَرُبَ خروجه)"[٤].

وقد تكون (كاد) خبرها مثبت أو منفي إذا سبقها النفي وقد أشار إلى ذلك صاحب النحو الوافي بقوله: "(كاد) كغيرها من الأفعال في أن معناها ومعنى خبرها منفي إذا سبقها نفي، ومثبت إذا لم يسبقها نفي، خلافاً لبعض النحاة؛ فمثل: (كاد الصبي يقع) معناه: قارب الصبي الوقوع، فمقاربة الوقوع ثابتة، ولكن الوقوع نفسه لم يتحقق، وإذا قلنا: (ما كاد الصبي يقع) فمعناه: لم يقارب الصبي الوقوع، فمقاربة الوقوع منتفية"[٥].

---

(١) المبرد: المقتضب، ٣: ٦٨.
(٢) المصدر السابق، ٣: ٧٩.
(٣) ابن يعيش: شرح المفصل، ٧: ١١٥.
(٤) المصدر السابق، ٤: ٣٧٢.
(٥) عباس حسن: النحو الوافي، ١: ٦١٨.

وهنالك فرق بين (كان وأخواتها)، و(كاد وأخواتها) رغم أن العمل واحد، وهذا ما يشير إليه صاحب: النحو الوافي بقوله: "أفعال المقاربة لابد أن يكون خبرها جملة فعلية مضارعية – في الأصح – مسبوقة بـ (أن) الناصبة للفعل، أو غير مسبوقة"[١].

وهنالك أفعال، أيضاً تشترك مع كان وأخواتها في العمل، بمعنى أنها ناسخة، فتدخل على المبتدأ فترفعه ويسمى اسمها، وخبرها يكون جملة فعلية خالية من (أنْ) المصدرية، وهذا ما يشير إليه الأشموني (ت ٩٢٩هـ) بقوله: "اعلم أنّ هذا الباب يشتمل على ثلاثة أنواع من الفعل: أفعال المقاربة، وهي ثلاثة: كاد، وكرب، وأوشك، وضعت للدلالة على قرب الخبر، وأفعال الرجاء، وهي أيضاً ثلاثة: عسى، وحري، واخلولق، وضعت للدلالة على رجاء الخبر، وبقية أفعال الباب للدلالة على الشروع في الخبر وهي: (أنشأ، وطفِق، وأخذ، وجَعَلَ، وعلق) فتسمية الكل أفعال المقاربة من باب التغليب"[٢].

وبالنسبة (لكاد) فإن اقتران خبرها الجملة الفعلية نادراً ما يقترن (بأنْ) المصدرية، وقد أوضح الأشموني ذلك بقوله: "ومثل كاد في الأصحِّ كرب) بفتح الراء، ونقل كسرها أيضاً، يعني أن إثبات (أنْ) بعدها قليل"[٣].

أمَّا بالنسبة لأفعال الشروع، فإنه يخلو الخبر الجملة الفعلية من (أنْ) المصدرية تماماً، وهذا يوضحه الأشموني بقوله: "وترك "أنْ" مع ذي الشروع وجوباً لما بينهما من المنافاة؛ لأن أفعال الشروع للحال، و(أنْ) للاستقبال) (كأنشأ السَّائق يَحْدُو وَطفِق)"[٤].

أما بالنسبة لـ (كاد) و(كرب) و(أوشك) فزعم ابن مالك (أنْ) إنَّ تدخل في خبرهن، وألا تدخل، ودخولها في خبر (كاد) و(كرب) عند أصحابنا من باب الضرورة، ولا يقع في الكلام، وزعم الزجاجي أن (قارب)، مما الأجود فيه أن يستعمل (بأنْ) وقيل ليست من أفعال هذا الباب، إذ تتعدى إلى مفعول واحد تقول: قارب زيدٌ القيام)[٥].

ولا تتقدم أخبارها عليها وهذا ما يتضح من قول صاحب ارتشاف الضرب، بقوله: "ولا يتقدم ما بعد المرفوع على هذه الأفعال لا يقال: (أفْعَلُ طفقت)، ولا (أن يقوم عسى زيدٌ) وهذا باتفاق، وفي

---

(١) المرجع السابق، ١: ٦١٨.

(٢) الأشموني، علي بن محمد: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، قدم له ووضع هومشه وفهارسه: حسن حمد، إشراف: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م، ١: ٢٧٣.

(٣) المصدر السابق، ١: ٢٨٠.

(٤) المصدر السابق، ١: ٢٨٢.

(٥) أبو حيان: ارتشاف الضرب، ص ١٢٢٥ – ١٢٢٦.

النهاية الظاهر أن القياس لا يمنع من تقديم خبر كاد عليها؛ لأنها فعل متصرف، ولكن لم أره متقدماً، ولم يُعْثر على نص في التقديم ولا عدمه"[١].

ولقد وردت أفعال المقاربة في شعر دحبور في ثلاثين موضعاً منها:

١- ألا تكاد ترى معي الأرض تسقط[٢].

٢- أكاد ألم شواطئه[٣].

٣- كدتُ أغلط، سوف أغلط[٤].

٤- وأخرج دفتر الجيب القديم وراح يحصي قاتليه[٥].

٥- لم تكد تلقمني الكسرة حتى غربتني[٦].

٦- أكاد أفقع رغوةً تطفو على مدار الدوار[٧].

فيما مر من أمثلة، فإن أفعال المقاربة الواردة وهي (تكاد) قد جاء اسمها ضميراً مستتراً، وخبرها جملة فعلية خلت من أنْ المصدرية في المثال الأول، وفي المثال الثاني، جاء اسمها ضمير مستتراً وخبرها أيضاً جملة فعلية خلت من (أنْ) المصدرية وهو كثير، وفي المثال السادس، جاءت (كاد) مسبوقة بنفي، وجاء اسمها ضميراً مستتراً وخبرها جملة فعلية خلت أيضاً من أن المصدرية.

أما الدلالة المستوحاة من أفعال المقاربة في الأمثلة فهي قرب حدوث الفعل، ولكن في المثال السادس: جاء فعل المقاربة (كاد) مسبوقاً بنفي لينفي قرب وقوع الحدث، أما دلالة أفعال الشروع السابقة، فدلالتها الشروع والبدء في تنفيذ الحدث.

---

(١) المصدر السابق، ص ١٢٢٩.
(٢) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٥٠٤.
(٣) المصدر السابق، ص ٥٤٣
(٤) المصدر السابق، ص ٥٦٧.
(٥) المصدر السابق، ص ٥٧٠.
(٦) المصدر السابق، ص ٣٩٨.
(٧) المصدر السابق، ص ٤٥٠.

القسم الثاني: الجملة الاسمية المقيدة بالحروف

تعدُّ النواسخ الحرفية من مقيدات الجملة الاسمية، بمعنى أنها تدخل على الجملة الاسمية، فتنصب المبتدأ اسماً لها وترفع الخبر خبراً لها، يقول سيبويه: وهذه الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل في ما بعده.. وهي أإنّ، ولكنّ، وليت، ولعل، وكأنَّ. وزعم الخليل أنها عملت عملين: الرفع والنصب، كما عملت (كان) الرفع والنصب، حين قلتَ: (كان أخاك زيد) إلا أنه ليس لك أن تقول: (كأنّ أخوك عبدَ الله) تريد (كأن عبدَ الله أخوك) لأنها لا تصرَّف تصرّف الأفعال"(١).

وهذا ما أشار إليه صاحب (المقدمة الجزولية في النحو) بقوله: "وكلُّ حرفٍ اتصل بالاسم وعمل فيه فأصله أن يعمل الجرَّ ولا يعمل الرفع والنصب إلا لشبهه بما يَعْمَلُهُمَا كشبه إنّ وأخواتها بالأفعال في المعنى، والذي استحقه بذلك أن حُذِفَ من مضعَّفها سوى (لعلّ) تخفيفاً"(٢).

وهي تتفق مع (كان) في دخولها على الجملة الاسمية: "فكل مبتدأ لا تدخل عليه (كان) لا تدخل عليه (إنّ) ولا تدخل أيضاً على المبتدأ الذي خبره مفرد فيه معنى الاستفهام، بخلاف (كان) إلى (صار) ولا يجوز تقديم الخبر عليها ولا توسطه بخلاف كان إلى صار، إلا أن يكون ظرفاً فيجوز التوسط"(٣).

وهذا ما أشار إليه ابن هشام بقوله: "من نواسخ المبتدأ والخبر: ما ينصب الاسم ويرفع الخبر، وهو ستة أحرف: إنَّ وأنَّ... ولكن ومعناها: الاستدراك،... وكأنّ للتشبيه... وليت للتمني، وهو طلب ما لا طمع فيه... ولعل للترجي وهو طلب المحبوب المستقرب حصوله"(٤).

وأما إذا اقترنت النواسخ والمقيدات الحرفية بـ (ما) فإنها تكفها عن العمل، بمعنى أنها ممنوعةٌ من ممارسة أثرها في الجملة الاسمية، فيظل المبتدأ مرفوعاً والخبر كذلك، وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله: "واعلم أنهم يقولون: (إنّ زيداً لذاهب)، و(إن عمراً لخيرٌ منك) لما خففّها جعلها بمنزلة (لكنّ) حين حففها وألزمها اللام لئلا تلتبس (بإنّ) التي هي بمنزلة (ما) التي تُنفى بها"(٥).

وهذا ما أشار إليه ابن السراج بقوله: "وتدخل (ما) زائدة على (إنَّ) على ضربين: فمرة تكون

---

(١) سيبويه: الكتاب، ٢: ١٣١.

(٢) الجزولي: المقدمة الجزولية في النحو، ص ١٠٩.١١٠

(٣) المصدر السابق، ص ١١٠. ١١١.

(٤) ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى، ص ١٤٨ . ١٤٩.

(٥) سيبويه: الكتاب، ٢: ١٣٩.

ملغاة دخولها كخروجها، لا تغير إعراباً، نقول: (إنَّما زيداً منطلقٌ) وتدخل عليه (إنَّ) كافة للعمل فتبنى معها بناء، فيبطل شبهها بالفعل، فتقول: (إنَّما زيدٌ منطلق) (فإنما) ها هنا بمنزلة (فعل) ملغي مثل: (أشهد لزيد خير منك)"[١].

ويتفق صاحب (المقدمة الجزولية) مع النحاة السابقين بقوله: وهذه الحروف إذا دخلت عليها (ما) كان الإلغاء أحسن، وقد تعمل والعمل في إنَّ وأنّ أضعف منه في أخواتها وموضع والسماع (ليت) وكلها لا تدخل على أخبارها ولا على أسمائها المفصول بينها بالظرف"[٢].

ويتفق الباحث مع الآراء النحوية السابقة في أنّ هذه الحروف إذا اقترنت بـ (ما) الزائدة كفتها عن العمل.

ولهذه الحروف معانٍ مختلفة، إذ رغم اتفاقها عملاً فإنّها تختلف في معانيها، وتختلف دلالة الجملة الداخلة عليها، وذلك ما يشير إليه ابن السراج بقوله: "فإنّ توكيد الحديث، وهي موصلة للقسم، لأنك لا تقول: (والله زيدٌ منطلق) فإنْ أدخلت (إنّ) اتصلت بالقسم فقلت: (والله إنّ زيداً منطلق)... (ولكنّ) ثقيلة وخفيفة... ويستدرك بها فيه تحقيق وعطف حال على حال تخالفها، و(ليت) تمن، و(لعل): معناها التوقع لمرجو أو مخوف، وكأن: معناها: التشبيه: إنَّما هي (الكاف) التي تكون للتشبيه دخلت على (أنّ)"[٣].

ويتفق ابن هشام مع ابن السراج في ذلك بقوله: "إنّ وأنّ للتأكيد، ولكنّ للاستدراك، وكأن للتشبيه أو الظنّ، وليت للتمني، ولعل للترجي أو الإشفاق، أو التعليل؛ فينصبن المبتدأ اسماً لهن ويرفعن الخبر خبراً لهن"[٤].

ويستدرك ابن هشام في توضيحه لمعاني هذه النواسخ الحرفية بقوله: "من نواسخ المبتدأ والخبر: ما ينصب الاسم ويرفع الخبر وهو ستة أحرف: (إنّ وأنَّ)، معناهما التوكيد، تقول: (زيدٌ قائمٌ) ثم تدخل (إنّ) لتأكيد خبره وتقريره و(لكنّ) معناها الاستدراك، وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه، يُقال: (زيدٌ قائمٌ) فيوهم ذلك أنه صالح فتقول: لكنه فاسق. و(ليت) للتمني: وهو طلب ما لا طمع فيه، و(لعلّ) للترجي: وهو طلب المحبوب المستقرب حصوله"[٥].

---

(١) ابن السراج: الأصول في النحو، ١: ٢٣٢.
(٢) الجزولي: المقدمة الجزولية في النحو، ص ١١١.
(٣) ابن السراج: الأصول في النحو، ١: ٢٢٩.
(٤) ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى، ص ١٤٨.
(٥) المصدر السابق، ص ١٤٨.

ويتفق الباحث مع آراء النحاة السابقين في معاني هذه الحروف وأثرها على دلالة الجملة الاسمية الداخلة عليها، مع اختلاف هذه الدلالة من حرف لآخر.

ومما يفرّق بين دخول النواقص الفعلية، والنواسخ الحرفية عليها وهو: دخول اللام على خبر (إنَّ) وهذا ما أشار إليه صاحب (التصريح بمضمون التوضيح) بقوله: "والحاصل أن اللام بعد (إنّ) ثلاث حالات، وجوب ذكرها، ووجوب تركها، وجواز الأمرين، فالأول: نحو: (إنّ زيداً لقائمٌ) بالإعمال والإهمال؛ حيث لا قرينة، والثاني: (إنَّ زيداً لن يقوم)، والثالث (إن زيداً قائمٌ) بالإعمال، وما ذكره بأنها لام الابتداء قال به سيبويه، والأخفشان، وأكثر البغداديين"(١).

وقد وافق ما ذهب إليه صاحب التصريح بمضمون التوضيح، قولَ أبي حيان الأندلسي: "وتنفردُ (أنّ) بجواز دخول اللام في اسمها متأخراً، وفي خبرها اسماً، أو مضارعاً، أو ماضياً جامداً، أو متصرفاً مع (قد) أو ظرفاً أو مجروراً"(٢).

ولا يجوز لأخبار هذه النواسخ أن تتقدم على أسمائها إلا بشروط تحدث عنها أيضاً صاحب (تقريب المقرب) بقوله: "ولا يتقدم خبرهن على اسمهن إلا ظرفاً أو مجروراً، ولا معمولين، ولا معمول خبرهن عليهن وفي تقديمه ظرفاً أو مجروراًعلى الاسم خلاف... وتلزم نون وقاية (ليت) متصلاً بها ياء متكلم إلا ضرورة، ويجوز في أخواتها"(٣).

ولقد وردت (إنّ) بكسر الهمزة في شعر دحبور في مئتين وواحد وعشرين موضعاً، ووردت بفتحها في مئتي موضع وواحد ومنها:

١- إنَّ الحرب متعبةٌ(٤).

٢- إنَّ الطلق يعلو بلا هواده(٥).

٣- إنَّها حربنا المعادة(٦).

٤- وأخرى تؤكد لي أنّ رأسي يطوف ويستعجل المقصلة(٧).

---

(١) الأزهري: شرح التصريح بمضمون التوضيح، ١: ٣٢٩.
(٢) أبو حيان: تقريب المقرب، ص ٥٥.
(٣) المصدر السابق، ص٥٥.
(٤) دحبور: الأعمال الكاملة ص ٣٥١.
(٥) المصدر السابق، ص ٣٤.
(٦) المصدر السابق، ص ٣٠٥.
(٧) المصدر السابق، ص ٣٠٣.

٥- ينقل الساهرون عن الفجر أنّ دم النهر مختلطٌ بالندى[١].

٦- إن فلسطين بين المذيع الجرب والشاعر المتهرب ضائعة[٢].

فيما مرَّ (إنّ) مكسورة الهمزة في أربعة مواضع؛ لأنها جاءت في بداية الكلام، وهو موطن من مواطن كسر همزتها وجوباً كما رأينا، وجاء اسمها في المثال الأول مفرداً منصوباً، وخبرها مفرداً مرفوعاً، وفي المثال الثاني: جاء اسمها مفرداً منصوباً وخبرها جملة فعلية فعلها (مضارع) ليدل على التوكيد مع التجدد والاستمرار، وفي المثال الثالث: جاء اسمها ضميراً متصلاً مبنياً على الفتح متقدماً على سبيل الوجوب لأنه ضمير وخبرها اسم ظاهر، وفي المثال السادس: جاء اسمها مفرداً دالاً على بلد وهو فلسطين وخبرها اسم مفرد وهو (ضائعةٌ) وفُصِلَ بين اسمها وخبرها وهو ما يعرف (بالإطالة) لتشويق القارئ.

أما في المثالين الرابع والخامس: فقد جاءت همزة (أنّ) مفتوحة؛ لأن الأفعال التي سبقتها بمعنى (الخبر) ففتحت همزتها وجوباً، وقد جاء اسمها في المثال الرابع اسماً ظاهراً مضافاً (لياء المتكلم) وخبرها جملة فعلية (يطوف) لتدل أيضاً على التوكيد مع الاستمرار، وفي المثال الخامس: جاء اسمها معرفاً بالإضافة، وخبرها اسماً مفرداً ظاهراً.

أما بالنسبة لـ: (لكنّ) "ومعناها الاستدراك، وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه، يقالُ: زيدٌ عالمٌ، فيفهم من ذلك أنه صالحٌ فنقول: (لكنه فاسق)[٣].

ولقد وردت (لكنّ) الثقيلة العاملة عمل (إنّ) في شعر دحبور في واحد وستين موضعاً منها:

١- لكنّ في الجوقة الآن من جنات بالوطن الدموي[٤].

٢- لكنها حين ينقضي خبرها تتجمع في سنبلة[٥].

٣- لكن طيفاً يطبُ مفاجأة[٦].

٤- لكنّ دمعي لا يدعي حزن الوداع[٧].

---

(١) المصدر السابق، ص ٣٥٥.
(٢) المصدر السابق، ص ٣٧٢.
(٣) ابن هشام: شرح قطر الندى، وبل الصدى، ص ١٤٨.
(٤) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٣٦٩.
(٥) المصدر السابق، ص٣٠٨.
(٦) المصدر السابق، ص٣٥٧.
(٧) المصدر السابق، ص٣٩٥.

٥- لكنّ شمسك أروحُ من أي فيء[١].

في الأمثلة السابقة وردت (لكنّ) الثقيلة، وجاء اسمها متأخراً عن خبرها (في الجوقة) وذلك للاهتمام، وفي المثال الثاني: جاء اسمها ضميراً متصلاً مبنياً في محل نصب اسمها مقدماً وجوباً لأنه ضمير، وخبرها جملة فعلية (تتجمع) ليدل على الاستدراك مع المواصلة والاستمرار، وفي المثال الثالث: جاء اسمها مفرداً (طيفاً) مقدماً على سبيل الوجوب؛ لأن الخبر جملة فعلية (يطبُ) وفي المثال الخامس: جاء اسمها مضافاً إلى (ياء المتكلم) (دمي) وخبر جملة فعلية مصدرة (بالنفي) (لا يدعي) وفي المثال الخامس: جاء اسمها مضافاً إلى الضمير وخبرها (أروح) اسم تفضيل على وزن (أفعل) وهو جائز.

أما بالنسبة لـ: (كأنّ) فقد وردت في – شعر أحمد دحبور – في ستة عشر موضعاً، وكأنّ كما أسلفنا من أخوات (إنّ، أنّ) ويستخدم "للتشبيه كقولك: (كأن زيداً أسدٌ) أو الظنِّ كقولك: (كأنّ زيداً كاتبٌ)"[٢]. ومنها الأمثلة الآتية:

١- كأني لقيت بك الشبابا[٣].

٢- كأنّه واحة تزهى ملامحه في الرمل[٤].

٣- كأنّ من عمان رائحةً تفوح هنا[٥].

٤- كأنّ سحراً لفّ أيديهم[٦].

٥- كأنك لم تسمع بموت فدائي[٧].

فيما مرّ من أمثلة فقد جاءت (كأنّ) مصدّرة الجملة الداخلة عليها، ففي المثال الأول: اسمها: ضمير متصل بها مباشرة وواجب التقدم، وخبرها الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي (لقيت)، وفي المثال الثاني: جاء اسمها أيضاً متصلاً بها مباشرة خبرها مفرد وهو (واحةٌ)، وفي المثال الثالث جاء اسمها متأخراً على سبيل الوجوب لأنه (نكرة) وخبرها شبه جملة وهو (من عمان) وفي المثال

---

(١) المصدر السابق، ص٤٧٢.
(٢) ابن هشام: شرح قطر الندى، وبل الصدى، ص ١٤٨.
(٣) دحبور: الأعمال الكاملة، ص١٦٢.
(٤) المصدر السابق، ص٢٤٧.
(٥) المصدر السابق، ص٣٢٣.
(٦) المصدر السابق، ص٣٢٤.
(٧) المصدر السابق، ص٥٦٤.

الرابع: جاء اسمها مفرداً وهو (سحراً) وخبره جملة الفعل الماضي وفاعله المستتر، وفي المثال الخامس: جاء اسمها ضميراً متصلاً وخبرها جملة فعلية فعلها مضارع مسبوق بنفي، وجزم وقلب وهو قوله: (لم تسمع).

أما بالنسبة لـ: (ليت) فهي (للتمني) وهو: "طلب ما لا طمع فيه"(١).

وقد وردت (ليت) في شعر دحبور في ثلاثة عشر موضعاً ومنها الأمثلة الآتية:

١- يا ليت للبراق أذناً(٢).

٢- ليت خيل الريح تفديه(٣).

٣- ليتك لم تجئ بالمعجزات، وليت صمتك لم يفضْ سمعاً على الإخوان(٤).

فيما مرّ من الأمثلة فقد وردت (ليت) مصدّرة الأمثلة السابقة، وفي المثال الأول: جاء اسمها مؤخراً وجوباً وذلك لأنه نكرة محضة غير مخصصة لا بوصف ولا إضافة، وخبرها شبه جملة وهو قوله: (للبراق) وفي المثال الثاني جاء اسمها معرفاً بالإضافة وهو قوله: (خيل الريح) وجاء خبرها جملة فعلية فعلها مضارع وخبرها قوله: (تفديه) وفي المثال الثالث جاء اسمها: ضميراً متصلاً بها على سبيل التقدم الواجب وهو الضمير (الكاف) وخبرها جملة الفعل المضارع المنفي (لم تجيء)، وكذلك قوله: (لم يفض).

أما بالنسبة لـ: لعلّ) وهو: "طلب المحبوب المستقرب حدوثه، كقولك: (لعل زيداً هالكٌ) أو للتعليل كقوله تعالى: ﴿ فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾(٥)؛ أي: لكي يتذكر"(٦).

"وفي لعل لغاتٌ ست: والفرق بين الناصبة للفعل والناصبة للاسم الملغاة: أن المخففة المذكورة لا يعمل فيها إلا فعل محقق، وأنها إذا وليها فعلٌ جاز أن يفصل بينها وبينه بحرف نفي أو تنفيس أو توقع، وأنها تجيء بعدها جملة ابتدائية والناصبة للفعل بعكسها"(٧).

ولقد وردت (لعلّ) في شعر دحبور في أحد عشر موضعاً منها التالي:

---

(١) ابن هشام: شرح قطر الندى، وبل الصدى، ص ١٤٨.
(٢) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٢٦٤.
(٣) المصدر السابق، ص٦٥.
(٤) المصدر السابق، ص٥٠١.
(٥) الآية ٤٤ من سورة طه.
(٦) ابن هشام: شرح قطر الندى، وبل الصدى، ص ١٤٩.
(٧) الجزولي: المقدمة الجزولية في النحو، ص ١١٦.

١- لعلّ هذا المشهد المألوف يوضح ما أريد[١].

٢- لعلّ الحرب تطرشنا ولا تقع[٢].

٣- لعل الأذن مبتورةٌ[٣].

٤- لعله الناموس[٤].

٥- علّ الريحَ تكشف عن مزارعها الجميلة[٥].

فيما مرّ من أمثلة، فقد تصدرت (لعلّ) الجمل الاسمية الداخلة عليها ففي المثال الأول: جاء اسمها مفرداً منصوباً، وخبرها الجملة الفعلية (يوضح) وفي المثال الثاني: جاء أيضاً اسمها مفرداً منصوباً، وخبرها (تطرشنا) الجملة الفعلية، وفي المثال الثالث: جاء اسمها مفرداً منصوباً (الأذنَ) وخبرها مفرداً وهو قوله: (مبتورة) وقد طابق الاسم مطابقة كاملة، وفي المثال الرابع: جاء اسمها ضميراً متصلاً بها مباشرة وهو الضمير (الهاء) على سبيل التقدم الواجب، وخبرها (الناموس) وفي المثال الخامس: جاءت (لعلّ) واسمها مفرداً منصوباً (الريح) وخبرها جملة (تكشفُ) الفعلية ذات الفعل المضارع.

ويُلحظ – هنا – حذف اللام في (لعل)، وهذه لغة[٦].

---

(١) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٥١٢.

(٢) المصدر السابق، ص١٨١.

(٣) المصدر السابق، ص١٨١.

(٤) المصدر السابق، ص١٥٢.

(٥) المصدر السابق، ص٣٢.

(٦) الإربلّي، علاء الدين ابن علي (من علماء القرن الثامن الهجري): جواهر الأدب في معرفة كلام العرب (معجم الحروف العربية)، صنعة: د. إميل بديع يعقوب، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ – ١٩٩١م، ص ٤٠٢.

الفصل الثاني

الجملة الخبرية الفعلية المثبتة

المبحث الأول: الجملة الفعلية ذات الفعل المبني للمعلوم.

أولاً: الجملة الفعلية ذات الفعل المبني للمعلوم اللازم.

ثانياً: الجملة الفعلية ذات الفعل المبني للمعلوم المتعدي.

المبحث الثاني: الجملة الفعلية ذات الفعل المبني للمجهول.

أولاً: الجملة ذات الفعل المبني للمجهول اللازم.

ثانياً: الجملة ذات الفعل المبني للمجهول المتعدي إلى مفعولٍ واحدٍ أصلاً.

ثالثاً: الجملة ذات الفعل المبني للمجهول المتعدي لمفعولين.

رابعاً: الحذف في الجملة ذات الفعل المبني للمجهول.

خامساً: التقديم والتأخير في الجملة ذات الفعل المبني للمجهول.

المبحث الأول: الجملة الفعلية ذات الفعل المبني للمعلوم

تمهيد:

يرى كثير من النحاة أنّ الفعل هو ما دل على حدث مرتبط بزمن معين، وهذا ما يشير إليه سيبويه بقوله: "وأما الفعل فأمثلته أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع... فأما ما مضى: فَذَهبَ، ورسمَ، ومكثَ، وسمعَ وحمدَ، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمراً: اذهَبْ، واقتُلْ، واضّربْ، ومخبراً: يَذْهَبُ ويَقتلُ ويَضربُ، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت"(١).

ويرى الدكتور علي أبو المكارم أنَّ الأفعال ليست وحدها التي تقترن بالزمن حيث يقول: (وليس صحيحاً، أن الأفعال هي التي تقترن وحدها بالزمن؛ فإن من الأسماء ما يقترن بالزمن، كما أن منها ما يتعرف إليه دون غيره، وحسبك أن ترجع في هذا الشأن إلى ما قرره النحويون أنفسهم في أسماء الأفعال والمشتقات الاسمية"(٢).

وما ذكره الدكتور علي أبو المكارم موضوع قديم كثر الحديث فيه عند النحاة القدماء والمحدثين، يقول الدكتور تمام حسان: "لقد كان النحاة العرب على حق في تسميتهم المضارع مضارعاً؛ لأن هذه التسمية ذات دلالة شكلية لا زمانية، فهم يقولون: إنّما سمي المضارع مضارعاً لمضارعته المشتق من حيث إعرابه وشكله، ولو جرت التسمية في الماضي والأمر على هذا النمط، لخلت اصطلاحات الزمن في اللغة العربية من عدوى التفكير في الزمان، ولكان اللاحقون من النحاة أقدر على تخليص النحو من براثن الفلسفة"(٣).

وبناءً على ذلك يقول الدكتور كمال رشيد: "ولأن فكرة الزمن في اللغة العربية لا تستكمل إلا في الزمن النحوي، ولكن كان لابد لنا أن نفرق وبشيء من التطبيق، بين الزمن الصرفي، والزمن النحوي، وهما تسميتان حديثتان، كان الدكتور تمام حسان أول من أشار إليهما، ... ولئن كانت صيغة الفعل هي مجال النظر في الزمن الصرفي، فإن مجال الزمن النحوي هو السياق، ومجاله الجملة العربية بأنواعها الخبرية والإنشائية، وفيه تدخل اعتبارات متعددة، وتتضافر القرائن اللفظية من لواصق وأدوات وظروف ونواسخ مع القرائن المعنوية التي تضبط معنى السياق مع القرائن الحالية التي تعين المقام، والتي تأتي من خارج السياق وتكون في ذهن القارئ أو السامع من قبل"(٤).

---

(١) سيبويه: الكتاب، ١: ١٢.

(٢) أبو المكارم، علي: الجملة الفعلية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٣٨هـ. ٢٠٠٧م، ص ٤٢.

(٣) حسان، تمام (دكتور): مناهج البحث في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء – المغرب، ١٩٨٦م، ص ٢٤٦.

(٤) رشيد، كمال (دكتور): الزمن النحوي في اللغة العربية، عالم الثقافة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ط١، ٢٠٠٨م، ص ٥٥. وينظر: حسان، تمام (دكتور): اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط٣، ١٩٩٨م، ص ٢٤٠ وما بعدها.

والفاعل: هو الركن الثاني من أركان الجملة الفعلية؛ إذ لا فعل بدون فاعل، مع اختلاف صورة الفاعل، لذا بين صاحب الخصائص ذلك بقوله: "ألا تراك حين تسمع (ضَرَبَ) قد عرفت حدثه، وزمانه، ثم تنظر فيما بعد، فتقول: هذا فعل ولا بدّ له من فاعل، فليت شعري مَنْ هو؟ وما هو؟ فتبحث حينئذٍ إلى أن تعلم الفاعل من هو وما حاله من موضع آخر لا من مسموع (ضَرَبَ) ألا ترى أنه يصلح أن يكون فاعله كل مذكَّر يصح منه الفعل"(١).

وهذا المعنى السابق أشار إليه أيضاً ابن يعيش بقوله: "واعلم أنّ الفاعل في عُرف النحويين: كلُّ اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، ولذلك كان في الإيجاب والنفي سواء"(٢).

والحكم الإعرابي للفاعل هو: (الرفع) على اتفاق نحاة العربية كلهم، وهذا ما أشار إليه ابن يعيش بقوله: (حقه الرفع)، يعني فحصته من الحركات الرفع، ورافعه ما أُسند إليه من الفعل، ... وإن قيل: ولِمَ كان حق الفاعل أن يكون مرفوعاً، فالجواب عن ذلك من وجوه، أحدها: أن الفاعل رفع للفرق بينه وبين المفعول... وثانيها: أن الفاعل إنَّما اختص بالرفع لقوته والمفعول بالنصب لضعفه"(٣).

ويتفق الباحث مع جميع الآراء النحوية السابقة، فيما يخص الفاعل حيث إنّ حكمه الإعرابي هو الرفع لقوته وللفارق بينه وبين المفعول به الذي حكمه النصب.

وللفاعل صورٌ يأتي عليها، فقد يأتي اسماً ظاهراً، أو مؤول به، أو اسماً مبنياً كالموصول والإشارة، أو ضميراً مستتراً وهذا ما أشار إليه ابن هشام بقوله: "اعلم أنّ الفاعل عبارة عن اسم صريحٍ، أو مؤول به أو مسند إليه فعلٌ أو مؤولٌ به مقدمٌ عليه بالأصالة واقعاً منه أو قائماً به"(٤).

أما بالنسبة لأحكام الفاعل فيرى ابن هشام ذلك بقوله: "أحدهما: أن لا يتأخر عامله عنه، والثاني: أن لا يلحق عامله علامة تثنية أو جمع... والثالث: إذا كان مؤنثاً لحق عامله تاء تأنيث"(٥).

ويفصل صاحب (النحو الوافي) الحديث في أحكام الفاعل بقوله: "للفاعل أحكامٌ خمسة، لابدّ

---

(١) ينظر: ابن جني: الخصائص، ٣: ٩٨، ٩٩.
(٢) ابن يعيش: شرح المفصل، ١: ٧٤.
(٣) المصدر السابق، ١: ٧٤-٧٥.
(٤) ابن هشام: شرح قطر الندى، وبل الصدى، ص ١٨٠.
(٥) المصدر السابق، ص ١٨٢.

أن تتحقق مجتمعةً، أولها: أن يكون مرفوعاً، ويجوز أن يكون الفاعل مجروراً في لفظه، وثانيها: أن يكون موجوداً – ظاهراً – أو مستتراً لأنه جزء أساسي، وقصارى القول: لابدّ في أكثر الحالات من وجود الفاعل اسماً ظاهراً، أو ضميراً مستتراً أو بارزاً، وقد يحذف أحياناً"[١].

ويتوافق الباحث مع ما ذكر من صور الفاعل والأحكام الإعرابية له وهو الرفع في غالب الأحيان، مع إمكانية مجيء الفاعل مجروراً بعد حروف الجر الزائدة مثل (منْ) و (الباء).

يقول الدكتور إبراهيم السامرائي: "لقد شغل الفعل حيزاً كبيراً في العربية، وكانت الجملة العربية ولاسيما المصدرة بالفعل هي الجملة الواضحة في هذه اللغة وفي سائر اللغات السامية"[٢].

وسيأتي الآن الحديث عن الجملة الفعلية، من خلال النصوص الواردة في شعر أحمد دحبور – حسب صورها – من حيث التعدي واللزوم، والبناء للمعلوم والمجهول، والتمام والنقصان، والتقديم والتأخير، والذكر والحذف، وربط ذلك كله بما وضعه النحاة – في هذا الصدد من أحكام نحوية – بتلك النصوص.

وقد وردت الجملة الفعلية في شعر (أحمد دحبور) في ألف وسبعمائة وواحدٍ وثلاثين موضعاً موزعة على النحو التالي:

الجملة ذات الفعل التام المبني للمعلوم:

أ . الجملة ذات الفعل اللازم:

وهو الفعل الذي يكتفي فقط برفع الفاعل دون الحاجة إلى مفعول به وهذا ما يشير إليه إمام النحاة (سيبويه) بقوله: "فأما الفاعل الذي لا يتعداه فعله فقولك: (ذهب زيدٌ) و(جلس عمروٌ)"[٣].

ويطلق صاحب (النحو الوافي) على هذا الفعل اسم (اللازم) أو (القاصر) وذلك بقوله: "ونوعٌ يُسمى: (اللازم) أو (القاصر) وهو الذي لا ينصب بنفسه مفعولاً به"[٤].

وللفعل اللازم علامات يُعرف بها، يقول الأزهري: "اللازم وله اثنتا عشرة علامة، اثنتان عدميتان، وعشرة وجودية، وهي مطَّردة، فالأولى والثانية: ألا يتصل به هاءُ ضميرٍ غيرِ المصدر، وألا يبنى منه اسم مفعول تام وذلك كـ (خَرَجَ) ألا ترى أنه لا يقال: (زيدٌ خَرَجَه عمرو)"[٥].

---

(١) ينظر: حسن: النحو الوافي، ٢: ٦٩ . ٧١.

(٢) السامرائي، د. إبراهيم: العربية بين أمسها وحاضرها، منشورات وزارة الثقافة والفنون، العراق، ط١٩٧٨م، ص ١٠٩.

(٣) سيبويه: الكتاب، ١: ٢٣.

(٤) حسن: النحو الوافي، ٢: ١٥٠ . ١٥١.

(٥) الأزهري: التصريح بمضمون التوضيح، ٢: ٣٩٨.

ويقول أحمد عبد الستّار الجواري في الفعل اللازم: "إنّ الفعل اللازم، هو ما كانت علاقته بفاعله غير خارجة عن علاقة الوصف اللازم بالموصوف"[١].

وقد وردت جملة الفعل اللازم في شعر دحبور في سبعمائة وواحد وثلاثين موضعاً، جاء فعلها بصيغة الماضي في ثلاثمائة وواحد وثلاثين موضعاً، وبصيغة المضارع في أربعمائة موضع.

أولاً: الجملة الفعلية ذات الفعل اللازم بصيغة الماضي:

قال أحمد دحبور:

١- وطفوتُ فلم تضق الأبعاد ولم تعرض[٢].

٢- هربتُ وأنت تصلين هل تذكرين؟ هربتُ وأنت تصلين[٣].

٣- وعدتُ رماد جذوري بقاع المدينة، تململ وامتّد يغزو قراري[٤].

٤- وحدّقتُ... كانت بقايا صغاري[٥].

٥- فحرقتُ أعشابي الصغيرة، وانزلقتُ به[٦].

٦- ولم أشكُ، إذا خرجوا للجذور الدفينة[٧].

فيما مر سبعة أفعال لازمة وقد جاءت بصيغة الماضي وهي: (طفوت، هربتُ، هربتُ، تململ، حدَّقتُ، انزلقتُ، خرجوا) على التوالي، والفاعل فيها هو: (تاء المتكلم، تاء المتكلم، الضمير المستتر (هو)، تاء المتكلم، تاء المتكلم، واو الجماعة) على التوالي.

ومن الملاحظ أنّ هذه الأفعال الماضية أفعالٌ لازمة، حيث اكتفت فقط برفع الفاعل دون الحاجة للمفعول به.

وبما أن الفاعل جزء من الفعل، إذ لابدّ للفعل من فاعل[٨]، فلا يحذف أبداً، بل يكون مستتراً في فعله[٩].

---

(١) ينظر: الجواري، د/ أحمد عبد الستّار: نحو الفعل، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٨٦م، ص ٦٥.
(٢) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٢٣٠.
(٣) المصدر السابق، ص ٥٢٨.
(٤) المصدر السابق، ص ٣٨.
(٥) المصدر السابق، ص ٤٠.
(٦) المصدر السابق، ص ٤١.
(٧) المصدر السابق، ص ٣٧.
(٨) ينظر: سيبويه: الكتاب، ٢: ٢٤٣.
(٩) ينظر: المبرد: المقتضب، ١: ٣٣٧.

وأغلب الظنّ أنّ هذا الترابط بين الفعل وفاعله، هو ما يمنع مجيء الفاعل جملة، قال ابن الحاجب: "إنَّما لم يكن الفاعل جملة لأنه محكوم عليه، والمحكوم عليه لا يكون إلا مفرداً، بخلاف الأحكام يعبر عنها بالمفرد تارة والجملة تارة أخرى"(١).

ويتفق الباحث مع قول ابن الحاجب في أنّ ترابط الفعل بالفاعل هو ما يمنع مجيء الفاعل في صورة جملة، وهو أيضاً ما يمنع تقدم الفاعل على فعله؛ لأنه لو خرج وتقدم لخرجت الجملة من كونها فعلية إلى اسمية.

ثانياً: الجملة ذات الفعل اللازم بصيغة المضارع:

قال أحمد دحبور:

١- يكفرُ بالدخان... بنكهة الصَّلب ... الدُّوار(٢).

٢- يتحركُ الظلُ الوئيد، وتنزوي صفر الظلال(٣).

٣- تدورُ مركبة الجفاف على المدارات الثقيلة(٤).

٤- وخلّفتُ على الدروب، أطفال داري، دروباً، لخيل التناسي، حزينة، تحدّق فيَّ(٥).

٥- والقِدْرُ تغلي، تستغيثُ بها الرياحُ الخضرُ(٦).

وفي الأمثلة السابقة: وردت سبعة أفعال لازمة بصيغة المضارع وهي: (يكفر، يتحرك، تنزوي، تدور، تحدَّقُ، تغلي، تستغيث) على التوالي، وفاعلها ضمير مستتر في المثال الأول، واسم ظاهر في المثال الثاني، والثالث، وهو قوله: (الظل، صفر الظلال، مركبة الجفاف) وضمير مستترفي قوله: (تحدق فيَّ)، وكذلك في قوله: (تغلي) أما في المثال الخامس فقد جاء الفاعل اسماً ظاهراً وهو قوله: (الرياح) ودلالة استخدام الفعل المضارع اللازم هو التجدد والاستمرار.

---

(١) ينظر: ابن الحاجب (أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر): الأمالي النحوية، تحقيق هادي حسن حمودي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ٤: ١٤٧ [إملاء ٢٠٢].

(٢) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٣٠.

(٣) المصدر السابق، ص ٣١.

(٤) المصدر السابق، ص ٣٥.

(٥) المصدر السابق، ص ٣٥.

(٦) المصدر السابق، ص ٤٢.

ب . الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي:

وهو الفعل الذي يتجاوز الفاعل فيطلب مفعولاً به وهذا ما يشير إليه سيبويه بقوله: "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول وذلك قولك: (ضرب عبد الله زيداً) فعبدُ الله ارتفع ههنا كما ارتفع في (ذهب)... وانتصب زيدٌ لأنه مفعول به تعدى إليه فعل الفاعل، فإن قدَمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ ما جرى في الأول... لأنك إنَّما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً"(١).

وقد ينصب هذا الفعل مفعولاً أو أكثر، وهذا ما أشار إليه صاحبُ الأصول في النحو بقوله: "وهذه الأفعال المتعدية تنقسم إلى ثلاثة أقسام: منها ما يتعدى إلى مفعول واحد، ومنها ما يتعدى إلى مفعولين، ومنها ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل"(٢).

"ويأتي المفعول به جملة "(٣) " فالمفعول به هو ما: تتوقف عقلية الفعل مع ذكر الفاعل عليه يأتي صريحاً أو ضميراً أو مؤولاً، وأصل ترتيب الجملة ذات الفعل المتعدي أن يكون الفعل أولاً يليه الفاعل ثم المفعول"(٤).

أما بالنسبة لتقديم المفعول به أو تأخيره، فابن السراج يدلي بدلوه في هذه القضية فيقول: "فأما المفعول إذا كان الفعل متصرفاً، فيجوز تقديمه وتأخيره تقول: ضربتُ زيداً، وزيداً ضربتُ، أكلت خبزاً، وخبزاً أكلت، وضربَتْ هند عمراً، وعمراً ضربَتْ هند"(٥).

"وقد اختلف النحاة في ناصب المفعول به: فالبصريون على أنَّه عامل الفاعل الفعل أو شبهه، وقال هشام من الكوفيين: هو الفاعل. وقال الفراء: هو ا لفعل والفاعل معاً، وقال خلف: معنى المفعولية، أي كونه كما قال في الفاعل: إن عامله كونه فاعلاً"(٦).

أما بالنسبة لوجوب تقديم المفعول به، فقد وضع صاحب (همع الهوامع) شروطاً لذلك حصرها بقوله: "ويجب تقديمه إن تضمن شرطاً، أو استفهاماً، خلافاً للكوفية... وتأخيره إن كان (إنّ، أنّ) مع فعل تعجبي، وموصول بحرف أو جازمٍ، لا إن قدم عليه، ولام الابتداء أو قسم أو (قد) أو (سوف) أو (قلما) أو (ربما): ونحو (ما زيدٌ عمراً إلا يضرب"(٧).

---

(١) سيبويه: الكتاب، ١: ٣٤.
(٢) ابن السراج: الأصول في النحو، ١: ١٧٢.
(٣) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب، ٢: ٤٦٠.
(٤) ينظر: سيبويه: الكتاب، ١: ٤١.
(٥) ابن السراج: الأصول في النحو، ١: ١٧٤.
(٦) السيوطي: همع الهوامع، ٣: ٧.
(٧) المصدر السابق، ٣: ٩.

أما بالنسبة لحذف المفعول، فيقول صاحب المفصل: "وحذف المفعول به كثير، وهو في ذلك نوعان: أحدهما أن يحذف لفظاً، ويراد معنى وتقديراً، والثاني أن يُجعل بعد الحذف نسياً منسياً كأن فعله من جنس الأفعال غير المتعدية كما ينسى الفاعل عند بناء الفعل للمفعول به"[١]... ويقول شارح المفصّل "وحذفه على ضربين: أحدهما: أن يُحذف وهو مرادٌ ملحوظٌ، فيكون سقوطه لضرب من التخفيف وهو في حكم المنطوق به، والثاني: أن تحذفه معرضاً عنه البتّة، وذلك أن يكون الغرض الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل من غير تعرض لمن وقع به الفعل.. فيصير من قبيل الأفعال اللازمة"[٢].

وسنأتي هنا لبيان الأفعال المتعدية إلى مفعول به واحد، أو اثنين أو ثلاثة.

أولاً: الجملة ذات الفعل المتعدي إلى مفعول به واحد.

١. الجملة ذات الفعل الماضي المتعدي:

وقد وردت هذه الجملة في شعر دحبور في أربعمائة وخمسين موضعاً ومنها:

أ. الفعل الماضي المتعدي + الفاعل + المفعول به اسماً ظاهراً:

١- حرقنا الجذور الدفينة وجئنا نتوق[٣].
٢- خلّفت في الدرب أطفال داري ولم أشك[٤].
٣- وأطفأتِ عبر عيون الضواري شموسَ الشروق[٥].
٤- وأرخصت وهج الجذور، خنقت الجذورَ[٦].
٥- ومن أجل عُرِي رهنت صغاري[٧].
٦- فحرقتُ أعشابي الصغيرة[٨].

فيما مرّ من أمثلة، فقد جاءت الأفعال المتعدية ماضية وهي على التوالي: (حرقنا، خلفتُ، أطفأتِ، أرخصتِ، رهنتُ، فحرقتُ) وكما ترى في الأمثلة فإنّ صورة الفاعل جاءت ضميراً متصلاً

---

(١) ابن يعيش: شرح المفصل، ٢: ٣٩.
(٢) نفسه، ٢: ٣٩.
(٣) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٣٦.
(٤) المصدر السابق، ص ٣٦.
(٥) المصدر السابق، ص ٣٧.
(٦) المصدر السابق، ص ٣٨.
(٧) المصدر السابق، ص ٣٩.
(٨) المصدر السابق، ص ٤٠.

بالفعل وكانت المفاعيل على التوالي: (الجذور، أطفال، شموس، وهجَ، صغاري، أعشابي)، فالمفاعيل الأربعة: (الجذور، أطفال، شموس، وهج) جاءت منصوبة بعلامة النصب الأصلية (الفتحة الظاهرة) أما في قوله: (صغاري، أعشابي) فقد جاءت منصوبة بعلامة نصب أصلية ولكنها بالفتحة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة.

ودلالة الأفعال المتعدية الماضية هو تخليصها للمضي أو حدوثها في الزمن الماضي، وهو تثبيت لحالة المعاناة والألم التي لاقاها الإنسان الفلسطيني على امتدد سنين الصراع.

ب . الفعل المضارع المتعدي + الفاعل + المفعول به اسماً ظاهراً.

جاء الفعل المضارع المتعدي في شعر أحمد دحبور في خمسمئةٍ وثلاثين موضعاً منها:

١- وها أنت تريدين حرق الجذور الدفينة[١].

٢- يمسُّ جذوري ويرتد عنها[٢].

٣- تعدو عليّ الخيلُ... آهِ تصكُّ صدغي[٣].

في الأمثلة السابقة، جاء الفعل المتعدي الناصب لمفعول به واحد مضارعاً وهي على التوالي: (تريدين، يمسُّ، تصكُّ) ففي المثال الأول، جاء الفعل المضارع (تريدين) مسنداً إلى ياء المخاطبة التي هي فاعله، ونصب مفعولاً اسماً ظاهراً وهو (حرق) وقد نُصب المفعول به في المثال بحركة النصب الأصلية (الفتحة).

أما في المثال الثاني: فقد جاء الفعل المضارع المتعدي لنصب مفعول به واحد وهو (يمسُّ) وفاعله مستتر فيه على سبيل الجواز وتقديره (هو) وجاء ناصباً لمفعول به مضافاً إلى (ياء المتكلم) لتكون علامة نصبه الفتحة المقدّرة يمنع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وهو قوله: (جذوري).

وفي المثال الثالث: فقد جاء الفعل المضارع وهو (تصكُّ) وفاعله: ضمير مستتر جوازاً تقديره (هي) وجاء مفعوله أيضاً مضافاً إلى ياء المتكلم، لتكون علامة نصبه الفتحة المقدَّرة يمنع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وهو قوله (صدغي).

ومن المعهود أن استخدام الأفعال المضارعة يدل دائماً على التجدد والاستمرار واستحضار الصورة.

---

(١) المصدر السابق، ص ٣٧.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٨.

(٣) المصدر السابق، ص ٤٣.

ج . الفعل الماضي المتعدي + الفاعل + المفعول به ضميراً متصلاً.

١- غزتها دماً... بعثرتها شموعاً هجينة[١].

٢- سألتك: هل في خلاياك جمرٌ[٢].

٣- وها رُقَع اللحم لملمتها... صنعت منها رؤى جسدٍ نابضٍ[٣].

في الأمثلة السابقة، جاءت الأفعال المتعدية لنصب مفعول به واحد ماضية وهي: (غزا، بعثر، سأل، لملم) على التوالي، وجاءت مفاعيلها ضمائر متصلة وهي على التوالي: (الهاء) في قوله (غزتها) والهاء في قوله: (بعثرتها)، والهاء في قوله (لملمتها) وهي ضمائر متصلة مبنية على الفتح في محل نصب مفعول به، وكذلك (الكاف) في قوله في المثال الثاني في قوله (سألتكِ).

تقديم المفعول به على الفعل والفاعل:

وردت هذه الصورة في شعر – أحمد دحبور – في خمسة عشر موضعاً ومنها:

١- ماذا يقول الأبلهُ المخبوءُ في عينيك[٤]؟

٢- ماذا حملت سوى العروق الجوفِ من أوكاري المعمى[٥]؟

٣- ماذا أحسُّ هنا [٦]؟

٤- ماذا يخسر الفقراء [٧]؟

٥- ما يرد البارد المزرقَّ من حلجِ اسمرار القمح[٨]؟

٦- بابك جزتُ... فرغتُ الحصيرَ [٩]؟

في الأمثلة السابقة، تقدمت المفاعيل من (١ – ٥) على سبيل الوجوب، وذلك لأن المفاعيل السابقة من أسماء الاستفهام التي لها حق الصدارة في الكلام، لذلك تقدمت على أفعالها وهي على

(١) المصدر السابق، ص ٣٦.
(٢) المصدر السابق، ص ٣٨.
(٣) المصدر السابق، ص ٣٩.
(٤) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٤٤.
(٥) المصدر السابق، ص ٧٨.
(٦) المصدر السابق، ص ٧٠.
(٧) المصدر السابق، ص١٧٢.
(٨) المصدر السابق، ص٥٧.
(٩) المصدر السابق، ص ٤٥.

التوالي: (يقول، حملتُ، أحسُّ، يخسر، يرد).

أما في المثال السادس، فقد تقدم المفعول به (بابك) على سبيل الجواز على فعله وفاعله الضمير المتصل في قول الشاعر (جزتُ).

ودلالة التقديم للمفاعيل على أفعالها في الأمثلة السابقة هي إثارة انتباه المخاطب للمتقدم وكذلك لإحداث اهتمامه به.

ثانياً: الجملة ذات الفعل المتعدي لمفعولين:

١. الجملة ذات الفعل المتعدي لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر:

وقد يتعدى الفعل إلى نصب مفعولين أصلها المبتدأ والخبر وهذا ما ورد في الكتاب عند سيبويه بقوله: "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر، وذلك قولك، حسبَ عبد الله زيداً بكراً، وظنّ عمر خالداً أباك، وخال عبد الله زيداً أخاك، ومثل ذلك: رأى عبد الله زيداً صاحبنا، ووجد عبد الله زيداً ذا الحفاظ"(١).

والواضح من خلال حديث سيبويه السابق أنّ هذه الأفعال تنصب مفعولين هما في الأصل المبتدأ والخبر، لذلك لا يجوز الاستغناء عن أحدهم وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله: "وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنَّما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقيناً أو شكاً، وذكرت الأول؛ لتُعلِم الذي تضيف إليه ما استقر له عندك (مَنْ هو) فإنما ذكرت (ظننتُ) ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقيناً أو شكاً، ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك أو تقيم عليه في التعيين"(٢).

ويمثل سيبويه لذلك بقوله: "ومثل ذلك: علمتُ زيداً الظريف، وزعم عبد الله زيداً أخاك"(٣).

ويوضح أبو المكارم ذلك في قوله: "ثم إنّ التعدي إلى مفعولين قد يكون أصل المفعولين فيه المبتدأ والخبر، أي يمكن تكوين جملة تامة منها... نحو (ظننتُ الناسَ واعين)(٤).

وهذا ما ذهب إليه الأشموني بقوله: "هذه الأفعال تدخل بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر، فتنصبها مفعولين، وهي على نوعين: أفعال قلوب، سُميت بذلك لقيام معانيها بالقلب،

---

(١) ينظر: سيبويه: الكتاب، ١: ٣٩.

(٢) المصدر السابق، ص ٤٠.

(٣) المصدر السابق، ص ٤٠.

(٤) أبو المكارم: الجملة الفعلية، ص ١٦٣.

وأفعال تصيير"[١].

وقد وردت جملة الفعل المتعدي لنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر في واحد وستين موضعاً في شعر – أحمد دحبور – وهذه بعض الأمثلة:

١- حسبتُ وجه النبع أجملَ[٢].

٢- رأيت دمي الجوّال يُحرر شيكاتٍ[٣].

٣- وأزعمُ أنّي شاهدت جنوداً دهاقنةً[٤].

٤- وستعلم أنّ الغور خصيبٌ[٥].

٥- أدري أنَّ هذا الشجرَ اليابس منخورٌ[٦].

٦- أعجبه أن يظنُّ الجذور امتداداً لقرنيه[٧].

في الأمثلة السابقة المختارة من الأعمال الكاملة لدحبور، وردت الأفعال الناصبة لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر وهي: (حسبَ، رأى القلبية، وزعم، وستعلم، وأدري، يظن) على التوالي، وجاء فاعلها وهو (تاء الفاعل في المثال الأول والثاني، والضمير المستتر وجوباً تقديره (أنا) في المثال الثالث، وكذلك الضمير المستتر وجوباً وتقديره (أنت) في المثال الرابع، والضمير المستتر وجوباً في المثال الخامس وتقديره (أنا)، والضمير المستتر جوازاً تقديره (هو) في المثال السادس.

وقد جاءت مفاعيلها على النحو التالي: في المثال الأول: نصب الفعل (حسبَ) وهو من أخوات (ظنّ) المفعولين الأول: (وجه) والثاني (أجملَ)، وفي المثال الثاني نصب الفعل (رأى) القلبي المفعول الأول: (دمي) وجاء المفعول الثاني جملة فعلية فعلها مضارع مبني للمجهول (يُحَررُ)، وفي المثال الثالث، سد المصدر المؤول المكون من أن مع معموليها (أني شاهدت) مسد مفعولي (أزعمُ) الناصبة لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وفي المثال الرابع وقع المصدر المؤول المكوّن من أنّ واسمها (الغورَ) وخبرها (خصيبٌ) في محل نصب مفعولي (ستعلم) الناصبة أيضاً

---

(١) الأشموني: شرحه على ألفية ابن مالك، ١: ٣٤٩.
(٢) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٤٣٥.
(٣) المصدر السابق، ص ٥٤٢.
(٤) المصدر السابق، ص ٥٨٦.
(٥) المصدر السابق، ص ٢٢١.
(٦) المصدر السابق، ص ٤٠٣.
(٧) المصدر السابق، ص ٦٢٠.

لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وفي المثال الخامس: وقع المصدر المؤول المكون من أن واسمها (هذاَ) وخبرها (منخورٌ) في محل نصب مفعولي (أدري) بمعنى (أعلم)، وفي المثال السادس: جاء الفعل (يظنُّ) وقد نصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، فالمفعول به الأول الذي هو في الأصل المبتدأ هو (الجذور) والمفعول به الثاني وهو (امتداد) وهو في الأصل خبر المبتدأ، لتكون الجملة بعد حذف الفعل الناصب لمفعولين مع فاعله (الجذورُ امتدادٌ) جملة اسمية مكوّنة من مبتدأ وخبر، لا يستغني أحدهما عن الآخر.

ولاحظ الباحث أنَّ هذه الأفعال الورادة في شعر دحبور في أكثرها قد استغنت عن ذكر المفعولين اللذين هما في الأساس (المبتدأ والخبر)، ووقع المصدر المؤول ليسدُّ بدلاً منها، ويرى الباحث أنَّ لغة الإيجاز التي تتسم بها لغة الشعر الحر هي السبب في ذلك.

٢. الجملة ذات الفعل المتعدي لمفعولين ليس أصلهما المبتدأ أو الخبر:

وهنالك أفعال تتجاوز رفع فاعلها، لتنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، وهذا ما يشير إليه إمام النحاة سيبويه بقوله: "هذا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول، وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول، وذلك قولك: (أعطى عبدُ الله زيداً درهما، وكسوت بشراً الثياب الجياد)"[١].

ومن خلال نص (سيبويه) السابق؛ فإن هناك ما يعرف بالتلازم بين المبتدأ والخبر في هذه الجملة؛ لأنه بمجرد حذف هذه الأفعال مع فاعلها فإن الجملة، ليست تامة الأجزاء بمعنى أنها لا تعطي معنى مفيداً وهو الأصل في بناء الجملة العربية، وهذا المعنى ما يشير إليه أبو المكارم بقوله: "جملة متعدي فعلها إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، نحو: (أعطيتُ الناس أملاً)... وقد لا يكون أصلها المبتدأ والخبر، أي لا يمكن تكوين جملة تامة منها"[٢].

ويرى النحاة أن مفاعيل هذه الأفعال قد يكون لها الأصالة في التقدم على بعضها وهذا ما يشير إليه أبو المكارم بقوله: "ويرى النحاة أنّ لبعض هذه المفاعيل الأصالة في التقدم على بعضها الآخر، ومرد هذه الأصالة إلى كون المفعول مبتدأ في الأصل والآخر خبر كما في باب (ظنَّ) أو بكونه فاعلاً في المعنى والآخر مفعول معنى وذلك في باب أعطى"[٣].

ويوافق الباحث الآراء النحوية السابقة، في كون أن الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما

---

(١) سيبويه: الكتاب، ١: ٣٧.

(٢) أبو المكارم: الجملة الفعلية، ص ١٦٣.

(٣) المصدر السابق، ص ١٦٣.

المبتدأ والخبر، أن يتقدم فيها المبتدأ الذي هو المفعول به الأول على الخبر الذي هو المفعول به الثاني، والأمر مختلف مع الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر إذ يجوز تقديم هذه المفاعيل على بعضها البعض أو حتى على عاملها في مثل قولنا: (درهماً أعطيتك).

وقد وردت جملة الفعل المتعدي لنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر في اثنين وخمسين موضعاً في شعر أحمد دحبور ومنها الأمثلة الآتية:

١- مَنْ يمنح الجريدة أخبارها ويعطي لكل سكةٍ قطارها[١].

٢- وهبناك يا جرحُ عمرَ القبيلة[٢].

٣- أملك أن أعطي الهواء سري[٣].

٤- تعطيهم لسانك سافراً فيغمغمون[٤].

٥- وأنا لن أمنح القبر حذاءً واحداً[٥].

فيما مرّ من أمثلة، وردت الأفعال المتعدية لنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر وهي: (يمنح، وهب، أعطى، تعطيهم، أمنح) على التوالي، ففي المثال الأول نصب الفعل (يمنح) المفعول به الأول (الجريدة) ونصب المفعول به الثاني (أخبارها) ، وفي المثال الثاني نصب الفعل (وهب) المفعول به الأول وهو (الكاف) ونصب المفعول به الثاني (عُمرَ)، وفي المثال الثالث، نصب الفعل (أعطى) المفعول الأول وهو (الهواء)، والمفعول الثاني (سرى) ، وفي المثال الرابع نصب الفعل (تعطي) المفعول الأول وهو (الضمير) (الهاء)، والمفعول الثاني وهو: (لسانك)، وفي المثال الخامس نصب الفعل (أمنح) مفعولين وهما: (القبر) مفعول به أول والمفعول الثاني (حذاءً).

ويتفق الباحث مع أقوال النحاة وآرائهم النحوية الخاصة، بالأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، من حيث إنها لا تكوِّن جملةً اسمية تامة، ولا تعطي معنى مفيداً.

ثالثاً: الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل:

بعض الأفعال في اللغة العربية، تنصب ثلاثة مفاعيل، وهي أفعالٌ محددة ومخصوصة في

---

(١) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٢٤٧.
(٢) المصدر السابق، ص ١٦٦.
(٣) المصدر السابق، ص ٤٢٣.
(٤) المصدر السابق، ص ٥٧٤.
(٥) المصدر السابق، ص ٥٨٢.

اللغة العربية، وهو ما يشير إليه صاحب (الكتاب) بقوله "هذا باب الفاعل: الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين، ولا يجوز أن تقتصر على مفعول واحد دون الثلاثة، لأن المفعول ههنا كالفاعل في الباب الذي قبله في المعنى، وذلك قولك: (أرى الله بشراً زيداً أباك، ونبأت زيداً عمراً أبا فلان، وأعلم الله زيداً عمراً خيراً منك)، واعلم أن هذه الأفعال إذا انتهت إلى ما ذكرت لك من المفعولية فلم يكن ذلك متعدي، تعدّت إلى جميع ما يتعدى إليه الفعل الذي لا يتعدى الفاعل، وذلك قولك: (أعطى عبدُ الله زيداً المالَ إعطاءً جميلاً)"[١].

وقال ابن السراج: "اعلم: أن المفعول الأول في هذا الباب هو الذي كان فاعلاً في الباب الذي قبله فنقلته من (فَعَلَ) إلى (أفعلَ) فصار الفاعل مفعولاً، تقول: (رأى زيداً بشراً أخاك) فإذا نقلتها إلى (أفعلَ) قلت أرى اللهُ زيداً بشراً أخاك)، و(أعلمَ اللهُ زيداً عمراً أبا فلان)"[٢].

وهذا ما يشير إليه خالد الأزهري بقوله: "وهي: (أَعْلَمَ وأَرَى) وأصلهما قبول دخول همزة الفعل عليهما: (علم ورأى) المتعديات لاثنين، وإنما اقتصر عليهما وقوفاً مع السماع... وما ضمن معناهما من (نبَّأ) بتشديد الموحدة، (وأنبأ، وخبَّر) و(أخبر، وحدَّث) بتشديد الدال"[٣].

وسيأتي الباحث للحديث عن جملة الفعل المتعدي لنصب ثلاثة مفاعيل في شعر أحمد دحبور، وذلك حسب التوجيهات النحوية السابقة، والتي يتفق معها الباحث.

وقد وردت جملة الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل في شعر (أحمد دحبور)، في خمسة مواضع هي:

١- تخبرني الأجراسُ أن حزمةً من الرؤوس أينعت[٤].

٢- ساعتها، تخبرني الأجراسُ أن ساعتي جاءت[٥].

٣- تخبرني الأجراسُ أنَّ أختي الحزينة تخرج من حدادها[٦].

٤- علمتني مسافاتها أنه لن يسير على الماء مَنْ لم يُعذب على الجلجلة[٧].

---

(١) سيبويه: الكتاب، ١: ٤١.

(٢) ابن السراج: الأصول في النحو، ص ١٨٨.

(٣) التصريح بضمون التوضيح، ١: ٣٨٦، وينظر: أبو المكارم: الجملة الفعلية، ص ١٦٣.

(٤) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٢٧٢.

(٥) المصدر السابق، ص ٢٧٢.

(٦) المصدر السابق، ص ٢٧٢.

(٧) المصدر السابق، ص ٣٠٩.

٥- علَّمنا الأستاذ في مدرسة الهيئة أنَّ الأرضَ كانت كرةً[١].

في الأمثلة السابقة نصب الفعل (تخبرني) ثلاثة مفاعيل وهي (الياء) الضمير المتصل به مباشرة، وكذلك المصدر المؤول في قوله: (أن حزمةً من الرؤوس أينعت) سد مسد المفعولين الثاني والثالث، والأمر نفسه في المثال الثاني: حيث نصب الفعل (تخبر) المفعول الأول وهو (الياء) الضمير المتصل بالفعل مباشرةً، والمصدر المؤول من أنّ ومعموليها سدت مسد المفعولين الثاني والثالث، والأمر نفسه في المثال الثالث: حيث نصب الفعل (تخبر) المفعول الأول وهو (الياء) ونصب المفعولين الثاني والثالث والذي سد المصدر المؤول من (أن ومعموليها) مسدهما، وفي المثال الرابع: نصب الفعل (علم) المفعول به الأول وهو (الياء) وسد المصدر المؤول في قوله: (أنه لي يسير على الماء من لم يعذب على الجلجلة) مسد المفعولين الثاني والثالث، وفي المثال الخامس: حيث نصب الفعل (علَّم)، بتشديد عين الفعل وتضعيفه ثلاثة مفاعيل، الأول: وهو الضمير (ناء المفعولين)ن والثاني والثالث من المفاعيل، فقد سدّ المصدر المؤول محلهما، وذلك قوله: (أنَّ الأرض كانت كرةً)، وتقدير الكلام: (علَّمنا الأستاذُ في مدرسة الهيئة الأرض كرةً)، حيث يتحول المفعول به الأول إلى نائب فاعل، ويبقى المفعولان الثاني والثالث على حالهما، وذلك عند بناء الفعل للمجهول وهذا ما ينسجم مع التوجيهات النحوية السابقة الذكر.

وإنابة المصدر المؤول محل المفعولين الثاني والثالث، عند الشاعر يتفق مع لغة الخطاب المعاصرة.

ويرى الباحث أنّ الفعل (تخبر) السابق في الأمثلة، وهو بمعنى (عَلِمَ) الذي إذا ما لحقته همزة التعدية للثالث (أفعل)، أو تضعيف عينه (فعّل)، أو إذا اتصل الفعل بالمفعول به الأول (الضمير المتصل) فنصب ثلاثة مفاعيل.

رابعاً: الحذف في الجملة الخبرية الفعلية المثبتة:

الحذفُ ظاهرةٌ طبيعيةٌ في اللغة العربية، وخاصةً في الجانب الفني والشعري؛ لأن لغة الشعر هي لغةٌ مكثفةٌ، يستخدم فيها المبدع أعلى درجات التكثيف الدلالي واللغوي، لذلك لجأ الشعراء إلى فنية الحذف؛ لأنهم يرون أنَّ هذه الظاهرة أكثر لصوقاً بالفضاء الشعري، وتعمل على إثرائه وإغنائه، وهذا ما أشار إليه الدكتور/ محمد صلاح أبو حميدة بقوله: "والأصل في الكلام أن يأتي تاماً بجميع عناصره المكونة له، وفي أبسط صورة وأوضحها، ولكن المتكلم أحياناً يطوي ذكر بعض عناصره اعتماداً على حضورها في ذهن المخاطب، أو إمكانية استحضارها، بناءً على القرائن

(١) المصدر السابق، ص ٧٩٣.

الحالية أو المقالية التي تصاحب القول، مما يجعل العبارة موجزة في بنائها قوية في دلالتها"[١].

ويرى الباحث أنَّ الحذف في العناصر اللغوية، المكونة للتركيب العربي، جزءٌ من ظاهرة الإيجاز اللغوي، الذي تتصف به لغة الشعر خاصةً، كونها رسالة موجزة، ولكنها تحمل في طياتها الكثير من الطاقات الدلالية والمعنوية التي تشع بإيحاءاتها وإيماءاتها المختلفة، وقد سبق أن أشار إلى هذا الدكتور/ محمد أبو موسى بقوله: "فالعبارة الموجزة: تعتمد على ذكاء القارئ والسامع، وتعول على إثارة حسه وبعث خياله، وتنشيط نفسه، حتى يفهم بالقرينة ويدرك باللمحة ويفطن إلى معاني الألفاظ التي طواها التعبير"[٢].

وإذا ما عدنا إلى مصادر التراث البلاغي العربي القديم؛ فإنه لا مناص من الاطلاع على ظاهرة الحذف عند عبد القاهرة الجرجاني الذي يقول: "هو بابٌ دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسِّحر، فإنك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر، والصَّمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمَّ ما تكون بياناً إذا لم تُبن"[٣].

وسيتناول الباحث ظاهرة الحذف في الجملة الخبرية الفعلية المثبتة من نواحي: حذف الفعل، وحذف المفعول مع مراعاة أصول الحذف من الناحية النحوية والبلاغية.

أ. حذف الفعل:

قد يحذف الفعل وهو عنصرٌ أساسي من عناصر التركيب اللغوي العربي، وذلك إذا ما توافرت في السياق أو البناء، أو التركيب، إشارات وقرائن تدل على الحذف، وهذا ما يشير إليه (السكاكي ت٦٢٦هـ) بقوله: "فهي أن تغني قرائن الأحوال عن ذكره، ويكون المطلوب هو الاختصار، أو اتباع الاستعمال الوارد على تركه، كما إذا أردت بقولهم: (لو ذات سوارٍ لطمتني...) أو على ترك نظائره كما إذا قلت: (إن زيداً جاء، ولو عمرو ذهب) وتلك القرائن كثيرة"[٤].

وهنالك عللٌ وأسبابٌ تجعل من حذف الفعل أمراً لا حيدةَ عنه وهذا ما يشير إليه أيضاً السكاكي بقوله: "وأما الحالة المقتضية لترك المسند فهي: متى كان ذكر المسند إليه بحال يعرف من المسند، وتعلق بتركه غرض، أما اتباع الاستعمال، كقولهم: (ضربي زيداً قائماً) وأما قصد

---

(١) أبو حميدة: البلاغة والأسلوبية عند السكاكي، ص ١٠٥.

(٢) خصائص التركيب، دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، د. محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٩٨٠م، ص ١١١.

(٣) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ١٤٦.

(٤) السكاكي، (أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر): مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨٧م ، ص ٢٢٤. ٢٢٥.

الاختصار والاحتراز عن العبث، كما إذا قلت: (خرجت فإذا زيد...) وأما ضيق المقام مع قصد الاختصار والاحتراز عن العبث... وأما تخييل أن العقل عند الترك هو معرفة، وأنّ اللفظ عند الذكر هو معرفة من حيث الظاهر"[١].

والقول السابق للسكاكي يؤكده الدكتور محمد صلاح أبو حميدة في كتابه البلاغة والأسلوبية بقوله: "يحذف الفعل من الكلام بغرض تحقيق الإيجاز في القول والاحتراز من العبث وذلك:

أ- إذا وقع في جواب استفهام حقيقي. ب . إذا وقع في جواب استفهام مقدَّر، وهذا النوع من الحذف يرفع من شأن الكلام ويسمو بشعريته"[٢].

ويتفق الباحث مع التوجيهات البلاغية السابقة لظاهرة الحذف، ويرى أن الحذف في العمل الفني يكون: إما لضيق الكلام، وإما الاحتراز من العبث، وإما أن يترك المجال للقارئ النهم أن يعرف العناصر المحذوفة من القول بعقله وفقاً للاعتبارات الخاصة بعملية الحذف، ولاسيما أن المجال مجال لنص شعري.

ويرى الباحث أيضاً أنّ حذف بعض العناصر اللغوية، إنَّما يعمل على إثارة القارئ وتشويقه وإعمال عقله وفكره من أجل استنباط العناصر المحذوفة بناءً على القرائن وهذه هي الدلالة المطلوبة من عملية حذف بعض عناصر عملية التواصل الفني.

وقد وردت حالة حذف الفعل في شعر (أحمد دحبور) في ستةٍ وعشرين موضعاً، وهذه بعض النماذج التي ورد فيها حذف الفعل للدواعي البلاغية السابقة الذكر وهي:

١- ومن أين لي أن أدري بأنّ الصخور حُوَّرت

وأن السيوف نُسقت

وأن المناجل أُدرجت في متاحف الدرجة الثانية[٣].

٢- تخبرني الأجراسُ أنّ حزمةً من الرؤوس أينعت

وأن فينا قاطفاً يأتي على هيئة شعب

وأنَّ سيداً يغادر الصليب[١].

---

(١) المصدر السابق، ص ٢٠٦.

(٢) أبو حميدة: البلاغة والأسلوبية، ص ١١٨، ١١٩.

(٣) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٥٢٢.

٣- أدري أنّ هذا الشجر اليابس منخورٌ

وأنَّ الفارس الحارس مخمور[٢].

٤- يعلم الجفر أن القلب صحراء، أنّ المدى حية، أنَّ الصدى خائن[٣].

٥- جياعٌ نحن؟ ماذا يخسر الفقراء؟ إعاشتهم؟ مخيَمهم[٤]؟

في الأمثلة المختارة السابقة، حذفت أفعالها لدلالة السياق عليها، وللاحتراز من العبث، ففي المثال الأول، جاء الفعل (أدري) وهو ههنا بمعنى (أعلم) الناصب لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وقد نصب مفعولين عن طريق سداد المصدر المؤول مكانهما وهو قوله: (بأن الصخور حُوّرت)، ثم حذف الفعل فيما بعد في قوله: (وأنّ السيوف نُسِقت) وقوله: (وأنَّ المناجل أدرجت في متاحف الدرجة الثانية)، وتقدير الكلام: (وأدري أنَّ السيوف نُسقِت)، (وأدري أنَّ المناجل أدرجت في متاحف الدرجة الثانية).

وفي المثال الثاني: (تخبرني الأجراسُ أنَّ حزمة من الرؤوس أينعت)، حيث الفعل (أخبر) قد نصب ثلاثة مفاعيل، وسد المصدر المؤول من أن ومعموليها محلهما وهو قوله: (أنَّ حزمة من الرؤوس أينعت) ثم حذف الفعل والمفعول به الأول في قوله: (وأنّ فينا قاطفاً يأتي على هيئة شعب) وقوله: (وأنَّ سيداً يغادر الصليب) وتقدير الكلام (وتخبرني أنَّ قاطفاً يأتي على هيئة شعب) وقوله: (وتخبرني أنَّ سيداً يغادر الصليب)، وفي المثال الثالث: جاء الفعل (أدري) وهو بمعنى (أعلم) كما أسلفنا، وقد نصب عن طريق المصدر المؤول مفعولين، ولكنه فيما بعد قد حذف الفعل في قوله: (وأن الفارس الحارس مخمور)، وتقدير الكلام (وأدري أن الفارس الحارس مخمور)، وفي المثال الرابع: جاء الفعل (يعلم) وقد نصب أيضاً عن طريق المصدر المؤول مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، ولكنه فيما بعد قد حذف الفعل في قوله: (أنَّ المدى حية، وأنّ الصدى خائن) وتقدير الكلام: (ويعلم أنَّ المدى حية)، و(يعلم أنَّ الصدى خائن) وفي المثال الخامس: جاء الفعل (يخسر) في قوله: جياعٌ نحن؟ ماذا يخسرُ الفقراء؟ وقد نصب مفعولاً به وهو (ماذا) المتقدم وجوباً على فعله وفاعله معاً، وذلك لأنه من الأسماء التي لها حق الصدارة في الكلام، ولكنه حذفه فيما بعد في قوله: (إعاشتهم، مخيمهم؟) وتقدير الكلام يخسرون إعاشتهم، يخسرون مخيمهم).

---

(١) المصدر السابق، ص ٢٧٢.

(٢) المصدر السابق، ص ٤٢٠.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٤٤.

(٤) المصدر السابق، ص ٢٠٠.

ويتضح مما سبق من أمثلة أوردناها على سبيل التمثيل، حذف المسند وهو: (الفعل) وذلك لدلالة السياقات السابقة عليه، وللإحتراز من العبث، ولوجود القرائن الحالية والمقالية والعقلية الدالة على حذف الفعل.

والدلالة المستفادة من عملية حذف المُسند: (الفعل) وهو ضيق المقام به، والاحتراز من العبث، وتحقيق الإيجاز في القول، وإعطاء القارئ الفرصة لإعمال عقله في معرفة (الفعل) المحذوف، وهذا يؤدي إلى تشويقه وإعمال ذهنه.

ب . حذف المفعول به:

وقد يُحذف المفعول به أيضاً، وفي حذفه أسرار بلاغيةٌ غاية في الروعة والجمال، يقول عبد القاهر الجرجاني: "فما من اسم أو فعل تجده قد حذف ثم أصيب به موضعه، وحذف في الحال ينبغي أن يحذف فيها، إلا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره، وترى إضماره في النفس أولى وآنس من النُّطق به... فهذا قسمٌ من خلو الفعل عن المفعول، وهو أن لا يكون له مفعول يمكن النصُّ عليه، وقسمٌ ثانٍ: وهو أن يكون له مفعول مقصود قصده معلوم إلا أنّه يُحذف من اللفظ لدليل الحال عليه، وينقسم إلى جليّ لا صنعة فيه، وخفي تدخله الصنعة"(١).

ويذهب هذا المذهب السكاكي في مفتاح العلوم بقوله: "وأما الحالة المقتضية لترك مفعوله فهو: القصد إلى التعميم والامتناع على أن يقصره على السامع دون غيره مع الاختصار، وأنه أحد أنواع سحر الكلام، حيث يتوصل بتقليل الكلام إلى تكثير المعنى كقولهم: في باب المبالغة: فلان يعطي ويمنع، ويصل ويقطع، ويبني ويهدم"(٢).

ويرى الدكتور/ محمد صلاح زكي أبو حميدة، في كتابه: (البلاغة والأسلوبية) فيما يخص حذف المفعول به في قوله: "وقد تأخذ شعرية حذف المفعول اتجاهاً معاكساً، بحيث لا تؤدي إلى تكثير المعنى وتوسيع مداه، وإنما تقوم بحركة موضعية تتوقف الدلالة فيها عند نقطة معينة، وهي إسناد الفعل إلى الفاعل فحسب دون أن تتعداه؛ ومن ثم تتركز همة المتلقي في تلك النقطة، وتنصرف عن غيرها"(٣).

والواضح من التوجيه البلاغي السابق لفنية حذف المفعول به هو: (تنزيل الفعل المتعدي منزلة الفعل اللازم، الأمر الذي يعمل على تكثيف حضور المعنى في ذهن القارئ، وتكثيف عملية الحضور الدلالي عنده.

---

(١) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ١٥٢، ١٥٣، ١٥٥.

(٢) السكاكي: مفتاح العلوم، ص ٢٢٨.

(٣) أبو حميدة: البلاغة والأسلوبية، ص ١٢١.

وهذا ما أشار إليه الجرجاني قديماً بقوله: "ألا ترى أنك إذا قلت: (هو يعطي الدنانير) كان المعنى على أنك قصدت أن تعلم السامع أنّ الدنانير تدخل في عطائه، أو أنه يعطيها خصوصاً دون غيرها، وكان غرضك على الجملة بيان جنس ما تناوله الإعطاء، لا الإعطاء في نفسه، ولم يكن كلامك مع مَنْ نَفَى أن يكون منه إعطاء بوجه من الوجوه، بل مع من أثبت له إعطاء إلا أنّه لم يثبت إعطاء الدنانير"[١].

ومما لا شك فيه أنّ لفنية حذف العناصر اللغوية في التركيب العربي قيمة وفائدة وسحر يسلب العقل والقلب معاً بروعة أسلوبه وجمال بنائه وهذا ما يوضحه أيضاً عبد القاهر الجرجاني في قوله: "ولا يعدو الذي يقع في أول الخاطر، أنّ الذي قلت في شأن (الحذف) وفي تفخيم أمره، والتنويه بذكره، وأنَّ مأخذه يشبه السحر، ويبهر الفكر، كالذي قلت"[٢].

وسنأتي الآن لبيان هذه التوجيهات السابقة من خلال أمثلة من واقع شعر أحمد دحبور على ضرورة تناغمها مع التوجيهات السابقة.

وقد ورد حذف المفعول به في شعر أحمد دحبور في واحد وستين موضعاً، وهذه بعض الأمثلة منها:

١- تسألني عجوزٌ عن مغيب الشمس، أَخبرها وأهمس بالشروق[٣].

٢- هل حدود الأرض ببيت في مخيم؟ أو لا تعلم[٤]؟

٣- لو أتينا بأرضٍ من النار محمولة فوق سرجٍ من النار، ثم سكبنا على رأسها خوذة من رياحٍ وثلج فماذا تظنَّ؟ لو أضفنا إلى الحرب أن الحريق طريق، وأنّ المسافر نحن فماذا تظنُّ[٥]؟

٤- أتعلمُ أنَّ هذا الكونَ بارك من يردّ الكيد؟

- علمتُ... [٦]

فيما سقناه من أمثلة تخص حذف المفعول به، حيث جاء الفعل (أُخبرها) وهو فعلٌ ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وفي المثال الأول نصب الفعل المفعول به، وهو الضمير (الهاء)

(١) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ١٥٥.
(٢) المصدر السابق، ١٧١.
(٣) دحبور: الأعمال الكاملة، ٤٦٢.
(٤) المصدر السابق، ص ٥٤٤.
(٥) المصدر السابق، ص ٦٢٧.
(٦) المصدر السابق، ص ٢٠١.

ولكنه حذف المفعول به الثاني، وذلك لدلالة السياق عليه وهو (المغيب)، وتقدير الكلام (لأخبرها المغيبَ). وفي المثال الثاني: حذف الشاعر مفعولي (تعلم) الناصبة لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وتقدير الكلام: (أولا تعلم حدود الأرض ببيتٍ في مخيم) والحذف هنا لوجود القرائن اللفظية والحالية في السياق، وأن في ذكرها في السياق عبثاً، وفي المثال الثالث: حذف الشاعر مفعولي (ظنَّ) مرتين، وذلك لدلالة السياق عليها وللاحتراز من العبث، وفي ا لمثال الرابع: حذف الشاعر مفعولي (علمتُ) أيضاً وهي تنصب مفعولي أصلهما المبتدأ والخبر، وذلك لأنه قد ذكرهما بواسطة المصدر المؤول في السطر السابق وهو: (أتعلمُ أنّ هذا الكون بارك من يردّ الكيد؟)، وكأنه أراد أن يقول: (علمتُ أنَّ الكونَ بارك من يردّ الكيد؟ فلما حذفها كان بسبب دلالة السياق عليها؛ لأنه لو ذكرها لأحدث عبثاً في لغة شعره، وأدى هذا إلى انصراف القُرّاء عنه "وأن التركيز على الرسالة اللغوية ذاتها، بحيث تصبح اللغة غاية في ذاتها، وليس مجرد وسيلة اتصال لنقل فكرة ما أو انفعال ما"[1].

ولمّا كانت فنيِّة الحذف للعناصر اللغوية وخاصة في النص الشعري ذات دور في تكثيف الدلالة واتساع فضاء النص، وخاصة فيما يتعلق بحذف متعلقات الفعل وبالتحديد (المفعول به) اتضحت دواعي وأسباب الحذف التي تحدثنا عنها فيما سبق ودورها في إغناء الدلالات الحائمة في فضاء النص، وهذا ما يراه الباحث متوافقاً مع التوجيهات البلاغية السابقة.

(١) أبو حميدة: البلاغة والأسلوبية، ص ٨٤.

المبحث الثاني: الجملة الفعلية ذات الفعل المبني للمجهول

تمهيد:

الفاعل هو الركن الثاني من أركان الجملة الفعلية، وهو عمدةٌ كما أسلفنا في الحديث عنه، لذلك لا يجوز تقدمه على عامله؛ لأنه صاحب رتبة محفوظة، وعلى الرغم من ذلك فإن الفاعل قد يُحذف لدواعي وأغراضٍ، وهذا ما تحدث عنه صاحب (أسرار العربية) بقوله: "إن قال قائل: لِمَ لم يسمَّ الفاعل؟ قيل: لأنَّ الغاية قد تكون بذكر المفعول كما تكون بذكر الفاعل، وقد يكون للجهل بالفاعل، وقد يكون للإيجاز والاختصار أو إلى غير ذلك"(١).

ولقد أشار إمام النحاة (سيبويه) في توجيهاته النحوية الخاصة بهذا الموضوع إلى ذلك بقوله: "والمفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعل فاعل، ولم يتعدَّه فعله إلى مفعول (آخر) والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنك لم تُشغل الفعل بغيره، وفرغته له، كما فعلت ذلك بالفاعل... والمفعول الذي لم يتعدَّه فعله ولم يتعدَّ إليه فعل فاعل فقولك: (ضُرِبَ زيدٌ) (يُضْرَبُ عمروٌ)"(٢).

والنائب عن الفاعل مرفوع كالفاعل تماماً، وهذا ما أشار إليه (ابن عقيل) بقوله: "يحذف الفاعل ويُقام المفعول به مقامه، فيعطى ما كان للفاعل من لزوم الرفع، ووجوب التأخير عن رافعه، وعدم جواز حذفه... (٣). ويقول ابن عقيل: "والأغراض التي تدعو المتكلم إلى حذف الفاعل كثيرة جداً ولكنها – على كثرتها – لا تخلو من أن سببها إما أن يكون شيئاً لفظياً أو معنوياً، فأما الأسباب اللفظية فكثيرة: منها القصد إلى الإيجاز، ومنها المحافظة على السجع في الكلام المنثور... وأما الأسباب المعنوية فكثيرة: منها: كون الفاعل معلوماً للمخاطب... ومنها كونه مجهولاً... ومنها رغبة المتكلم في الإبهام على السامع... ومنها رغبة المتكلم في إظهار تعظيمه بالفاعل... ومنها رغبة المتكلم في إظهار تحقير الفاعل بصون لسانه عن أن يجري بذكره"(٤).

ويتفق الباحث مع الآراء النحوية السابقة، والتي ترى أن الفاعل يُحذف من الجملة الفعلية اختصاراً وإيجازاً في الكلام، وذلك لأسباب لفظية وأسباب معنوية؛ ولأن مركز الاهتمام لا يكون بالفاعل المحذوف، إنَّما بالاسم الذي ناب منابه.

وعند بناء الفعل للمجهول، هنالك تغيرات تصيب بنية الفعل، وهذا ما أشار إليه صاحب أسرار

---

(١) الأنباري: أسرار العربية، ص ٦٥ . ٦٦.

(٢) سيبويه: الكتاب، ١: ٣٣ . ٣٤.

(٣) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ٢: ١١١ . ١١٢.

(٤) السابق، ٢: ١١٢ (الهامش).

العربية بقوله: "فإن قيل: فَلِمَ وجب تغيير الفعل إذا بُني للمفعول؟ قيل: لأن المفعول يصح أن يكون هو الفاعل، فلو لم يُغير الفعل، لم يعلم هل هو الفاعل بالحقيقة، أما قائمٌ مقامه"[١].

والواضح من خلال حديث (الأنباري) السابق أنَّ نائب الفاعل الذي هو المفعول به في المعنى والفاعل من حيث الإعراب ينبغي أن يميز في ضبطه حتى لا يلتبس الأمر على السامع بين الفاعلية والمفعولية، وهذا ما يشير إليه أيضاً الأنباري بقوله: "فإن قيل: فلم ضموا الأول وكسر الثاني نحو: (ضُرِبَ زيدٌ) قيل: إنَّما ضموا الأول ليكون دلالة على المحذوف الذي هو الفاعل إذا كان من علاماته، وإنما كسروا الثاني لأنهم لمّا حذفوا الفاعل الذي لا يجوز حذفه أرادوا أن يصير نحوه على بناء لا يشركه فيه شيءٌ من الأبنية فبنوه على هذه الصيغة"[٢].

وهذا الحديث والتوجيه النحوي السابق للأنباري يؤكده ابن عقيل بقوله: "يَضم أول الفعل الذي لم يسمَّ فاعله مطلقاً أي: سواءٌ كان ماضياً أو مضارعاً ويكسر ما قبل آخر الماضي، ويُفتح ما قبل آخر المضارع... إذا كان الفعل المبني للمفعول مفتتحاً بتاء المطاوعة ضُمَّ أوله وثانيه وذلك كقولك: في (تَدَحْرج: تُدَحْرجَ)، و(تَكَسَّر: تُكَسِّرَ)، وفي (تَغَافَلَ: تُغُوفِلَ)"[٣].

وقد اختلفت آراء النحويين فيما ينوب عن الفاعل عند حذفه، وهذا الاختلاف دار بين البصريين والكوفيين، وهذا ما يشير إليه ابن عقيل بقوله: "مذهب البصريين – إلا الأخفش – أنه إذا وجد بعد الفعل المبني لما لم يُسمَّ فاعله: مفعول به، ومصدره، وظرف، وجار ومجرور – تعين إقامة المفعول به مقام الفاعل؛ فتقول: (ضُرِبَ زيدٌ ضرباً شديداً يومَ الجمعة أمام الأمير في داره) ولا يجوز إقامة غيره [مقامه] مع وجوده، وما ورد من ذلك شاذٌ أو مؤول"[٤].

أما عند الكوفيين فإنه يجوز إقامة غير مقامه "ومذهبُ الكوفيين أنَّه يجوز إقامة غيره وهو موجود: تقدَّم أو تأخر فتقول: (ضُرِبَ ضربٌ شديدٌ زيداً)"[٥].

ويؤيد ابن جني صاحب (الخصائص) توجيه الكوفيين النحوي وذلك بقوله: "وأجاز أبو الحسن (ضُرِبَ الضربُ الشديدُ زيداً) و(دُفِعَ الدفعُ الذي تعرف إلى محمد ديناراً)، و(قُتِلَ القتلُ يومَ الجمعةَ أخاك) ونحو هذه من المسائل، ثم قال: هو جائزٌ في القياس، وإن لم يرد به الاستعمال"[٦].

---

(١) الأنباري: أسرار العربية، ص ٦٧.
(٢) المصدر السابق، ص ٦٧.
(٣) ينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ٢: ١١٣. ١١٤.
(٤) المصدر السابق، ٢: ١٢١.
(٥) المصدر السابق، ٢: ١٢١.
(٦) ينظر: ابن جني: الخصائص، ١: ٣٩٨.

ويرى صاحب (أسرار العربية) بخصوص ما ينوب عن الفاعل عند حذفه بالتوجيه النحوي الآتي: "فإن قيل: فالمصدر لا يتضمن حرف الجر، فهل ينقل أولاً؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك، فذهب بعضهم إلى أنّه لا يُنقل لأنه ليس بينه وبين الفعل واسطة، وذهب آخرون إلى أنّهُ يُنقل واستدلوا على ذلك من وجهين: أحدهما أنَّ الفعلَ لابدَّ له من الفاعل، والمصدر لو لم يُذكر لكان الفعل دالاً عليه بصيغةً، فصار وجوده وعدمه سواء"(١).

وفي حال اجتماع الظرف والمصدر والجار والمجرور، فقد اختلف النحاة في أيهما يقوم مقام الفاعل، وصاحب (أسرار العربية) يفضل أن ينوب عنه الاسم المجرور وذلك بقوله "فإن قيل: فإن اجتمع ظرف الزمان، ظرف المكان، والمصدر، والجار والمجرور، فأيهما يُقام مقام الفاعل؟ قيل: أنت مخيرٌ فيها كلها، أيها شئت أقمت مقام الفاعل، وزعم بعضهم أن الأحسن أن يقيم الاسم المجرور مقام الفاعل؛ لأنه لو لم يكن حرف الجر لم تقم مقام الفاعل غيره"(٢).

ويرى الباحث أنَّ المفعول به هو الأولى بالنيابة، وذلك وفقاً لرأي البصريين، "وهو منع إقامة غير المفعول به مقام الفاعل فيما لو وُجِدَ المفعول به، أما الظرف والمصدر، فيشترط في كل منهما أن يكون متصرفاً مختصاً، أي: ليس ملازماً لحالة إعرابية واحدة ولا مبهماً"(٣).

وسيأتي الحديث مفصلاً لبيان ورود هذه الجملة في شعر أحمد دحبور وذلك على النحو الآتي:

أولاً: الجملة ذات الفعل اللازم

لا يُبنى هذا الفعل لغير الفاعل، وهذا التوجيه النحوي ورد في (أسرار العربية) للأنباري؛ حيث أشار إلى ذلك بقوله: "فإن قيل: فهل يجوز بناء الفعل اللازم للمفعول؟ قيل: لا يجوز ذلك على القول الصحيح، وقد زعم بعضهم أنّه يجوز، وليس بصحيح؛ لأنك لو بنيت الفعل اللازم للمفعول به، لكنت تحذف الفاعل فيبقى الفعل غير مسند إلى شيء، وذلك محال، فإن اتصل به ظرف الزمان، أو ظرف المكان، أو المصدر، أو الجار والمجرور، جاز أن تبنيه عليه، ولا يجوز أن تبنيه على الحال"(٤).

وقد ورد الضمير المتصل نائباً عن الفاعل في ستة وعشرين موضعاً، وجاء بصيغة الماضي

---

(١) الأنباري: أسرار العربية، ص ٦٨.
(٢) المصدر السابق، ص ٦٨.
(٣) يُنظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ٢: ١١٩.
(٤) الأنباري: أسرار العربية، ص ٦٨.

في ستة عشر موضعاً وفي (عشرة) مواضع، بصيغة الفعل المضارع، ومنها قول أحمد دحبور:

١- تُركتُ في بئرٍ ولم أكن الغريق[١].

٢- رُميتُ في نارٍ فترجمتُ الحريق إلى حروف تتقد[٢].

٣- وإذا سُئِلْتَ عن البعيد فما عساك[٣]؟

٤- كأني هناك يوم وُلدتُ[٤].

٥- ثم نُوديتُ فزلزل الصدى سمعي[٥].

٦- كأني شتاتٌ لا أقمتُ ولا نُفِيتُ[٦].

فيما مر من الأفعال الآتية: (تُركَ، رُمِيَ، سُئِلَ، وُلِدَ، نُوْدِيَ، نُفِي) على التوالي، وقد جاءت صورة نائب الفاعل فيها ضميراً متصلاً تمثَّل في (التاء) وفي أفعال لازمة جاءت بصيغة الماضي، لتعرب أفعالٌ ماضيةٌ مبنيةٌ على السكون لاتصالها بتاء نائب الفاعل (والتاء) والتي هي نائب الفاعل تُعرب: ضميراً متصلاً مبنياً على الضم في محل رفع نائب فاعل لهذه الأفعال، ويأتي نائب الفاعل في صورة من صوره المتعددة ضميراً متصلاً وهو كثيرٌ في لغة العرب، لتكون الدلالة المطلوبة من وراء وقوع نائب الفاعل ضميراً متصلاً هو تكثيف الدلالة على الضمير من خلال التعرف على حال الفاعل المحذوف في كل الأمثلة السابقة.

ثانياً: الجملة ذات الفعل المتعدي إلى مفعولٍ واحدٍ أصلاً

وردت جملة الفعل المتعدي المبني للمجهول، والمتعدي لنصب مفعول به واحد في خمسة وثلاثين موضعاً في شعر أحمد دحبور، وهذه عينةٌ من هذه الأمثلة.

١- ويُسْتَدْعَى الشهودُ على موج الهواء[٧].

٢- فالجسدُ المبدّد يحرسه، ويُحْمَدُ آكلوه[٨].

---

(١) دحبور، أحمد: أيُّ بيت، الهاني الثقافية، ط١، ص ١٧.
(٢) المصدر السابق، ص ١٧.
(٣) المصدر السابق، ص ٩.
(٤) المصدر السابق، ص ٨٨.
(٥) المصدر السابق، ص ٨٨.
(٦) المصدر السابق، ص ١٣١.
(٧) دحبور: أيُّ بيت، ص ٢٩.
(٨) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٦٣٣

٣- ولا أُدْعَى بطلاً فالموت جزاماً[١].

٤- يُذبحُ ألفٌ من البقر البشري[٢].

٥- تُقْطَفُ مطربةُ الحيَّ من صوتها[٣].

٦- لماذا تُنْزَعُ الأظفارُ[٤]؟

فيما مرَّ من الأمثلة، وردت الأفعال المبنية للمجهول وهي: (يُسْتَدْعَى، يُحْمد، أُدْعَى، يُذْبَحُ، تُقْطَفُ، تُنْزَعُ) على التوالي، وجميعها أفعال مضارعة مبنية للمجهول ومتعدية لنصب مفعول به واحد، ففي المثال الأول وقع المفعول به في الأصل نائب فاعل في قوله (الشهودُ)، وفي المثال الثاني: جاء نائب الفاعل (آكلوه) وهو نائب فاعل للفعل (يُحْمدُ) مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم، وحُذفت نونه للإضافة إلى الضمير، وفي المثال الرابع: جاء الفعل (يُذْبَحُ) مبنياً للمجهول، ونائب الفاعل وهو: (ألفٌ) وهو في الأصل: المفعول به، وفي المثال الخامس: جاء الفعل المضارع: (تُقْطَفُ) مبنياً للمجهول، ونائب الفاعل: (مطربةُ) وهي: في الأصل المفعول به، وفي المثال السادس: جاء الفعل (تُنْزَعُ) مبنياً للمجهول، ونائب الفاعل كلمة (الأظفارُ) والتي هي في الأصل المفعول به، ويتضح ذلك من خلال بناء الأفعال المضارعة السابقة للمعلوم، ودلالة الأفعال المضارعة السابقة المبنية للمجهول هي: الاستمرار والتجدد واستحضار الصورة.

ثالثاً: الجملة ذات الفعل المبني للمجهول المتعدي لمفعولين

أ. الفعل المبني للمجهول المتعدي لمفعولين (أصلهما المبتدأ والخبر):

ورد الفعل المبني للمجهول المتعدي لنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر في شعر (أحمد دحبور) في موضع واحد، وذلك بعد استقراء مكثف لشعره وهذا المثال هو:

- طويلاً تلويت حُوِّلَتُ أفعى[٥].

فالفعل "حُوِّلتُ" هو بمعنى (صُيِّرتُ) وهو من أفعال التحويل والصيرورة، وهي فئةٌ من الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، فالفعل (حُوِّلَ) السابق حُذِفَ فاعله عند عملية بنائه للمجهول، وطرأ ما طرأ عليه من ضم الحرف الأول وكسر الثاني وفتح الثالث، وناب المفعول به

(١) المصدر السابق، ص ٥٠.
(٢) المصدر السابق، ص ٥٨٧.
(٣) المصدر السابق، ص ٥٩٠.
(٤) المصدر السابق، ص ٦٣٢.
(٥) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٣٨.

الأول مكان الفاعل، وظلّ المفعول به الثاني وهو قوله: (أفعى منصوباً، وعند بناء الجملة السابقة للمعلوم تصبح: (طويلاً تلويت حَوَلَتْ الظروفُ القاسيةُ الفلسطيني أفعى) وعند حذف الفعل والفاعل من الجملة السابقة تصبح الجملة: (الفلسطيني أفعى) جملةٌ تامةٌ، مكونة من مبتدأ وخبره.

وبذلك يصبح المفعول به الأول نائباً عن الفاعل ويأخذ كل أحكامه الإعرابية، وهذا ما أشار إليه صاحب (أسرار العربية) بقوله: "وإن كان يتعدى إلى مفعولين صار يتعدى إلى مفعول واحد كقولك في: (أعطيتُ زيداً درهماً، وظننتُ عمراً قائماً) (أُعْطي زيدٌ درهماً، وظُنَّ عمروٌ قائماً) ... إن كان الفعل يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل: صار يتعدى لمفعولين"[١].

ويتفق الباحث مع التوجيه النحوي السابق في كتاب (أسرار العربية) للأنباري في أنّ الفعل المتعدي لمفعولين، إذا ما بُني للمجهول، فإنّ المفعول به الأول يصبح نائباً عن الفاعل ويأخذ أحكامه الإعرابية وهو الرفع، فهو في اللفظ فاعل والمعنى مفعولاً به، ويبقى المفعول به الثاني على صورته وحالته الإعرابية وهو: (النصب).

ب . الجملة ذات الفعل المبني للمجهول الذي ينصب مفعولين ليس أصلهما: (المبتدأ والخبر):

وردت الجملة ذات الفعل المبني للمجهول الناصب لمفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر في موضعين اثنين في شعر أحمد دحبور وهما:

١- لم أُعْطَ سواه إنه من أُعْطي[٢].

٢- وكيف تركتُ ملء مخيم اليرموك طبعي، وربما وُهِبْتُ من البراعة[٣].

في المثال الأول: جاء الفعل: (أُعْطِ) وهو فعلٌ مبنيٌ للمجهول، وهو من الأفعال الناصبة لمفعولين، ليس أصلهما المبتدأ والخبر، وجاء مسبوقاً (بلم) الجازمة لفعلٍ مضارعٍ واحدٍ؛ ليكون إعرابه: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم (بلم) وعلامة جزمه حذف حرف العلة (الألف) وحلّ المفعول به الأول محل الفاعل ليصبح نائباً للفاعل، وقد جاء في صورة (الضمير المستتر) تقديره (أنا) ، أما كلمة (سواه) فهي مفعول به للفعل (أُعْطِ) الناصب لمفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر.

أما في المثال الثاني: فقد جاء الفعل (وَهَبَ) وهو فعلٌ ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، وجاء الفعل في المثال الثاني مبنياً للمجهول، وحلّ المفعول به الأول محل الفاعل، ليصبح

---

(١) الأنباري: أسرار العربية، ص ٦٦.

(٢) دحبور: أيُّ بيت، ص ٦٩.

(٣) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٧٠٧.

نائباً له في صورة الضمير المتصل وهو (التاء) ثم تعدى الفعل المبني للمجهول (وُهِبَ) للمفعول به الثاني بواسطة حرف الجر (من) في قوله (وبما وُهِبتُ من البراعة).

ويرى الباحث أنَّ حلول المفعول به الأول لهذه الأفعال الناصبة لمفعولين ليس أصلهما (المبتدأ والخبر) هو كثير في لغة العرب، وهو ما يتفق مع التوجيهات النحوية لهذا الموضوع والتي تم الحديث عنها في الأفعال الناصبة لمفعولين أصلهما (المبتدأ والخبر).

رابعاً: الحذف في الجملة ذات الفعل المبني للمجهول

ويختص الحذف في الجملة ذات الفعل المبني للمجهول بما كان متعدياً لنصب مفعولين، وقد ورد الحذف في هذه الجملة في مثالٍ واحدٍ في شعر أحمد دحبور وهو قوله:

- لم أُعْطِ سواه إنه من أُعْطِي[1].

في النص السابق: (أُعْطِي) وهو فعلٌ ماضٍ مبني للمجهول، وهو مسندٌ إلى نائب الفاعل: (ضمير المفرد (هو) مستتراً) وقد حُذِفَ مفعول هذا الفعل اقتصاراً على الإخبار بأن نائب الفاعل متصف بكونه معطي.

أما بالنسبة لحذف الفعل في الجملة ذات الفعل المبني للمجهول، فقد وردت هذه الجملة التي حُذِفَ منها الفعل في مثال واحد في شعر أحمد دحبور هو:

- وإلا فلماذا تُقْرَنُ الخمسة بالكعكة؟ والهمسةُ بالسجان؟[2].

في المثال السابق: جاء الفعل (تُقْرَنُ) وهو: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وجاء المفعول به الثاني بواسطة حرف الجر الباء في قوله: (بالكعكة)، ثم حُذِفَ من الجملة التي تليها الفعل وذلك في قوله: (الهمسةُ بالسجان) وتقدير الكلام في المثال السابق: (وإلا فلماذا تُقْرَنُ الخمسة بالكعكة؟ وتُقْرَنُ الهمسةُ بالسَّجان) فحذف الفعل ا لثاني المبني للمجهول وهو قوله (تُقْرَنُ) وذلك لدلالة السياق الشعري عليه ونصه عليه في قوله (تُقْرَنُ) الأولى، وثم حذفه أيضاً احترازاً من المتكلم من العبث والتكرار في اللغة الشعرية؛ لأنها كما أسلفنا في البحث من أعلى درجات التكثيف الدلالي والإيجاز اللغوي.

ودلالة استخدام الفعل المضارع المبني للمجهول هي: التجدد والاستمرار واستحضار الصورة وخاصة عندما يُحذَفُ الفاعل ويحل المفعول به مكانه؛ فإنه يعطي القارئ المتعة في التعرف على الفاعل المحذوف، وهذا من شأنه تشويق القارئ لمتابعة قراءة النص.

---

(١) دحبور: أيُّ بيت، ص ٦٩.

(٢) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٦٧٨.

خامساً: التقديم والتأخير في جملة الفعل المبني للمجهول الذي ينصب مفعولين أصلهما وليس أصلهما المبتدأ والخبر

من خلال استقراء قصائد دحبور الشعرية، لم يعثر الباحث على أي نصٍ من النصوص ترد فيها عملية التقديم والتأخير في جملة الفعل المبني للمجهول والناصب لمفعولين أصلهما وليس أصلهما المبتدأ والخبر.

أما بالنسبة للأفعال المتعدية المبنية للمجهول، فلم يعثر الباحث أيضاً من خلال عملية الاستقراء الدقيق لنصوص أحمد دحبور الشعرية، على أي نص يؤكد وجود مثل هذه الجملة في شعره، حيث اقتصر الشاعر في الأعم الأغلب في بنائه اللغوي على الفعل المتعدي لمفعول به واحد، وجاءت الأفعال المتعدية لمفعولين معدودة وقد نص عليها الباحث كلٍّ في موضعه.

الفصل الثالث

الجملة الخبرية المنفية

وجاء في مبحثين :

المبحث الأول: **الجملة الاسمية المنفية**.

أولاً: نفي الجملة الاسمية بأداة النفي (ليس)

ثانياً: نفي الجملة الاسمية بحرف النفي (ما) العاملة عمل ليس .

ثالثاً: نفي الجملة الاسمية بحرف النفي (لا) العاملة عمل (ليس) .

رابعاً: نفي الجملة الاسمية بحرف النفي (إنْ) العاملة عمل (ليس) .

خامساً: نفي الجملة الاسمية بحرف النفي (لا) النافية للجنس .

المبحث الثاني: **الجملة الخبرية الفعلية المنفية**.

*مفهوم النفي .

أولاً: الجملة ذات الفعل التام المبني للمعلوم

ثانياً: الجملة ذات الفعل المبني للمجهول

ثالثاً: الجُملة المنفية ذات الفعل الناقص

المبحث الأول: الجملة الاسمية المنفية

تمهيد:

النفي: هو: "أسلوب لغوي تحدده مناسبات القول، وهو أسلوب نقض وإنكار، يتقدم لدفع ما يتردد في ذهن المخاطب، فينبغي إرسال النفي مطابقاً لما يلاحظه المتكلم من أحاسيس ساورت ذهن المخاطب"(١).

وظاهرة النفي أصيلة موجودة في كل اللغات الإنسانية، وفيما يخص اللغة العربية، فإن ظاهرة النفي تختص بالجملة الخبرية، سواءٌ أكانت اسمية أو فعلية وفق ما يشير إليه الدكتور عبد الستار الجواري بقوله: "ونفي الجملة: يعني نفي الإسناد وإبطاله... ويختص بالجملة الخبرية لصحة تصديقها وتكذيبها"(٢).

وفي الدراسات النحوية واللغوية الحديثة، حظيت ظاهرة نفي الجملة باهتمام النحويين واللغوين وهذا ما يشير إليه صاحب كتاب (إحياء النحو) بقوله: "فالنفي مثلاً كثير الدوران في الكلام، مختلف الأساليب في العربية، متعدد الأدوات، يُنفى بالحرف، وبالفعل، وبالاسم، وكان جديراً أن يدرس منفرداً لتعرف خصائصه، وتميز أنواعه وأساليبه، ولكنه دُرس مفرقاً على أبواب الإعراب"(٣).

وينبغي أن تكون الجملة العربية، سواءٌ أكانت اسمية أو فعلية أن تكون خاضعة للنفي ليس معنوياً، إنَّما الجملة يجب أن تكون مبدوءة بنفي لفظي، وهذا ما يشير إليه الدكتور/ مصطفى النحاس بقوله: "ولا تكون الجملة منفية في المعنى اللغوي الذي يترتب عليه الخضوع لنظام معين في تلك الجملة إلا حين تكون مصدّرة بنفي"(٤).

وفي العربية أدوات نفي، تخضع الجملة بعدها لهذا النظام، منها ما ينفي حكم المسند عن المسند إليه في الجملة الاسمية، ومنها ما ينفيه في الجملة الفعلية، ومنها ما يصلح مع أي من الجملتين(٥).

---

(١) المخزومي: في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص ٢٢٦.

(٢) ينظر: المخزومي: في النحو العربي: قواعد وتطبيق، ص ١٥٦، ويُنظر: الجواري، د/ أحمد عبد الستار: نحو المعاني، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٧م، ص ١٢٥.

(٣) مصطفى، إبراهيم: إحياء النحو، ط٢، القاهرة، ١٩٩٢م، ص ٣ – ٤.

(٤) النحاس، د/ مصطفى: أساليب النفي في اللغة العربية، كلية الآداب والتربية – جامعة الكويت، ١٩٧٩، ص ١٥.

(٥) الشمري، د. علي عبد الفتاح محيي، الجملة الخبرية في نهج البلاغة – دراسة نحوية، مؤسسة دار الصادق الثقافية، الحلة – العراق، دار صفاء – عمان، ط١، ٢٠١٢، ص ٢١٣.

وردت الجملة الاسمية منفية في شعر أحمد دحبور في أربعمائة وستة وتسعين موضعاً، موزعة – حسب أدوات النفي – على النحو الآتي:

أولاً: نفي الجملة الاسمية بأداة النفي (ليس)

ذهب الخليل إلى أنه لفظ مركب "وأصله: لايس، فطرحت الهمزة، وألزقت اللام بالياء"[١]، ومعناه "لا وجد"[٢]، والأصل الاشتقاقي للفعل ليس كما يرى صاحب اللسان هو: "وجي به من أيس وليس، أي من حيث هو وليس هو"[٣].

وليس فعل عند سيبويه وبعض النحاة وهو ما يشير إليه أيضاً صاحب المقتضب بقوله: "أما الدليل على أنها فعل فوقوع الضمير الذي لا يكون إلا في الأفعال فيها، نحو: (لستُ منطلقاً)، و(لسنَ، ولستما، ولستم، ولستنّ، وليست أمة الله ذاهبة) كقولك: ضربوا وضرباً، وضربت، فهذا وجه تصرفها"[٤].

ويستدل النحاة على رأي سيبويه بما كان بين حماد بن سلمة وسيبويه، وهو يأخذ عنه الحديث فقد كان سيبويه يستملي من حماد قوله ﷺ: "ليس من أصحابي أحد إلا ولو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء" فقال سيبويه "ليس أبو الدرداء" فصاح حماد: "لحنت يا سيبويه، إنَّما هو استثناء" فرفع سيبويه (أبو الدرداء) مبني على ما كان يعرفه من فعلية (ليس) التي تقتضي فاعلاً أو اسماً مرفوعاً، ولكن حماداً انتبه إلى أن (ليس) هنا ليست هي التي عرفت، ولكنها بمنزلة (إلا) في الاستثناء حكماً ومعنى، ولذلك نصب الاسم بعدها، ولو كان حماد ينظر إليها نظرة النحويين لنبهه إلى أن (أبا الدرداء) خبر (ليس) وأن اسمها محذوف، ولكنه لم يفعل، إنَّما قال له: "إنَّما هو استثناء"[٥].

والفعل: (ليس) لا يرد إلا جامداً، وهذا ما نص عليه ابن السراج بقوله: "فأما ليس فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل قولك: لست، كما تقول ضربت، ولستما كضربتما، ولسنا كضربنا، ولسن كضربن، ... وإنما امتنعت من التصرف، لأنك إذا قلت (كان) دللت على ما مضى، وإذا قلت (يكون) دللت على ما هو فيه وعلى ما لم يقع، وإذا قلت (ليس) زيداً قائماً الآن أو

---

(١) ابن منظور: لسان العرب، مادة (ليس)، ٦: ٢١١.

(٢) نفسه: مادة (أيس)، ٦: ٢٠.

(٣) المصدر السابق: ٦: ٢٠.

(٤) ينظر: المبرد: المقتضب، ٤: ٨٧.

(٥) المخزومي، مهدي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ص ٢٥٩–٢٦٠. ينظر: سيبويه: الكتاب، ١: ١٤٦–١٤٧.

غداً أدت ذلك المعنى الذي في يكون، فلما كانت تدل على ما يدل عليه المضارع استغني عن المضارع فيها، ولذلك لم تبن بناء الأفعال التي هي من بنات الياء مثل: باع، وبات"[١].

ويرى صاحب (أسرار العربية) أنه فعلٌ لا يتصرف بدليل أنه لا يجيز تقديم خبرها عليها، وذلك قوله: "فهل يجوز تقديم خبر (ليس) عليها؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك، فذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبرها عليها، وذهب أكثر البصريين إلى جوازه، لأنه كما جاز تقديم خبرها على اسمها، جاز تقديم خبرها عليها نفسها والاختيار عندي ما ذهب إليه الكوفيون، لأن (ليس) فعل لا يتصرف"[٢].

والفعل (ليس) هو فعلٌ ناقص جامدٌ وهو لا يرد إلا على هذه الأوصاف وهذا ما أشار إليه أبو حيان الأندلسي بقوله: "كان وأخواتها: ترفع كلَّ مبتدأ جائز الابتداء، غير واجب التصدير، وتنصب خبره خبراً لها، إلا جملةً غير خبرية وتستعمل تامة إلا "ليس، وما زال، وفتئ، وجاء، وقعد"[٣].

ويرى صاحب (همع الهوامع) أنّ جميع هذه الأفعال تتصرف، فيأتي منها المضارع والأمر، والمصدر، والوصف، إلا أنَّ الأمر لا يتأتى صوغه من المستعمل منفياً إلا ليس، فمجمعٌ على عدم تصرفها"[٤].

ويستطرد صاحب (همع الهوامع) فيما يخص (ليس) بقوله: "وأما ليس فمذهب الجمهور: أنّ وزنها: (فَعِلَ) بالكسر، خُفّف، ولزم التخفيف، لثقل الكسرة على الياء، واستدل لذلك، بأنها لو كانت بالفتح لصارت إلى (لاسَ) بالقلب، كباع، أو بالضم لقيل فيها: (لُسْتُ) بضم اللام، ولا يقال: إلا (لَسْتُ) بفتحها"[٥].

وذهب الدكتور/ مهدي المخزومي إلى القول بحرفية (ليس) وذلك في قوله: "ويؤيد حرفيتها ما كان بنو تميم يفعلون من رفع الخبر بعدها عند انتقاض النفي (بإلا)، فيما روي من قولهم: ليس الطيب إلا المسكُ (برفع المسك)، وما علل به النحاة ذلك من حملٍ لها (أي: ليس)، على (ما) في الإهمال، ويؤيد حرفيتها أيضاً: استعمالها استعمال (إلا) في الاستثناء في نحو قولهم: أتوني ليس زيداً، (فليس) هنا بمنزلة (إلا) معنى واستعمالاً"[٦].

---

(١) ينظر: ابن السراج: الأصول في النحو، ١: ٨٢-٨٣.
(٢) الأنباري: أسرار العربية، ص ٨٩.
(٣) أبو حيان: تقريب المقرب، ص ٥٢.
(٤) السيوطي: همع الهوامع، ٢: ٧٧.
(٥) المصدر السابق، ٢: ٧٩
(٦) ينظر: المخزومي: في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص ٢٥٩.

ويخلص الدكتور مهدي المخزومي إلى القول: "فمن الخلط إذن أن نعد (ليس) في طائفة ما أسموه بالأفعال الناقصة، أعني (كان) وأخواتها، فليس لها بكان صلة، لأن كان إثبات و(ليس) نفي، ولأن (كان) فعل و(ليس) فعل جامد شاذ تخلف عن سائر الأفعال فأخذ يستعمل استعمال الأدوات بعد تخليه عن دلالة الحدث، فأي جامع يجمعها بها، وكان الذي حمل النحاة على عدها في أخوات (كان) ما لاحظوه من نصب الخبر بعدها، ولا يكفي هذا الشبه اللفظي في تصحيح ما أقدموا عليه"[١].

ويتفق الباحث مع سيبويه، وأبي العباس المبرد في القول بفعلية (ليس) لأنها تقبل دخول الضمائر التي في الأفعال من مثل (لستُ، لَسْتَ، لستِ، لستما، لستم، لستن) وهو وجهٌ من وجوه تصرفها كالأفعال التامة، كما يرى الباحث أيضاً أنَّ (ما) هي فرعٌ عن (ليس) ولا ينبغي أن يُعامل الفرعُ كما يعامل (الأصل).

لذلك يرى الباحث أنَّ (ليس) كأخواتها الفعلية، تدخل على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ اسماً لها وتنصب الخبر خبراً لها، ويتفق الباحث مع جواز تقديم خبرها عليها وعلى اسمها جرياً على توجيهات نحاة البصرة في ذلك، وطرداً للباب على وتيرة واحدة من جواز تقدم أخبار أخواتها عليها، ولأمن اللبس في ذلك.

وقد جاءت الجملة الخبرية الاسمية منفية بـ (ليس) في شعر دحبور في مئةٍ وستين موضعاً موزعة على الصور الآتية:

- **الصورة الأولى: (ليس + اسمها معرفة + خبرها نكرة):**

وردت الجملة الخبرية الاسمية على هذه الصورة في عشرين موضعاً في شعر أحمد دحبور وهاك بعض النماذج منها:

١- ليس الخشبُ الملفوفُ بالراية نعشاً[٢].

٢- ليس الوصولُ إليك معجزةً[٣].

٣- لستُ أمياً[٤].

---

(١) نفسه ص ٢٦٠.

(٢) دحبور: أيُّ بيت، ص٩٢.

(٣) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٢٦٢.

(٤) المصدر السابق، ص ٢٨٢.

٤- لستُ غضاً[١].

٥- لستُ مفجوعاً إلى الحد الذي قدَّرت[٢].

٦- ليست أصابعُ كفيك واحدةً[٣].

في النصوص السابقة: جاءت (ليس) في ستة مواضع، وجاءت أسماؤها معرفةً، وأخبارها نكرة، ففي المثال الأول: جاء اسمها (الخشبُ) معرفاً بأل وخبرها نكرة وهو قوله: (نعشاً)، وفي المثال الثاني: جاء اسمها (الوصول) معرفاً بأل، وخبرها (معجزةً) نكرة، وفي المثال الثالث: جاء اسمها: ضميراً متصلاً، والضمير كما نعرف أعرف المعارف وخبرها نكرة، وهو قوله (أمياً) وكذا الأمر في المثال الرابع، حيث جاء اسمها ضميراً متصلاً بها وهو (التاء) وخبره نكرة، وهو قوله (غضاً) وفي المثال الخامس، حيث جاء اسمها ضميراً متصلاً بها وهو (التاء) وخبرها نكرة وهو قوله (مفجوعاً) وفي المثال السادس: جاءت (ليس) مقترنة بتاء التأنيث اسمها وهو (أصابع كفيك) المعرَّفُ بالإضافة وخبرها نكرة وهو قوله (واحدة). والملاحظ في الأمثلة السابقة تقدم أسماء ليس على أخبارها وعلى سبيل الوجوب، وذلك لأن الاسم معرفٌ والخبر نكرةٌ، وقد نفت (ليس) في المواضع السابقة حكم خبرها عن اسمها.

- **الصورة الثانية: (ليس + اسمها معرفة + خبرها معرفة):**

ولقد وردت الجملة الخبرية المنفية بـ (ليس) في شعر أحمد دحبور على هذه الصورة في خمسةٍ وعشرين موضعاً ومنها هذه النماذج:

١- لستُ الجوهرَ الفرد[٤].

٢- لستُ وحدي ففي ددمي بلد[٥].

٣- لستِ الفرحة الكبرى[٦].

٤- لستَ نورَ الله لستَ الولدَ الأوحد[٧].

---

(١) المصدر السابق، ص ٦٧٥.
(٢) المصدر السابق، ص ٤٩.
(٣) المصدر السابق، ص ٦١٩.
(٤) دحبور: أيُّ بيت، ص ٩٦.
(٥) المصدر السابق، ص ٩٦.
(٦) المصدر السابق، ص ٣٨.
(٧) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٧٨٦.

في الأمثلة السابقة، تكررت (ليس) خمس مراتٍ على التوالي، وجاءت أسماؤها وأخبارها في الامثلة السابقة على النحو التالي: في المثال الأول: جاء اسمها معرفةً وهو قوله (الجوهر) وجاء بالطبع مرفوعاً، وخبرها قوله (الفرد)، لذا تقدّم اسمها على خبرها على سبيل الوجوب، وفي المثال الثاني: جاء اسمها: ضميراً متصلاً وهو (التاء) وخبرها معرَّفاً بالإضافة إلى ياء المتكلم في قوله (وحدي) لذلك تقدم اسمها على خبرها وجوباً، أما في المثال الرابع: فقد جاء اسمها ضمير المخاطبة المؤنثة، وخبرها (الفرحة) المعرَّف بأل، حيث تقدم اسمها على خبرها وجوباً لأنه ضمير، وفي المثال الخامس: جاء اسمها ضميراً متصلاً وهو (التاء) لذا تقدم وجوباً على خبره المعرَّف بالإضافة وهو قوله (نورُ الله)، ويتضح من خلال سوق الأمثلة السابقة أنَّ أسماء (ليس) قد تقدمت على أخبارها وجوباً لأنها في الأغلب الأعم ضمائر متصلة فالأحقية للتقدم لها، وقد نفت (ليس) أيضاً في الأمثلة السابقة حكم خبرها عن اسمها.

- الصورة الثالثة: (ليس + اسمها معرفة + خبرها جملة فعلية):

وردت الجملةُ الخبرية الاسمية المنفية بـ (ليس) على هذه الصورة في شعر أحمد دحبورفي ثمانين موضعاً، منها هذه الأمثلة:

١- لسنا نرهبُ التاريخ لكنّا نكونه[١].

٢- ليس يكفي لمن أنت[٢]؟

٣- لستُ أشكو عطباً في قاربي[٣].

٤- لستُ أعيشُ من ريع الجروح[٤].

٥- لستُ أرضى أن يضيع الطفل مني مرتين[٥].

٦- لستُ أكسرُ قلبي[٦].

في النصوص الشعر: تكررت (ليس) ست مراتٍ، فقد جاء اسمها في المثال الأول وهو ضمير المتكلمين (الناء) وخبره جملة (نرهبُ) الفعلية ذات الفعل المضارع المرفوع، والتي هي في محل

---

(١) المصدر السابق، ص ٢٠٠.
(٢) المصدر السابق، ص ٣٠٧.
(٣) المصدر السابق، ص ٤٠٠.
(٤) المصدر السابق، ص ٥٧١.
(٥) دحبور: أيُّ بيت، ص ٨٢.
(٦) المصدر السابق، ص ١١٩.

نصب خبرها، وفي المثال الثاني: جاء اسمها ضميراً مستتراً على سبيل الجواز وهو (هو) وخبرها جملة فعلية فعلها مضارع وهو (يكفي)، وفي المثال الثالث: جاء اسمها ضميراً متصلاً وهو ضمير المتكلم المفرد (التاء) وقد تقدم على سبيل الوجوب على الخبر الجملة الفعلية (اشكو) كما في الأمثلة السابقة واللاحقة له، وكذلك في المثال الرابع: حيث جاء اسمها ضميراً متصلاً وهو (التاء) وخبرها الجملة الفعلية (أعيشُ) وقد جاء مضارعاً، وفي المثال الخامس: جاء أيضاً اسمها ضميراً متصلاً وهو (التاء) وخبرها الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع (أرضى)، وكذلك في المثال السادس: جاء اسمها الضمير المتصل وهو (التاء) وخبرها الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع (أكسرُ) ويُلاحظ من خلال ما سبق أن الأفعال المضارعة الواقعة أخباراً (لليس) تدل على الاستمرار والتجدد، ولقد نفت (ليس) في الأمثلة السابقة عن أسمائها حكم أخبارها.

- الصورة الرابعة: (ليس + اسمها معرفة + خبرها شبه جملة جار ومجرور):

وردت الجملة الخبرية الاسمية المنفية بـ (ليس) على هذه الصورة في - شعر أحمد دحبور - في خمسة وعشرين موضعاً منها:

١- ليس لي سواه[١].

٢- ليست لقيصر هذه البلاد[٢].

٣- ليس لك الفضاءُ[٣].

٤- ليس له أيُّ يد[٤].

٥- ليس لي عينان زائدتان[٥].

٦- أليس لي حصانٌ يعديني[٦].

في الأمثلة والنماذج الشعرية السابقة: جاءت (ليس) اسمها معرفةً، وخبرها شبه جملةٍ مكونةٍ من جار ومجرور، ففي المثال الأول: جاء خبرها وهو قوله (لي) وهو شبه جملة وقد تقدم على اسمها على سبيل الجواز، واسمه قوله (سواه) المؤخر جوازاً والمرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة

---

(١) دحبور: أيُّ بيت، ص ٥٦.
(٢) المصدر السابق، ص ٦٤.
(٣) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٧١٥.
(٤) المصدر السابق، ص ٤١٢.
(٥) المصدر السابق، ص ٥٠١.
(٦) دحبور: أيُّ بيت، ص ٧٦.

منع من ظهورها التعذر، وفي المثال الثاني: جاء اسمها وهو: قوله (هذه) معرفاً بإضافته للبلاد، وجاء الخبر وهو قوله (لقيصر) شبه جملة (جار ومجرور) وقد تقدم على اسمها جوازاً، وفي المثال الثالث: جاء اسمها (الفضاء) معرَّفاً (بأل) مؤخراً أيضاً على سبيل الجواز وخبرها (لك) شبه الجملة الجار والمجرور، وفي المثال الرابع: جاء اسمها وهو قوله (أيٌّ) المضاف لـ (يد) وقد تقدمها الخبر شبه الجملة الجار والمجرور (لي) أيضاً على سبيل الجواز، وفي المثال الخامس: جاء اسمها (عينان) المعرَّف بالوصف (زائدتان) مؤخراً على سبيل الجواز وقد تقدمه خبرها وهو قوله: (لي) على سبيل الجواز، وفي المثال السادس، جاء أيضاً اسمها (حصان) المعرَّف بالوصف من جملة (يعديني) وقد تقدمها الخبر شبه الجملة الجار والمجرور في قوله (لي) وقد أفادت (ليس) في كل هذه المواضع نفي حكم خبرها عن اسمها، كما يرى الباحث أن تقدم أخبارها المتمثلة في شبه الجملة (الجار والمجرور) في الأمثلة السابقة للاهتمام بالمتقدم.

- **الصورة الخامسة: (ليس + اسمها معرفة + خبرها جملة ظرفية):**

وردت الجملة الخبرية الاسمية المنفية بـ (ليس) على هذه الصورة في تسعة أمثلة في شعر دحبور ومنها التالي:

١- ليس معي المصباح والجنيُّ[١].

٢- ليست هنا[٢].

٣- ليس لدي ما أقول[٣].

٤- ليس لديه ما يخشاه[٤].

٥- ليس قلبي معي[٥].

٦- ليس لدي ما أنسى[٦].

في النماذج الشعرية المختارة من شعر – أحمد دحبور – جاءت أخبار (ليس) ظروفاً منها المكانية، ومنها الزمانية، ففي المثال الأول: جاء خبر (ليس) ظرفاً للمصاحبة وهو قوله: (معي)،

---

(١) دحبور: أيُّ بيتٍ، ص ٢٥.
(٢) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ١٤١.
(٣) المصدر السابق، ص ١٤٩.
(٤) المصدر السابق، ص ٧٧٣.
(٥) المصدر السابق، ص ٤٧١.
(٦) المصدر السابق، ص .

وجاء اسمها (المصباحُ) معرفاً بأل، وتقدم خبرها ليفيد غرضاً بلاغياً في المثال الأول (لتخصيص المتقدم)، أما في المثال الثاني: فقد جاء اسم ليس (ضميراً مستتراً) على سبيل الجواز وهو (هي) وجاء الخبر شبه جملة ظرفية في قوله (هنا)، أما في المثال الثالث: جاء اسم ليس اسماً موصولاً وهو (ما) وخبره شبه الجملة الظرفية المكانية (لدي) وقد تقدم أيضاً للتخصيص، وكذا الأمر في المثال الرابع: حيث جاء اسم ليس (اسماً موصولاً) وهو قوله (ما) وخبره شبه الجملة الظرفية المكانية (لديه) المتقدم لتخصيص المخاطب، وفي المثال الخامس: جاء اسم ليس مضافاً إلى ياء المتكلم في قوله (قلبي)، ليمنع من ظهور حركة الرفع عليه اشتغال المحل بحركة المناسبة، وجاء خبرها جملة ظرفية مكانية في قوله (معي)، وفي المثال السادس: جاء اسم ليس (ما) الموصولة متأخراً على سبيل الجواز، وتقدم الخبر شبه الجملة الظرفية المكانية (لدي) على سبيل الجواز ليعطي دلالة تخصيص المتكلم.

- الصورة السادسة: (ليس + اسمها معرفة + خبرها مصدر مؤول):

وقد وردت الجملة الاسمية الخبرية المنفية بـ (ليس) على هذه الصورة في شعر أحمد دحبور في موضع واحد وهو:

- ليس الموت إلا أنْ تسامحَ هؤلاء[1].

في المثال السابق: جاء اسم (ليس) وهو قوله: (الموتُ) متقدماً على سبيل الوجوب، وذلك لحصر الاسم في الخبر، كما أنّ الخبر جاء مصدراً مؤولاً وهذه صورةٌ قد يأتي عليها خبر (ليس)، لذلك يمكن تأويله لمصدر صريحٍ وتقدير الكلام: (ليس الموتُ إلا مسامحة هؤلاء).

دخول (الباء) الزائدة على خبر (ليس):

يكثر اقتران خبر (ليس) بالباء التي يطلق عليها النحاة الباء الزائدة، وهذا ما ذكره سيبويه في الكتاب بقوله: "وذلك قولك: ليس زيدٌ بجبان، ولا بخيلاً، وما زيدٌ بأخيك، ولا صاحبك، والوجه فيه الجر لأنك تريد أنْ تشرك بين الخبرين، وليس ينقضي إجراؤه عليك المعنى، وأن يكون آخره على أوله أولى ليكون حالهما في الباء سواء كحالهما في غير الباء مع قربه منه"[2].

وفي حديث سيبويه إشارة واضحة إلى كثرة اقتران خبر ليس بالباء الزائدة، وكذلك مع (ما) العاملة عملها، ولأن دخول الباء على الخبر لم يخل بالمعنى الخاص بالجملة الداخلة عليها (ليس)

---

(١) دحبور: أيُّ بيت، ص ١٠.

(٢) سيبويه: الكتاب، ١: ٦٦-٦٧.

وهذا ما يشير إليه سيبويه أيضاً بقوله: "لأن الباء دخلت على شيءٍ لو لم تدخل عليه لم يُخلَّ بالمعنى، ولم يحتج إليها وكان نصباً ألا ترى أنهم يقولون: حسبك هذا، وبحسبك هذا فلم تغير الباء معنى، وجرى هذا مجراه قبل انْ تدخل الباء، لأن بحسبك مع موضع ابتداء)[١].

ويرى ابن مالك في شرح التسهيل ما يراه إمام النحاة سيبويه في ذلك حيث يقول: "وتُزاد (الباء) كثيراً في الخبر المنفي بليس، و(ما) أختها، وقد تزاد بعد نفي فعل ناسخ للابتداء: زيادة (الباء) في الخبر المنفي (بليس) قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾[٢]، وكذلك في الخبر المنفي بـ (ما) قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾[٣]، وقلتُ وفي الخبر المنفي، ولم أقل في خبر (ليس) ليعلم أنّ الموجبَ بعد (ليس) وغيرهما لا تدخله الباء"[٤].

ويرى الدكتور/ محمد أحمد سحلول، أنّ زيادة (الباء) كقول الرسول ﷺ: "ما أنهرَ الدَّم وذُكِر اسم الله عليه فكلوا ليس السِّنَّ، والظُّفرَ" فهي في الحديث الشريف قد استعملت أداة استثناء فلا يجوز أن تزاد في خبرها الباء، والثاني: أن ينتقض نفي خبرها (بإلا) نحو قوله تعالى: (أليس الله بكافٍ عبده)[٥].

ولا يجوز انتقاض نفي خبرها (بإلاّ) إذا كانت فيها الباء الزائدة، وهذا ما أشار إليه أيضاً صاحب كتاب (ضوابط النفي في اللسان العربي) بقوله: "فإن انتقض نفي خبرها بإلا لم يجز جرّه بالباء الزائدة فلا يجوز: (ليس الغني إلا بغني النفس) لأنّ الباء إنَّما زيدت لتأكيد النفي فلا تدخل بعد انتقاضه. (ومن زيادة الباء عدم تعلقها بشيء تعد معناه إلى الغير، لا أنها تدل على معنى لدلالتها على رفع توهم الإثبات أو تأكيد النفي"[٦].

ويرى الدكتور محمد سحلول أنّ الباء الزائدة تعمل على تقوية الحكم المستفاد من الجملة ونؤكده، وذلك بقوله: "وهذه الزيادة تقوي الحكم المستفاد من الجملة وتؤكده"[٧].

ومن خلال ما سبق يتضح التوجيه الدلالي لزيادة (الباء) في خبر (ليس) وهو: تقوية الحكم

---

(١) المصدر السابق، ص ٦٧-٦٨.

(٢) الآية ٣٦ من سورة الزمر.

(٣) الآية ١٣٢ من سورة الأنعام.

(٤) ابن مالك: شرح التسهيل، تحقيق: د/ عبد الرحمن السيد، ود/ محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ. ١٩٩٠م، ١: ٣٨٢.

(٥) سحلول، د/ محمد أحمد: ضوابط النفي في اللسان العربي، مطبعة النهضة العربية، القاهرة ١٤٠١هـ. ١٩٨١م، ص ١٥٩.

(٦) المرجع السابق، ص ١٥٩.

(٧) المرجع السابق، ١٦٠.

المعنوي المستفاد من الجملة، وذلك لأنّ كل زيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في معناه، وزيادة الباء تقوية للحكم وتوكيدٌ له.

وجاء خبر (ليس) مقترناً بهذه (الباء) – في شعر أحمد دحبور – في موضعين هما:

١- ولم يسمعوا نداكا، فليسوا إذن بأهلي[١].

٢- معذرةً يا سيدي، فلستُ بالثرثار إذا زعمتُ أنني حدثتكم عن فتح[٢].

في المثال الأول: جاء الفعل (ليس)، وقد رفع الاسم وهو (ضمير الجماعة) أي: (واو الجماعة)، وهي ضميرٌ مبنيٌ على السكون في محل رفع اسم ليس مقدم وجوباً؛ لأنه ضميرٌ متصل، وجاء الخبر، وهو قوله (بأهلي) وقد زيدت فيه الباء وذلك لزيادة الحكم المستفاد من زيادتها، وكذلك لتقوية هذا الحكم، لتعرب أهل المضافة: على أنها خبر (ليس) مجرور لفظاً منصوب محلاً.

وفي المثال الثاني: جاءت (ليس): وهي فعل ماضٍ جامد، وقد رفعت اسماً لها وهو (التاء) ليعربَ ضميراً متصلاً مبنياً في محل رفع اسم ليس مقدم وجوباً، وجاء الخبر (بالثرثار) وقد زيد بـ (الباء) ليعرب الخبر وهو قوله (الثرثار) على أنه: خبر ليس مجرور لفظاً منصوب محلاً بعد (الباء) الزائدة.

استتار اسم (ليس):

وردت الجملة الاسمية المنفية بـ (ليس) والذي استتر اسمها في شعر دحبور في ثلاثة عشر موضعاً منها الأمثلة الآتية:

١- النارُ ليست ما يشب فيستزاد[٣].

٢- ليس ميتاً فينعى[٤].

٣- ليس جبناً[٥].

٤- إنّا لنطبخ ما ليس ينضج[٦].

---

(١) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ١٦٠.
(٢) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٧٧٣.
(٣) دحبور: أيُّ بيت، ص ٨.
(٤) المصدر السابق، ص ٧٠.
(٥) المصدر السابق، ص ٧٦.
(٦) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ١٦٨.

٥- زري ليس مقطوعاً[١].

٦- الهواء ليس عدو الناس[٢].

فيما تقدم من أمثلة عن استتار اسم ليس في الأمثلة السابقة، حيث جاء في المثال الأول: اسم (ليس) ضميراً مستتراً جوازاً تقديره (هي) وخبره (ما) الموصولة، وفي المثال الثاني: (ليس ميتاً ينعى) حيث جاء اسم (ليس) أيضاً ضميراً مستتراً على سبيل الجواز وتقديره (هو)، وخبرها اسماً ظاهراً وهو قوله (ميتاً)، والأمر نفسه في المثال الثالث: (ليس جبناً) حيث جاء اسمها ضميراً مستتراً تقديره (هو) ، وخبرها اسماً ظاهراً هو قوله (جبناً)، وفي المثال الرابع: جاء اسمها ضميراً مستتراً جوازاً تقديره (هو) وخبر (ليس) جاء جملة فعلية فعلها مضارع وهو قوله (ينضج)، وفي المثال الخامس، جاء أيضاً اسم (ليس) ضميراً مستتراً في قوله: (زري ليس مقطوعاً) أي (ليس هو مقطوعاً) والخبر اسماً ظاهراً وهو قوله (مقطوعاً)، وفي المثال السادس: (الهواءُ ليس عدو الناس) فقد جاء اسمها ضميراً مستتراً جوازاً تقديره (هو) وتقدير الكلام: (الهواء ليس هو عدو الناس) وجاء الخبر اسماً ظاهراً مضافاً لاسم ظاهر بعده.

وفي صورة استتار اسم ليس قال سيبويه: "فلولا أن فيه إضمار لم يجز أن نذكر الفعل ولم تعلمه في اسم، ولكن فيه من الإضمار مثل ما في لأنه"[٣].

وقد ذهب الدكتور/ مهدي المخزومي إلى أنّ (ليس) – هنا – حرف نفي بمنزلة (ما) تنفي الجملة الفعلية بعدها، ولا إضمار فيها[٤].

ويتفق الباحث مع التوجيه النحوي الخاص بسيبويه السابق، حيث يكثر في اللغة العربية استتار اسم (ليس)؛ لأنك إن لم تضمره فإنه لا يجوز أن نذكر الفعل ولم تعلمه في اسم، وكما يُضمر اسم (إنّ) يُضمر أيضاً اسم (لا) جرياً عليها.

التقديم والتأخير:

يجوز تقديم خبر (ليس) على اسمها عند جمهور النحاة[٥]، وقد منعه ابن درستويه[٦] ولكن وروده – في شعر أحمد دحبور – مقدَّماً على الاسم يُسنده مذهب الجمهور، أما تقديم خبرها عليها

---

(١) المصدر السابق، ص ٤٩٧.

(٢) المصدر السابق، ص ٦٥٧.

(٣) ينظر: سيبويه: الكتاب، ١: ٣٥ – ٣٦.

(٤) ينظر: في المخزومي: النحو العربي: قواعد وتطبيق، ص ١١٩.

(٥) يُنظر: المبرد: المقتضب، ٤: ١٩٤، وابن جني: الخصائص، ٢: ٣٨٢، ٣٨٣.

(٦) ينظر: ابن هشام: شرح قطر الندى، ص ١٨٣.

وعلى اسمها فقد منعه الكوفيون، وعلل ابن الأنباري ذلك المذهب بقوله: "لأن (ليس) فعلٌ لا يتصرف، والفعل إنَّما يتصرف عمله إذا كان متصرفاً في نفسه"[١].

ولقد اختلف النحويون في جواز تقديم خبر ليس عليها وهذا ما أشار إليه صاحب أسرار العربية بقوله: "اختلف النحويون في ذلك؛ فذهب الكوفيون إلى أنّه لا يجوز تقديم خبرها عليها، وذهب أكثر البصريين إلى جوازه؛ لأنه كما جاز تقديم خبرها على اسمها، جاز تقديم خبر عليها نفسها، والاختيار عندي ما ذهب إليه الكوفيون، لأن (ليس) فعلٌ لا يتصرف"[٢].

إن عدم ورود خبر (ليس) مقدماً عليها وعلى اسمها – في شعر أحمد دحبور – يُسنده المذهب الكوفي، فالتقديم والتأخير جار بين اسمها وخبرها فقط، وقد ورد خبرها مقدماً على اسمها في ثلاثة عشر موضعاً في شعر دحبور، ومنها هذه الأمثلة:

١- ليس لدي ما أنسى، وليس لديه ما يخشاه[٣].

٢- إنَّما ليس في البيت ماءٌ[٤].

٣- ليس لي عينان زائدتان[٥].

٤- ليس لي حبر السياسي على سبر[٦].

٥- ليس معي المصباح والجنيُّ غير أني أقدر أنْ أغني.. [٧]

٦- وليس لقيصر هذي البلاد[٨].

في الأمثلة السابقة، فقد تقدمت أخبار (ليس) على أسمائها، ففي المثال الأول: تقدم الخبر شبه الجملة الظرفية (لدى) و(لديه) جوازاً وهو مذهب الجمهور كما أسلفنا، وجاء الاسم الموصول مبنياً في محل رفع اسمها مؤخراً جوازاً، وفي المثال الثاني: تقدم الخبر شبه الجملة الجار والمجرور (في البيت) وجوباً وذلك لأن الاسم (ماءٌ) نكرة، وقد حُصِر الخبر في الاسم، وفي المثال الثالث:

---

(١) الأنباري: أسرار العربية، ص ١٤٠.
(٢) السابق، ص٨٩.
(٣) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٧٧٣.
(٤) المصدر السابق، ص ٦٥٤.
(٥) المصدر السابق، ص ٥٠١.
(٦) دحبور: أيُ بيت: ص ٩١.
(٧) المصدر السابق، ص ٢٦.
(٨) المصدر السابق، ص ٦٤.

تقدم الخبر شبه الجملة (لي) على الاسم (عينان) جوازاً لأن الاسم جاء معرفاً بالوصف وهو قوله: (زائدتان)، وفي المثال الرابع: تقدم خبر (ليس) (لي) وهو شبه الجملة جوازاً على الاسم وهو (حبر) وذلك لأنه معرفٌ بالإضافة، وفي المثال الخامس: فقد تقدم الخبر وهو قوله (معي) وهو ظرف للمصاحبة على اسمه (المصباح) جوازاً لأن الاسم جاء معرفاً (بأل)، وفي المثال السادس: جاء خبر (ليس) وهو قوله (لقيصر) شبه جملة مقدّم جوازاً على اسمها وهو اسم الإشارة (هذي) المعرف بإضافته (للبلاد).

والأمثلة السابقة التي تقدم فيها خبر (ليس) على اسمها في الأمثلة السابقة وذلك لدلالة الاهتمام بالمتقدم إلا في المثال الخامس: فقد تقدم ظرف المصاحبة (معي) وذلك لتخصيص المتقدم، وما نود الإشارة إليه هو أنّ التقديم والتأخير جاء موافقاً لراي جمهور النحاة، وهو تقديم الخبر على الاسم، وعدم تقدم خبرها عليها وعلى اسمها، وهذا ما وافق مذهب الكوفيين وعليه جاءت أشعار دحبور، حيث خلت أشعاره من تقدم خبر (ليس) عليها وعلى اسمها وهذا ما يُسند رأي الكوفيين.

ثانياً: نفي الجملة الاسمية بأداة النفي (ما) العاملة عمل ليس:

تعمل الحروف (ما) و(إن) و(لات) عمل ليس، التي ترفع المبتدأ اسماً لها وتنصب الخبر، ومن هذه الحروف (ما) فهي حرفٌ بمعنى (ليس) وتعمل عملها وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله: "هذا بابُ ما أُجري مجرى (ليس) في بعض المواضع، وذلك الحرف (ما) تقول: (ما عبد الله أخاك)، و(ما زيدٌ منطلقاً)، وأما بنو تميم فيجرونها مجرى (أمّا)، و(هل) أي لا يعملونها في شيءٍ وهو القياس؛ لأنه ليس بفعل، وليس (ما) كـ (ليس)، ولا يكون فيها إضمار، وأما أهل الحجاز فيشبهونها بـ (ليس) إذا كان معناها كمعناها، كما شبهوا بها (لات) في بعض المواضع"[(١)].

وهذا النص يكشف لنا عن شيءٍ من دقة منهج سيبويه فهو قد سجل الظاهرة اللغوية في إعمال (ما) إعمال ليس في بيئة الحجاز على حين سجل إهمالها في بيئة تميم، وهذا يلمح إلى شيء من المنهج الوصفي في تحديد المكان، وفي الوقت نفسه يشير إلى قياسية لغة تميم في إهمال (ما) وفي هذا إشارة إلى المعيارية في البحث اللغوي حيث يلجأ إلى التعليل والتفسير.

ويرى سيبويه أن هنالك شروطاً لعمل (ما) عمل (ليس) وذلك بقوله: "(ما زيدٌ إلا منطلقٌ): تستوي فيه اللغتان، ومثله قوله ﷻ ﴿مَا أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾[(٢)]، لم تقو (ما) حيث نقضت معنى ليس كما لم تقو حين قدمت الخبر، فمعنى ليس النفيُ، كما أنّ معنى كان الواجب، وكل واحد منهما يعني كان وليس إذا جردته فهذا معناه"[(٣)].

وقد تناول الرماني(ت ٣٨٤هـ) في كتابه (معاني الحروف) (ما) حيث يقول: "وأما التي للجحود: فنحو (ما هذا بشراً) و(ما أنت إلا بشرٌ مثلنا) أهل الحجاز ينصبون بها الخبر إذا كان منفياً في موضعه، وبنو تميمٍ يرفعونه على كل حال فيقولون: (ما زيدٌ قائمٌ) وتقول: (ما قائمٌ زيدٌ) فتجتمع اللغتان[(٤)].

وبذلك ينضم الرماني لسيبويه في أنّه يجيز اللغتين، أي الإعمال والإهمال والسبب كما ذكر سيبويه نفسه وهو أن القياس إهمال العمل.

ويفصل المرادي (ت ٥٤٩هـ) في كتابه الجنى الداني أنّ هنالك شروطاً لعمل (ما) عمل (ليس) وذلك بقوله: "الأول: تأخر الخبر، فلو تقدم بَطل عملها، هذا مذهب الجمهور، وأجاز بعضهم نصب الخبر المقدّم على الاسم، وقال الجرمي: إنَّه لُغة، وحكى (ما مسيئاً مَنْ أعتب...)

---

(١) سيبويه: الكتاب، ١: ٥٧.

(٢) الآية ١٥ من سورة يس.

(٣) سيبويه: الكتاب، ١: ٥٩.

(٤) الرماني، علي بن عيسى: معاني الحروف، تحقيق: د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، ط٢، ١٤٠١هـ. ١٩٨١م، ص ١٥٤.

والثاني: بقاء النفي، فلو انتقض النفي بـ(إلا) بطل العمل، والثالث: فقدُ (إن) فلو وجدت (إن) بعد (ما) بطل عملها نحو: (ما إنْ زيدٌ قائمٌ)"[١].

ويضيف المرادي بعض الشروط التي يقول: إنَّ النحاة أضافوها من مثل: "ألا يتقدم غير ظرفٍ أو جار ومجرور من معمول خبرها، فإن تقدم غيرها بَطُل العمل نحو: ما طعامك زيدٌ آكلٌ، وأجاز أبن كيسان نصب (آكل) ونحوه مع تقديم المعمول. وزاد بعضهم شرطين آخرين أحدهما ألا تؤكد بمثلها، فإن أكدت نحو: (ما ما زيدٌ قائمٌ) وجب الرفع...، وثانيهما ألا يبدل من الخبر بدل مصحوبٌ بـ (إلاّ) نحو (ما زيدٌ شيءٌ إلا شيء لا يعبأ به)"[٢].

ويسهب ابن مالك القول في مسألة إعمال (ما) معللاً ومفسراً حيث يقول: "ولما كان عمل (ما) استحسانياً لا قياسياً، اشترط فيه تأخر الخبر، وتأخر معموله، وبقاء النفي، وخلوها من مقاربة (إنْ)؛ لأن كل واحدٍ من هذه الأربعة حال أصلي، فالبقاء عليها تقويةٌ، والتخلي عنها أو عن بعضها توهين"[٣].

ويستطرد ابن مالك بخصوص (إنْ) بعد (ما) بقوله: "وزعم الكوفيون أنَّ (إنْ) المقترنة بـ (ما) هي النافية جيء بها بعد (ما) توكيداً، والذي زعموه مردودٌ بوجهين: أحدهما: أنها لو كانت نافية مؤكد لم تغير العمل، كما لا يتغير لتكرير (ما)، والثاني: أنّ العرب قد استعملت (إنْ) زائدة بعد (ما) التي بمعنى الذي وبعد (ما) المصدرية التوقيتية، لشبههما في اللفظ (بما) النافية"[٤].

ولكنَّ الأخفش يجيز حذف اسم (ما) والاستغناء عنه ببدله الموجب (بإلا) وذلك قوله: (ما أحد قائماً: إلا زيدٌ) أنْ يقال: (ما قائماً إلا زيدٌ) بحذف اسم (ما) والاستغناء عنه ببدله الموجب (بإلا)، وما كان هكذا فالحكم بمنعه أولى من الحكم بجوازه؛ لأن شروط جواز الحذف أن يكون المحذوف متعيناً لا محتملاً"[٥].

وقال ابن هشام في شأن (ما) الحجازية: "وهي اللغة القويمة، وبها جاء التنزيل، قال تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾[٦]، و ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾[٧]"[٨].

---

(١) المرادي، الحسين بن قاسم: الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، وأ. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط١، ١٤١٣هـ . ١٩٩٢م، ص ٣٢٣ – ٣٢٧.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٢٨ – ٣٢٩.

(٣) ابن مالك: شرح التسهيل، ١: ٣٦٩.

(٤) نفسه، ١: ٣٧١.

(٥) ابن مالك: شرح التسهيل، ١: ٣٧٢.

(٦) الآية ٣١ من سورة يوسف.

(٧) الآية ٢ من سورة المجادلة.

(٨) ينظر: ابن هشام: شرح قطر الندى، ص ١٤٣.

ويرجع الدكتور: مهدي المخزومي الاختلاف بين اللهجتين في (ما) إلى التفاوت بينهما، وأنّ لهجة أهل الحجاز أعلى تطوراً، من لهجة تميم وأدق في التعبير عن معانيها"[١].

ويتلخص من جميع التوجيهات النحوية السابقة، سواءٌ أكانت للسابقين منهم واللاحقين أنّ (ما) الحجازية – كي تعمل في ركني الجملة الاسمية المنفية بها – الشروط الآتية[٢].

أ– ألا يتقدم خبرها أو معمولها على اسمها، إن لم يكونا شبه جملة.

ب–ألا ينتقض نفيها (بإلا).

ت–ألا يفصل بينها وبين اسمها بـ (إنْ) الزائدة.

ث–ألا يبدل خبرها موجب.

فإذا لم يتحقق شرطٌ من الشروط السابقة بطل عملها، واستوت والتميمية في النفي دون العمل، وهذا ما يتفق فيه الباحث مع التوجيهات النحوية السابقة وبخاصة توجيهات صاحب (المقتضب) النحوية، وكذلك صاحب الأصول في النحو) من ضرورة توافر الشروط السابقة لإعمالها عمل (ليس) بمعنى الدخول على الجملة الاسمية ورفع المبتدأ اسماً لها ونصب الخبر خبراً لها.

ولقد وردت (ما) الحجازية العاملة عمل (ليس) في – شعر أحمد دحبور – في خمسة مواضع هي:

١– فما عاصمةُ الأولى فيها كلام[٣].

٢– ما الدنيا سوى أسماء[٤].

٣– أنا جدٌ ماله ورقةٌ[٥].

٤– بما هو أهلٌ وما نحن أهل[٦].

٥– ما أنت سوى أنت[٧].

---

(١) ينظر: المخزومي: النحو العربي: نقد وتوجيه، ص ٢٥٠.

(٢) يُنظر: المبرد: المقتضب، ٤: ١٨٩، وينظر: ابن السراج: الأصول في النحو، ١: ٩٢ – ٩٣

(٣) أيُّ بيت، ص ٩٥.

(٤) المصدر السابق، ص ١٢٤.

(٥) الأعمال الكاملة، ص ١٧٣

(٦) المصدر السابق، ص ٧٣٧.

(٧) أيُّ بيت، ص ٤٤.

في الأمثلة السابقة جاءت (ما) بمعنى (ليس) وهو معنى (النفي)، ففي الشطر الأول ما: عاملة عمل ليس وهي: حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وعاصمةٌ: اسم (ما) العاملة عمل (ليس) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وجاء خبرها وهو قوله (فيها) متعلق بمحذوف خبر لـ (ما) العاملة عمل ليس.

وفي المثال الثاني: جاء اسم (ما) العاملة عمل ليس، وهو قوله: (الدنيا) ليعرب: اسم ما العاملة عمل (ليس) مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدَّرة منع من ظهورها (التعذر)، وخبرها قوله: (سوى) المنصوب بالفتحة المقدَّرة منع من ظهورها (التعذر)، وفي المثال الثالث: حيث تقدم خبرها شبه الجملة في قوله: (له) وجوباً على اسمها (ورقةً) وذلك لأنَّ الخبر شبه جملة، والاسم نكرة محضة تامة غير مخصصة لا بوصف ولا إضافة، وفي المثال الرابع: جاء اسم ليس وهو: ضمير المتكلمين (نحن) وهو: ضمير منفصل مبني على الضم في محل رفع اسم (ما) العاملة عمل (ليس) فقدم وجوباً، وجاء خبرها وهو قوله: (أهل) منصوباً وقد سُكِن من باب الضرورة الشعرية، لأنَّ الشعراء أمراء الكلام ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم على حد قول الخليل بن أحمد الفراهيدي، أما في الشطر الخامس فقد جاء اسمها (ضميراً منفصلاً) وهو قوله (أنت) ليعرب: ضميراً منفصلاً مبنياً على الفتح في محل رفع اسم (ما) العاملة عمل (ليس) وخبرها قوله: (سوى): خبر (ما) العاملة عمل ليس منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدّرة منع من ظهورها (التعذر).

أما بالنسبة لاقتران خبر (ما) العاملة عمل (ليس) فالباء تأتي لتوكيد النفي[1] كما هو الأمر مع(ليس) وتدخل على خبر (ما) بكثرة[2]، ولأنها لم ترد في شعر أحمد دحبور وقد اقترن خبرها بهذه (الباء) الزائدة، كما لم يرد في شعره أيضاً تقدم خبرها عليها وعلى اسمها على سبيل الجواز.

(١) ينظر: سيبويه: الكتاب ٢: ٣٠٧، ويُنظر: ابن السراج: الأصول في النحو: ١: ٩٣.

(٢) ينظر: أوضح المسالك، ص ٥٤.

ثالثاً: نفي الجملة الاسمية بأداة النفي (لا) العاملة عمل (ليس):

ومن الحروف العاملة عمل (ليس) (لا)، ولقد اشترط النحاة عملها في النكرة وهذا ما يشير إليها المرادي بقوله: "الثاني: العاملة عمل (ليس) ولا تعمل: إلا في النكرة، ومنع المبرد، والأخفش إعمال (لا) عمل (ليس)، وحكى ابن ولاّد عن الزجاج، أنها أُجريت مجرى (ليس) في رفع الاسم خاصةً، ولا تعمل في الخبر شيئاً، وأجاز ابن جني إعمال (لا) عمل ليس في المعرفة، ووافقه ابن مالك"[١].

و(لا) حرف نفي له في الجملة الاسمية استعمالان، أوله: أنْ يشبه بـ (ليس) وهو عند أهل الحجاز قليل جداً[٢]، وقد ذهب ابن الحاجب إلى أنه شاذ[٣]، وذكر الاستراباذي القول بأن عملها عمل (ليس) مقصوراً على الشعر خاصة[٤] ويتفق معه في ذلك (ابن هشام)، ورأى الاستراباذي القول بأن عملها عمل (ليس) مقصورٌ على الشعر خاصة ويتفق معه في ذلك (ابن هشام) [٥]، ورأى الاستراباذي إنها لا تعمل عمل (ليس) مطلقاً، وما جاء من الشعر محمولاً على (ليس)، يغلب فيه أن تحمل (لا) على (إن) فتكون نافية للجنس[٦]، وعلى هذا جاء رأي الأستاذ إبراهيم مصطفى[٧].

لذلك فهي تنفي مضمون الجملة الاسمية فقط، حسبما ورد في لهجة تميم[٨]، وقد جاءت (لا) العاملة عمل (ليس) في شعر – أحمد دحبور – في أحد عشر موضعاً ومنها الأمثلة الشعرية الآتية:

١- لا حجابُ بين بيوت الأهل والمزراب[٩].

٢- لا المواويلُ العريقةُ لستُ أكفي[١٠].

٣- لا حرجُ إن تباهيت بين الناس بهذا الفؤاد[١].

---

(١) ينظر: المرداوي: الجنى الداني، ص ٢٩٢ – ٢٩٣.
(٢) ينظر: سيبويه: الكتاب ١: ٣٥٤. وينظر: المبرد: المقتضب ٤: ٣٨٢.
(٣) يُنظر: شرح الكافية ١: ١١٢.
(٤) المصدر السابق: ١: ١١٢.
(٥) يُنظر: ابن هشام: شرح قطر الندى ١٤٥.
(٦) ينظر: شرح الكافية: ١: ١٢١.
(٧) يُنظر: مصطفى: إحياء النحو، ص ١٣٢- ١٣٣.
(٨) يُنظر: ابن يعيش: المفصل، ص ٨٢.
(٩) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ١٧٧.
(١٠) المصدر السابق، ص ٣٤٨.

٤- حيث لا ذهبٌ يحتويني، ولا لهبُ[٢].

٥- لا الفضةُ لي ولا حقولُ النفط[٣].

٦- لا الليلُ يسمح لي أن أنام[٤].

في الأمثلة السابقة، جاءت (لا) وقد رفعت المبتدأ هو اسمها، ونصبت الخبر، وذلك تشبهاً (بليس)، ففي المثال الأول: جاء اسمها وهو قوله: (حجابُ) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وخبرها (بين) وهو شبه الجملة الظرفية المتعلقة بمحذوف خبر لها، وفي المثال الثاني: جاء اسمها (المواويلُ) مرفوعاً وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وجاء خبرها جملة (لست أكفي) وهذا ما أجازه ابن جني في قوله السابق، وهو إعمال (لا) في المعرفة، حيث عملت في قوله (المواويلُ) وهو معرفةٌ، أما في المثال الثالث: فقد جاء اسمها نكرة وهو قوله (حرجٌ) وهو على قول جمهور النحاة بأنها لا تعمل إلا في النكرات، وجاء خبرها (جملة إن تباهيت)، وتقدير الكلام (لا حرجٌ مباهاتك بين الناس)، وفي المثال الرابع: وقع اسم (لا) العاملة عمل (ليس) نكرة أيضاً، وجاء خبرها جملة فعلية (تحتويني)، وفي نفس المثال: حذف الخبر الجملة الفعلية في قوله: (ولا لهبٌ) والتقدير (لا لهبٌ يحتويني)، أما في المثال الخامس: فقد جاء اسمها (الفضةُ) معرفاً وهو جائز، ولكن خبرها شبه جملة وهو (لي) المتعلق بمحذوف خبر، والذي حذف في نفس الشطر، وذلك قوله: (ولا حقولُ نفط)، وتقدير الكلام (ولا حقولُ النفط لي)، وأما في المثال السادس: فقد جاء اسمها معرفةً على وجه سائغ، وخبرها أيضاً جملة فعلية فعلها (يسمح) لتشكل الجملة الفعلية مع فاعلها في محل نصب خبر (لا) العاملة عمل (ليس).

والواضح من خلال الأشطر الشعرية انسجامها مع التوجيهات النحوية السابقة.

الحذف:

وردت الجملة الاسمية منفية بـ (لا) محذوفاً خبرها في اثني عشر موضعاً منها:

١- ضيقٌ ولا فرجٌ، ولم يصل الجواب[٥].

٢- وجاء الماء... لا نبعٌ ولا غيمٌ، ولا دمعٌ أتى بالماء[١].

---

(١) دحبور: أيُّ بيت: ص ٦٥.
(٢) المصدر السابق، ص ٦٨.
(٣) المصدر السابق، ص ٦٨.
(٤) المصدر السابق، ص ٧٠.
(٥) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٧٤٩

٣- لماذا؟ مَنْ قتله؟ لا الصهاينة المجرمون، ولا شركاتُ الأذى[٢].

٤- حيث لا ذهبٌ يحتويني ولا لهبٌ[٣].

٥- ولا اعتراضٌ إن تكن هذه بلوى، فلا شكوى[٤].

٦- لا الفضةُ لي ولا حقولُ النفط[٥].

فيما مرّ من أمثلة بخصوص (لا) المحذوف خبرها، وقد دلّ عليه السياق، ففي المثال الأول: جاء اسمها (فرجٌ) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وقد حُذف خبرها جوازاً وذلك لدلالة السياق عليه، وتقدير الكلام (لا فرجٌ مرجواً)، أما في المثال الثاني فقد جاءت (لا) نافية بمعنى ليس، فوقعت الأسماء التالية (غيمٌ، نبعٌ، دمعٌ) وجاء خبرها محذوفاً على سبيل الجواز، وذلك أيضاً لدلالة السياق عليه وتقدير الكلام (لا نبعٌ موجوداً، ولا غيمٌ موجوداً، ولا دمعٌ موجوداً، أما في المثال الثالث: فقد جاء اسم (لا) وهو قوله: (الصهاينة) مرفوعاً وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وخبره محذوفٌ، وقد دلَّ عليه السياق وتقديره (قاتليه)، وتقدير الكلام: (ولا الصهاينة قاتليه) أي (ليس الصهاينة قاتليه)، أما في المثال الرابع، فقد جاء خبر (لا) جملة فعلية وهي جملة (تحتويني) ولكنها حُذِفَتْ في قوله (ولا لهبٌ)، وتقدير الكلام: (ولا لهبٌ يحتويني) والحذف الجائز في هذا المثال، وذلك لدلالة الخبر (تحتويني) الأول عليه، وفي المثال الخامس: حُذف خبرها وتقدير الكلام (لا اعتراضٌ موجوداً)، وفي المثال السادس: جاء خبر (لا) شبه جملة (لي) ولكن الشاعر حذفها في نفس الشطر، وتقدير الكلام: (ولا حقولُ النفط لي).

ويرى الباحث ما يراه إمام البلاغين عبد القاهر الجرجاني، من أنَّ الحذفَ في مثل هذه الأمثلة، هو للاحتراز من العبث، ولدلالة السياقات اللغوية السابقة على المحذوف، ودلالته التشويق وإعمال العقل في المحذوف.

ولم يرد في الأمثلة الشعرية الخاصة (بلا) العاملة عمل ليس، حذف اسمها في شعر أحمد دحبور، ولكن الحذف الجائز أصاب الخبر دون سواه.

---

(١) المصدر السابق، ص ٧٨٧.

(٢) المصدر السابق، ص ٧٠٣.

(٣) دحبور: أيُّ بيت، ص ٦٨.

(٤) المصدر السابق، ص ٨٣.

(٥) المصدر السابق، ص ٦٨.

رابعاً: نفي الجملة الاسمية بأداة النفي (إنْ) العاملة عمل (ليس):

من خلال استقراء نصوص أحمد دحبور الشعرية، فإنّ الباحث لم يعثر على وجود أيّ مثال خاصٍ بها، ولعل السبب في ذلك هو ندرة استعمالها في الاستعمال اللغوي العربي وخاصةً الحديث منه.

خامساً: نفي الجملة الاسمية بأداة النفي (لا) النافية للجنس:

تستخدم (لا) النافية للجنس لنفي الجنس النكرة، والتي تتضمن معنى (مِنْ)، والتي تعرف عند بعض المصنفين بلا التبرئة. وهذا ما أشار إليه المبرد بقوله: "اعلم أنّ (لا) إذا وقعت على نكرة نصبتها بغير تنوين؛ وإنما كان ذلك لما أذكره لك: إنَّما وضعت الأخبار جوابات للاستفهام، إذا قلت: (لا رجلَ في الدار) لم تقصد إلى رجلٍ بعينه، وإنما نفيت عن الدار صغير هذا الجنس وكبيره، فهذا جواب قولك: هل من رجلٍ في الدار؟؛ لأنه يسأل عن قليل هذا الجنس وكثيره"(١).

وهذا التوجيه النحوي للمبرد يعني أنّ (لا) النافية للجنس لا تدخل إلا على النكرة متضمنةً معنى (مِنْ)، وتكون جواباً لمن يسأل: (هل من رجلٍ في الدار؟) وهذا ما يشير إليه ابن مالك في التسهيل بقوله: "ش: إذا قُصدَ (بلا) نفي الجنس على سبيل الاستغراق ورفع احتمال الخصوص اختصت بالأسماء؛ لأن قصد ذلك يستلزم وجود (مِنْ) الجنسية لفظاً أو معناً، ولا يليق ذلك إلا بأسماء النكرات، فوجب لـ (لا) عند ذلك القصد عمل فيما يليها من نكرة، وذلك العمل إما جر وإما نصب، فلم يكن جراً لئلا يتوهم أنّه (بمن) المنوية، فإنها في حكم الموجودة لظهورها في بعض الأحيان"(٢).

والنحاة يحملون عمل (لا) النافية للجنس فيما بعدها بعمل (إنّ) عند دخولها على الجملة الاسمية، فإذا قلت مثلاً: (إنَّ في الدار رجلاً)، وأردت أن تنفي الجملة السابقة قلت: (لا رجلَ في الدار)، وهذا ما أشار إليه الرماني بقوله: "أحدهما عملها في النكرات، وذلك إذا كانت جواباً (هل مِنْ): وهي تنصب الاسم، وترفع الخبر بمنزلة (إنّ)؛ لأنها نقيضتها، يدلك على ذلك ما حكى يونس من قولهم: (لا أحدٌ أفضل منك) إلا أنها مبنية مع ما بعدها... وحق الجواب أن يكون وفق السؤال، فكان يجب أن يقال: (لا من أحدٍ..) إلا أنهم حذفوا (من) وضمنوا الكلام بمعناها فوجب البناء لتضمن معنى الحرف، وهكذا كل شيءٍ يتضمن معنى الحرف يجب له البناء"(٣).

---

(١) يُنظر: المبرد: المقتضب، ٤: ٣٥٧.

(٢) ينظر: ابن مالك: التسهيل، ٢: ٥٣ – ٥٤.

(٣) ينظر: الرماني: معاني الحروف، ص ٥٧.

والبناء في اسم (لا) النافية للجنس، يكون بدون (تنوين)؛ لأنها مع اسمها بمثابة وبمنزلة (خمسة عشر) وهذا ما يشير إليه صاحب المقتضب بقوله: "فأما ترك التنوين، فإنما هو لأنها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر، فإن قيل: أيكون الحرف مع الاسم اسماً واحداً؟ قيل: هذا موجودٌ معروفٌ. تقول: (قد علمتُ أنّ زيداً منطلقٌ) فـ (أنّ) حرف، وهي ما عملت فيه/ اسمٌ واحد والمعنى: (علمتُ انطلاق زيد)"[1].

يرى ابن مالك في كتابه (التسهيل) أنَّ: "لا النافية للجنس لم يكن عملها فيما يليها رفعاً لئلا يتوهم أنّ عاملة الابتداء، فإن موضعها موضع ابتداء؛ ولأنها لو رفعت ما يليها عند قصد التنصيص على العموم لم يحصل الغرض؛ لأنها على ذلك التقدير بمنزلة المحمولة على (ليس)، وهي لا تنصيص فيها على العموم"[2].

ونفي (لا) النافية للجنس لا يكون إلا عاماً، وهذا ما يشير إليه المبرد بقوله: "ولا يجوز أن يكون هذا النفي إلا عاماً، فإن قُدّرت دخولها على شيء قد عمل فيها غيرها لم تعمل شيئاً، وكان الكلام كما كان عليه؛ لأنك أدخلت النفي على ما كان موجباً، وذلك قولك: أزيدٌ في الدار أم عمرو؟ فتقول: (لا زيدٌ في الدار ولا عمرو)[3].

ويرى ابن مالك في كتابه التسهيل أنّ إعمال (لا) هذا العمل إلحاقاً لها بـ(إنَّ) مع اختلاف دلالة النفي، وذلك بقوله: "وأيضاً فإن إعمال (لا) هذا العمل إلحاقاً لها بـ (إنَّ) لمشابهتها لها في التقدير، والدخول على المبتدأ والخبر، وإفادة التوكيد فإن (لا) لتوكيد النفي، و(إنّ) لتوكيد الإثبات"[4].

والنحاة على اتفاق بخصوص اسم (لا) النافية للجنس؛ فإنهم يرون أنها لا تدخل على المعرفة، وهذا ما يشير إليه (المبرد) بقوله: "ألا ترى أنّ المعرفة لا تقع ها هنا؟؛ لأنها لا تدل على الجنس ولا يقع الواحد منها في موضع الجميع، فلو قلت: هل من زيد؟ كان خلفاً، فلما كانت (لا) كذلك كان دخولها على المبتدأ والخبر كدخول إنّ وأخواتها عليها، فأعملت عمل (إنّ)"[5].

ويستطرد صاحب المقتضب فيما يخص اسم (لا) إذا كان معرفةً، بأن حقه الرفع لا البناء وذلك بقوله: "فإن كانت معرفةً لم تكن إلا رفعاً؛ لأن (لا) لا تعمل في معرفة، وذلك قولك: لا زيدٌ في الدار

---

(١) ينظر: المبرد: المقتضب، ٤: ٣٥٨.
(٢) ينظر: ابن مالك: التسهيل، ٢: ٥٤.
(٣) ينظر: المبرد: المقتضب، ٤: ٣٥٩.
(٤) ينظر: ابن مالك: التسهيل، ٢: ٥٤.
(٥) المبرد: المقتضب، ٤: ٣٥٧.

إنَّما هو جواب: أزيدٌ في الدار؟ واعلم أنّ (لا) إن فصلت بينها وبين النكرة لم يجز أن تجعلها اسماً واحداً؛ لأن الاسم لا يُفصل بين بعض وبعض فتقول: لا في الدار أحد، ولا في بيتك رجل"[١].

أما إذا جاءت معرفة حسب التوجيه النحوي للمبرد فإن حكمها الرفع لأنها لا تعمل في المعارف، لأن المعارف لا تدل على الجنس، وعند ذلك تتكرر (لا) وفي تكرارها جواز الإعمال والإلغاء، وهذا ما يشير إليه صاحب التسهيل بقوله: "ولا يجب أن تعمل (لا) هذا العمل من القصد المذكور إذا كررت، بل إذا كررت جاز إعمالها وإلغاؤها، فجواز إعمالها لعدم تغيرها وحال مصحوبها، وجواز إلغائها لشبهها بالمكرورة مع المعرفة"[٢].

ولا خلاف بين النحاة على أنّ خبر (لا) النافية للجنس مرفوعٌ، وهذا ما يشير إليه ابن مالك أيضاً بقوله: "ثم أشرت إلى أنّه لا خلاف في كون الخبر مرفوعاً (بلا) إذا لم يركب الاسم معها، ثم قلت: وكذا مع التركيب على الأصح، فنبهت بذلك على ما ذهب إليه سيبويه من أنّ الخبر مع التركيب مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول (لا)"[٣].

لقد ذهب الدكتور مهدي المخزومي إلى أن وظيفة (لا) مقتصرة على النفي فقط، إذ تنفي النسبة المدركة بين المسند والمسند إليه وعزا عملها إلى اختراع النحاة وتأثرهم بنصب ما بعدها[٤].

ولكن كيف يكون التوجيه النحوي لـ (لا) النافية للجنس إذا تكررت واسمها نكرة؟ وقد تكررت (لا) وما بعدها نكرة، ففي إعمالها خمسة أوجه ذكرها النحاة، وهذه الوجوه الخمسة هي:

أ – بناء الاسم الواقع بعد (لا) الأولى على الفتح على اعتبار أنها لا النافية للجنس وعاملة، وفي هذه الحالة يجوز في الاسم الواقع بعد (لا) الثانية الأوجه الثلاثة.

أولاً: بناؤه على الفتح على اعتبار أن (لا) الثانية نافية للجنس، وعاملة عمل (إنّ)، وثانيها: رفع الاسم الواقع بعد (لا) الأولى على اعتبار أنها غير عاملة أو أنها عاملة عمل (ليس)، وفي هذه الحالة يجوز في الاسم الواقع بعد لا الثانية وجهان: الأول: بناؤه على الفتح، والثاني: رفعه على اعتبار أنّه مبتدأ، وأن (لا) ليست عاملةً[٥].

أما فيما يتعلق بحذف خبرها، فإن الباحث يكتفي بقول ابن مالك: "ثم أشرت إلى حذف الخبر، وهو

---

(١) المصدر السابق، ٤: ٣٦١.

(٢) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ٢: ٥٤.

(٣) المصدر السابق، ٢: ٥٥.

(٤) يُنظر: المخزومي: النحو العربي: نقد وتوجيه، ص ٢٥١ – ٢٥٢.

(٥) عوض الله، محمد محمود: اللمع البهية، مكتبة دار الأرقم، غزة، فلسطين، ط١، ١٩٩٩م، ص ١٦٤ – ١٦٥.

على ثلاثة أقسام: ممتنع، وجائز، وواجب، فالممتنع حذفه في موضع لا دليل فيه من لفظ ولا معنى، كقولك مبتدئاً مقتصراً: (لا رجلَ)... وأما الجائز والواجب فحذف ما دل عليه دليل كقولك: (لا رجلَ) لمن قال: (هل في الدار من رجل؟) وكقولك: (لا بأسَ) تحذف فيها من الأول، و: عليك من الآخر، فمثل هذا يجوز فيه الحذف والإثبات عند الحجازيين"[١].

ونحاة البصرة والكوفة على خلافٍ فيما يخص اسمها المفرد الذي يرى البصريون أنه يبنى على ما ينصب به، ويشير صاحب الإنصاف إلى ذلك بقوله: (ذهب الكوفيون إلى أنَّ الاسم المفرد النكرة المنفي (بلا) معربٌ منصوبٌ بها، نحو (لا رجلَ في الدَّار)، وذهب البصريون إلى أنَّه بني على الفتح"[٢].

أما بالنسبة لاسم (لا) النافية للجنس، إذا كان مثنى؛ فإن ابن مالك في كتابه التسهيل يرى أنَّه معرب، وذلك قوله: "وخالف المبرد سيبويه في اسم (لا) المثنى نحو: لا رجلين فيها، فزعم أنّه معرب، واحتج له بأمرين أحدهما: أنّه بزيادة الياء والنون أشبه المستحق للنصب، والثاني: أنَّ العرب تقول: (أعجبني يوم زرتني، فتفتح، وأعجبني يومُ زرتني فتعرب"[٣].

ويرى صاحب كتاب ضوابط النفي في اللسان العربي أنّ اسم (لا) "إذا كان مثنى أو جمع مذكر سالماً يبنى على ما ينصب به أي على الياء...، أما إذا كان جمع مؤنث سالماً فإنه يبنى على الكسرة وعلى الفتح، لأن اسم (لا) يبنى على ما ينصب به، وجمع المؤنث السالم ينصب بالكسرة فكان القياس وجوب بنائه على الكسر مع (لا)، ولكنه جاز فيه البناء على الفتح وهو الأرجح لأنها الحركة التي يستحقها المركب، و(لا) ركبت مع اسمها تركيب (خمسة عشر)"[٤].

ويتفق الباحث مع التوجيهات النحوية المسوقة بخصوص (لا) النافية للجنس، من حيث إن اسمها يجب أن يكون نكرة، تركب (لا) معه تركيب (خمسة عشر)، وأنه إذا جاء اسمها معرفة فإن حقه (الرفع) كما ذكر المبرد في توجيهاته السابقة ويجب حينها أن تتكرر (لا) فلا تكون عاملة عمل (إنّ)، أما بالنسبة لاسمها إذا كان مثنى فإنه يبنى على الياء في محل نصب، أما إذا كان جمع مؤنث سالماً، فإن جمع المؤنث السالم ينصب بالكسرة؛ فإن الباحث يرى بناء (اسم) (لا) على الكسر أدق، وذلك طرداً للباب على وتيرة واحدة، أما بالنسبة لحذف خبرها، فقد جاء في – شعر دحبور – من باب الجائز؛ لأن السياق دالٌ عليه، وهذا مسوغ حذفه.

---

(١) يُنظر: ابن مالك: التسهيل، ص ٥٦.

(٢) ينظر: الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ١: ٣٦٦، المسألة (٥٣).

(٣) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ٢: ٥٧.

(٤) ينظر: سحلول: ضوابط النفي في اللسان العربي، ص ٥٣ – ٥٤.

ومن خلال استقراء الأمثلة الشعرية الخاصة بـ (لا) النافية للجنس، فقد لحظ الباحث وجودها بكثافة في شعر أحمد دحبور حيث وردت في مئةٍ وستة وأربعين موضعاً وهي:

وقد وردت الجملة الاسمية (منفية) بـ (لا) النافية للجنس – في شعر أحمد دحبور _ من حيث ذكر طرفيها على صورتين هما:

الأولى: لا + اسمها مفرد + خبرها مفرد مشتق:

وقد وردت هذه الصورة في شعر – أحمد دحبور – في خمسة مواضع هي:

١- لا طفلَ هنا مختزنُ الفكر العتيد[١].

٢- لا شيءَ في شدق الردى أحسنُ لي من شي[٢].

٣- لا ريالات القبول القابلات، ولا دنانير القبول الرافضة[٣].

٤- لا أرز، لا ملائكة، لا غزالة سارحة[٤].

٥- جوادك العتيق لا مناصَ محتضرٌ[٥].

في الأمثلة السابقة: (لا) تكررت في خمسة مواضع، وقد نفت في كل منها عن اسمها: (طفل، شيء، ريالات، غزالة ، مناص) حكم خبرها: (مختزن، أحسن، القابلات، سارحة، محتضر) على التوالي، ففي المثال الأول: جاء اسم (لا) النافية للجنس وهو قوله (طفل) نكرة مفردة، وجاء خبرها مشتقاً على صيغة ووزن (اسم الفاعل) وهو قوله (مُخْتَزن)، وفي المثال الثاني: جاء اسم (لا) قوله (شيء) وهو مفرد نكرة أيضاً، وخبره على وزن اسم التفضيل (أحسن) ، وفي المثال الثالث: جاء اسمها: ريالات وقد أعملها على البناء على الكسر؛ لأنه جمع مؤنث سالم، وخبرها قوله: (القابلات) الذي جاء على صيغة (اسم الفاعل)، أما في المثال الرابع: فقد جاءت (لا) النافية للجنس واسمها نكرة مفردة، وهو قوله (غزالة) وخبرها: (سارحةٌ) على صيغة اسم الفاعل، أما في المثال الخامس: فقد جاءت (لا) العاملة عمل (إنَّ)، واسمها (مناص) المبني على الفتح في محل نصب، وخبرها جاء على صيغة اسم الفاعل وهو قوله (مُحْتَضِر)، وهذه الأمثلة الشعرية الخمسة من شعر أحمد دحبور التي جاءت عليها صورة الخبر مشتقاً.

---

(١) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٦٠.

(٢) المصدر السابق، ص ٤٧٧.

(٣) المصدر السابق، ص ٧٧٢.

(٤) دحبور: أيُّ بيت، ص ١٠١

(٥) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ١٦٤.

الثانية: لا + اسمها + خبرها جار ومجرور:

وقد وردت هذه الجملة في ستة وخمسين موضعاً في شعر – أحمد دحبور – ومنها الأمثلة الآتية:

١- لا وهمَ في الأمر، ولا نهرَ في المستودع[١].

٢- لا شمعَ لي ولا زيت[٢].

٣- لا نقطةَ في سحابة الصيف[٣].

٤- لا سقفَ للمدى[٤].

٥- لا نفعَ في الصدى[٥].

٦- لا حقَّ لي في التنصل[٦].

فيما مرَّ جاءت (لا) النافية للجنس وأسماؤها هي: (وهمَ، شمعَ، نقطةَ، سقفَ، نفعَ، حقَّ) على التوالي، وخبرها هو (في الأمر، لي، في سحابة، للمدى، في الصدى، لي) على التوالي، وقد نفت (لا) مضمون كل جملة منها، وفي المثال الأول: جاء اسم (لا) وهو قوله: (وهمَ) نكرة مفردة، فكان من حقه البناء على الفتح في محل نصب، وجاء الخبر وهو شبه الجملة في قوله: (في الأمر)، وفي المثال الثاني: جاء اسم (لا) نكرة ومفرداً أيضاً، وخبره شبه الجملة المكوَّن من الجار والمجرور في قوله: (لي) ، وفي المثال الثالث: جاء اسم (لا) نكرة مفرداً، وهو قوله: (نقطة) وجاء خبرها أيضاً شبه جملة مكوّن من جار ومجرور في قوله: (في سحابة الصيف)، وفي المثال الرابع: جاء اسم (لا) النافية للجنس نكرة مفرداً وهو قوله: (سقف) وجاء خبرها أيضاً شبه الجملة المكوّن من الجار والمجرور وهو قوله: (للمدى) ، وفي المثال الخامس: جاء كذلك اسم (لا) نكرةً مفرداً وهو قوله: (نفعَ) وجاء خبرها أيضاً شبه جملة وهو قوله (في الصدى)، أما في المثال السادس أيضاً فقد جاء اسمها نكرة مفرداً وهو قوله (حقَّ) وخبرها شبه شبه الجملة المكوّن من الجار والمجرور في قوله (لي).

---

(١) دحبور: أيُّ بيت، ص ٣١.
(٢) المصدر السابق، ص ١١٤.
(٣) المصدر السابق، ص ١١٧.
(٤) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٦٥٣
(٥) المصدر السابق، ص ٦٤٧.
(٦) المصدر السابق، ص ٥٨٦.

الثالثة: لا + اسمها + خبرها شبه جملة (ظرف).

وقد وردت هذه الجملة – في شعر أحمد دحبور – في واحدٍ وخمسين موضعاً منها:

١- لا شجرَ حولي[١].

٢- لا جدار خلفي[٢].

٣- لا ضيوفَ هنا والسكانُ قد هربوا[٣].

٤- لا حجابَ بين بيوت الأهل والمزراب[٤].

٥- بالنار نبدأ لا خيار لدينا... [٥]

في الأمثلة السابقة، حيث تكررت (لا) خمس مرات، وجاءت أسماؤها وهي: (شجرٌ، جدار، ضيوف، حجابَ، خيارَ) على التوالي، وجاءت أخبارُها وهي: (حولي، خلفي، هنا، بين، لدينا) على التوالي، ففي المثال الأول: جاء اسم (لا) (شجرَ) نكرة مفرداً وخبرها شبه الجملة الظرفية (حولي) المتعلقة بمحذوف خبر (لا) النافية للجنس، وفي المثال الثاني: جاء اسم (لا) النافية للجنس وهو قوله: (جدار) مفرداً ونكرةً، وخبره قوله: (خلفي) شبه الجملة الظرفية المكانية المتعلقة بمحذوف خبر (لا) النافية للجنس، وفي المثال الثالث: جاء اسم (لا) وهو قوله: (ضيوفَ) وهو نكرة وجاء جمع تكسير، فهو مبنيٌ على الفتح في محل نصب وخبرها شبه الجملة الظرفية المكانية المتعلقة بمحذوف خبر (لا)، وفي المثال الرابع: جاء اسم (لا) نكرة مفرداً، وجاء خبرها شبه الجملة الظرفية المكانية وهو قوله: (بين بيوت) المتعلقة بمحذوف خبر (لا) ، وفي المثال الخامس: جاء اسم (لا) النافية للجنس، وهو قوله: (خيارَ) مبنياً على الفتح في محل نصب، وجاء خبره شبه الجملة الظرفية المكانية وهو قوله: (لدينا) بمعنى (عندنا) المتعلقة بمحذوف خبر (لا) النافية للجنس، وقد نفت لا في الأمثلة السابقة مضمون كل جملة من الجمل السابقة.

الحذف:

أولاً: حذف اسم (لا) النافية للجنس:

قد يُحذف اسم (لا) النافية للجنس، وهو قليلٌ في الاستعمالات اللغوية، وإنما في حذفه ما

---

(١) دحبور: أيُّ بيت، ص ٢٣.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٤.

(٣) المصدر السابق، ص ١٢٤.

(٤) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ١٧٧.

(٥) المصدر السابق، ص ٧٦٥.

يشير إليه في السياق اللغوي، وهذا ما يشير إليه إمام النحاة (سيبويه) بقوله: "ونظيرُ لا كزيد في حذفهم الاسم قولهم: لا عليك، وإنما يريد لا بأسَ عليك، ولا شيء عليك، ولكنه حذف لكثرة استعمالهم إياه"[١].

وقد ورد الحذف الخاص باسم (لا) النافية للجنس – في شعر أحمد دحبور – في موضع واحد لا غير وهو قوله :

- لا عليك لا بأسَ[٢].

في المثال السابق، جاءت (لا) النافية للجنس، واسمها محذوف جوازاً وتقدير الكلام: (لابأسَ عليك)، أما شبه الجملة المكوَّنة من الجار والمجرور وهي قوله: (عليك) متعلقة بمحذوف خبر (لا) النافية للجنس، فالحذف في هذا المثال الشعري لدحبور، هو على سبيل الجواز، لا سيما أنّ السياق قد نص عليه وهو قول الشاعر: (لا بأسَ)، وهو قوله (بأسَ) التي حُذف خبرها أيضاً على سبيل الجواز وتقديره (عليك) المنصوص عليه في صدر السطر الشعري.

ثانياً: حذف خبر (لا) النافية للجنس:

أما بالنسبة لحذف (خبر) لا النافية للجنس فهو كثير في لغة الحجازيين، – ولا سيما – إذا كان معلوماً، وهذا ما أشار إليه الزمخشري بقوله: "ويحذفه الحجازيون كثيراً، فيقولون: لا أهلَ ولا مالَ، ولا بأسَ، ولا فتى إلا عليٌّ، ولا سيف إلا ذو الفقار، ومنه كلمة الشهادة، ومعناها لا إله في الوجود إلا الله، وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلاً..." [٣] ويقول ابن يعيش: "واعلم أنهم يحذفون خبر (لا) من (لا رجل ولا غلامَ ولا حولَ ولا قُوةَ)...، والمعنى: (لا رجل ولا غلام لنا ولا حولَ ولا قوةَ لنا)، ويجوز إظهار الخبر نحو: لا رجل أفضل منك، ولا أحد خير منك... هذا مذهب أهل الحجاز، أما بنو تميم فلا يجيزون ظهور خبر (لا) البتة، ويقولون هو من الأصول المرفوضة ويتأولون ما ورد من ذلك"[٤].

ويتفق الباحث في قضية حذف خبر (لا) النافية للجنس مع توجيه نحاة البصرة لذلك، والسبب في ذلك كثرة حذف خبرها خصوصاً إذا كان الاستعمال اللغوي في السياقات والتراكيب اللغوية دالاً عليه ومستفاداً منه.

---

(١) يُنظر: سيبويه: الكتاب، ٢: ٢٩٥.

(٢) دحبور: أيُّ بيت، ص ٢٨.

(٣) يُنظر: ابن يعيش: شرح المفصل ١: ١٠٧.

(٤) نفسه ١: ١٠٧.

وقد ورد حذف خبر (لا) النافية للجنس – في شعر أحمد دحبور – في ثلاثةٍ وثلاثين موضعاً، منها الأمثلة الشعرية الآتية:

١- لا صديق ولا شهودَ. لا...[١]

٢- أكان الأمرُ لا بدَّ[٢].

٣- فلا موعدَ أو إنذار[٣].

٤- ها هي الشمسُ تفلق الصخر لا نبعَ، فقيرٌ على الحديد ولا ظهرَ[٤].

٥- بين حجارتي ودمي وباء الفعل أُعلن لا شفاءَ ولا سلامةَ[٥].

٦- ها أنا ألعب أو أكتب لا فرقَ[٦].

في الأمثلة السابقة: جاءت (لا) النافية للجنس وجاءت أسماؤها وهي على التوالي: (صديقَ، شهودَ، بدَّ، موعدَ، نبعَ، ظهرَ، شفاءَ، سلامةَ، فرقَ) على التوالي، وقد حُذفت أخبارها جوازاً، لأنَّ السياقات الشعرية السابقة تدل على الخبر المحذوف، فتقدير الخبر في المثال الأول: (لا صديق لي ولا شهود معي)، أما في المثال الثاني في قول الشاعر (لابدَّ) بمعنى (لا مفرَ) وخبرها مقدَّر جوازاً تقديره (موجودٌ)، أما في المثال الثالث: (فلا موعد لي) وتقدير الخبر (لي) أو (موجود)، أما في المثال الرابع: فقد جاء اسم (لا) النافية للجنس وهو قول: (نبعَ) وخبره محذوف وتقديره (موجودٌ) وفي نفس المثال قوله: (لا ظهرَ) والخبر محذوف جوازاً وتقديره (لا ظهر لي)، أما في المثال الخامس: فقد جاء اسم (لا) النافية للجنس مكرراً وهو قوله: (لا شفاءَ ولا سلامةَ) وقد حُذف خبرها وتقدير الكلام: (لا شفاء موجودٌ، ولا سلامة موجودةٌ)، أما في المثال السادس: فقد جاء اسم لا النافية للجنس وهو قوله: (لا فرق) نكرة مفرداً وقد حُذِف خبره وتقدير الكلام: (لا فرقَ بينهما)، ومن الملاحظ من الأمثلة السابقة الخاصة بحذف الخبر وهو جائز وكثير في لغة الحجازيين كما أسلفنا الحديث عن ذلك، إلا أنَّ دلالة الحذف واضحة وهي دلالة السياق عليه.

---

(١) دحبور: أيُّ بيت، ص ٢٦.

(٢) المصدر السابق: ص ٦٠.

(٣) المصدر السابق، ص ١٠٣.

(٤) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٣٨٨ – ٣٨٩.

(٥) المصدر السابق، ص ٤٤٢.

(٦) المصدر السابق، ص ٥٤٣.

رابعاً: لا الزائدة لتوكيد النفي(*)

اختلف النحويون في مسألة (لا)، فمنهم من يراها اسماً بمعنى (غير) وأنَّ ما بعدها خُفِضَ بالإضافة، ومنهم من يراها حرفاً زائداً لتوكيد النفي، بخصوص (إلا)، يقول ابن هشام: "تنبيه: من أقسام (لا) النافية المعترضة بين الخافض والمخفوض، نحو: (جئت بلا زادٍ) و(غضبتُ من لا شيءٍ)، وعند الكوفيين أنها اسمٌ، وأنّ الجار دخل عليها نفسها، وأنَّ ما بعدها خُفضَ بالإضافة، وغيرهم يراها حرفاً، ويسميها زائدة كما يسمون (كان) في نحو: (زيدٌ كان فاضلٌ) زائدة، وإن كانت مفيدة لمعنى، وهو المضي والانقطاع فَعُلِمَ أنهم قد يريدون بالزائد المعترض بين شيئين متطالبين"(١).

ولكن صاحب (الأزهية في علم الحروف) يرى أنَّ (لا) هي اسمٌ بمعنى (غير) متفقاً بذلك مع رأي الكوفيين في ذلك، حيث يقول: "وأما (لا) بمعنى (غير)، فقولك: (خرجت بلا زاد)، وجئتُ بلا شيء) و(غضبت من لا شيء) و(أخذته بلا ذنب) أي بغير ذنبٍ، و(لا) ها هنا اسمٌ لدخول حرف الخفض عليها"(٢).

ويتفق المرادي مع توجيه ابن هشام الآنف الذكر، ومع جمهور النحاة في زيادة (لا) لفظاً لا معنى؛ لأنها تشير إلى توكيد دلالة النفي، وذلك بقوله: "الأول: أن تكون زائدة من جهة اللفظ، فقط كقولهم: جئتُ بلا زادٍ، وغضبتُ من لا شيءٍ. فـ (لا) في ذلك زائدة، من جهة اللفظ لوصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها، وليست زائدة من جهة المعنى لأنها تفيد النفي، ولكنهم أطلقوا عليها الزائدة لما ذكرنا"(٣).

ويضيف المرادي في توجيهه بخصوص (لا) رأي نحاة الكوفة الذين يرون أن (لا) اسم بمعنى غير لدخول حروف الجر عليها، وذلك بقوله: "وحكى بعضهم عن الكوفيين، أنَّ (لا) في قولهم: جئت بلا زادٍ، اسمٌ بمعنى (غير) لدخول حرف الجر عليها، كما جُعِلت (عن) و(على) اسمين، إذا دخل حرف الجر عليها ورُدَّ بأنَّ (عن) و(على) لم تثبت لهما الزيادة، فلذلك حُكِمَ باسميتها، بخلاف (لا) فإنها قد ثبتت لها الزيادة"(٤).

والحقُّ أن سيبويه من أوائل من رجح اسمية (لا) في مثل المواضع حيث يقول: "واعلم أن (لا)

(*) درج بعض المؤلفين على دراسة "لا الزائدة" في أثناء الحديث عن "لا" النافية للجنس والتي أطلقوا عليها (لا التبرئة) وذلك على أنها غير عاملة. ينظر: خالد الأزهري: التصريح بمضمون التوضيح، ٢: ١٠٩

(١) يُنظر: ابن هشام: مغني اللبيب، ١: ٢٧٢.

(٢) يُنظر: الهروي علي بن محمد: الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملُّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ط٢، ١٩٩٣، ص ١٥٩ – ١٦٠.

(٣) يُنظر: المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٣٠١.

(٤) المصدر السابق، ص ٣٠١.

قد تكون في بعض المواضع بمنزلة اسم واحد هي والمضاف إليه (ليس معه شيء)، وذلك نحو قولك: أخذته بلا ذنب، وأخذته بلا شيء، وغضبت من لا شيء، وذهبت بلا عتاد، والمعنى معنى ذهبت بغير عتاد، وأخذته بغير ذنب"[١].

ويرى الرماني أن هنالك وجوه زيادة لـ (لا) ليحكم في ذلك بزيادتها وذلك قوله: "وتكون زائدةً على وجوه منها: أن تزاد مع الواو لإزالة الاحتمال ؛ وذلك نحو قولك: ما قام زيدٌ ولا عمرو؛ وذلك أنك إذا قلت ما قام زيدٌ وعمرو احتمل أنهما لم يقوما معاً ولكن قاما منفردين. فإذا زدت (لا) زال هذا الاحتمال. وصار إعلاماً بأنهم لم يقوما ألبتة، وتزاد بين العامل والمعمول كقولك: غضبتُ من لا شيءٍ، وجئت بلا زادٍ"[٢].

ويتفق الباحث مع رأي جمهور النحاة في توجيهاتهم النحوية بخصوص مسالة (لا)، حيث إنها تُزاد في الكلام لتوكيد دلالة النفي، كما يتفق الباحث مع توجيه المرادي بزيادة (لا) لفظاً لا معنى ودلالة، ويختلف مع نحاة الكوفة في اعتبار (لا) اسماً بمعنى (غير)، وكذلك يختلف مع الهروي الذي جرى على مذهب الكوفيين في ذلك.

ولقد لاحظ الباحث وجود ظاهرة زيادة (لا)، لتوكيد ظاهرة النفي في شعر أحمد دحبور بشكلٍ كثيف ولافتٍ للنظر، فقد وردت (لا) الزائدة بين العامل ومعموله في اثنين وثلاثين موضعاً في شعر أحمد دحبور ومنها:

١- إنّ الطلق يعلو بلا هوادةٍ[٣].

٢- وحيدٌ أموتُ بلا سببٍ وأنا السبب[٤].

٣- كنتم حضوراً خائباً أسيان كنتم بلا لسانٍ[٥].

٤- هاها.. إذن ما زلت، في دوامة المقهى، بلا رفضٍ، بلا كونٍ جديد[٦].

٥- ما الذي بلل الحريق وأعطاني بحاراً بلا سفينةً؟[٧].

---

(١) سيبويه: الكتاب، ٢: ٣٠٢.
(٢) يُنظر: الرماني: معاني الحروف، ص ٨٤.
(٣) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٤٩.
(٤) دحبور: أيُّ بيت، ص ١٢٠.
(٥) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ١٢٨.
(٦) السابق، ص ٣٤.
(٧) السابق، ص ٣٩١.

٦- يا خولة يا خولة، ماذا خلف الأرض الوعرة غير المقتول بلا سببٍ؟[١].

٧- البحر ملحٌ بلا مياهٍ، وجزرٍ بلا تناهٍ[٢].

في الأمثلة السابقة، حيث جاءت (لا) زائدة بين العامل وهو حرف الجر (الباء) ومعموله وهو الاسم المجرور، وذلك لتوكيد دلالة النفي في الأمثلة السابقة، ففي المثال الأول: حيث اعترضت (لا) بين (الباء) حرف الجر والاسم المجرور (هوادة) لتعرب حسب رأي الجمهور على أنها: اسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة، و(لا) زائدة لتوكيد النفي، والأمر نفسه في الأمثلة: الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع.

وعلى الرغم من اعتراض (لا) بين العامل، أي حرف الجر، ومعموله أي الاسم المجرور فإنّها لم تمنع العامل من العمل في معموله لأنها زائدة لفظاً لا معنى كما أشار المرادي في توجيهه السابق وهو إعطاء دلالة توكيد النفي، وهذا ما أشار إليه الدكتور/ محمد أحمد سحلول بقوله: "ونقولك إنّ حرف (لا) وإن شارك (ما) في عدم الاختصاص إلا أنه انفرد بكثرة الدوران والتصرف معه، وهو حرف لا يحجز ما قبله عن أن يعمل فيما بعده نحو: (جئتُ بلا زادٍ) و(غضبتُ من لا شيءٍ)، بجر ما بعد (لا) بحرف الجر السابق"[٣].

ولقد لاحظ الباحث أيضاً ومن خلال استقراء النصوص التي وردت فيها (لا) زائدة فيها، أنها استُخدمت لتوكيد نفي معاني الاستسلام والخضوع للمحتل الذي سلب الأرض والعرض، وكذلك للأنظمة العربية العميلة التي تنكرت وتجاهلت الفلسطينيين على حدٍ سواء، وبذلك تكون (لا) قد استخدمت في حقول دلالية متشابهة.

وقد تزاد (لا)، ولا سيما التي تأتي بعد الواو العاطفة، وذلك للتنصيص على نفي الاحتمال، وهذا ما يشير إليه الإربلي بقوله: "أحدها: الزائدة للتنصيص على نفي الاحتمال، وهي التي تذكر بعد الواو العاطفة، وقد دخل المعطوف عليه حرف نفي عاطفاً... كقولك: (جاء زيدٌ لا عمرو ولا بكر)، و(قام زيدٌ ولا عمرو)، فإن هذا ممكن حمله على نفي القيام عنهما معاً، وأن يكون قد قاما منفردين فإذا زيدت (لا) انتفى القيام عنهما منفردين، وكقولك: (ما قام غيرُ زيدٍ ولا عمرو)[٤].

وقد وردت (لا) زائدة بعد حرف العطف الواو، في شعر أحمد دحبور، في ثلاثة مواضع منها:

---

(١) السابق، ص ٦١٦.

(٢) السابق، ص ٦٤٤.

(٣) يُنظر: سحلول: ضوابط النفي في اللسان العربي، ص ٢٠ – ٢١.

(٤) يُنظر: الإربلّي، جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، ص ٢٥٣

١- لكنّ لي أن أرى الورد بلا سياج ولا حدود[١].

٢- لا يدري لماذا تبعدين ولا لماذا تقربين؟[٢].

الملاحظ في المثال الأول والثاني حيث تكررت (لا)، وجاءت (لا) الثانية زائدة لنفي الاحتمال، وقد دخل المعطوف عليه حرف نفي عاطفاً، ففي المثال الأول نستطيع الاستغناء عن (لا) الثانية دون أنْ يختل المعنى، فنستطيع القول: (بلا سياج وحدود)، وفي المثال الثاني تكررت (لا) حيث نستطيع القول: (لا يدري لماذا تبعدين ولماذا تقربين).

ويتفق الباحث مع توجيه المرادي السابق: حيث إنَّ زيادة (لا) في الأمثلة السابقة، هي زيادة في اللفظ لا زيادة في المعنى، لأنها أعطت دلالة توكيد نفي الاحتمال وزيادته، وذلك لأن الزيادة في الكلمة العربية، أو العبارة هي زيادة في المبنى تؤدي بالضرورة إلى زيادة في معناها ودلالتها.

الاستثناء بـ (إلا):

يتفق النحاة على أنّ (إلا) حرف استثناء، والمستثنى الذي يُذكر بعده مخالفٌ لما قبلها في الحكم؛ لأنَّ الاستثناء معناه: إخراج ما بعد (إلا) من حكم ما قبلها، فإذا كان قبلها موجباً كان ما بعدها منفياً، و"والاستثناء فيه نفي معنوي ومن هذه كان لـ (إلا) علاقة بموضوع النفي الذي نعالجه في هذا البحث"[٣].لذلك يرى صاحب (أسرار العربية) أن (إلا) الاستثنائية مركبة من (إنَّ لا) النافية وذلك في قوله: "وذهب بعض النحاة إلى أنّ العامل هو (إلاّ) بمعنى (أسْتَثْني) وهو قول الزجاج من البصريين وذهب الفرّاء من الكوفيين إلى أن (إلا) مركبة من (إنّ + لا) ثم خُففت (إنّ) وأدغمت في (لا) فهي تنصب في الإيجاب اعتباراً بـ (إنَّ) وترفع في النفي اعتباراً بـ (لا) والصحيح ما ذهب إليه البصريون"[٤].

وقد وردت جملة الاستثناء بـ(إلا) – في شعر أحمد دحبور – في واحد وستين موضعاً منها:

١- مالك إلا مدانا... ووجهنا المنحوت[٥].

٢- لم يبقَ إلا هيكلُ العظم البليد[٦].

---

(١) دحبور: أيُّ بيت، ص ٣٢.
(٢) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٤٣٦.
(٣) سحلول: ضوابط النفي في اللسان العربي، ص ١٢٣.
(٤) الأنباري: أسرار العربية، ١١٧.
(٥) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٣٣
(٦) المصدر السابق، ص ٦٣.

٣- لم يحملوك إلى العروس إلا لتؤكل الوليمة[١].

٤- لم أغمض العينين إلا لامتلاك بصيرتي[٢].

٥- وهل هي إلا الأمومةُ[٣]؟

فيما مرَّ من الأسطر الشعرية، تكررت (إلا) الاستثنائية خمس مرات، حيث لم تنف في المثال الأول ما بعدها؛ لأنها من قبيل الاستثناء المفرَّغ الذي خلت فيه جملة الاستثناء من المستثنى منه، فإلا ملغاة العمل وما بعدها يُعرب حسب موقعه من الجملة، والأمر نفسه في المثال الثاني: حيث (إلا) مهملة العمل، والاستثناء فيه من قبيل الاستثناء المفرغ، لذلك تعرب (هيكلُ): فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وكذلك في المثال الثالث: حيث (إلا) مهملة وما بعدها يعرب حسب موقعه من الجملة، ونفس الأمر في المثال الرابع: حيث (إلا) مهملة وما بعدها يعرب حسب موقعه من الجملة، أما في المثال الخامس: فجملة الاستثناء من قبيل جملة الاستثناء المفرغ (الناقص) حيث سُبقت جملة الاستثناء بشبه النفي (هل)، لذلك يعرب الاسم الواقع بعد (إلا) حسب موقعه من الجملة، فتعرب: الأمومة: خبر المبتدأ (هي) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

الاستثناء بـ (سوى) و(غير):

تعرفنا فيما سبق على حروف النفي من مثل: (لا ، ما، لن ، لم ، لات)، ثم تعرفنا على بعض الأفعال التي تفيد النفي مثل: (ليس)، وهنالك من الأسماء ما يفيد النفي مثل (غير) وهذا ما يشير إليه صاحب أسرار العربية بقوله: "إن قال قائل: لم أُعربت (غير) إعراب الاسم الواقع بعد إلا دون (سوى، سواء) قيل: لأن (غير) لما أقيمت ههنا مقام إلا، كان بعدها مجروراً بالإضافة، ولا بدّ لها في نفسها من إعراب، أُعربت إعراب الاسم الواقع بعد (إلا) ليدلك بذلك على ما كان يستحق الاسم الذي بعد (إلا) من الإعراب ويبقى حكم الاستثناء"[٤].

"وأما (سوى وسواء)، فلزمهما النصب، لأنهما لا يكونان إلا ظرفين، فلم يجز نقل الإعراب إليهما كما جاز في (غير) لأنّ ذلك يؤدي إلى تمكنهما، وهما لا يكونان متمكنين، فلذلك لم يجز أن يعربا إعراب الاسم الواقع بعد (إلا)"[٥].

---

(١) دحبور: أي بيت، ص ١٤.

(٢) المصدر السابق، ص ١٤.

(٣) المصدر السابق، ص ٦٤.

(٤) ينظر: الأنباري: أسرار العربية، ص١١٨.

(٥) المصدر السابق، ص ١١٨.

وقد وردت جملة الاستثناء بـ (سوى، غير) – في شعر أحمد دحبور – في اثنين وأربعين موضعاً منها:

١- لا أطلب منه سوى وقت ليدور حديث ما مثلاً[١].

٢- فهل الدنيا صارت غيرَ الدنيا[٢].

٣- ولست سوى أنْ أرجَّ الزمان[٣].

٤- فأنا لا أملك الآن سوى دمعة راودت السَّياب في ذكرى بُوَيْت[٤].

٥- ماذا تبقى غير مائدة الذهول لم يبق غير الشلل – الحنين[٥].

٦- أبكاني الدمُ المهدور في غير الميادين[٦].

فيما مرَّ من الأسطر الشعرية، حيث جاء الاستثناء (بسوى) و(غير)، ففي المثال الأول جاءت سوى وهي بمعنى (غير)، لأن (سوى من أدوات الاستثناء التي تحمل معنى النفي)، وتقع صفةً أو استثناءً كما تقع (غير) وهي عند الزجاجي وابن مالك (كغير) في التصرف في المعنى. تقول: جاءني سواك فيكون موقعها فاعلاً، ورأيت سواك بالنصب على المفعولية، وتقدر فيها الحركات على الألف للتعذر، وعند سيبويه وجمهور البصريين أنها ظرف مكان ملازم للنصب على الظرفية"[٧].

ويميل الباحث إلى رأي الزجاجي وابن مالك في أنها كـ (غير) في التصرف في المعنى لذلك تُعرب في المثال الأول: مفعولاً به منصوباً وعلامة نصبه الفتحة المقدّرة منع من ظهورها التعذر، وفي المثال الثاني: جاءت (غير) حاملة معنى النفي، وما بعدها مضافاً إليه، وتعرب: (غيرَ) في المثال الثاني على أنها: خبر (لصار) الناقصة منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

وفي المثال الثالث: جاءت (سوى) خبراً (لليس) الناقصة منصوباً وعلامة نصبه الفتحة المقدَّرة منع من ظهورها التعذر.

وفي المثال الرابع: جاءت (سوى): مفعولاً به للفعل (لا أملك) منصوباً وعلامة نصبه الفتحة

---

(١) دحبور: أيُّ بيت، ص ٤٨.

(٢) المصدر السابق، ص ٤٨.

(٣) المصدر السابق، ص ٦٤.

(٤) المصدر السابق، ص ٩١.

(٥) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ١٤٢

(٦) المصدر السابق، ص ١٩٧.

(٧) يُنظر: سحلول: ضوابط النفي في اللسان العربية، ص ١١٩.

المقدَّرة للتعذر وهي مضاف ودمعةٍ: مضاف إليه مجرور بالإضافة وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وفي المثال الخامس: جاءت (غيرُ): فاعل لـ (تبقى) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وهو مضاف ومائدةٍ: مضاف إليه مجرور بالإضافة وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

وفي المثال السادس: جاءت (غير) الحاملة لمعنى النفي، وقد أُعربت: اسم مجرور بـ (في) وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره، وهو مضاف، والميادين: مضاف إليه مجرور بالإضافة وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

ويتضح من استعمالات (غير) في الأسطر الشعرية السابقة وغيرها – في شعر أحمد دحبور – أنه اسم يدل على مخالفة ما قبله وهذا ما يشير إليه صاحب كتاب (ضوابط النفي في اللسان العرب) بقوله: "معنى: غير: اسم دالٌ على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده، وهذه المخالفة إما في الذات أو الحقيقة، وإما وصف من الأوصاف العرضية التي تطرأ على الذات، والمراد من الحقيقة: المفهوم من اللفظ"(١).

النفي بـ (لا يكون):

تستخدم (لا يكون) وهي من أدوات الاستثناء التي تحمل معنى النفي، وهذا ما يشير إليه الدكتور/ محمد أحمد سحلول بقوله: "من أدوات الاستثناء التي تحمل معنى النفي (لا يكون)، فإذا قلت: قام القوم لا يكون محمد، معنى ذلك أنّك أثبت القيام للقوم واستثنيت قيام محمد أي نفيت عنه القيام"(٢).

وقد وردت (لا يكون) حاملة معنى النفي – في شعر أحمد دحبور – في موضع واحد وهو:

- فهل واصلت حتى لا يكون الضياعُ هديةً تُهدى"(٣).

ففي المثال السابق: حيث نفت (لا يكون) مضمون الجملة المؤلفة من الفعل المضارع الناقص، واسمه: الضياعُ، وخبره: هديةً، والنفي –ههنا – مسلطٌ على الفعل الناقص – من جهة – وعلى الخبر – من جهة أخرى –، فيعم النفي مضمون الجملة كلها.

واستخدمت (لا) في المثال السابق لنفي النسبة المدركة بين الفعل الناقص وهو المُسند والمُسند إليه (الضياعُ).

---

(١) ينظر: سحلول: ضوابط النفي في اللسان العربي، ص ١٨٢.

(٢) المصدر السابق، ص ٦٧٥.

(٣) دحبور: أيُّ بيت، ص ١٣٧.

المبحث الثاني: الجملة الخبرية الفعلية المنفية

مفهوم النفي

النفي بـ (ما):

يدخل حرف النفي (ما) على الفعل الماضي، وكذلك على الفعل المضارع، وهو حرفٌ غير مختص لا يعمل فيما يليه، وهذا المعنى أشار إليه صاحب: شرح المفصل بقوله: "اعلم أنّ (ما) حرف نفي يدخل على الأسماء والأفعال، وقياسه أنْ لا يعمل شيئاً، وذلك لأن عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال، وعوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء"(١).

ويستطرد صاحب شرح المفصل مشبهاً (ما) من حيث عدم العمل فيما يليها من أفعال بحرف الاستفهام (هل) وذلك قوله: "ألا ترى أنك لمّا قلت: هل قام زيدٌ؟ وهل زيدٌ قائمٌ؟ فوليه الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، لم يجز إعمالهما في شيء من الأسماء والأفعال لعدم اختصاصها؟ فهذا هو القياس في (ما) لأنك تقول: ما قام زيدٌ، كما تقول: ما زيدٌ قائم، فيليها الاسم والفعل"(٢).

والدكتور مهدي المخزومي في كتابه (نقد وتوجيه) يؤيد التوجيه النحوي السابق لصاحب (شرح المفصل) حيث يقول المخزومي: "أما (ما) فهي أداة نفي تدخل على الأسماء والأفعال، وكان حقها ألا تعمل عند النحاة؟ لأنها غير مختصة، ولا يعمل من الحرف إلا المختص، كحروف الإضافة، وحروف الجزم، وحروف النصب، ولكنها مع ذلك عملت في الجملة الاسمية عمل (ليس)"(٣).

ويرى الدكتور المخزومي أيضاً، أنَّ (ما) تدخل على الفعل الماضي والمضارع وذلك قوله: "(ما) هذه تدخل على (فَعَلَ(، وعلى (يَفْعل)، لتدل على النفي المحض، أما الدلالة على الزمن فمستفادة من صيغة (فَعَلَ) الدالة على الماضي، و(يَفْعل) الدالة على الحاضر"(٤).

وتستخدم (ما) لنفي الحال والاستقبال، وهذا ما أشار إليه الرماني في توجيهه النحوي بخصوص (ما) حيث قال: "وإذا كانت حرفاً كانت لها خمسة مواضع أيضاً: أحدهما: أن تكون نفياً للحال والاستقبال، نحو قولك: ما يقوم زيدٌ، وما يخرج عمرو"(٥).

ويتفق الباحث مع التوجيهات النحوية السابقة لـ (ما) من حيث إنها حرف غير مختص يدخل

---

(١) ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل، ١: ١٠٨.

(٢) المصدر السابق، ١: ١٠٨.

(٣) ينظر: المخزومي: في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص ٢٤٩.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٤٩.

(٥) يُنظر: الرماني: معاني الحروف، ص٨٨.

على الأسماء والأفعال، ولا يعمل شيئاً، إلا إذا كانت مع الأسماء عاملة عمل (ليس) فترفع المبتدأ اسماً لها، وتنصب الخبر خبراً لها، وكذلك في نفيها للحال والاستقبال.

النفي بـ (لا):

وتشترك (لا) مع (ما) في دخولهما على الجملة الاسمية، وكذلك على الجملة الفعلية ولكنَّ (ما) أوغل منها في الشبه، وهذا ما يشير إليه صاحب شرح المفصل بقوله: "فلما كانت (ما) ألزم لنفي الحال، كانت أوغل في الشبه بـ (ليس) من (لا)، فلذلك قلَّ استعمال (لا) بمعنى (ليس) وكثُر استعمال (ما) فكانت لذلك أعمَّ تصرفاً"[١].

وتدخل (لا) على الجملة الاسمية، وكذلك على الجملة الفعلية وهذا ما أشار إليه المخزومي بقوله: "ويقال: لا يقرأ زيدٌ، ولا يكتب عمرو، وفي التنزيل ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى﴾[٢]، ويقال: (لا زيدٌ في الدار ولا عمرو)، والنفي في جميع هذه الأمثلة مسلط على النسبة بين المسند إليه والمسند، لا على المفرد الذي اتصلت (لا) به؛ لأنه لا معنى لنفي القراءة وحدها، ولا الكتابة وحدها، ولا لنفي التصديق والصلاة وحدهما، ولا معنى لنفي زيد أو عمرو كذلك"[٣].

ويحدد الدكتور: مهدي المخزومي، وظيفة (لا) في أنها تستخدم للنفي عند دخولها على الجملتين الاسمية والفعلية بقوله: "لا شك أن (لا) في أنها تستخدم للنفي عند دخولها على الجملتين: الاسمية والفعلية في وضعها اللغوي الطبيعي، تتألف من مسند إليه مقدّم، ومسند مؤخر وتدخل (لا) لنفي النسبة المدركة بين المسند إليه والمسند، ولا وظيفة لها إلا النفي"[٤].

ويرى صاحب كتاب (إحياء النحو): أن (لا) تستعمل مع الأفعال وبخاصة الفعل المضارع أكثر من الأسماء وذلك قوله: "تستعمل (لا) مع الفعل أكثر مما تستعمل مع الاسم، ففي سورة البقرة وحدها تجيء (لا) في (١٧٠) موضعاً، أي سبعين ومائة موضع، والنافية تختص بالمضارع أيضاً، ولا تدخل على الماضي إلا قليلاً، وشرط أن تتكرر مثل ﴿فَلاَ صَدَّقَ وَلاَ صَلَّى﴾، والنافية للمضارع هي أكثر أنواع (لا) استعمالاً، ويلاحظ في نفي المضارع أنك تقول: (لم يتكلمْ)، فالنفي للماضي (ما يتكلم)، فالنفي للحال (لن يتكلم) فهو مستقبل، فإذا قلت لا يتكلم كان النفي أوسع وأشمل، ففي

---

(١) يُنظر: ابن يعيش: شرح المفصل، ١: ٢٧٠

(٢) الآية ٣١ من سورة القيامة.

(٣) ينظر: المخزومي: في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص ٢٤٨ – ٢٤٩.

(٤) المصدر السابق، ص ٢٥١.

نفي (لا) معنى الشمول والعموم"[١].

ويرى ابن هشام في توجيهاته بخصوص (لا) ضرورة تكرارها مع الفعل الماضي، وعدم تكرارها مع الفعل المضارع[٢].

النفي بـ (لم)، والنفي بـ (لما):

تدخل (لم) على الفعل المضارع فتجزمه ، وهي: حرف نفي، وجزم، وقلب، أي أنها تنفي الحدث الخاص بالفعل المضارع، وهي من الناحية الإعرابية تجزمه، وقلب؛ لأنها نقلت الفعل المضارع إلى الماضي ثم نفته، وهذا ما يشير إليه الرماني بقوله: "ومنها: (لم)، وهي من الحروف العوامل، وعملها الجزم في الفعل، وإنما عملت الجزم لأنها نقلت الفعل نقلين: نقلته إلى الماضي، ونفته، ومن حكمها أن تدخل على المستقبل فتنقل معناه إلى الماضي، وذلك نحو قولك: (لم يقم أمس) وهي نفي فعل، كأنّ قائلاً قال: (قام أو خرج) فقلت أنت: (لم يقم ولم يخرج)، فإن قال: (قد قام، وقد خرج) قلت أنت: (لمّا يقم، ولمّا يخرج)"[٣].

و(لم) من الحروف التي تجزم فعلاً مضارعاً واحداً، ثم ينفيه ويقلبه من الحال إلى الماضي، وهذا ما يتضح من خلال توجيه صاحب: قطر الندى وبل الصدى، حيث يقول: "الثاني: ما يجزم فعلاً واحداً (لم) وهو حرف ينفي المضارع، ويقلبه ماضياً، كقولك: "لم يقم"، و"لم يقعد"، والثالث: لمّا أختها وتشارك (لم) في أربعة أمور، وهي: الحرفية، والاختصاص بالمضارع وجزمه وقلب زمانه إلى المضي، وتفارقها في أربعة أمور: أحدهما: أنّ المنفي بها مستمر الانتفاء إلى زمن الحال، بخلاف المنفي بـ (لم) فإنه قد يكون مستمراً، وقد يكون منقطعاً"[٤].

ويرى الدكتور: مهدي المخزومي: أنَّ (لم) و(لمّا) من الأدوات المركبة، حيث يقول: "وهما: أداتا نفي مختصتان بالفعل، لا تدخلان على غيره (بيفعل) خاصة فلا تدخلان على فَعَلَ)، وتدل (يفعل) معهما على نفي وقوع الفعل في الماضي إلا أن هناك فرقاً بين قولنا: (لم يفعل)، وقولنا: (لمّا يفعل)، فلم يفعل: تدل على نفي وقوع الحدث في الماضي المنقطع، وإيجابها (فَعَلَ) الذي يدل على وقوع الحدث في الماضي المنقطع، ولمّا يفعل: تدل على نفي وقوع الحدث في الماضي

---

(١) ينظر: مصطفى: إحياء النحو: ص ١٣٥.

(٢) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب، ص ٢٧٠ – ٢٧١.

(٣) ينظر: الرماني: معاني الحروف، ص ١٠١.

(٤) ينظر: ابن هشام: قطر الندى وبل الصدى، ص ٨٥.

القريب من الحال أو المتصل به، وإيجابها (قد فَعَل) الذي يدل على وقوع الحدث في الماضي القريب من الحال"[١].

ويستطرد المخزومي في توجيهه اللغوي بخصوص تركيب (لم – لمّا) بقوله: "ويبدو أنّ (لم)، و(لمّا) أداتان مركبتان لا مفردتان، وبناؤهما يشعر بالتركيب؛ لأن الذي يدل على النفي أصالة هو: (لا، وما) ومن لا اشتقت العربية أدوات نفي مركبة بطريق النحت، فدلالة (لم ولمّا) على النفي لم تكن مستفادةً منهما"[٢].

ويقول أيضاً: "(فلم) إذن هي: (لا) و(ما) الزائدة، ثم حذف الألف من (لا)، وألزقت اللام بالميم، فصارت (لمّا) ثم حذفت ألف (ما) لتطرفها فصارت (لم) وترددت في الاستعمال كثيراً، فصارت كأنها كلمة واحدة، وكأنها أداة مفردة ولا تركيب فيها – وهذا أكبر الظن – "[٣].

وأشار الرماني إلى بعض خصائص (لمّا) من حيث قبولها: (الهمزة)، وكذلك (التاء) وذلك قوله: "وهي من الحروف التي تعمل مرة، ولا تعمل أخرى، ولها ثلاثة مواضع أحدها: أن تكون نافية، وذلك قولك: (لمّا يقمْ، ولمّا يخرج)، وأصلها (لم) زيدت عليها (ما) وهي جواب من قال: قد قام وقد خرج... وتدخل عليها الهمزة فيقال: ألمّا يقمْ، ويدخل عليها الفاء والواو فيقال: فلمّا ولما، وما أشبه ذلك"[٤].

ويتفق الباحث مع التوجيهات اللغوية السابقة في كون (لمّا) منبثقة عن (لم) في الأساس، وأنهما تدخلان على الفعل المضارع فتجزمه، وأنهما يفيدان النفي، وكذلك يتفق الباحث مع الدكتور/ مهدي المخزومي، من حيث الفرق الدقيق بين (لم): التي تدل على نفي في الماضي المنقطع، و(لمّا) التي تدل على نفي وقوع الحدث في الماضي القريب أو المتصل به.

ولعل هذا السبب الذي حذا بالباحث إلى دمج (لم)، و(لمّا) مع بعضهما البعض؛ لأنهما قريبتان من بعضهما البعض في العمل.

النفي بـ: (لَنْ):

تعدُّ (لن) من أشهر حروف النصب للفعل المضارع، وهذا ما أشار إليه الدكتور/ مهدي المخزومي بقوله: "وهي أداة مختصة (بيفعل)، ويفعل بعدها تشعر بالدلالة على ما يأتي من

---

(١) ينظر: المخزومي: النحو العربي: نقد وتوجيه، ص ٢٥٤.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ص ٢٥٤.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٥٥.

(٤) ينظر: الرماني: معاني الحروف، ص ١٣٢.

الزمان، وربما دلت (لن) على نفي مؤكد أو مؤبد، كما كان الزمخشري يستظهر من استعملاتها المختلفة، والزمخشري – فيما يبدو – على حق في استظهاره هذا؛ لأنها نفي (سوف) في قولهم: سوف يفعل، وسوف نص على المستقبل"[١].

ويرى الدكتور: مهدي المخزومي أنّ (لن) مركبة وليست مفردة وذلك قوله: "وهي مركبة لا مفردة، وأصلها: (لا ، أن) وهو رأي الخليل، وكان الخليل يقول: أنها (لا ، أن) ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم، كما قالوا: (ويلمّه) يريدون: وي لأمه"[٢].

والتوجيه اللغوي السابق للمخزومي، يؤيده قول الرماني بقوله: "لَنْ: وهي لنفي المستقبل، فأما الخليل، فذهب إلى أنّ أصلها (لا – أن) إلا أنّ الهمزة حذفت تخفيفاً فالتقى الألف والنون فحذفت لالتقاء الساكنين فبقي (لَنْ) ولا ينتصب فعل عند الخليل إلا بأنْ مضمرة أو مظهره، وألزمه سيبويه ألا يجيز: زيداً لن أضرب، لأن زيداً في صلة (أنْ) لأنه مفعول ضرب) ولا يلزم الخليل هذا لأنَّ الحروف إذا رُكبت انتقل حكمها في غالب الأمر"[٣].

ويرى الدكتور/ محمد أحمد سحلول "لن: حرف نفي ونصب واستقبال: فهي تنفي المضارع، وتنصبه، وتخلصه للاستقبال؛ لأن الفعل المضارع؛ بحسب وضعه الأصلي يحتمل الحال والاستقبال و(السين) تخلصه للاستقبال، و(لن) تدل على نفي الفعل المضارع، وهو الذي يعبرون عنه بقولهم: سيفعل"[٤].

"ونفي (لن) لهذا الزمن المستقبل على ضربين، كما يقول: الدكتور: محمد أحمد سحلول الضرب الأول: أن يكون للنفي غاية ينتهي إليها، وأن يكون النفي مستمراً إلى النهاية"[٥].

ويتفق الباحث مع التوجيهات اللغوية السابقة بشأن (لن)، من أنها تستخدم لنفي المستقبل شريطة أن يكون للنفي غاية ينتهي إليها، وأن يكون النفي بها على وجه الاستمرار – على حد – تعبير الدكتور محمد أحمد سحلول.

وقد جاءت الجملة الفعلية منفيةً – في شعر أحمد دحبور – في (سبعمائة وتسع وستين موضعاً)، موزعة على النحو التالي:

---

(١) يُنظر: المخزومي: في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص ٢٥٦.
(٢) المرجع السابق، ص ٢٥٦.
(٣) ينظر: الرماني: معاني الحروف، ص ١٠٠.
(٤) ينظر: سحلول: ضوابط النفي في اللسان العربي، ص ٨٩.
(٥) المرجع السابق، ص ٨٩ – ٩٠.

أولاً: الجملة ذات الفعل التام المبني للمعلوم

أ- الجملة ذات الفعل اللازم:

منفية بـ (ما):

وردت هذه الجملة في (سبعة عشر) موضعاً جاء فعلها بصيغة الماضي في (ستة عشر) موضعاً، وبصيغة المضارع في موضعٍ واحد ومنها قول الشاعر أحمد دحبور:

١- فانفلت وما يئستُ[١].

٢- ما عدتِ في حارة الفقراء[٢].

٣- لاحت في الأفق وما لاحت في الماء[٣].

٤- فرَّح ما عشش تحت الجذور[٤].

٥- ما يتواطأ فيه خريف الخيال مع الرعب[٥].

في الأمثلة السابقة وردت (ما) في خمسة مواضع، وذلك مع الأفعال اللازمة الآتية: (يئس، عاد، لاح، عشش، يتواطأ) وذلك على التوالي، وقد نفت وقوع أحداث الأفعال السابقة، وهي أفعال ماضية في الأمثلة من (١ – ٤)، ومضارع في المثال الخامس، وقد نفت (ما) أحداث هذه الأفعال عن فاعلها وهو في الأمثلة السابقة: "تاء المتكلم، تاء المخاطب للمفرد المؤنث، والضمير للغائب المؤنث، والضمير للغائب المذكر، وكذلك الضمير للغائب المذكر) على التوالي.

ودلالة النفي بـ (ما) للفعل الماضي هي النفي المحض لأحداث هذه الأفعال وكذلك الأمر بخصوص الفعل المضارع، حيث إنَّ (ما) عندما تنفي الفعل المضارع فهي أيضاً من الناحية الدلالية تفيد النفي المحض للحدث استناداً إلى توجيه الدكتور/ مهدي المخزومي الآنف الذكر.

منفية بـ (لا):

وقد وردت الجملة الفعلية – ذات الفعل اللازم – منفية (بلا) في شعر أحمد دحبور – في ثمانية وخمسين موضعاً، وذلك مع الفعل المضارع فقط، ومنها:

---

(١) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٧٠٧.

(٢) المصدر السابق، ص ٤٧٥.

(٣) المصدر السابق، ص ٤٦٣.

(٤) المصدر السابق، ص ١٢٩.

(٥) المصدر السابق، ص ٧٢١.

١- لا ينجح[١].

٢- الجوع لا يقوى عليّ[٢].

٣- أنا لا أموت[٣].

٤- إن سنبلتي القعيدة لا تفوز بغير مائك[٤].

٥- لا يغني، ولا تغني أمانينا لديه[٥].

في الأمثلة السابقة وردت (لا) النافية في خمسة مواضع على التوالي وقد نفت أحكام الأفعال: (ينجح، يقوي، أموت، تفوز، يغني، تغني) وفاعل كل منها وهو: (ضمير الغيبة المستتر في المثال الأول، وكذلك الأمر في المثال الثاني، وضمير المفرد (أنا) في المثال الثالث، وضمير الغيبة للمفرد المؤنث في المثال الرابع، وكذلك ضمير الغيبة للمفرد المذكر، والمؤنث في المثال الخامس.

ويتفق الباحث مع رأي إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) الذي يرى أنّ مجيء (لا) مع المضارع لا مع الماضي، وذلك قوله: "لذلك ناسب المضارع النفي بـ (لا) فاختصت به، وامتنع أن تنفي الماضي حتى يكون فيه معنى الاستقبال، أو حتى تتكرر ليكون في التكرار معنى الشمول"[٦].

لذلك يرى الباحث أنّ ورود الجملة الفعلية – هنا – منفية بـ (لا) وفعلها بصيغة المضارع، إنَّما تسند رأي الأستاذ/ إبراهيم مصطفى المذكور – آنفاً.

ويرى الباحث ما يراه الأستاذ/ إبراهيم مصطفى من "دلالة النفي بـ(لا) تفيد العموم والشمول"[٧].

منفية بـ (لم):

وقد وردت الجملة الفعلية – ذات الفعل اللازم – منفية بـ (لم) في شعر أحمد دحبور في مئةٍ وثلاثين موضعاً منها:

---

(١) دحبور: الأعمال الكاملة، ١٩٩.
(٢) المصدر السابق، ص ٢١٤.
(٣) المصدر السابق، ص ٢٥١.
(٤) المصدر السابق، ص ٤٣٣.
(٥) المصدر السابق، ص ٢٢٨.
(٦) ينظر: مصطفى: إحياء النحو، ص ١٣٦.
(٧) المرجع السابق، ص ١٣٥.

١- لم ترتحْ على مرصد الدرب حكاياتُ البحار[١].

٢- لبوحٍ لم يكابرْ فيه حرف[٢].

٣- ليذكر ايام اقتطعت فلم أصحُ[٣].

٤- ويوم كبرت... لم أصفحْ[٤].

٥- وذابوا في كأسٍ لم تعبر عني[٥].

فيما مرّ من أمثلة تكررت (لم) الجازمة خمس مرات، مع الأفعال: (ترتحْ، يكابرْ، أصحُ، أصفح، تعبرْ) على التوالي، وقد نفت عن فاعل كل منها وهو: (حكاياتُ، حرفُ، ضمير المتكلم (أنا)، وضمير المتكلم (أنا) وضمير الغائب المؤنث (هي)) على التوالي.

ومن الملاحظ من خلال الأمثلة السابقة أنّ (لم) حرفٌ مختصٌ من الحروف التي تجزم فعلاً مضارعاً واحداً – على حد – توجيه ابن هشام الآنف الذكر في كتابه (قطر الندى وبل الصدى)، ففي المثال الأول جزمت (لم) الفعل المضارع (ترتحْ) على السكون، وهي علامة الجزم الأصلية، والأمر نفسه في المثال الثاني مع الفعل (يكابرْ)، أما في المثال الثالث: فقد جزمت (لم) الفعل المضارع (أصحُ) بعلامة جزم فرعية وهي حذف حرف العلة (الواو) والضمة على (الحاء) دليل على جنس حرف العلة المحذوف، وفي المثال الرابع جزمت (لم) الفعل المضارع (أصفحْ بعلامة الجزم الأصلية وهي (السكون)، والأمر نفسه في المثال الخامس: حيث جُزم الفعل المضارع (تعبرْ) بالسكون الظاهر على آخره.

والأفعال السابقة المجزومة بـ (لم) هي أفعالٌ مبنيةٌ للمعلوم، وهي أيضاً، أفعالٌ لازمةٌ، بمعنى انها اكتفت برفع الفاعل دون الحاجة لنصب مفعولٍ به.

ويتفق الباحث مع الدكتور/ مهدي المخزومي في توجيهه السابق بخصوص (لم) في أنها تدل على نفي وقوع الحدث في الماضي القريب من الحال، أو المتصل به، وإيجابها: (قد فَعَلَ) كذلك يدل على وقوع الحدث في الماضي القريب من الحال، ويتفق الباحث أيضاً مع ابن هشام في توجيهه السابق في أن (لم) تجزم الفعل المضارع وتقلب زمانه إلى الماضي.

---

(١) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ١٠٤

(٢) المصدر السابق، ص ١٠٨.

(٣) المصدر السابق، ص ١٣٥.

(٤) المصدر السابق، ص ١٩٨.

(٥) دحبور: أيُّ بيت، ص ٤٧.

منفيةٌ بـ (لَنْ)

وقد وردت الجملة الفعلية – ذات الفعل اللازم – منفيةٌ بـ (لنْ) في شعر أحمد دحبور في ستة وخمسين موضعاً منها:

١- لن يأتوا غداً[١].

٢- لن يتوردَ الجمهور بالخجل[٢].

٣- لن نخجل من أوراقنا المهروءة الحمراء[٣].

٤- لن أصفحَ[٤].

٥- إنّ الكف لن تعجزَ[٥].

٦- لن تفجع الأرضُ بالبنين[٦].

في الأمثلة السابقة، تكررت (لن) ست مرات، وقد نفت حكم الأفعال الآتية: (يأتوا، يتورد، نخجل، أصفح، تعجز، تفجع) على التوالي وهي: أفعالٌ مضارعةٌ منصوبة، بعلامات نصب منها الفرعية، ومنها الأصلية ففي المثال الأول: جاء الفعل (يأتوا) منصوباً بعلامة نصب فرعية وهي (حذف النون) من الفعل (يأتوا) المسند إلى (واو الجماعة)، أما باقي الأفعال: (يتورد، نخجل، أصفح، تعجز، تفجع، فهي: أفعال مضارعة منصوبة بعلامة نصب أصلية وهي الفتحة الظاهرة على نهاية الفعل المضارع؛ لأن الأفعال المضارعة السابقة والتي ظهرت عليها علامات النصب الأصلية (الفتحة) هي أفعال مضارعة صحيحة الآخر.

وقد نفت الأفعال المضارعة السابقة عن أنْ يتصل بكل منها فاعل وهو: (ضمير الجماعة (الواو) في المثال الأول، والاسم الظاهر (الجمهور) في المثال الثاني، وضمير المتكلمين الجمعي في المثال الثالث (نحن)، وفي المثال الرابع: ضمير المفرد المتكلم (أنا)، وفي المثال الخامس: ضمير الغائب (هي)، وفي المثال السادس: الاسم الظاهر (الأرضُ) على التوالي.

وورود (لن) مع الفعل المضارع جاء منسجماً مع التوجيهات النحوية واللغوية السابقة خاصة مع توجيهات الدكتور/ مهدي المخزومي السابقة.

---

(١) دحبور: أيُّ بيت، ص ١١٨.

(٢) المصدر السابق، ص ١٢٥.

(٣) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ١٩٤.

(٤) المصدر السابق، ص ١٩٨.

(٥) المصدر السابق، ص ٢٠٢.

(٦) المصدر السابق، ص ٢٠٩.

ب- الجملة ذات الفعل المتعدي إلى مفعول به واحد:

منفية بـ (ما):

وردت الجملة ذات الفعل المتعدي إلى مفعول به (واحد) في شعر أحمد دحبور مع الفعل الماضي فقط في ثمانية وثمانين موضعاً، ومع الفعل المضارع في ستة مواضع منها:

١- فما صدقني الشاي[١].

٢- ما رايتُ الشعوب تدين بدين الملوك[٢].

٣- لعل ذاك الطفل ما ذاق الطفولة كمل صورتها[٣].

٤- وما نسيت سوى احتمال البدء بالنسيان[٤].

٥- أرى أم صخر ما تملُّ عيادتي[٥].

٦- وأنا البريء كأني طفلٌ ما تعود أن يفيد من البكاء[٦].

فيما مرَّ من الأمثلة، حيث تكررت (ما) في ستة مواضع، خمسة منها مع الفعل الماضي، وواحد، وهو المثال الخامس مع الفعل المضارع، وقد نفت (ما) مضمون ست جمل مؤلفة كل منها من الأفعال: (صدق، رأى، ذاق، نسى، تملَّ، تعود)، وفاعله: الشاي في المثال الأول، والمفعول به (الياء) الضمير المتصل المتقدم على سبيل الوجوب عن الفاعل وهو (الشاي)، والأمر كذلك في المثال الثاني: الفاعل: وهو (تاء المتكلم) والمفعول به وهو قوله (الشعوب) المتقدم وجوبا على الفاعل؛ وهو (تاء المتكلم) والمفعول به وهو قوله (الشعوب) المتقدم وجوباً على الفاعل؛ لأن الفاعل: ضميرٌ متصلٌ والمفعول به اسمٌ ظاهرٌ، والفاعل في المثال الثالث: وهو الضمير المستتر على سبيل الجواز وهو (هو) والمفعول به (الطفولة) وهو اسم ظاهر، والأمر نفسه في المثال الرابع، الفاعل: تاء المتكلم، والمفعول به المتأخر وجوباً وهو قوله (سوى) لأن الفاعل: ضمير متصل والمفعول به اسم ظاهر، وفي المثال الخامس: نفت (ما) الفعل المضارع (تملّ) عن فاعل الضمير المستتر على سبيل الجواز (هي)، ومفعوله (عيادتي) المنصوب بفتحة مقدرة لاشتغال

---

(١) المصدر السابق، ص ٦٧٨.

(٢) المصدر السابق، ص ٦٨٩.

(٣) المصدر السابق، ص ٧٤٤.

(٤) المصدر السابق، ص ٧٤٩.

(٥) دحبور: أيُّ بيت، ص ٦٧.

(٦) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٧١٦.

المحل بحركة المناسبة، أما في المثال السادس: فقد نفت (ما) فعلها الماضي (تعود) عن فاعله: وهو الضمير المستتر جوازاً، وتقديره (هو) المفسر بكلمة (طفل) الواقع خبراً (لكأنَّ) الناسخة ومفعوله وهو المصدر المؤول (أن يفيد) المؤول بمصدر صريح وتقديره (ما تعود الإفادة).

منفية بـ (لا):

وقد وردت الجملة الفعلية ذات الفعل المبني للمعلوم المتعدي لنصب مفعول به واحد – في شعر أحمد دحبور – في ستة وثمانين موضعاً، منها:

١- لأن الورد لا يجرحُ قتلتُ الورد. لأنَّ الهمس لا يفضحُ[١].

٢- لا يداري[٢].

٣- لا نشكو... ولا نندمُ. ولا نقولُ المتاه[٣].

٤- لا أريدُ السكوت فعندي الكلام المباح، وعندي السلاح، وفي خَلَدِي موضع لا يفوتُ[٤].

٥- ومن أجل هذا أنا لا أموتُ، ولا أتجزأُ لحماً وداراً[٥].

في الأمثلة السابقة، فقد تكررت (لا) في ثمانية مواضع، ونفت مضمون الجمل الداخلة عليه وأفعالها وهي: (يجرحُ، يفضحُ، يداري، نشكو، نقول، أريدُ، يفوتُ، أتجزأُ) وفاعلها: (الضمير المستتر على سبيل الجواز (هو)، والمفعول به المحذوف وتقديره (لا يجرح أحداً، ولا يفضح أحداً)، وفي المثال الثاني: الفاعل وهو الضمير المستتر جوازاً وتقدير (هو) ومفعوله المحذوف وتقديره (لا يداري حزبه)، وفي المثال الثالث: الفاعل: وهو ضمير المتكلم الجمعي (نحن) والمفعول به المحذوف المفسَّر وتقديره (لا نشكو ألمنا)، والفاعل: (نحن) ومفعوله الاسم الظاهر وهو قوله: (المتاه)، وفي المثال الرابع: الفاعل: وهو ضمير المتكلم للمفرد المذكر (أنا) ومفعوله: (السكوت) وهو اسم ظاهرٌ، والمثال الخامس: الفاعل: وهو ضمير المتكلم (أنا) ومفعوله وهو قوله: (لحماً) الاسم الظاهر على التوالي.

ومن المعروف أنّ (لا) تدخل على الجملة الاسمية والفعلية على حدٍ سواء، وهذا ما تعرفنا عليه من خلال توجيه الدكتور/ مهدي المخزومي السابق، وهي في الأمثلة السابقة جاءت لتنفي النسبة المدركة بين المُسند والمُسند إليه، لا لنفي المفرد.

---

(١) المصدر السابق، ص ١٩٧.
(٢) المصدر السابق، ص ٢٤١.
(٣) المصدر السابق، ص ٢٤٥.
(٤) المصدر السابق، ص ٢٥٠.
(٥) المصدر السابق، ص ٢٥٠.

منفية بـ (لم):

وقد وردت الجملة المنفية ذات الفعل المتعدي لمفعول به واحد – في شعر أحمد دحبور – في مئةٍ وستة وثلاثين موضعاً منها:

١- لم يروِ كثيراً عن أخبار الأرض الطيفُ[١].

٢- لم يكفني أني حفظت النبض في جسدي[٢].

٣- أنّي لم أبعْ أهلي وإن ضَنُّوا عليَّ[٣].

٤- ولم أجدْ في البيت نصف قرش[٤].

٥- لم أُسَلِّم عيني إلى سلطان النوم[٥].

فيما سبق من أمثلة، فقد تكررت (لم) خمس مرات على التوالي، وقد نفت مضمون خمس جمل مؤلفة كل منها من الفعل: (يروي، يكفي، أبيع، أجد، أُسَلِّم)، وفاعله : (الطيف) في المثال الأول، أما في المثال الثاني، فالمصدر المؤول من أنّ واسمها وخبرها (أني حفظتُ) وفي المثال الثالث: ضمير المتكلم وهو مقدّر بـ (أنا)، والأمر نفسه في المثال الرابع والخامس، ومفعوله في المثال الأول: قوله: كثيراً ، و(الياء) للمتكلم في المثال الثاني، وفي المثال الثالث قوله: (أهلي) المنصوب بفتحة مقدّرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وفي المثال الرابع: قوله (نصفَ) المنصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفي المثال الخامس: (عيني) المنصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة.

ومن خلال الأمثلة السابقة اتضح أنَّ (لم) تدخل على الفعل المضارع فتجزمه، ففي المثالين الأول جزمت الفعلين (يروِ، يبكِ) على حذف حرف العلة (الياء) وهي علامة جزم فرعية، والأمر نفسه في المثال الثاني في قوله (يكفني)، أما في المثال الثالث، والرابع، والخامس، فقد جزمت الأفعال: (أبعْ، أجدْ، أُسَلِّمْ) على السكون الظاهر وهي علامة الجزم الأصلية.

كما أنّ (لم) حسب توجيه (الرمَّاني) السابق في كتابه معاني الحروف قد نقلت الفعل المضارع نقلين: الأول نقلته إلى الزمن الماضي ثم نفته بعد ذلك، وهي من الحروف التي تجزم فعلاً مضارعاً واحداً، حسب توجيه ابن هشام السابق في كتابه (قطر الندى وبل الصدى).

---

(١) المصدر السابق، ص ٢٠٤.

(٢) المصدر السابق، ص ٢١٥.

(٣) المصدر السابق، ص ٢١٦.

(٤) المصدر السابق، ص ٢١٨.

(٥) المصدر السابق، ص ٢٢٧.

ويميل الباحث إلى التوجيهات النحوية السابقة ميلاً كاملاً.

منفية بـ (لَنْ):

وردت الجملة المنفية ذات الفعل المتعدي لنصب مفعول به واحد والمبني للمعلوم _ في شعر أحمد دحبور في مئةٍ واثنين وأربعين موضعاً منها.

١- لن ألاقي نخلتي الأولى[١].

٢- وأحقد في اللب ما لن يبيده جرادُ الغياب[٢].

٣- لن تكملَ السفر[٣].

٤- لن يجدوا لهم عذرا[٤].

٥- ولن أكتمَ أسراري[٥].

٦- لن نستعيدك الخطبُ[٦].

في النصوص الشعرية السابقة، حيث تكررت (لن) وقد نفت الفعل المضارع المتعدي لنصب مفعول به واحد في ست مرات، وقد نفت وقوع الحدث من الأفعال: (ألاقي، يبيده، تكمل، يجدوا، أكتم، نستعيدك) عن فاعله: (أنا) ضمير المتكلم في المثال الأول، وقوله (جرادُ) الاسم الظاهر في المثال الثاني، وضمير المخاطب للمذكر (أنت) في المثال الثالث، و(واو) الجماعة في قوله: (يجدو) في المثال الرابع، وضمير المتكلم (أنا) في المثال الخامس، وقوله (الخطبُ) في المثال السادس، على مفعوله: (نخلتي) المنصوب بفتحة مقدّرة في المثال الأول، والضمير المتصل في قوله (يبيده) في المثال الثاني، وقوله (السفر) الاسم الظاهر في المثال الثالث، و(عذراً) في المثال الرابع، وقوله: (أسراري) في المثال الخامس المنصوب بفتحة مقدّرة لاشتغال المحل بحركة المناسبة، و(الكاف) في (تستعيدك) في المثال السادس المقدّم وجوباً على فاعله (الخطبُ) على التوالي.

ويتضح من خلال الأمثلة السابقة أنّ (لن) حرف مختصٌ ينصب الفعل المضارع فهو حرف نفي ونصب واستقبال تنفي المضارع وتنصبه وتخلصه للاستقبال، حسب التوجيه النحوي السابق بخصوص (لن) وخاصة توجيه صاحب كتاب: (ضوابط النفي في اللسان العربي).

---

(١) المصدر السابق، ص ٦٧.

(٢) المصدر السابق، ص ١٣٧.

(٣) المصدر السابق، ص ١٦١.

(٤) المصدر السابق، ص ٢٣٧.

(٥) دحبور: أيُّ بيت، ص ٦١.

(٦) المصدر السابق، ص ١١٨.

ويتفق الباحث مع توجيه صاحب كتاب (ضوابط النفي في اللسان العربي) أنّ نفي (لن) كما هو واضح في الأمثلة السابقة، أن نفيها للمضارع ينبغي أن يكون له غاية ينتهي إليها، وكذلك أن يكون النفي بها على وجه الاستمرار.

- **منفية بـ (لمّا):**

وقد وردت جملة الفعل المبني للمعلوم والمتعدي لنصب مفعول به واحد في – شعر أحمد دحبور – في موضع واحد وهو:

- وأخرجت النهار إلى جزيرتنا التي لمّا نصلها بعد[١]...

ويتضح من خلال المثال الشعري السابق أنّ (لمّا) قد نفت حكم وحدث الفعل (تصل) عن فاعله: وهو ضمير المتكلم الجمعي (نحن) ومفعوله: وهو الضمير المتصل بالفعل (تصل) وهو (الهاء).

فـ (لمّا حسب توجيه الدكتور/ مهدي المخزومي السابق "تدل على نفي الفعل المضارع وحدثه في الماضي القريب من الحال أو المتصل به وإيجابها (قد فعل) الذي يدل على وقوع الحدث في الماضي القريب من الحال"[٢].

ج – الجملة ذات الفعل المتعدي إلى مفعولين:

١– الجملة ذات الفعل المتعدي إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر:

وردت الجملة المنفية ذات الفعل المتعدي إلى مفعولين أصلهما المبتدأوالخبر – في شعر أحمد دحبور – في خمسة مواضع هي:

١– والجفر لم يجعله صحراء[٣].

٢– لم يدرِ أنَّ المعذبة الأرض تكمن بين التنفس والنفس[٤].

٣– ما حسبتُ الحرب لعبة[٥].

٤– ما حسبتك صيداً[٦].

---

(١) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٧١٤.

(٢) يُنظر: المخزومي: النحو العربي: نقد وتوجيه، ص ٢٥٣

(٣) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٢٤٩.

(٤) المصدر السابق، ص ٦١٩.

(٥) المصدر السابق، ص ٢٦١.

(٦) المصدر السابق، ص ٤٧٤.

وردت الأفعال المنفية المتعدية لنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر في الأمثلة السابقة وهي: (يجعل ، يدري، حسب، حسب) على التوالي، وقد نفت (لم) في المثال الأول والثاني مضمون الجملة المؤلفة من الفعل (يجعل)، وفاعله: الضمير المستتر (هو)، ومفعوليه في المثال الأول: الهاء: الضمير المتصل والمفعول به الثاني (صحراء)، وفي المثال الثاني (أنَّ)، مع معموليها سدت مسد مفعولي (يدري) بمعنى (يعلم) الناصبة لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وقد جُزمَ الفعل في المثال الأول، بحركة الجزم الأصلية وهي السكون في قوله: (يجعله)، وجزم في المثال الثاني: علامة جزمه حذف حرف العلة وهو: (الياء) في قوله (يدري).

وفي المثال الثالث: جاء الفعل (حسب) الناصب لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر وهو بمعنى (ظنَّ)، وقد نصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، فالمفعول به الأول هو: (الحربَ) والثاني: (لعبةً)، وعند حذف المسنَد والمسند إليه، وتغيير ما يلزم تصبح الجملة (الحربُ لعبةٌ)، جملة اسمية ذات معنى واضح، وقد سبقت الفعل (حسب) (ما) التي نفت مضمون الجملة المؤلفة من الفعل (حسب) وفاعله: الضمير المتصل (تاء المتكلم) ومفعوليه الأول (الحرب) والثاني (لعبة).

والأمر نفسه في المثال الرابع، حيث نفت (ما) مضمون الجملة المؤلفة من الفعل (حسب) وفاعله: (تاء المتكلم) الضمير المتصل ومفعوليه الأول: الكاف: الضمير المتصل، والثاني كلمة (صيداً).

ومن الواضح أنَّ (لم) في المثالين الأول والثاني وهو حرفٌ مختص بالدخول على الفعل المضارع، وقد جزم الأفعال بعده، أما (ما) فهو حرف غير مختص ويدخل على الأسماء والأفعال.

٢- الجملة ذات الفعل المتعدي لنصب مفعولين (ليس) أصلهما المبتدأ والخبر:

وقد وردت هذه الجملة منفية – في شعر أحمد دحبور – في سبعة مواضع هي:

١- وأنا لن أمنح القبرَ حذاءً واحداً[١].

٢- فلن أهبَ الأعداءَ فرصةً[٢].

٣- لم أُعطَ سواه[٣].

٤- لم يعطني السرَ هنا[٤].

---

(١) المصدر السابق، ص ٥٨٢.

(٢) المصدر السابق، ص ٦٧٢.

(٣) دحبور: أيُّ بيت، ص ٦٩.

(٤) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٤٧٠.

٥- لم يعطني وقتاً للتأسي[١].

٦- لم يعطهِ التفجير وقتاً كافياً للسخرية[٢].

في الأمثلة الشعرية السابقة، وردت الأفعال المتعدية المبنية للمعلوم منفية بـ (لن) في المثال الأول والثاني حيث نفت (لن) في المثال الأول مضمون الجملة الداخلة عليها من خلال الفعل (أمنح) وفاعله: المستتر وجوباً تقديره (أنا)، والمفعول به الأول (القبر)، والمفعول به الثاني: (حذاءً)، والأمر نفسه في المثال الثاني: حيث نفت (لن) مضمون الجملة المؤلفة من الفعل (أهب)، وفاعله الضمير المستتر فيه وجوباً تقديره (أنا) ومفعولين: الأول (الأعداء)، والثاني: (فرصةً)، (الأعداءُ فرصةٌ) وهما: جملتان ليستا مكونتين من مبتدأ وخبر؛ لأن الأصل في الجملة الاسمية أنْ تعطي معنى مفيداً يُحسن السكوت عليه كما أسلفنا.

وفي المثال الثالث، والرابع، والخامس، جاءت جملة الفعل المتعدي لنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، وقد نفيت بـ (لم) الجازمة التي جزمت الفعل في المثال الثالث على بحذف حرف العلة والأمر نفسه في المثال الرابع والخامس والسادس.

وقد نفت (لم) مضمون الجملة المؤلفة من الفعل (أُعط)، ونائب الفاعل: الضمير المستتر وجوباً تقديره (أنا) ومفعوله (سواه)، وفي المثال الرابع: نفت (لم) مضمون الجملة المؤلفة من الفعل (يعطي) وفاعله: الضمير المستتر (هو) ومفعولية الضمير المتصل وهو (ياء) المتكلم، وقوله: (السر)، في المثال الخامس: نفت مضمون الجملة المؤلفة من الفعل (يعطي)، وفاعله: الضمير المستتر (هو) ومفعوليه (ياء) المتكلم الضمير المتصل، وقوله (وقتاً) والأمر نفسه في المثال السادس.

---

(١) المصدر السابق، ص ٥٣٠.

(٢) المصدر السابق، ص ٥٨٢.

ثانياً: الجملة المنفية ذات الفعل المبني للمجهول

وردت هذه الجملة منفيةً – في شعر أحمد دحبور – في اثنين وعشرين موضعاً، جاء منها واحد وعشرون موضعاً مع الفعل المتعدي لمفعول به واحد، وموضع آخر جاء مع الفعل المتعدي لمفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، أما الفعل اللازم المبني للمجهول في هذه الجملة؛ فإنه لم يرد في أي موضع – من شعر أحمد دحبور – بعد استقراء نصوصه.

أ- الجملة ذات الفعل المبني للمجهول المتعدي إلى مفعول به واحد:

وردت هذه الجملة في (ستة) مواضع، جاء فيها الفعل بصيغة الماضي ومنها.

١- وإذن.. لا خوف عليّ ولا أُدْعَى بطلاً[١].

٢- كأني شتاتٌ... لا أقمت ولا نُفِيْتُ[٢].

٣- ولن يجدوا لهم عذراً فما شُبِهْتُ حين صُلِبتُ[٣].

فيما مرّ نفت (لا) في ثلاثة مواضع مضمون الجملة الداخلة عليها المؤلفة كل منها من الفعل: (أُدْعَى) ونائب فاعله: وهو الضمير المستتر (أنا) في المثال الأول، وفي المثال الثاني: نفت (لا) مضمون الجملة التي دخلت عليها المؤلفة من الفعل (نفيتُ) ونائب فاعله وهو: (التاء) الضمير المتصل مباشرةً في الفعل المبني للمجهول، والأمر نفسه في المثال الثالث: حيث نفت (ما) مضمون الجملة التي دخلت عليها والمؤلفة من الفعل (شُبِهْت) و(صُلبت)، ونائب الفاعل: وهو الضمير المتصل بالأفعال الماضية السابقة المبنية للمجهول.

ومن الملاحظ أنّ (لا) و(ما) الداخلتان على الجمل السابقة هي حروف غير مختصة بمعنى أنها لا تعمل في الأفعال الداخلة عليها.

ووردت هذه الجملة في (ستة وعشرين موضعاً، جاء الفعل فيها بصيغة المضارع وهذه بعض الأمثلة منها.

١- حتى لا تقرأ ما لم تكتب بعد على الورق الوضّاء[٤].

٢- ولا تحصَدُ أنفاسٌ وإن كانت تدوّي قبلة في شفتينا[١].

---

(١) دحبور: أيُّ بيت، ص ٥٠.

(٢) المصدر السابق، ص ١٣٦.

(٣) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٢٣٧.

(٤) المصدر السابق، ص ٢٢١.

٣- بفواكه مشهودة، وأخرى، لم تُسَجَلْ بعد في أسرة النبات[٢].

٤- مرت رصاصة بين عينيّ فلم أُقْتَلْ[٣].

٥- عانت روحي إثماً لا يَرْتَكب[٤].

فيما سبق من أمثلة، وقد جاءت فيها جملة الفعل المبني للمجهول المتعدي لنصب مفعول به واحد، وذلك بصيغة المضارع، حيث ورد في المثال الأول الفعل (يُكتَبُ): وهو فعل مضارعٌ مبنيٌ للمجهول مجزوم بـ (لم) وعلامة جزمه السكون الظاهر على آخره، وقد نفت (لم) في المثال الأول حكم الجملة الداخلة عليها والمكوَّنة من الفعل (يَكْتب)، ونائب الفاعل وهو: الضمير المستتر على سبيل الجواز (هو).

وأما في المثال الثاني: فقد نفت (لا) حكم ومضمون الجملة الداخلة عليها والمؤلفة من الفعل (تُحْصَدُ): وهو فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، ونائب فاعله الاسم الظاهر (أنفاسٌ).

وفي المثال الثالث: حيث نفت (لم) مضمون وحكم الجملة الداخلة عليها والمؤلفة من الفعل (تُسَجَلْ)، وهو: فعل مضارع مجزوم بـ (لم) وعلامة جزمه السكون الظاهر على آخره، ونائب فاعله وهو الضمير المستتر جوازاً (هو).

وفي المثال الرابع: حيث نفت (لم) أيضاً مضمون وحكم الجملة الداخلة عليها والمؤلفة من الفعل (أُقْتَلْ) وهو: فعل مضارع مجزوم بـ (لم) وعلامة جزمه السكون الظاهر، ونائب فاعله: الضمير المستتر وجوباً وتقديره (أنا).

وفي المثال الخامس: حيث نفت (لا) مضمون الجملة الداخلة عليها والمكوَّنة من الفعل (يُرْتَكبْ) وهو: فعل مضارعٌ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، ونائب الفاعل: وهو الضمير المستتر على سبيل الجواز وتقديره (هو).

ب – الجملة الفعلية ذات الفعل المبني للمجهول المتعدي لنصب مفعولين:

وقد وردت هذه الجملة – في شعر أحمد دحبور – في موضع واحد مع الفعل الذي ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، والمثال هو:

---

(١) المصدر السابق، ص ٤٩٨.

(٢) المصدر السابق، ص ٥٢٢.

(٣) المصدر السابق، ص ٦٦٤.

(٤) المصدر السابق، ص ٥٠.

١- لم أُعْطِ سواه، وإنه من أُعْطِي[١].

وردت (لم) في المثال السابق، وقد نفت حكم ومضمون الجملة الداخلة عليها، والمؤلفة من الفعل (أُعْطِ) وهو: فعل مضارعٌ مجزوم بـ (لم) وعلامة جمه حذف حرف العلة (الألف) والفتحة على (الطاء) دليلٌ على جنس حرف العلة المحذوف، ونائب فاعله: وهو الضمير المستتر وجوباً وتقديره (أنا) وهو المفعول به الأول، ومفعوله الثاني وهو قوله: (سواه).

ومن الملاحظ في قوله: (إنّه من أُعْطِيَ) فقد حذف الشاعر مفعولي (أعطى)، وهو الضمير المستتر وجوباً (نائب الفاعل) وكلمة (شيئاً) المحذوفة المقدّرة في السياق.

(١) دحبور: أيُّ بيت، ص ٦٩.

ثالثاً: الجُملة المنفية ذات الفعل الناقص

وردت جملة الفعل الناقص المنفي – في شعر أحمد دحبور – في خمسة وستين موضعاً منها ما نُفيَ (بما) مع الماضي، ومنها ما نُفِي بـ (لم) مع المضارع، ومنها ما نفي بـ (لن) مع المضارع أيضاً، ومنها ما نُفِيَ بـ (لا) مع المضارع.

١- الفعل الماضي الناقص المنفي بـ (ما):

وردت (كان) الناقصة منفيةً بصيغة الماضي – في شعر أحمد دحبور – في ثلاثة عشر موضعاً منها:

١- ما كنتُ أصنع لو أوقفوني[١].

٢- ما كنتُ يوماً حساماً[٢].

٣- ما كنتُ يوماً أحسب أن يمنحوني سوى الأعين الدامعة[٣].

٤- ما كنتُ بخيلَ الوصل[٤].

٥- ما كنتُ أبكي[٥].

٦- ما كان خطيباً هذه المرة[٦].

في الأمثلة السابقة، تكررت (كان) الناقصة ست مرات، كما تكررت (ما) التي نفت مضمون الجملة المؤلفة من الفعل (كان)، واسمه (الضمير المتصل فيه مباشرة في المثال الأول، وخبره الجملة الفعلية (أصنعُ) والتي هي متعلقة بمحذوف خبر للفعل الناقص، وتقدير الكلام (ما كنتُ صانعاً)، وفي المثال الثاني: نفت (ما) مضمون الجملة الداخلة عليها من خلال الفعل (كان) واسمه: الضمير المتصل فيه مباشرةً، والذي تقدّم وجوباً على الخبر لأنه ضمير، وكذلك خبره (حساماً) وهو الاسم الظاهر.

وفي المثال الثالث: نفت (ما) مضمون جملة الفعل الناقص، واسمه الضمير المتصل به

---

(١) المصدر السابق، ص ٦٥.
(٢) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ١٧٠.
(٣) المصدر السابق، ص ٢٥٠.
(٤) المصدر السابق، ص ٢٥٢.
(٥) المصدر السابق، ص ٤٣٨.
(٦) المصدر السابق، ص ٢٧٦.

مباشرةً، وخبره الجملة الفعلية (أحسبُ) المتعلقة بمحذوف خبر (كان) وتقدير الكلام (ما كنت حاسباً)، وفي المثال الرابع: نفت (ما) مضمون الجملة المؤلفة من (كان) الفعل الناقص واسمه (الضمير المستتر)، وخبره: الاسم الظاهر (بخيل).

وفي المثال الخامس: نفت (ما) حكم الجملة المؤلفة من (كان) الناقصة، واسمها الضمير المتصل بها مباشرةً، وخبرها: الجملة الفعلية (أبكى)، وفي المثال السادس: نفت (ما) مضمون وحكم الجملة المؤلفة من الفعل (كان) واسمه: الضمير المستتر جوازاً المقدَّر (هو) وخبره الاسم الظاهر (خطيباً)، ومن الواضح أنّ (ما) كما أشار صاحب المفصل في توجيهه السابق حرف غير مختص، أي لا يعمل فيما يليه.

٢- الفعل الناقص منفياً بـ (لم):

وردت جملة الفعل الناقص المنفي بـ (لم) مع الفعل المضارع – في شعر أحمد دحبور في ثلاثة وأربعين موضعاً منها:

١- لم تكن درجة[١].

٢- فلم يكنْ مرةً معي، وقاربه[٢].

٣- لم نكنْ يا جرحُ نعلم، ولم تكنْ حتى جيوب السر تعلم[٣].

٤- لم أكنْ أرقص[٤].

٥- لم تكنْ تلقمني الكسرة حتى غربتني[٥].

٦- لم تكنْ يوماً علاماتٍ مميزة[٦].

فيما مرّ من الأمثلة الشعرية السابقة، حيث تكررت (لم) ست مرات، وتكررت مع الفعل المضارع الناقص المجزوم، وقد نفته، ونفت اسمه وخبره، ففي المثال الأول: نفت (لم) الجازمة مضمون الجملة المؤلفة من الفعل (تَكنْ)، واسمه: المستتر جوازاً يه وتقديره (هي) وخبره الاسم الظاهر (درجة)، وفي المثال الثاني: نفت (لم) مضمون الجملة المؤلفة من الفعل الناقص (يكن)

(١) دحبور: أيُّ بيت، ص ٧٣.
(٢) المصدر السابق، ص ٣٨.
(٣) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ١٩١.
(٤) المصدر السابق، ص ٣٩٥.
(٥) المصدر السابق، ص ٣٩٨.
(٦) المصدر السابق، ص ٤٣٥.

واسمه: الضمير المستتر جوازاً وتقديره (هو) وخبره (معي)، وفي المثال الثالث: نفت (لم) مضمون الجملة المؤلفة من الفعل الناقص (نكنْ) واسمه: الضمير المستتر فيه جوازاً وتقديره (هو) وخبره: الجملة الفعلية (نعلم) والأمر نفسه في المثال الثالث: في جملة: (لم تكن حتى جيوب السر تعلم).

وفي المثال الرابع: نفت (لم) أيضاً مضمون الجملة المؤلفة من الفعل (أكن)، واسمه الضمير المستتر فيه وجوباً وتقديره (أنا)، وخبره الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع التام (أرقص) .

وفي المثال الخامس: نفت (لم) مضمون الجملة الداخلة عليها من الفعل الناقص (تكنْ) واسمه الضمير المستتر جوازاً وخبره الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع (تلقمني)، وفي المثال السادس: نفت (لم) مضمون الجملة الداخلة عليها من الفعل الناقص (تكنْ) واسمه المستتر جوازاً وتقديره (هو) وخبره (علاماتٍ) المجرور بالكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مؤنث سالم، وهي علامة نصب فرعية خاصة بجمع المؤنث السالم.

ودلالة (لم) الثانية أنها قلبت الفعل المضارع ونقلته إلى الماضي ونفته، وأنها تدخل على المستقبل فتنقل معناه إلى الماضي، وهي حرف جزم يجزم فعلاً مضارعاً واحداً، وهذه التوجيهات سبق وأن تعرفنا عليها في التوجيهات النظرية الخاصة بالنفي عند الرُّماني، وصاحب قطر الندى وبل الصدى.

٣- الفعل الناقص المنفي بشرط:

ورد الفعل الناقص المنفي بشروط – في شعر أحمد دحبور – في ستة مواضع، وذلك مع الفعل (لا يزال) منفياً بـ (لم) الجازمة ومنها.

١- بعد هذا العمر أنك لم تزلْ جملاً[١].

٢- ولم تزلْ في كربلاء، وإنْ تنقلت البلاد[٢].

٣- لم أزلْ أستنبت الريح من الصبرة، والأمس الجديد[٣].

٤- لم أزلْ حياً[٤].

٥- لم أزلْ كسواد شعبي[٥].

---

(١) دحبور: أيُّ بيت، ص ١٢٥.
(٢) المصدر السابق، ص ١٢٣.
(٣) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٥٢.
(٤) المصدر السابق، ص ٢٠٤.
(٥) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٧٦٤.

في الأمثلة الشعرية السابقة، حيث تكرر الفعل (لا يزال) الناقص الذي يجب في عمله أن يكون مسبوقاً بـ (لا) النافية خمس مرات، وتكررت قبله (لم) الجازمة له أيضاً في خمس مرات، ففي المثال الأول: نفت (لم) مضمون الجملة المكونّة من الفعل الناقص (تزل)، واسمها الضمير المستتر وجوباً وتقديره (أنت) وخبره الاسم الظاهر: (جملاً)، وفي المثال الثاني: نفت (لم) مضمون الجملة المؤلفة من الفعل الناقص (تزلْ)، واسمها: الضمير المستتر فيه على سبيل الوجوب وتقديره (أنت)، وخبره شبه الجملة: (في كربلاء) المتعلقة بمحذوف خبر لا يزال وتقديره (كائناً، موجوداً) وفي المثال الثالث: نفت (لم) مضمون الجملة الداخلة عليها والمكونة من الفعل الناقص (أزلْ)، واسمه الضمير المستتر فيه وجوباً وتقديره (أنا) وخبره الجملة الفعلية (أستنبت).

وفي المثال الرابع: نفت (لم) مضمون الجملة الداخلة عليها، والمكوَّنة من الفعل الناقص (أزلْ) واسمه: الضمير المستتر فيه وجوباً وتقديره (أنا)، وخبره الاسم الظاهر (حياً)، وفي المثال الخامس: فقد نفت (لم) أيضاً مضمون الجملة الداخلة عليها من الفعل (أزلْ) الناقص، اسمه: الضمير المستتر فيه وجوباً وتقديره (أنا)، وخبره شبه الجملة المتعلق بمحذوف خبر، وتقديره (كائناً مستقراً، أو موجوداً).

وجميع الأفعال المضارعة الناقصة السابقة: جاءت مجزومة بـ (لم)؛ لأنّ (لم) حرفٌ مختصٌ بالدخول على الأفعال المضارعة، وتعمل فيه الجزم، وعلامة الجزم فيه هي: حركة الجزم الأصلية السكون في جميع الأفعال السابقة على التوالي.

ويرى الباحث أنّ نفي مثل هذه الأفعال يدل على استمرارية النفي وتجدده مع الفعل الناقص العامل بشروط كما أسلفنا.

٤- الفعل الناقص المنفي بـ (لن):

ورد الفعل الناقص منفياً بـ (لن) – في شعر أحمد دحبور – في موضعين اثنين لا غير، وذلك بعد استقراء شعر أحمد دحبور، وهما:

١- لن نصيرَ كبيراً مثل أبينا[١].

٢- غير أنّي لن أكونَ سواي[٢].

---

(١) دحبور: أيُّ بيت، ص ١٠٠.

(٢) دحبور: الأعمال الكاملة، ص٦٧٤.

فـي المثـالين الشـعريين السـابقين، تكـررت (لـن) مـرتين، وتكـرر معهـا الفعـلان المضـارعان الناقصان، وقد نصبتهما بعلامة النصب الأصلية وهي الفتحة الظاهرة على نهاية الفعل المضارع؛ لأنّه فعل مضارع صحيح الآخر، فوجب ظهور حركة النصب الأصلية عليه.

ففي المثال الأول: نفت (لن) حكم جملة الفعل الناقص (نصير)، واسمه المستتر فيه وجوباً وتقديره (نحن)، وخبره الاسم الظاهر: كبيراً، وفي المثال الثاني: نفت (لن) حكم ومضمون الجملة الداخلة عليها والمكونة من الفعل الناقص (أكونَ)، واسمه: الضمير المستتر وجوباً وتقديره (أنا) وخبره (سواي): المنصوب بالفتحة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة.

ودلالة نفي الفعل المضارع الناقص بـ (لن)، قد أشار إليها الدكتور/ مهدي المخزومي في قوله السابق "وهي أداة مختصةٌ بـ (يفعل)، ويفعل بعدها تشعر بالدلالة على ما يأتي من الزمان، وربما دلت (لن) على نفي مؤكد أو مؤبد، كما كان الزمخشري يظهر من استعمالاتها المختلفة"[١].

ويتفق الباحث مع التوجيه النحوي والدلالي للزمخشري، حيث إنّ ما ورد – في شعر أحمد دحبور – ينسجم تماماً مع أنّ النفي مؤبدٌ في المثالين السابقين، كما هو ظاهرٌ من دلالات السطرين السابقين.

٥- النفي بـ (لا):

ورد نفي الجملة ذات الفعل الناقص – في شعر أحمد دحبور – بـ (لا) النافية في ثلاثة مواضع هي:

١- فهل واصلت حتى لا يكونُ الضياعُ هديةً تُهْدَى[٢]؟

٢- لماذا لا يكون النبعُ أجملَ[٣]؟

٣- ولكنّه قد لا يكونُ مفيداً لقصيدة ملتزمة[٤]

في الأسطر الشعرية السابقة، فقد تكررت (لا) ثلاث مرات، وقد تكررت بعدها الأفعال الناقصة أيضاً ثلاث مرات.

ففي المثال الأول نفت (لا) مضمون الجملة المؤلفة من الفعل (يكونُ) واسمه: (الضياعُ) وهو اسمٌ ظاهر، وخبره: (هدية) وهو اسم ظاهرٌ أيضاً، وفي المثال الثاني: نفت (لا) حكم الجملة

---

(١) يُنظر: المخزومي: في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص ٢٥٦.

(٢) دحبور: أيُّ بيت، ص ١٣٧.

(٣) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٤٣٥.

(٤) المصدر السابق، ص ٤٧٠.

الداخلة عليها والمؤلفة من الفعل (يكون) واسمه (النبعُ) وهو: اسمٌ ظاهرٌ، وخبره الاسم الظاهر أيضاً، وفي المثال ا لثالث نفت (لا) مضمون الجملة الداخلة عليها والمؤلفة من الفعل (يكون)، واسمه: الضمير المستتر جوازاً وتقديره (هو) وخبره: الاسم الظاهر (مفيداً).

والنفي بـ (لا) في الأسطر الشعرية السابقة مسلطٌ على الفعل من جهة، وعلى الخبر من جهة أخرى، فيعم النفي مضمون الجملة كلها.

ويتفق الباحث مع رأي (إبراهيم مصطفى) السابق في أنّ (لا) تستعمل مع الأفعال وبخاصة الفعل المضارع أكثر من الأسماء.

وقد جاءت الأشطر الشعرية الوحيدة، والخاصة بالفعل المضارع المنفي بـ (لا) – في شعر أحمد دحبور – حسب توجيهات وآراء (إبراهيم مصطفى السابقة)؛ لأنها لم ترد إلا مع الفعل المضارع فقط كما رأينا.

لذلك جاءت الأفعال المضارعة بعدها كما هو الحال في الأشطر الشعرية السابقة مرفوعة وعلامة رفعها الضمة الظاهرة على آخرها.

أما بخصوص النفي بـ (لمّا) مع الفعل الناقص؛ فإن الباحث لم يعثر حتى ولو على مثال واحد ليبسط له الحديث.

التقديم والتأخير في الجملة الفعلية المنفية ذات الفعل الناقص:

وردت جملة الفعل الناقص المنفي، وخاصةً مع (لم) وقد تقدم خبرها وجوباً على اسمها في خمسة مواضع، وجوازاً في موضع واحد – في شعر أحمد دحبور – وهي:

١- ما كان لي صوتٌ، وما لي فم[١].

٢- ما كان لدينا سيفٌ حين نفرنا أول يوم[٢].

٣- لو لم يكن لنا أخواتٌ لورثنا على الأقل[٣].

٤- فلم يكن للحوذي متَّسعٌ[٤].

٥- لم تكن ضيقة مدينة الأحلام[٥].

---

(١) دحبور: أيُّ بيت، ص ١٨.
(٢) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٢٢٨.
(٣) المصدر السابق، ص ٦٧٥.
(٤) المصدر السابق، ص ٦٠٧.
(٥) المصدر السابق، ص ٦١٠.

في الأمثلة الشعرية السابقة، وردت جملة الفعل الناقص خلاف الترتيب الأصلي للجملة الاسمية عند دخول الأفعال الناقصة عليها وهو: (الفعل الناقص منفياً + اسمه + خبره).

ففي المثال الأول: نفت (ما) مضمون جملة الفعل الناقص (كان)، واسمه المتأخر وجوباً لأنه نكرة محضة تامة غير مخصصةٍ لا بوصف ولا إضافة، وخبرها شبه الجملة (لي) المتعلق بمحذوف خبر وتقديره (موجوداً)، وفي المثال الثاني نفت ٠ما) مضمون الجملة المؤلفة من (كان) وخبرها المتقدّم وجوباً (لدينا) واسمه المتأخر وجوباً (سيفٌ)؛ لأنه نكرة تامة محضة، وكان الخبر شبه جملة ظرفية.

وفي المثال الثالث: نفت (لم) المسبوقة بالشرط غير الجازم (لو) مضمون الجملة الداخلة عليها، والمكونة من الفعل (يكنْ)، وخبره: شبه الجملة الجار والمجرور (لنا)، واسمه المتأخر وجوباً عنه (أخواتٌ) وقد تقدم الخبر شبه الجملة على الاسم وجوباً، لأن الاسم نكرة محضة تامة والخبر شبه جملة مكوّنة من جار ومجرور.

وفي المثال الرابع: نفت (لم) مضمون جملة الفعل (يكنْ) الناقص، وخبرها المتقدم وجوباً (للحوذي) لأنه شبه جملة، واسمها (متسعٌ)؛ لأنه نكرة تامة، وفي المثال الخامس: نفت (لم) مضمون الجملة المؤلفة من الفعل الناقص (تكن) وخبره المتقدّم جوازاً (ضيقة) واسمه المتأخر جوازاً (مدينة الأحلام)، ويرى الباحث أن دلالة تقديم ما حقه التأخير في هذه الأمثلة وغيرها هو إثارة الاهتمام للمتقدم وتخصيصه.

استتار اسم الفعل الناقص في الأفعال الناقصة المنفية:

جاء الفعل الناقص واسمه مستتر في – شعر أحمد دحبور – في ثلاثة عشر موضعاً كلها مع (لم) النافية ومنها:

١- ألم تكنْ دوماً أباه؟ فأينه[١]؟

٢- لو لم تكنْ غولَ الأذى[٢].

٣- ولم تكنْ لتفهمَ[٣].

٤- لم نكن وصلنا الشارع[٤].

---

(١) دحبور: أيُّ بيت، ص ٩.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٢.

(٣) المصدر السابق، ص ١٥٥.

(٤) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٥٢٢.

٥- ولم أكن أحلم تلك الأمسية[١].

٦- ولم أكن بيننا[٢].

فيما مرَّ من أمثلة، فقد تكررت (لم) ست مرات، وقد نفت مضمون الجملة المؤلفة من الفعل الناقص، واسمه، وخبره، ففي المثال الأول: نفت (لم) الفعل المضارع الناقص مجزوم بـ (لم) وعلامة جزمه السكون الظاهر، واسمه: الضمير المستتر وجوباً وتقديره (أنت)، وخبره (أباه) المنصوب بالألف؛ لأنه من الأسماء الستة، وفي المثال الثاني: نفت (لم) كذلك حكم الجملة الداخلة عليها والمكوَّنة من الفعل المضارع الناقص المجزوم بـ(لم) المسبوقة بالشرط غير الجازم (لو)، واسمه: الضمير المستتر فيه وجوباً، وتقديره (أنت)، وخبره الاسم الظاهر: (غولَ) المنصوب بعلامة النصب الأصلية، وهي (الفتحة).

والأمر نفسه في المثال الثالث: حيث نفت (لم) مضمون الجملة المؤلفة من الفعل المضارع الناقص المجزوم بـ (لم) وعلامة جزمه السكون، واسمه: الضمير المستتر فيه وجوباً، وتقديره (أنت)، وخبره مجموع الجملة الفعلية في قوله (لتفهم)، وفي المثال الرابع: نفت (لم) مضمون الجملة الداخلة عليها، والمؤلفة من الفعل المضارع الناقص المجزوم بـ (لم) وعلامة جزمه السكون الظاهر، واسمه: الضمير المستتر فيه وجوباً وتقديره (نحن)، وخبره وهو مجموع الجملة الفعلية المكوَّنة من الفعل الماضي، وناء الفاعلين، والمفعول به (الشارع).

وفي المثال الخامس: نفت (لم) الجملة الداخلة عليها، والمكوّنة من الفعل المضارع الناقص المجزوم بـ (لم) وعلامة جزمه السكون، واسمه: الضمير المستتر فيه وجوباً وتقديره (أنا)، وخبره: مجموع الفعل المضارع وفاعله المستتر، والأمر نفسه في المثال السادس: حيث نفت (لم) مضمون جملة الفعل الناقص (أكن) واسمه: المستتر فيه وجوباً، وتقديره (أنا)، وخبره شبه الجملة الظرفية المتعلقة بمحذوف خبر (أكن) الناقصة وتقديره (كائناً ، مستقراً، موجوداً).

ولم يرد – في شعر أحمد دحبور – خبر الفعل الناقص المنفي محذوفاً، وكذلك لم يرد حذف الجملة ذات الفعل الناقص في شعره، إلا في مثال واحدٍ، حُذِفَ فيه الفعل الناقص وبقي اسمه وخبره، والمثال هو:

- ما كان لي صوتٌ، ما لي فمٌ[٣].

---

(١) المصدر السابق، ص ٥٨٣.

(٢) المصدر السابق، ص ٦٥.

(٣) دحبور: أيُّ بيت، ص ١٨.

حيث حذف الفعل (كان) الناقص من قوله: (وما لي فمٌ) وتقدير الكلام فيه: (ما كان لي صوتٌ، وما كان لي فمٌ) وعندما حذفت (كان) الثانية إنَّما حذفها لدلالة السياق عليها في كان الأولى، وللاحتراز من العبث

اقتران خبر كان الناقصة بحرف الجر الزائد في الجملة ذات الفعل الناقص المنفي:

وقد وردت جملة الفعل الناقص المنفية – في شعر أحمد دحبور – وقد اقترن خبرها بحرف الجر الزائد في مثالين فقط وهما:

١- ولم تكن بالمستحيل[١].

٢- ما كان من تمر لنقتات به[٢].

ويتضح من خلال المثالين السابقين، أنّ (لم) الجازمة قد نفت حكم الجملة المؤلفة من الفعل المضارع الناقص المجزوم بالسكون الظاهر، واسمه الضمير المستتر على سبيل الوجوب (أنت)، وخبره: (بالمستحيل) المقترن بـ (الباء) الزائدة، ليعرب: خبر (تكن) الناقصة مجرور لفظاً منصوب محلاً بعد الباء الزائدة الواقعة في خبر (كان).

وفي المثال الثاني: حيث نفت (ما) مضمون الجملة المؤلفة من الفعل (كان)، واسمه: الضمير المستتر فيه جوازاً وتقديره (هو) وخبره: (من تمر) المقترن بـ (من) الزائدة ليعرب: فعل ماضي ناقص مبني على الفتح.

وقد أسلفنا الحديث عن اقتران خبر (ليس) كثيراً بالباء الزائدة، وكذلك الأمر نفسه مع (كان) في التوجيهات النحوية السابقة والخاصة بباب كان وأخواتها في هذا البحث.

نفي ما جاء تاماً من هذه الأفعال:

وردت جملة الفعل (كان) تامةً – في شعر أحمد دحبور – في ثلاثة مواضع حيث جاءت بمعنى الفعل التام: (وجَد – حَصَلَ) وهذه الأمثلة هي:

١- ثُمَّ كان احتكاكٌ، ونارٌ، وما كان ضوءٌ[٣].

حيث وردت في المثال الشعري السابق (كان) تامةً بمعنى حَصَلَ وفاعله: ضوءٌ، ، ونفت (ما) مضمونها، وتقدير الكلام: (ما حصل ضوءٌ) وهي جملة فعلية تامة.

---

(١) المصدر السابق، ص ١٢٣.

(٢) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٢٢٩.

(٣) المصدر السابق، ص ٦٥٥.

الفصل الرابع

الجملة الخبرية المؤكدة

وجاء في مبحثين :

المبحث الأول: **مؤكدات الجملة الاسمية**.

أولاً: التوكيد بـ (إنَّ وأنَّ):

ثانياً: التوكيد بـ (لام الابتداء):

ثالثاً: التوكيد بـ (أما):

رابعاً: التوكيد بالقصر:

خامساً: التوكيد بـ (ضمير الفصل):

سادساً: التوكيد بالتوكيد المعنوي:

سابعاً: التوكيد بالأدوات الزائدة للجملة الاسمية:

المبحث الثاني: **الجملة الخبرية الفعلية المؤكدة**.

أولاً: التوكيد بـ (قد) .

ثانياً: التوكيد بالقسم المحذوف وذلك بعد (قد) .

ثالثاً: التوكيد بـ (القصر) .

رابعاً: التوكيد بالتوكيد المعنوي.

خامساً: التوكيد بالتوكيد اللفظي.

سادساً: التوكيد بـ (الضمير المنفصل) .

سابعاً: التوكيد بـ (الأدوات الزائدة) .

التوكيد: يُقال: التوكيد والتأكيد ومعناهما واحد. جاء في لسان العرب: "وكد العقد: وثقه، والهمزة فيه لغة... وبالواو أفصح"(١).

والتوكيد أسلوبٌ من أساليب العربية، يهدف إلى الإزالة وجلاء الأمر، وهذا ما أشار إليه صاحب أسرار العربية بقوله: "إنْ قال قائل: ما الفائدة من التوكيد؟ قيل: الفائدة في التوكيد التحقيق وإزالة التجوُّز في الكلام، لأنّ من كلامهم المجاز؟ ألا ترى أنهم يقولون: (مررتُ بزيدٍ") وهو يريدون المرور بمنزله ومحله، و(جاء في القوم) وهم يريدون بعضهم؟"(٢).

وينسجم رأي الدكتور: مهدي المخزومي مع التعريف السابق للتوكيد، حيث يقول: "التوكيد تثبيت الشيء في النفس، وتقوية أمره، والغرض منه إزالة ما علق في نفس المخاطب من شكوك، وإماطة ما خالجه من شبهات"(٣).

ويشير المخزومي إلى صورٍ تعبيريةٍ مختلفةٍ للتوكيد، وذلك قوله: "هذا وإنَّ للتوكيد صوراً تعبيريةً مختلفةً؛ بالأداة حيناً، وبغيرها أحياناً، وتختلف هذه الصورة شدةً وضعفاً، وتستعمل وفق الحاجة، ووفق متطلبات الظروف"(٤).

ورأى صاحب "المقدمة الجزولية في النحو" أنَّ التوكيد ضربان: لفظي، ومعنوي، وهذا ما أشار إليه بقوله: "التوكيد: تكرير وإحاطة، فالتكرير ضربان: تكرير لفظٍ وتكرير معنى؛ فتكرير اللفظ أن تعيده على نحو ما تقدم، ويتبع الاسم والفعل والحرف والجُمل، وتكرير المعنى نفسه وعينه، ويتبع الاسم المعرفة مطلقاً، والإحاطة يتبع الاسم والمعرفة المتجزئ"(٥).

ويستطرد (الجزولي) في توجيهه النحوي واللغوي لظاهرة التوكيد في اللغة، حيث يرى أنَّه لا يجوز عطف ألفاظ التوكيد على بعضها البعض، وذلك قوله: "وألفاظ التوكيد لا يجوز عطف بعضها على بعض بالحروف فيحصل الفصل بالحرف بين المؤكِد والمؤكد، ولما فيه من عطف الشيء على نفسه، ويصح أنّ توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس من غير واسطةٍ بينهما كقولك: (قمتَ نفسُك)؛ لأنّ النفس لم تتمكن من التوكيد"(٦).

وعملية التوكيد اللغوي في العربية إنَّما تتم، حسب حال المخاطب، وكذلك حسب قبوله وتردده

---

(١) ابن منظور: لسان العرب، مادة (وكد)، ٣: ٤٦٦.
(٢) ينظر: الأنباري: أسرار العربية، ١٥١.
(٣) ينظر: المخزومي: النحو العربي: نقد وتوجيه، ص ٢٣٤.
(٤) المرجع السابق، ص ٢٣٧، ويُنظر: شرح المفصل ص ٢٢٢ – ٢٢٣.
(٥) يُنظر: المقدمة الجزولية في النحو، ص ٧٣.
(٦) المصدر السابق، ص ٧٥.

وشكه وإنكاره في قبول مضمون الخبر من المتكلم، فقد يتردد المخاطب في إسناد طرفي الجُملة إلى الآخر، ويفسر السكاكي هذا الأمر بلاغياً بقوله: "فإذا ألقى الجملة الخبرية إلى من هو خالي الذهن عما يلقى إليه، ليحضر طرفاها عنده وينتقش في ذهنه استناد أحدهما إلى الآخر ثبوتاً أو انتفاءً، كفى في ذلك الانتقاش حكمه، ويتمكن لمصادفته إياه، خالياً، فتستغني الجملة عن مؤكدات الحكم، وسمي هذا النوع من الخبر ابتدائياً"(١).

ويستطرد (السكاكي) في توجيهه قائلاً: "وإذا ألقاها إلى طالبٍ لها، متحير طرفاها عنده دون الاستناد، فهو منه بين بين، لينقذه عن ورطة الحيرة، استحسن تقوية المنقذ بإدخال (اللام) في الجملة، أو (إنّ)، كنحو: (لزيدٌ عارف) أو (إنّ زيداً عارفٌ) وسمي هذا النوع من الخبر طلبياً"(٢).

أما إذا كان المخاطب منكراً، وجاحداً للخبر ومضمونه؛ فإنه يؤكد له حسب درجة إنكاره قوة وضعفاً: وهذا ما يشير إليه السكاكي أيضاً بقوله: "وإذا ألقاها إلى حاكم فيها بخلافه، ليرده إلى حكم نفسه، استوجب كلمة ليترجح تأكيداً بحسب ما أشرب المخالف الإنكار في اعتقاده كنحو: "صادق إنيّ" لمن ينكر صدقك إنكاراً، و"إنِّي لصادقٌ" لمن يبالغ في إنكار صدقك، و"والله إنِّي لصادقٌ"(٣).

وإلى مثل هذا ذهب الخطيب القزويني بقوله: "فإن كان المخاطب خالي الذهن من الحكم بأحد طرفي الخبر على الآخر، والتردد فيه؛ استُغني عن مؤكدات الحكم كقولك: "جاء زيدٌ وعمروٌ ذاهب" فيتمكن في ذهنه لمصادفته إياه خالياً، وإنْ كان متصوّر الطرفين، متردداً في إسناد أحدهما إلى الآخر طالباً له حُسن تقويته بمؤكد، كقولك: "لزيدٌ عارفٌ" أو "إنَّ زيداً عارفٌ"، وإن كان حاكماً بخلافه، وحسب توكيده بحسب الإنكار؛ فتقول: "إنِّي صادق" لمن ينكر صدقك، ولا يبالغ في إنكاره، و"إنِّي لصادقٌ" لمنْ يبالغ في إنكاره"(٤).

فالخبر الابتدائي، الذي يخلو من مؤكدات اللغة – حسب التوجيهات البلاغية السابقة – له دلالة تختلف عن دلالة الخبر الطلبي، وكذلك تختلف دلالة الخبر الإنكاري عنهما وهو ما يشير إليه القزويني من خلال إجابة أبي العباس (للكندي)، حيث يقول: "ويؤيد ما ذكرناه جواب أبي العباس (الكندي) عن قوله: إني أجد في كلام العرب حشواً، يقولون (عبدُ الله قائمٌ) و(إنَّ عبدَالله قائمٌ)، و(إنَّ عبدَ الله لقائمٌ) والمعنى واحد، بأن قال: بل المعاني مختلفة، فـ (عبد الله قائم) إخبار

---

(١) يُنظر: السكاكي: مفتاح العلوم، ص ١٧٠.

(٢) المصدر السابق، ص ١٧٠.

(٣) المصدر السابق، ص ١٧١.

(٤) القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص ٢٨.

عن قيامه، و(إنّ عبد الله قائمٌ) جواب عن سؤال سائل، و(إنّ عبدَ الله لقائمٌ) جواب عن إنكار منكر، ويسمى النوع الأول من الخبر ابتدائياً، والثاني طلبياً، والثالث إنكارياً، وإخراج الكلام عن هذه الوجوه، إخراجاً على مقتضى الظاهر)[1].

ويتفق الباحث مع التوجيهات النحوية والبلاغية السابقة لظاهرة التوكيد في اللغة، حيث إنّ التوكيد – من شأنه – أن يزيل الإبهام والغموض وإزالة التجوّز كما ذكر المخزومي في توجيهه السابق، كما أن الباحث متفقٌ مع صاحب المقدمة الجزولية في النحو : الذي يرى أنّ التوكيد ضربان: لفظي معنوي، وأنَّ التوكيد يكون بالحرف والاسم والفعل والجُمل، كما يتفق الباحث أيضاً مع توجيهات السكاكي والقزويني البلاغية لظاهرة التوكيد، حيث إنَّ التوكيد يكون بحسب حال المخاطب من حيث جحوده وإنكاره لمضمون الخبر، ففي هذه الحالة يُستحسن توكيد الخبر بالمؤكدات المختلفة حسب درجة جحوده وإنكاره.

وسأتناول دراسة الجملة الخبرية – بقسميها – حسب ما ورد من مؤكدات كل منهما في شعر أحمد دحبور.

---

(١) يُنظر: المصدر السابق، ص ٢٩.

المبحث الأول: مؤكدات الجملة الإسمية

جاءت الجملة الإسمية مؤكدةً في شعر أحمد دحبور في: أربعمائة وسبع وستين موضعاً، وعلى النحو الآتي:

أولاً: التوكيد بـ(إنَّ وأنَّ)

(إنَّ وأنَّ) بكسر الهمزة وفتحها حرفان يفيدان التوكيد، وهما من النواسخ الحرفية التي تدخل على الجملة الاسمية – كما أسلفنا الحديث في ذلك – ويرى (صاحب الأصول في النحو) أنّ المواضع التي تقع فيها (أنَّ) المفتوحة، لا تقع فيها (إنَّ) المكسورة وهذا قوله: "وأنَّ الشديدة ليست كذلك؛ لأنه لا يليها إلا الاسم، وهي بعد للتأكيد، كما إنَّ (إنَّ) المكسورة، للتأكيد... والمواضع التي تقع فيها (أنَّ) المفتوحة لا تقع فيها (إنَّ) المكسورة، فمتى وجدتهما يقعان في موقع واحد، فاعلم: أنّ المعنى والتأويل مختلف. وإذا وقعت (أنَّ) موقع المصدر الذي تدخل عليه لام الجر فتحتها نحو: (جئتك أنَّك تريد الخير)"[(١)].

وتدخل (إنَّ وأنَّ) على الجملة الاسمية لتوكيدها، فتنصبان الاسم، وترفعان الخبر، وهذا ما يؤكده العكبري (ت ٦١٦هـ) بقوله: "أنّ وإنّ وأخواتها تقتضي اسمين مع اختصاصهما بالاسم، فوجب أن تعمل فيهما، كالفعل نفسه، وبيانه أنَّ (إنَّ) تدخل على مبتدأ وخبر، والمبتدأ يقتضي الخبر، والخبر يقتضي المبتدأ، و(إنَّ) تقتضيهما جميعاً، فإذا عملت في الاسم الأول لاقتضائها إياه، عملت في الثاني كذلك، بل فيه آكد؛ وذلك أنّ تأثير (إنَّ) وأخواتها في الخبر دون المبتدأ"[(٢)].

والتوجيهات السابقة لظاهرة التوكيد بـ (إنَّ وأنَّ) يؤكدها الزمخشري بقوله: "إنَّ وأنَّ، هما تؤكدان مضمون الجملة، وتحققانه، إلا أنَّ المكسورة الجملة معها على استقلالها بفائدتها، والمفتوحة تقلبها إلى حكم المفرد..." [(٣)]، ويقول ابن يعيش شارحاً عبارة الزمخشري: "فإن قال قائل: (إنَّ زيداً قائمٌ) ناب مناب تكرير الجملة مرتين، إلا أنّ قولك: (إنّ زيداً قائمٌ) أوجز من قولك (زيدٌ قائمٌ زيدٌ قائمٌ) مع حصول الغرض من التأكيد.. فإن أدخلت اللام، وقلت: (إنَّ زيداً لقائمٌ) ازداد معنى التأكيد، وكأنه بمنزلة تكرار اللفظ ثلاث مرات"[(٤)].

ويتفق الباحث مع التوجيهات السابقة الخاصة بـ (أنَّ وإنَّ) ويرى أن دلالة التوكيد بهما أنهما يؤكدان مضمون الجملة الاسمية بطرفيها ويحققانه كما تحدث في ذلك شارح المفصل في قوله السابق.

---

(١) يُنظر: ابن السراج: الأصول في النحو، ١: ٢٦٦ – ٢٦٧.

(٢) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار العربي الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ . ١٩٨٦م.

(٣) ابن يعيش: شرح المفصل، ٨: ٥٩.

(٤) المصدر نفسه، ٨٤: ٥٩.

١. صور تأكيد الجملة الاسمية بـ (إنَّ):

وقد جاءت الجُملة الاسمية مؤكدة بـ (إنَّ) في: (مئتين وستة وخمسين موضعاً) وقد جاءت حسب الصور الآتية:

الأولى: الأداة + اسمها معرفة + خبرها مفرد نكرة مخصصة أو نكرة:

وردت هذه الجملة مؤكدة بـ (إن) في (خمسة وسبعين موضعاً) في – شعر أحمد دحبور – ومنها الأمثلة الآتية:

١- قدمتُ دفاعي... إني طائعٌ[١].

٢- إنها ساعة الولادة[٢].

٣- إنّ السنابل شاخصةٌ[٣].

٤- إني حافظٌ درسي[٤].

٥- تلفتُ إنّ بعض الظنِّ إثمٌ[٥].

ففي الأمثلة السابقة: جاءت (إنَّ) مكسورة الهمزة وجوباً، وذلك في خمسة مواضع، وقد تمّ تأكيد اتصاف اسمها في كل منها وهو: (ضمير المفرد الياء، في المثال الأول، وضمير المفرد الهاء) في المثال الثاني، والسنابل) في المثال الثالث، وضمير الغائب للمفرد في المثال الرابع، وبعض في المثال الخامس) بخبرها وهو: طائعٌ في المثال الأول، وساعة الولادة في المثال الثاني، وشاخصة في المثال الثالث، وحافظ في المثال الرابع، وإثم في المثال الخامس، على التوالي:

والخبر في الجُمل (الأولى، الثانية، الرابعة) مشتقٌ من الفعل (طاع، شخص، حفظ)، لذلك جاء حاملاً للضمير العائد على الاسم في خبر الجملة الأولى، والثالثة والرابعة، أما الخبر في الجملة الثانية: فعلى الرغم من أنَّه معرَّفٌ بالإضافة للاسم الظاهر بعده فإن جامد لا يحمل ضميراً يعود على الاسم، وفي المثال الخامس: جاء الخبر (إثم) نكرة غير مخصصة لا بوصف ولا إضافة وكذلك جاء جامداً، خلا من الضمير الذي يربط ويعود على الاسم في خبر الجملة الخامسة.

---

(١) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٢٣٣.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٩٩.

(٣) المصدر السابق، ص ٣٠٨.

(٤) المصدر السابق، ص ٤٢٩.

(٥) المصدر السابق، ص .

الثانية: الأداة + اسمها معرفة + خبرها معرفة:

وردت هذه الجملة – في شعر أحمد دحبور – في (سبعين موضعاً) منها:

١- إنَّه العجلُ السمين[١].

٢- لكنها الدنيا تدور... وإنَّه الصوتُ المحتم[٢].

٣- إنها الشوكة المزمنة[٣].

٤- ألا إنني المغني[٤].

٥- بل: إنَّها الروح شقشقة في لسان[٥].

فيما مرَّ من أمثلةٍ، حيث تكررت (إنَّ) المكسورة الهمزة خمس مرات ومسوغ كسر همزتها وقوعها في بداية الكلام، وقد جاء اسمها معرفة وهي: (ضمير المفرد في المثال الأول، وضمير المفرد في المثال الثاني، وضمير المفرد المؤنثة في المثال الثالث وضمير المتكلم المفرد في المثال الرابع، وضمير المفردة الغائبة في المثال الخامس).

وقد جاء خبرها في الأمثلة السابقة معرفةً وهي: (العجلُ، الصوتُ، الشوكةُ، المغني، الروح) على التوالي.

وقد أكدت (إنّ) في المواضع الخمسة السابقة مضمون خمس جمل تألفت من أسماء (إنّ) وأخبارها.

وقد جاء الخبر في الأمثلة رقم: (١، ٢، ٣، ٥) جامداً، بمعنى أنَّه لا يحمل ضميراً يربط خبر إنَّ بأسمائها، أما في المثال الرابع: فقد جاء خبر (إنَّ) المكسورة الهمزة وهو قوله: (المغني) مشتقاً على صيغة اسم الفاعل، وقد جاء حاملاً لضمير يربط الخبر بالاسم المؤكد بـ (إنَّ) المكسورة وتقدير الضمير (أنا).

الثالثة: الأداة + اسمها معرفة + خبرها شبه جملة:

وردت هذه الجملة مؤكدة بـ: (إنَّ) المكسورة الهمزة وجوباً – في شعر أحمد دحبور – في أربعة مواضع هي:

---

(١) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ١١١

(٢) المصدر السابق، ص ٢١٦.

(٣) المصدر السابق، ص ٤٧٠.

(٤) المصدر السابق، ص ٦٣١.

(٥) دحبور: أيُّ بيت، ص ١٠٩.

١- سيخط: إنَّ الأرضَ لي، والبحر لي[١].

٢- وإنني هنا[٢].

٣- إنَّ الذبيحة في الشارع الآن[٣].

٤- إنَّ ليلى هنا[٤].

فيما مر أكدت (إنَّ) في أربعة مواضع، مضمون أربع جمل تألفت كل منها من اسم (إنّ) وهو: (الأرض، ضمير المتكلم، الذبيحة، ليلى)، وخبرها: (لي، هنا، في الشارع، هنا) على التوالي.

ومن الملاحظ: أنّ (إنَّ) جاءت مكسورة الهمزة وجوباً في المواضع الخمسة؛ لأنها جاءت في صدر الجمل السابقة، وقد جاءت أسماؤها معرفة في المثال الأول والثالث والرابع، وجاء اسمها في المثال الثاني معرفاً لأنه ضمير.

والملاحظ أيضاً أنَّ هذه الأسماء قد تقدمت على أخبارها على سبيل الوجوب، وقد جاءت أخبارها شبه جملة، ففي المثال الأول: جاء الخبر شبه جملة مكوَّنة من جار ومجرور وهو قوله: (لي) المتعلقة بمحذوف خبر لـ (إنَّ) الناسخة وقد تكررت (لي) في نفس الشطر الشعري لتقع خبراً لـ (إنَّ) المحذوفة، وتقدير الكلام: إنَّ الأرضَ لي، وإنّ البحرَ لي.

وفي المثال الثاني: جاء خبر (إنّ) شبه الجملة الظرفية المكانية وهو قوله: (هنا) المتعلقة بمحذوف خبر إنّ، وفي المثال الثالث: وقع الخبر شبه جملة مكونة من الجار والمجرور وهو قوله (في الشارع) المتعلقة بمحذوف خبر إنَّ الناسخة، وفي المثال الرابع: جاء الخبر شبه الجملة الظرفية المكانية المتعلقة بمحذوف خبر إنَّ.

الرابعة: الأداة + اسمها معرفة + خبرها جملة:

أ. الأداة + اسمها معرفة + خبرها جملة اسمية:

وقد وردت هذه الجملة مؤكدة بـ (إنَّ) – في شعر أحمد دحبور– في موضع واحدٍ وهو قوله:

- ألن يقولوا: إنّي أنا الملومُ؟[٥].

في المثال السابق أكدت (إنّ) مضمون الجملة المؤلفة من اسم (إنَّ) وهو: الضمير، وخبرها المؤلف

---

(١) المصدر السابق، ص ١٩.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٤.

(٣) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٥٩١.

(٤) المصدر السابق، ص ٦٩١.

(٥) المصدر السابق، ص ٥٨٣.

من المبتدأ: (أنا) وخبره: (الملومُ)، وقد جاءت إنَّ من المثال السابق مكسورة الهمزة، وجاء اسمها معرفة وهو (الضمير)، وخبرها جملة اسمية مكوَّنة من المبتدأ وهو الضمير (أنا) وخبره: (الملومُ).

ب . الأداة + اسمها معرفة + خبرها جملة فعلية ذات الفعل الماضي:

وقد وردت هذه الجملة مؤكدة بـ (إنّ) في (خمسة وثلاثين موضعاً)، جاء فعل الجملة الواقعة خبراً بصيغة الماضي، ومنها الأمثلة الآتية:

١- إني نقلتُ السّر من دوامة البحر إلى رأسي الجميل[١].

٢- إنَّ أروقه السُّم السقطري استوت[٢].

٣- قلت: إنّي تدرجتُ في سلّم السعد[٣].

٤- إنّ الصبي الصغير استعاذ إذن قلبه[٤].

٥- إنّ فدائياً نجا[٥].

في الأمثلة السابقة، حيث أكدت (إنّ) في خمسة مواضع، مضمون خمس جمل، تألفت كل منها من اسم (إنّ) وهو: (ضمير المتكلم والياء، أروقة، ضمير المتكلم الياء، الصبي، فدائياً)، وخبرها الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي، وهي: (نقلتُ، استوت، تدرجتُ، استعاذ، نجا) على التوالي.

ومن الملاحظ في الأمثلة السابقة: كسر همزة (إنَّ) وجوباً في المثال الأول، والثاني، والرابع والخامس، لأنها جاءت في صدر الجملة، كما أنّ همزتها كسرت وجوباً في المثال الثالث في قوله: (إني تدرجت) لأنها جاءت بعد القول، وقد جاءت أسماؤها معرفة، وأخبارها جملة فعلية ذات فعلٍ ماضٍ.

وجاءت هذه الجملة مؤكدة بـ (إنّ) مع الفعل المضارع في خمسةٍ وأربعين موضعاً في شعر أحمد دحبور – ومنها الأمثلة الآتية:

١- إنَّه يكتبُ ما يجهله[٦].

٢- طاب الفتحُ إنّ الجوعَ يفتنه[١].

---

(١) المصدر السابق، ص ٤٠٤.
(٢) المصدر السابق، ص ٤٦٠.
(٣) المصدر السابق، ص ٥٥٢.
(٤) المصدر السابق، ص ٦٦٤.
(٥) المصدر السابق، ص ٤٤٩.
(٦) المصدر السابق، ص ١١٨.

٣- إنّ أسنانك البيضاء تشْهدُ[٢].

٤- إنّي أطلبُ المذود كي يشهد[٣].

٥- إنها تتألمُ... بل تتكلم[٤].

في الأمثلة السابقة كُسرت همزة (إنّ) وجوباً في المواضع الخمسة السابقة؛ لأنها جاءت في صدر الجُمل السابقة، وقد أكدت (إنّ) مضمون خمس جمل مكوَّنة من اسم (إنّ) على التوالي، وهي: (الهاء، الجوع، أسنانك، الياء، الهاء)، وخبرها الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع، وهو: (يكتبُ، يفتنه، تشهدُ، أطلبُ، تتألمُ) على التوالي.

ومن الواضح في الأمثلة السابقة مجيء أسماء (إنّ) المكسورة الهمزة وجوباً معرفةً، ففي المثال الأول: جاء اسم (إنّ) ضميراً متصلاً متقدماً على سبيل الوجوب على خبره الجملة الفعلية (يكتب)، وفي المثال الثاني: جاء اسم (إنّ) اسماً ظاهراً وهو قوله: (الفتح) وهو متقدّم وجوباً لأنه اسم ظاهر وخبره جملة فعلية فعلها مضارع، وكذلك الأمر في المثال الثالث: حيث جاء اسم (إنَّ) اسماً ظاهراً وهو قوله (أسنانك) وقد جاء معرفاً بالإضافة إلى الكاف، وجاء متقدماً على سبيل الوجوب؛ لأنه اسم ظاهر والخبر جملة فعلية ذات الفعل المضارع (أطلبُ)، والأمر نفسه في المثال الخامس؛ حيث جاء اسم (إنَّ) في المثال ضميراً متصلاً متقدماً على سبيل الوجوب، وجاء خبره جملة فعلية ذات فعل مضارع وهو قوله: (تتألمُ).

الخامسة: الأداة + اسمها نكرة مخصصة + خبرها جملة فعلية فعلها مضارع:

وردت هذه الجملة مؤكدة بـ (إنّ) في شعر أحمد دحبور في ثلاثة وعشرين موضعاً منها:

١- إنَّ قبيلة الفقراء تحفظُ حكمة الطوفان[٥].

٢- وإنَّ فراغاً بين لحمي ولحمها ليذكر أيام[٦].

٣- إنّ فارس الطعان لا يخيب[٧].

---

(١) المصدر السابق، ص ٢٠٠.
(٢) المصدر السابق، ص ٣١١.
(٣) دحبور: أيُّ بيت، ص ٦١
(٤) المصدر السابق، ص ١١١.
(٥) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٣٥٢.
(٦) المصدر السابق، ص ١٣٥.
(٧) المصدر السابق، ص ٢٩٣.

٤- إنّ ذابح القطعان... [١].

٥- ولو مِتُ غيلة فإن صلاتي إلى الأرض تخرجُ[٢].

في الأمثلة السابقة، تكررت (إنّ) بكسر الهمزة وجوباً في المواضع الخمسة السابقة، وقد أكدت (إنّ) مضمون الجمل السابقة، حيث أكدت (إنّ) مضمون الجملة في المثال الأول، وهي: الجملة المؤلفة من اسم (إنّ)، وهو قوله (قبيلة الفقراء) وهو اسم نكرة مخصص بالإضافة إلى الاسم الظاهر الذي بعد، وخبره: الجملة الفعلية في قوله (تحفظُ) التي شكلت مع فاعلها المحذوف جوازاً المقدر بـ (هو) والمفعول به وهو قوله: (حكمة الطوفان) خبر إنَّ، وفي المثال الثاني: أكدت (إنَّ) مضمون الجملة المؤلفة من اسم (إنّ)، المخصص بالإضافة للظرف وخبره الجملة الفعلية: (ليذكر)، وفي المثال الثالث: أكدت إنَّ ركني الجملة الداخلة عليها المكوّنة من الاسم (فارس) المخصص بالإضافة، وخبره الجملة ذات الفعل المضارع، وهي قوله: (لا يخيب)، والأمر نفسه في المثال الرابع، حيث أكدت (إنَّ) مضمون الجملة الداخلة عليها المكوَّنة من الاسم (ذابح) المخصصة بالإضافة للاسم الظاهر وهو قوله: (القطعان)، وخبره المحذوف جوازاً وهو الجملة الفعلية المفسرة في المثال الثالث، أما في المثال الخامس: فقد أكدت (إن) مضمون الجملة الداخلة عليها المكوَّنة من الاسم (صلاتي) المخصص والمعرف بالإضافة، وخبره: الجملة الفعلية وهي قوله: (تخرج).

السادسة: الأداة _ اسمها نكرة + خبرها نكرة مخصصة مشتق:

وردت هذه الجملة – في شعر أحمد دحبور – في مثال واحدٍ وهو:

- فإنَّ تجاراً للعواصم جاهزون[٣].

في المثال السابق، جاءت (إنَّ) مكسورة الهمزة وجوباً، وقد أكدت مضمون الجملة الداخلة عليها، والمكوَّنة من الاسم وهو: قوله (تجاراً) وهو نكرة غير مخصصة لا بوصفٍ ولا إضافة، وخبره المشتق وهو: قوله (جاهزون) المرفوع بالواو خبر لـ (إنّ).

السابعة: الأداة + الاسم معرفة مبني + الخبر نكرة غير مخصصة:

وردت هذه الجملة – في شعر أحمد دحبور – في موضعين اثنين لا غير، وهما:

١- إنَّ هذي النار ماءٌ[١].

---

(١) المصدر السابق، ص ٢٩٣.

(٢) المصدر السابق، ص ١٦٧.

(٣) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٣٤١.

٢- إنَّ هذا الحطب المبتل معفىً من طقوس الجمر[٢].

فيما مرَّ من أمثلةٍ أكدت (إنَّ) المكسورة الهمزة، مضمون الجملة المكوَّنة من الاسم المبني وهو قوله: (هذي) في المثال الأول، وخبرها النكرة غير المخصصة لا بالوصف ولا بالإضافة، وهو قوله: (ماء)، وفي المثال الثاني: أكدت (إنَّ مضمون الجملة الداخلة عليها، والمكوّنة من اسم الإشارة المبني على السكون في محل نصب اسم (إنّ)، وخبرها النكرة التامة، وهو قوله: (معفىً).

٢. صور تأكيد الجملة الاسمية بـ (أنَّ):

وقد جاءت الجملة الاسمية المؤكدة بـ: (أنَّ) بفتح الهمزة في شعر – أحمد دحبور – في (مئتين وواحد) موضع، وجاءت حسب الصور الآتية:

الأولى: الأداة + اسمها معرفة + خبرها مفرد نكرة مخصصة مشتق:

ووردت هذه الجملة مؤكدة بـ (أنّ) – في شعر أحمد دحبور – في واحد وخمسين موضعاً، منها:

١- وستعلمُ: أنيَّ في جرحي، في بعدي عنها الآن قريبٌ، وستعلمُ: أنّ الغور خصيبٌ[٣].

٢- ولأنّ الغورَ الضيق حتى الخنق رحيب[٤].

٣- يعلمُ الجفرَ أنَّ الصدى خائنٌ[٥].

٤- هل عدلٌ إذن أنك مطلوب[٦].

٥- لأنّ النار مصباحي على الأرض السليمة[٧].

فيما مرّ من الأمثلةالسابقة، حيث أكدت (أنَّ) المفتوحة الهمزة وجوباً؛ لأنها وقعت مع معموليها في محل، ركني الجملة الداخلة عليها، ففي المثال الأول، أكدت (أنَّ) مضمون الجملة المكوَّنة من اسم (أنَّ) وهو قوله: (ضمير المتكلم الياء) في أنّ وخبرها (قريب) المشتمل على رابطٍ أو ضمير يربط خبرها باسمها، وفي المثال الثاني: حيث أكدت (أنّ) مضمون الجملة المكوَّنة من اسمها وهو قوله: (الغور) وخبرها وهو قوله: (رحيب) على وزن (فعيل) المشتمل على ضمير يربطها باسمها، وفي المثال الثالث: أكدت (أنَّ) مضمون جملتها الداخلة عليها ممثلةً بالاسم وهو

---

(١) دحبور: أيُّ بيت، ص ١٧.
(٢) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٦٦٥.
(٣) المصدر السابق، ص ٢٢٦.
(٤) المصدر السابق، ص ٣٣٢.
(٥) المصدر السابق، ص ٢٤٤.
(٦) دحبور: أيُّ بيت، ص ٥٩.
(٧) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٢٤١.

قوله: (الصدى)، بخبرها المشتق وهو قوله: (خائن) اسم فاعل اشتمل على ضمير يربطه بالاسم (صدى) ، وفي المثال الرابع: أكدت (أنَّ) اسمها وهو ضمير الخطاب (الكاف) وبخبرها المشتق وهو قوله: (مطلوبٌ)، وهو اسم مفعول مشتق من الفعل (طُلِبَ) المبني للمجهول المشتمل على ضمير نائب الفاعل الذي يربط الخبر بالاسم في جملة (أنَّ)، وفي المثال الخامس: أكدت (أنَّ) مضمون الجملة الداخلة عليها، والمكوَّنة من اسمها: (النار) وخبرها المشتق وهو قوله: (مصباحي) اسم آلة ولكنه لا يشتمل على ضميرٍ يربط الخبر بالاسم كباقي المشتقات.

الثانية: الأداة + الاسم معرفة + خبرها معرفة:

ولقد وردت هذه الجملة – في شعر أحمد دحبور – مؤكدةً بـ (أنّ) المفتوحة في (ثلاثين موضعاً) منها:

١– والعنقاء محنتها أنَّكُم جرادتها تارة[١].

٢– ربما كان من حقه أنَّهُ سيدُ الخيل[٢].

٣– غير أنّي فراشةُ الماء تكفي[٣].

٤– إنْ تستبحْها... فحسبي أنَّها هبتي[٤].

٥– لأنَّ دمي جعبةُ الآخرين أجالسهم[٥].

فيما مرَّ أكدت (أنَّ) المفتوحة الهمزة مضمون خمس جمل، تألفت كل منها من اسم (أنّ) وهو: (ضمير المخاطب الكاف، ضمير المفرد الغائب الهاء، ضمير المتكلم الياء، ضمير الغائبة المفردة الهاء، دمي)، وخبرها (جرادتها، سيدُ الخيل، فراشةُ الماء، هبتي، جعبةُ الآخرين) على التوالي.

وفي المثال الأول: جاء اسم (أنَّ) معرفة وهو الضمير: (الكاف)، وخبره أيضاً معرفة وهو قوله: (جرادتها) المعرّف بإضافتها للضمير، وفي المثال الثاني: جاء اسم (أنَّ) وهو (الهاء) الضمير معرفةً، وخبره (سيدُ الخيل) معرفاً ومضافاً للاسم الظاهر (الخيل) وفي المثال الثالث: جاء اسم (أنّ) الضمير (الياء) معرفةً، وخبره: (فراشةُ الماء) معرفة بالإضافة، وفي المثال الرابع: جاء اسم (أنَّ) وهو ضمير المفردة الغائبة (الهاء) معرفةً، وخبره وهو قوله: هبتي، المعرَّف بالإضافة إلى ياء المتكلم، لذا فإنه يعرب بعلامة رفع أصلية

---

(١) دحبور: أيُّ بيت، ص ٥٣٥.

(٢) المصدر السابق، ص ٧٠.

(٣) المصدر السابق، ص ٩٠.

(٤) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ١٠٧.

(٥) المصدر السابق، ص ١٣٦.

مقدرة لاشتغال المحل بحركة المناسبة، وفي المثال الخامس: جاء اسم (أنَّ) (دمي) معرفة ليُعرب بحركة نصب أصلية مقدرة لاشتغال المحل بحركة المناسبة، وجاء خبرها وهو قوله (جعبة) معرفة بإضافته لقوله: (الآخرين)، ومن الملاحظ، أنَّ أسماء (أنَّ) في الأمثلة السابقة قد تقدمت على أخبارها وجوباً، لأنها ضمائر متصلة في الأمثلة من: (١-٤)، أما في المثال الخامس فقد تقدم الاسم وجوباً على الخبر لتساويهما في التعريف، وفتحت همزة (أنّ) وجوباً في الأمثلة السابقة لوقوعها مع معموليها في محل.

الثالثة: الأداة + اسمها معرفةً + خبرها شبه جملة:

وردت جملة (أنَّ)، واسمها معرفةً، وخبرها شبه جملة مكوَّنة من الجار والمجرور، أو شبه الجملة الظرفية المكوَّنة من الظرف والاسم المضاف بعده – في شعر أحمد دحبور – في (خمسة عشر موضعاً) منها:

١- أنكَّ أنت عندي ها هنا[١].

٢- غير أنّ الحزن من أسمائه الحسنى لماذا[٢]؟

٣- سأرضى بادعائي: أنّكم في مكانٍ ما على الخطّ[٣].

٤- فماذا لنا من فلسطين؟ أنّا لها[٤].

٥- أدري أنّ بعض العزم في الأوج[٥].

في الأمثلة السابقة أكدت (أنّ) في المواضع الخمسة، مضمون الجمل السابقة التي تألفت من اسم (أنّ) وهو قوله: (الكاف، الحزن، الكاف، الناء، بعض العزم)، وخبرها: (عندي، من أسمائه الحسنى، في مكانٍ، لها، في الأوج) على التوالي.

ففي المثال الأول: جاء اسم (أنّ) ضميراً متصلاً مقدماً وجوباً، وجاء الخبر شبه جملة ظرفية مكانية متعلق بمحذوف خبر لـ: (أنَّ)، وفي المثال الثاني: جاء اسم (أنَّ) اسماً ظاهراً، وهو قوله: (الحزنُ)، وخبره: (من أسمائه) وهو شبه جملة مكونة من جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لـ (أنّ) وتقديره (كائنٌ ، مستقرٌ ، موجودٌ).

---

(١) دحبور: أيُّ بيت، ص ٢٠.
(٢) المصدر السابق، ص ٩١.
(٣) المصدر السابق، ص ١٣٢.
(٤) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٧٢٧.
(٥) المصدر السابق، ص ٤٩١.

وفي المثال الثالث: جاء اسم (أنّ) مقدماً وجوباً؛ لأنه ضمير متصل، وخبره: شبه جملة مكوَّنة من الجار والمجرور في قوله: (في مكانٍ) المتعلق بمحذوف خبر أيضاً، وفي المثال الرابع: جاء اسم (أنَّ) ضميراً متصلاً، وكان من حقه التقدم وجوباً؛ لأنه ضمير، والخبر: شبه جملة مكوَّنة من الجار والضمير المبني في محل جر بالإضافة، والمتعلقة بمحذوف خبر لـ: (أنّ)، وفي المثال الخامس: جاء اسم (أنّ) ظاهراً معرَّفاً مضافاً لاسم ظاهرٍ بعده وهو قوله: (العزم)، وخبره: شبه الجملة المكوَّنة من الجار والمجرور في قوله: (في الأوج)، المتعلقة بمحذوف خبر (أنّ) وتقديره: (كائنٌ، موجودٌ، مستقرٌ)، و(أنَّ) في جميع المواضع السابقة مع معموليها في محل.

الرابعة: الأداة + اسمها معرفة + خبرها جملة:

أ . الأداة + اسمها معرفة + خبرها: جملة اسمية:

وقد وردت هذه الجملة مؤكدة بـ (أنّ) المفتوحة – في شعر أحمد دحبور – في أربعة مواضع هي:

١- هب أنّي صرتُ غمامةَ صيفٍ[١].

٢- أم أنّ الماءَ برأس النبع وعند مصب النهر سواءٌ[٢].

٣- يقولون: ليلى في العراق مريضةٌ غير أنني لستُ الطبيب المداويا[٣].

٤- ولكنني أشهد الآن أنّ الكآبة كان لها حصةٌ فيه[٤].

في الأمثلة السابقة، حيث أكدت (أنَّ) المفتوحة الهمزة وجوباً، مضمون الجمل الأربع السابقة؛ حيث تألقت الجملة الأولى من اسم (أنَّ) وهو: الضمير (الياء)، وخبرها المؤلف من اسم (صار) الناقصة، وهو: (الضمير) وخبره: (غمامة صيفٍ)، حيث شكلت جملة الفعل الناقص وهي: جملة اسمية في محل رفع خبر (أنَّ)، وفي المثال الثاني: أكدت (أنّ) مضمون الجملة المؤلفة من اسمها وهو قوله: (الماء)، وخبرها المؤلف من المبتدأ المحذوف المقدَّر بـ: (هو) والخبر (سواءٌ) إذ التقدير (هو سواءٌ)، وشكلت هذه الجملة المحذوفة المبتدأ جوازاً؛ لأنه مفسرٌ في السياق خبراً (لأنّ)، وفي المثال الثالث: حيث جاء اسم (أنّ) وهو الضمير (الياء) وخبره: جملة الفعل الناقص الجامد (ليس) المكوّنة من الضمير (التاء) اسمه، وخبره (الطبيب) خبراً لـ: (أنّ)، وفي المثال الرابع: أكدت (أنّ) مضمون الجملة الداخلة عليها، والمكوّنة من اسمها وهو قوله: (الكآبة)، وخبرها: الجملة الاسمية

(١) دحبور: أيُّ بيت، ص ٤٨.
(٢) المصدر السابق، ص ٥٩.
(٣) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٤٠٠.
(٤) المصدر السابق، ص ٧٠٠.

المكوّنة من اسم كان الناقص المؤخر وجوباً ، وخبرها المقدّم وجوباً وهو قوله: (لها)؛ لأنه شبه جملة والاسم: نكرة محضة تامة غير مخصصٍ لا بوصفٍ ولا إضافة، وشكلت جملة: (كان لها حصةٌ فيه) خبراً لـ: (أنَّ).

ويُلاحظ من خلال الأمثلة السابقة (أنَّ) مفتوحة الهمزة، كذلك وقعت هي ومعموليها في محل، ففي المثال الأول، والثاني والرابع وقعت أنَّ مع معموليها في محل نصب مفعول به، أما في المثال الثالث؛ حيث وقعت في محل جر مضاف إليه بعد (غير).

ب . الأداة + اسمها معرفة + خبرها جملة فعلية ذات الفعل الماضي:

وردت هذه الجملة مؤكدةً بـ (أنَّ) – في شعر أحمد دحبور _ في واحد وثلاثين موضعاً منها:

١- أنك واريت القتلى بالردم[١].

٢- لأنّي لذتُ بالنخلة[٢].

٣- فحسبك أنّي كبرتُ[٣].

٤- لأنني يبستُ في انتظار[٤].

٥- معذرةً سادتي: فلست بالثرثار إذا زعمت أنني حدثتكم عن فتح[٥].

فيما مر أكدت (أنَّ) في خمسة مواضع، مضمون خمس جمل تألفت كل منها من اسم (أنَّ) وهو: (الكاف، الياء، الياء، الياء، الياء)، وخبرها الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي وهي: (واريتُ، لذتُ، كبرتُ، يبستُ، حدثتكم) على التوالي.

ومن الملاحظ في الأمثلة السابقة، تقدم أسماء (أنَّ) على سبيل الوجوب؛ لأنها ضمائر متصلة بها مباشرة، وخبرها: جاء جملة فعلية ذات فعل ماضٍ، ففي المثال الأول: وقعت جملة (واريتُ) المكونة من الفعل (وارى) المبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك وهو (التاء) المبني على الضم في محل رفع فاعل، ومجموع الجملة الفعلية المكوَّنة من الفعل الماضي وفاعله، ومفعوله و(القتلى) في محل رفع خبر (أنَّ) الناسخة، والأمر نفسه في المثال الثاني مع الفعل

---

(١) دحبور: أيُّ بيت، ص ٤٥.
(٢) المصدر السابق، ص ٥٩.
(٣) المصدر السابق، ص ٦٦.
(٤) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ١٥٣.
(٥) المصدر السابق، ص ٢١٩.

(لذتُ)، والأمر نفسه أيضاً مع الفعل (كبرتُ)، وكذلك (يبستُ)، وكذلك الأمر مع الفعل الماضي (حدثتكم).

وجاءت أنَّ في الأمثلة السابقة ذات الأخبار الفعلية الماضية، مفتوحة الهمزة لإمكانية تأويلها هي ومعموليها في محل، ففي المثال الأول، انَّ مع معموليها في محل نصب على المفعولية حسب السياق، والثاني: في محل جر بحرف الجر (اللام)، والثالث: في محل رفع خبر للمبتدأ (حسبك)، وفي الرابع: في محل جر بحرف الجر (اللام)، وفي المثال الخامس (أنّ) مع معموليها في محل نصب مفعولي زعم الناصبة لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.

ج . الأداة + اسمها معرفة + خبرها جملة فعلية ذات فعل مضارع:

وردت هذه الجملة مؤكدة بـ (أنَّ) – في شعر أحمد دحبور – في أربعين موضعاً منها:

١- أتظنُ أنَّك بعده ترجو وترغب[١].

٢- أتظنُّ بأني أحسبك الشيطان[٢].

٣- غير أني هنا أهانُ وأضربُ[٣].

٤- أم أني أغرق في الزيت[٤].

٥- لأن الوردَ لا يجرح، لأن الهمسَ لا يفضح[٥].

في الأمثلة السابقة أكدت (أنَّ) المفتوحة، مضمون الجُمل الخمس السابقة المكوّنة من اسم (أنّ) وهو: (الكاف، الياء، الياء، الياء، الورد) على التوالي، وخبرها (الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع وهو: (ترجو، أحسبك، أُهان، أغرقُ، لا يجرح، لا يفضحُ) على التوالي.

ومن الملاحظ في الأمثلة السابقة تقدم أسماء (أنَّ) الآنفة الذكر على أخبارها، والسبب في ذلك؛ أنها ضمائر متصلة بها مباشرةً، وأخبارها وقعت جملةً فعليةً ذات فعلٍ مضارعٍ، ففي المثال الأول: وقعت جملة (ترجو) وفاعلها المستتر على سبيل الوجوب وتقديره (أنت) في محل رفع خبر (أنّ)، ووقعت (أنَّ) فيه مع معموليها في محل نصب مفعولي (أتظنُّ) الناصبة لمفعولين أصلهما

---

(١) دحبور: أيُّ بيت، ص ٩.
(٢) المصدر السابق، ص ٤٢.
(٣) المصدر السابق، ص ٨٨.
(٤) المصدر السابق، ص ٥٣.
(٥) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ١٩٧.

المبتدأ والخبر، والأمر نفسه في المثال الثاني: ولكنّ أنَّ مع معموليها وقعت في محل جر بحرف الجر (الباء)، وفي المثال الثالث وقعت جملة الفعل المضارع المبني للمجهول (أُهانُ) ونائب الفاعل المستتر وجوباً المقدّر بـ (أنا) في محل رفع خبر (أنّ) والمصدر المؤول بعدها في محل جر مضاف إليه بعد (غير)، وفي المثال الرابع وقعت جملة (أغرقُ) وفاعله: الضمير المستتر المقدَّر بـ (أنا) في محل رفع خبر أنَّ ، و(أنّ) مع معموليها في محل نصب على العطف بعد (أم)، وفي المثال الخامس: وقعت جملة (لا يجرح) وفاعله المستتر جوازاً وتقديره (هو) في محل رفع خبر (أنَّ) و(أنّ مع معموليها) في محل جر بحرف الجر (اللام) ووقوع الخبر جملة فعلية ذات فعلٍ مضارع يعطي دلالة التجدد والاستمرار واستحضار الصورة.

الخامسة: الأداة + اسمها معرفة + خبرها نكرة تامة:

وردت هذه الجُملة مؤكدة ب(أنَّ) المفتوحة – في شعر أحمد دحبور _ في ثمانية عشر موضعاً منها.

١- يعلم الجفرُ أنَّ القلبَ صحراءٌ[١].

٢- يعلم الجفرُ أنَّ الماءَ حرباءُ، أنَّ المدى حيةٌ[٢].

٣- أُعلن أنَّ هذا الفصح موتٌ[٣].

٤- أنَّ آيته خطوةٌ[٤].

٥- أبي يزعم أنَّ الحقَّ مرٌّ[٥].

فيما مرّ من أمثلةَ، فقد أكدت (أنَّ) المفتوحة، مضمون خمسِ جمل تألفت من اسمها وهو على التوالي: (القلب، الماءَ، المدى، هذا، آيته، الحقَّ) وخبرها وهو قوله: (صحراءٌ، حرباءٌ، حيةٌ، موتٌ، خطوةٌ، مرٌ) على التوالي.

ومن الملاحظ في الأمثلة السابقة، أنّ أسماء (أنَّ) المفتوحة قد جاءت معرفةً، فالأول، والثاني، والثالث، والخامس فقد جاء معرفاً بـ(أل) ، أما في المثال الرابع فقد جاء اسم (أنَّ) معرفاً بالإضافة للضمير في قوله: (آيته).

(١) المصدر السابق، ص ٢٤٤.
(٢) المصدر السابق، ص ٢٤٤.
(٣) المصدر السابق، ص ٣٤٥.
(٤) المصدر السابق، ص ٣٥٦.
(٥) المصدر السابق، ص ٤٩٦.

ومن الملاحظ أيضاً أنَّ أخبار (أنَّ) جاءت أسماءً ظاهرة، ولكنها نكرة تامة غير مخصصةٍ لا بوصفٍ ولا إضافة وهي كما أسلفنا قوله: (صحراءٌ، حرباءٌ، حيةٌ، موت، خطوةٌ، مرٌ).

ويلاحظ من خلال الأمثلة السابقة أنَّ (أنَّ) جاءت مفتوحة الهمزة لأنها مع معموليها جاءت في محل...، ففي المثال الأول: أنّ مع اسمها وخبرها سدت مسد مفعولي (يعلمُ) الناصبة لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، والأمر نفسه في المثال الثاني، أما في المثال الثالث، فإن (أنّ) مع معموليها في محل نصب على المفعولية، والأمر نفسه في المثال الرابع، وفي المثال الخامس؛ أنَّ مع معموليها سد مسد مفعولي (يزعمُ) الناصبة لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.

السادسة: الأداة + الاسم نكرة + الخبر: فعلاً ماضياً:

وجاءت هذه الجملة، وهذا النمط – في شعر أحمد دحبور – في عشرة مواضع منها:

١- أفارس الصحو: إنْ كابرت أنَّ يداً لك احتوتها[١].

٢- تخبرني الأجراس أنَّ حزمةً من الرؤوس أينعت[٢].

٣- كنتُ أعلمُ أنَّ ميتاً قام[٣].

في الأمثلة السابقة، حيث أكدت (أنَّ) مضمون الجمل الأربعة والتي تألفت من أسمائها وهي: (يداً، حزمةً، ميتاً) على التوالي، وخبرها الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي وهي: (احتوتها، أينعت، قام، قد حلَّ) على التوالي.

ويلاحظ من خلال الأمثلة السابقة، أنَّ أسماء (أنَّ) جاءت نكرة تامةً غير مخصصةٍ لا بوصفٍ ولا إضافةٍ، لكنها تقدمت على أخبارها الجُمل الفعلية ذات الفعل الماضي، ففي المثال الأول: فقد شكلت جملة الفعل الماضي (احتوتها) المكوَّنة من الفعل (حوى) والهاء: المفعول به، والفاعل: الضمير المستتر جوازاً هي خبراً لـ (أنَّ)، وفي المثال الثاني: فقد وقعت جملة (أينعت) وفاعلها: الضمير المستتر جوازاً المقدَّر بـ (حزمة)، في محل رفع خبر لـ (أنَّ)، حيث شكلت (أنَّ) مع معموليها في محل نصب المفعول به الثاني والثالث للفعل (تخبرني) كما أسلفنا، أما في المثال الثالث: فقد شكل الفعل (قام)، وفاعله الضمير المستتر جوازاً (هو) خبر لـ(أنَّ) التي شكلت مع معموليها محل مفعولي (أعلمُ) الناصبة لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.

---

(١) المصدر السابق، ص ١٠٧.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٥٨.

(٣) المصدر السابق، ص ٥٠٠.

السابعة: الأداة + الاسم نكرة للعموم + الخبر نكرة تامة:

وقد وردت هذه الصورة مؤكدة بـ (أنَّ) – في شعر أحمد دحبور – في موضعين اثنين هما:

١- وأنَّ كلَّ حبةٍ قنبلةٌ[١].

٢- أم أنَّ كلَّ عمرنا بددٌ[٢].

في المثالين السابقين، أكدت (أنَّ) مضمون الجملتين المؤلفتين من اسم أنَّ وهو: (كلَّ)، وخبرها وهو قوله: (قنبلةٌ) في المثال الأول، وفي المثال الثاني، أكدت (أنَّ) مضمون الجملة المؤلفة من اسم (أنَّ) وهو قوله: (كلَّ)، وخبرها وهو قوله (بددٌ).

ومن الملاحظ أنَّ اسم (أنَّ) في المثالين السابقين، جاء بلفظ (كلَّ) الدال على العموم والشمول، وخبره: نكرة محضة تامة.

ويُلاحظ أيضاً أنَّ المحل الإعرابي لـ (أنّ) مع معموليها في المثال الأول وقعت في محل نصب على العطف، وفي المثال الثاني أيضاً وقعت في محل نصب على العطف بعده (أم) العاطفة.

التقديم والتأخير في جملة (إنَّ، وأنَّ):

من المعروف أنّ خبر هذه الحروف، والمقصود (إنَّ) و(أنَّ) لا يقدم على اسمها إلا إذا كان جاراً ومجروراً، أو ظرفاً للتوسع بهما، وهذا ما يشير إليه الرضي بقوله: "إلا أن يكون ظرفاً، استثناء من قوله (في تقديمه) الذي كان منفياً لكونه مستثنى من الموجب، ...أي ليس أمره كأمر خبر المبتدأ في تقديمه إلا إذا كان ظرفاً... وإنما جاز تقديم الخبر ظرفاً لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها... وأُجري الجار والمجرور مجراه لمناسبة بينهما، إذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور، والجار محتاجٌ إلى الفعل او معناه، كاحتياج الظرف"[٣].

وقد ورد الخبر شبه جملة مكوّنة من الجار والمجرور، أو الظرف مقدماً والاسم المضاف بعده مع (إنّ) المؤكدة في سبعة مواضع منها:

١- إنَّ في الموائد سُماً، إنّ في قاعة السيادة لغماً[٤].

---

(١) المصدر السابق، ص ٢٧٢.

(٢) دحبور: أيُّ بيت، ص ٣٨.

(٣) يُنظر: الرضي: شرح الرضي على الكافية، ١: ٢٨٦.

(٤) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٣٠٥.

٢- إنَّ في الباب شمساً[١].

٣- إنَّ مع العسر يسراً[٢].

٤- إنَّ في كتبي رسائلٌ[٣].

٥- إنّ بيني وبين أرضي قطيعةٌ[٤].

في الأمثلة السابقة، تقدم خبر (إنَّ) وجوباً على أخبارها، وذلك؛ لأن أسماءها نكرة محضة تامة غير مخصصة لا بوصف ولا إضافة، ففي المثال الأول، شبه الجملة الجار والمجرور في قوله: (في الموائد) متعلق بمحذوف خبر لـ: (إنَّ) مقدَّم وجوباً، والأمر نفسه في المثال الثاني، وكذلك الثالث والرابع ، أما في المثال الخامس: فقد وقع الخبر شبه جملة ظرفية مكوَّنة من الظرف المكاني (بيني) المتعلق بمحذوف خبر لـ (إنّ) مقدّم وجوباً؛ لأن الخبر (قطيعة) نكرة محضة غير مخصصة لا بوصف ولا إضافة، وتقديم الخبر وجوباً له دلالة الاهتمام وإثارة الانتباه للمتقدم.

وقد ورد خبر (أنَّ) المفتوحة الهمزة مقدَّماً – في شعر أحمد دحبور – في (سبعة مواضع) منها:

١- أنَّ للبحر موجتين[٥].

٢- وتعرف أنَّ للفرس الفلسطيني حصَّتهُ من العاهات[٦].

٣- أم أنَّ من أقدار عمرك حفرةً[٧].

٤- وفاتني أنَّ خلف نافذتي أرضاً[٨].

٥- مَنْ سينكر أنَّ هناك متسعاً لقصرٍ في المخيم[٩].

في الأمثلة السابقة، حيث أكدت (أنَّ) مضمون الجمل الخمس التي تتألف من أسماء أنَّ المؤخرة وجوباً وهي: (موجتين، حصّته، حفرةً، أرضاً، متسعاً) على التوالي، وأخبارها المقدَّمة وجوباً

---

(١) المصدر السابق، ص ٤٦٧.
(٢) المصدر السابق، ص ٥٩١.
(٣) دحبور: أيُّ بيت، ص ٦٥.
(٤) دحبور: الأعمال الكاملة ، ص ٢١٠.
(٥) المصدر السابق، ص ٣٨٧.
(٦) المصدر السابق، ص ٤٥٣.
(٧) دحبور: أيُّ بيت، ص ٢٠.
(٨) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٦٠٧.
(٩) المصدر السابق، ص ٧٦٤.

وهي: (للبحر، للفرس، من أقدار، خلف نافذتي، هناك) على التوالي.

ويُلاحظ في المثال الأول: تقدم خبر (أنَّ) وجوباً، وذلك؛ لأن الاسم نكرة تامة، وهو قوله: (موجتين) المنصوب بعلامة نصب فرعية وهي: (الياء) اسماً لـ (أنَّ)، وفي المثال الثاني: تقدم الخبر أيضاً وجوباً وهو قوله: (للفرس الفلسطيني) وهو شبه جملة مكوَّنة من الجار والمجرور، وذلك لأنّ الاسم (حصَّته) اشتمل على ضمير يعود على الخبر، وفي المثال الثالث: تقدم الخبر وهو شبه الجملة الجار والمجرور (من أقدار) على الاسم (حفرةً) وجوباً؛ لأن الخبر شبه جملة، والاسم نكرة تامة، وفي المثال الرابع: جاء الخبر المقدم وجوباً لـ: (أنَّ) شبه جملة ظرفية مكانية وهو قوله: (خلف) مضافاً لـ: (نافذتي)، والاسم: (أرضاً) نكرة محضة تامة، وفي المثال الخامس: جاء الخبر المقدّم وجوباً وهو قوله (هناك) شبه جملة ظرفية مكوَّنةً من الظرف المكاني (هنا) والكاف، واسمه المؤخر وجوباً وهو قوله: (متسعاً).

ويُلاحظَ أنَّ (أنَّ) مع معموليها جاءت مفتوحة الهمزة وجوباً لإمكانية تأويلها مع معموليها في محل، والتقديم الواجب لأخبار (أنّ) هنا يعطي دلالة كما أسلفنا الحديث عن ذلك وهي دلالة الاهتمام بالمتقدم وتخصيصه والعناية به.

ثانياً: التوكيد بـ (لام) الابتداء

لام الابتداء هي: من مؤكدات الجملة الاسمية، وموضعها أول الجملة، وصدرها، وهذا ما يشير إليه صاحب (الخصائص) بقوله: "ومن ذلك قولهم: (إنَّ زيداً لقائمٌ)، فهذه لام الابتداء، وموضعها أول الجملة وصدرها، لا آخرها وعجُزها؛ فتقديرها أول: (لئنَّ زيداً منطلقٌ)، فلما كُره تلاقي حرفين لمعنى واحد – وهو التوكيد – أُخرت (اللام) إلى الخبر، فصار (إنَّ زيداً لمنطلقٌ)"(١).

ولا يجوز تأخير (إنَّ) وتقديم اللام، ولو حدث؛ فإن (إنَّ) لا تعمل في الاسم النصب، وفي الخبر الرفع، وهذا ما أشار إليه أيضاً صاحب الخصائص بقوله: "فإن قيل: هلاّ أُخرت (إنَّ) وقدمت (اللام)؟ قيل: لفساد ذلك من أوجه أحدها: أنَّ اللام لو تقدمت وتأخرت(إنَّ) لم يجز أن تنصب (إنَّ) اسمها الذي من عادتها نصبه، من قبل أنَّ لام الابتداء إذا لقيت الاسم المبتدأ قوَّت سببه، وحمت من العوامل جانبه"(٢).

ويجب تأخير الخبر، إذا اقترنت لام التوكيد في المبتدأ، وذلك لأنَّ من خصائص المبتدأ قبوله لهذه اللام، وهو ما يشير إليه الرضي بقوله: "ويجب تأخير الخبر، إذا اقترن المبتدأ بلام الابتداء، نحو: (لزيدٌ قائمٌ)، أو كان ضمير الشأن للزوم تصدرهما"(٣).

وتدخل لام الابتداء في خبر (إنَّ) لتوكيده، وذلك دون سائر أخوات إنَّ كما أنَّ (لام الابتداء) تدخل على (إنَّ) المكسورة دون المفتوحة، وهذا ما يشير إليه صاحب شرح المفصل بقوله: "اعلم أنّه قد تدخل لام الابتداء في خبر إنَّ مؤكدة له دون سائر أخواتها؛ لأنها أختها في المعنى، وذلك من وجهين إحداهما: أنَّ (إنَّ) تكون جواباً للقسم، واللام يُتلقى بها القسم، والجهة الثانية: أنَّ (إنَّ) للتأكيد واللام للابتداء، فلما اشتركا فيما ذكرنا ساغ الجمع بينهما لاتفاق معنييهما"(٤).

ويرى صاحب المفصل: أنّ الجمع بين (إنَّ) و(اللام) التي للابتداء، إنَّما هو فضل تقوية للتوكيد، وذلك قوله: "وإنما جمعوا بينهما مبالغةً في إرادة التأكيد"(٥).

ويرى الكوفيون: انَّ لام الابتداء: هي لام القسم، أي لجواب قسم مقدَّر، وذلك ما أشار إليه صاحب: (الإنصاف في مسائل الخلاف) بقوله: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ (اللام) في قولهم: "لزيدٌ

---

(١) يُنظر: ابن جني: الخصائص، ١: ٣١٥.
(٢) المصدر السابق، ٣١٤.
(٣) يُنظر: الرضي: شرح الرضي على الكافية، ١: ٢٥٤.
(٤) يُنظر: ابن يعيش: شرح المفصل، ٤: ٥٣٤.
(٥) المصدر السابق، ٥٣٤.

أفضل من عمرو" جواب قسم مقدَّر، والتقدير: "والله لزيدٌ أفضل من عمرو، فأُضمر اليمين اكتفاء باللام فيه، وذهب البصريون إلى أنَّ اللام لام الابتداء"[١].

ويتفق الباحث مع آراء نحاة البصرة في القول؛ بأنها (لام الابتداء)؛ لأنَّ من خصائص المبتدأ قبوله هذه اللام، كما أنها تزحلق إلى الخبر عند دخول الحرف الناسخ (إنَّ) عليها، ولا داعي للتأويل بأنها (لام القسم) التي هي نيابة عن جواب قسم مقدّر، كما يزعم الكوفيون، وهي تدخل لتأكيد الخبر وتحقيقه، وهذا ما أشار إليه ابن السرّاج بقوله: "ولام الابتداء، تدخل لتأكيد الخبر وتحقيقه فإذا قلت: (لعمرو منطلقٌ) أغنت اللام بتأكيدها عن إعادتك الكلام، فلذلك احتيج إلى جميع حروف المعاني لما في ذلك من الاختصار"[٢].

ولقد وردت الجملة الاسمية، مؤكدةً (بلام التوكيد) – في شعر أحمد دحبور _ في ثلاثة أمثلة فقط لا غير، حيث جاءت هذه اللام مع خبر إنَّ، وهي الصورة الواردة في شعر أحمد دحبور، أما باقي الصور، كالداخلة على المبتدأ، والداخلة على اسم (إنَّ) فلا وجود لها في شعر دحبور، والأمثلة على النحو الآتي:

١- إنَّ أرضي لزاحفةٌ[٣].

٢- وإنّي لأقرأ: يا طفل عمري تعال[٤].

٣- إنَّ فقر دم الفقراء ليغني الفدائي[٥].

في الأمثلة السابقة، أكدت اللام، مضمون الجمل الثلاث، المؤلفة كل منها من اسم (إنَّ) وهو قوله: (أرضي، ضمير المتكلم (الياء)، فقر دم الفقراء) وخبرها: (زاحفةٌ، أقرأ، يغني) على التوالي، وكثيراً ما يقترن خبر إنَّ باللام، إلا إذا كان الخبر منفياً، وهذا ما أشار إليه ابن عقيل بقوله: "إذا كان خبر (إنَّ) منفياً لم تدخل عليه اللام؛ فلا تقول: (إنَّ زيداً لما يقوم)"[٦]، ويشترط في الخبر "أن يكون مثبتاً، والثاني ألا يكون ماضياً، متصرفاً عارٍ من قد"[٧].

---

(١) يُنظر: الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة (٦١)، ٢: ١٠.

(٢) يُنظر: ابن السراج: الأصول في النحو، ١: ٦٢.

(٣) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٢١٢،

(٤) المصدر السابق، ص ٦٣٩.

(٥) المصدر السابق، ص ٦٨٦.

(٦) يُنظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ١: ٣٦٨.

(٧) يُنظر: المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني، ص ١٣١.

ثالثاً: التوكيد بـ (أمَّا)

من مؤكدات الجُملة الاسمية (أما)، وفيها معنى الشرط والتفصيل والتوكيد، وهذا ما يشير إليه السيوطي بقوله: "وهي حرف شرط وتفصيل، وتوكيد، أما أنها شرط فيدل لها لزوم (الفاء) بعدها نحو: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ﴾[1]، ولو كانت (الفاء) للعطف لم تدخل على الخبر، إذ لا يُعطف الخبر على مبتدئه، ولو كانت زائدة لصح الاستغناء، ولما لم يصح ذلك وقد امتنع كونها للعطف تعين أنها فاء الجزاء"[2].

وتأتي (أما) بعد كلامٍ قد تقدَّم عليها، وتخبر فيه عن اثنين أو جماعة، وهذا ما أشار إليه ابن السراج بقوله: "وأما فإنما تذكرها بعد كلامٍ قد تقدَّم أخبرت فيه عن اثنين أو جماعة بخبرٍ فاختصصت بعض من ذكر وحققت الخبر عنه، ألا ترى أنَّ القائل يقول: (زيدٌ وعمرٌ في الدار) فتقول: (أما زيدٌ ففي الدار، وأما عمروٌ في السوق)، وإنما دخلت الفاء من أجل ما تقدم؛ لأنها تدخل في الكلام للتبع شيئاً بشيءٍ، وتعلق ما دخلت عليه من الكلام بما قبله"[3].

وتعدُّ (أمَّا) حرفاً واحداً، وليست كبعض الحروف المكوَّنة من حرفين أو أكثر في اللغة العربية، كما أنها للأخبار، ولا يأتي بعدها إلا الاسم، وهذا ما أشار إليه الهروي بقوله: "وأما (أما) المفتوحة فهي حرفٌ واحدٌ، وهي إخبارٌ، ولا يليها إلا الاسم، وتدخل على الابتداء، وهي متضمنة معنى الجزاء، ولابدَّ لها من جواب بالفاء لأنّ فيها معنى الجزاء، ويرتفع ما بعدها بالابتداء، إذا لم يقع عليه فعل، كقولك: (وأمَّا زيدٌ فمنطلقٌ)، فزيد ابتداء ومنطلق خبره، وأدخلت الفاء بجواب (أمَّا)؛ لأنَّ فيها معنى الجزاء، كأنك قلت زيدٌ مهما يكن من أمره فمنطلق"[4].

ويتفق الباحث مع التوجيهات النحوية بخصوص (أمَّا) المفتوحة، في أنها حرف يفيد التفصيل والشرط والتوكيد، وأنها للأخبار، ولا يأتي بعدها إلا الاسم وهو المبتدأ.

وقد وردت (أمَّا) – حسب التوجيهات النحوية السابقة – في أربعة وعشرين موضعاً في شعر أحمد دحبور، وجاءت حسب الصور الآتية:

الصورة الأولى: أمَّا + المبتدأ معرفة + الفاء + الخبر جملة اسمية:

وقد وردت الجملة الاسمية مؤكدة بـ (أمَّا) – حسب هذه الصورة _ في خمسة مواضع في شعر أحمد دحبور وهي:

---

(١) الآية ٢٦ من سورة البقرة.
(٢) يُنظر: ابن هشام: مغني اللبيب، ١: ٦٧.
(٣) ينظر: ابن السراج: الأصول في النحو، ١: ٦٢.
(٤) يُنظر: الهروي: الأزهية في علم الحروف ، ص ١٤٤.

١- أمَّا الرياحُ الخضرُ، صاحبُ، فهي تهجسُ[١].

٢- أمَّا العصافيرُ فهي تطيرُ وتحنو[٢].

٣- أمَّا الرابحون فهم فيها وليسوا منها[٣].

٤- أمَّا التي عند الجدار، وفي الجوار، فإنها سعدى الزناتي[٤].

٥- أمَّا حافرو نصف الطريق فهم على طرف الخيار يتابعون[٥].

فيما مرّ من الأمثلة، حيث أكدت (أمَّا) مضمون الجمل الخمس السابقة، المؤلفة من المبتدأ وهو: الرياحُ، العصافيرُ، الرابحون، التي، حافرو) على التوالي، وخبره: (فهي تهجسُ، فهي تطيرُ، فهم فيها، فإنها سعدى الزناتي، فهم يتابعون) على التوالي.

ومن الملاحظ: في الأمثلة السابقة أنَّ جميع المبتدآت الآنفة الذكر بعد (أمَّا) جاءت أسماء معرَّفة، وهذا يتطابق مع التوجيهات النحوية السابقة بخصوص (أمَّا)، كما يُلاحظ أيضاً أنَّ أخبار هذه المبتدءات، جاءت جُمل اسمية، ففي المثال الأول: وقع خبر المبتدأ (الرياحُ) جملة اسمية مكوَّنة من الضمير (هي) المبتدأ، وخبره جملة الفعل المضارع (تهجسُ) مع فاعلها المستتر جوازاً المقدَّر بـ (هي)، والأمر نفسه في المثال الثاني، وكذلك في المثال الثالث، أما في المثال الرابع: فشكلت جملة: الحرف الناسخ واسمه الضمير المتصل، وخبره الاسم الظاهر في قوله: (إنها سعدى الزناتي) خبر المبتدأ والذي هو الاسم الموصول (التي) المبني على السكون في محل رفع على الابتداء، وكذلك الأمر في المثال الخامس: حيث المبتدأ (حافرو) وقع بعد (أما) وقد حذفت نون جمع المذكر للإضافة، وشكلت الجملة الاسمية في قوله: (فهم يتابعون) خبر للمبتدأ.

الصورة الثانية: أمَّا + المبتدأ معرفة + الفاء + الخبر جملة فعلية:

وردت الجملة الاسمية مؤكدة بـ (أمَّا) – في شعر أحمد دحبور – حسب هذه الصورة في ستة مواضع منها:

١- أمَّا الآنسةُ الزواج فتتحرش بالشاب المحمود ياسين[٦].

٢- أمَّا أنا فغصصتُ ليس لدي ما أنساه[٧].

---

(١) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٤٦.

(٢) دحبور: أيُّ بيت، ص ١٠٨.

(٣) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٧٧٨.

(٤) المصدر السابق، ص ٧٥١.

(٥) المصدر السابق، ص ٣٥٢.

(٦) المصدر السابق، ص ٨٠١.

(٧) المصدر السابق، ص ٧٧٣.

٣- أمَّا أنا فأرى الحياة كما هي[١].

٤- أمَّا أنا فإذا انكسرتُ على يديك وأحرقتني دمعتاك أرنو إلى بطن السماء[٢].

٥- أمَّا الجيرانُ فقد بحثوا ويبحثون[٣].

تصدرت (أمَّا) الأمثلة السابقة، وقد أكدت في المواضع الخمس السابقة مضمون الجُمل التي تألفت من المبتدأ وهو: (الآنسة، أنا، أنا، أنا، الجيران) على التوالي، وخبره وهو قوله: تتحرش، غصصت، أرى، انكسرت، بحثوا) على التوالي.

ومن الملاحظ في هذه الأمثلة مجيء المبتدأ معرفة، سواء أكان ضميراً أم اسماً ظاهراً، ويلاحظ أنّ المبتدءات جاءت بعد (أما) مباشرة، وكان حقها الرفع، وقد لازمت (الفاء) جواب الشرط لـ (أما).

ويتضح من خلال الشواهد السابقة، أنَّ الأخبار وقعت جملةً فعلية، ففي المثال الأول: جاء الخبر وهو مجموع الفعل المضارع (تتحرش)، وفاعله الضمير: المستتر فيه على سبيل الجواز المقدَّر بـ (هي) خبر للمبتدأ (الآنسة) وفي المثال الثاني: جاء خبر المبتدأ (أنا) جملة فعلية ذات فعلٍ ماضٍ، وفاعله: تاء المتكلم، وهو قوله: (فغصصتُ)، وفي المثال الثالث: فقد جاء خبر المبتدأ (أنا) الفعل المضارع وفاعله المستتر وجوباً فيه (أنا) خبراً له، وفي المثال الرابع: وقعت جملة (انكسرتُ) وهو فعل ماضٍ، وفاعلهُ (التاء) خبراً للمبتدأ، وأما في المثال الخامس: فقد جاء المبتدأ (الجيرانُ) اسماً ظاهراً، وشكلت جملة (بحثوا) الفعل الماضي المؤكد (بقد) وفاعله: واو الجماعة، الضمير المتصل خبراً له.

الثالثة: أمَّا + المبتدأ معرفة + الفاء + الخبر جملة الفعل الناقص:

وردت هذه الجملة المؤكدة بـ (أمَّا) في – شعر أحمد دحبور _ حسب الصورة السابقة في خمسة مواضع منها:

١- أمَّا أنا فلم يكنْ صوتي معي[٤].

٢- أمَّا أنا فكان أبو عائد واقفاً[٥].

٣- أمَّا البلاد فليس يعنيها خلافٌ في الجمارك[٦].

---

(١) دحبور: أيُّ بيت، ص ١٢.
(٢) المصدر السابق، ص ٩.
(٣) المصدر السابق، ص ١٠٢.
(٤) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٤٢٧.
(٥) المصدر السابق، ص ٥٣٠.
(٦) المصدر السابق، ص ٧٧٠.

فيما مر أكدت (أمَّا) في ثلاثة مواضع، مضمون ثلاث جمل تألفت كل منها من المبتدأ: (أنا، أنا، البلاد)، وخبره: (لم يكن، فكان أبو عائد، فليس يعنيها) على التوالي.

ومن الملاحظ أنّ (أمَّا) تصدرت الجمل الثلاث السابقة، وجاء بعدها الاسم مباشرة، وهو في المثال الأول: الضمير (أنا)، وفي المثال الثاني: الضمير (أنا)، وفي المثال الثالث الاسم الظاهر (البلادُ).

ومن الملاحظ أيضاً وقوع جملة الفعل الناقص، في المثال الأول، وهي: (فلم يكن صوتي معي) خبراً للمبتدأ (أنا)، وجاء الفعل الناقص مضارعاً (يكن)، وقد سُبق بحرف نفي وجزمٍ وقلب، وهو (لم) فجزمه بعلامة الجزم الأصلية السكون، وصوت: اسم يكن الناقصة مرفوع بالضمة المقدَّرة لاشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو مضاف: الياء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة، معي: شبه الجملة الظرفية في محل نصب خبر لـ (يكنْ) الناقصة.

وفي المثال الثاني: جاء خبر المبتدأ (أنا) جملة اسمية سبقتها كان الناقصة، أو: اسم كان مرفوع بالواو؛ لأنه من الأسماء الستة، واقفاً: خبر كان منصوب بالفتحة، ومجموع جملة كان ومعموليها في محل رفع خبر للمبتدأ (أنا)، أما في المثال الثالث: فقد جاء خبر المبتدأ (البلادُ) جملة اسمية مصدَّرة بـ (ليس) العاملة عمل كان، وشكلت هي واسمها وخبرها خبراً للمبتدأ (البلاد).

الرابعة: أمَّا + المبتدأ + الفاء + الخبر: شبه جملة:

وقد وردت الجملة الاسمية مؤكدة بـ (أما) – في شعر أحمد دحبور – حسب هذه الصورة في موضعين هما:

١- أما اقتراحي فعلى رأس لساني[١].

٢- أما عودُ الثقاب المكسور فإلى حيث ألقت[٢].

في المثالين السابقين، حيث أكدت (أمَّا) مضمون الجملتين المؤلفتين من المبتدأ وهو: في المثال الأول قوله: (اقتراحي)، وهو مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدَّرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة، وخبره: وهو شبه الجملة في قوله: (فعلى رأس لساني) المتعلق بمحذوف خبر وتقديره (موجودٌ، كائن، مستقر).

وفي المثال الثاني: أكدت (أمَّا) مضمون الجملة المؤلفة من المبتدأ وهو قوله: (عودُ الثقاب) وخبره: شبه الجملة في قوله: (فإلى حيثُ) المتعلقة بمحذوف خبر، وتقديره (كائن أو مستقر أو موجودٌ).

---

(١) المصدر السابق، ص ٧٧٨.

(٢) المصدر السابق، ص ٧٧٩.

الخامسة: أمَّا + المبتدأ معرفة + الفاء + الخبر مشتق:

وقد جاءت الجُملة الاسمية مؤكدة بـ (أمَّا) – في شعر أحمد دحبور – حسب الصورة السابقة في موضعين هما:

١- أما أنا فسعيدٌ بالشيخ المتين ذي الوزرة العجيبة[١].

٢- أما فلسطين الهوى فمعارضةٌ[٢].

في المثال الأول والثاني، حيث أكدت (أمَّا) مضمون الجملتين المكوّنتين من المبتدأ وهو قوله: (أنا، فلسطين)على التوالي، وخبره: (سعيدٌ، معارضةٌ).

ومن الملاحظ: أنَّ الأسماء بعد (أمَّا) جاءت معرفةً، أما أخبارها، ففي المثال الأول: جاءت مشتقة، (فسعيدٌ) على وزن (فعيل) صيغة مبالغة من (سَعِدَ)، وفي المثال الثاني: (معارضة) على وزن (مفاعله) واسم فاعل.

السادسة: أمَّا + المبتدأ معرفة + الفاء + الخبر: مؤول:

وردت هذه الصورة – في شعر أحمد دحبور – في مثال واحد وهو قوله:

- أما الوهجُ، أما النهجُ، أما العشقُ، والنفس الطويل، فإنَّ تجاراً للعواصم جاهزون[٣].

في المثال السابق، حيث أكدت (أمَّا) مضمون الجملة المؤلفة من المبتدأ المتعدد، وهو قوله: (الوهجُ، النهجُ، العشقُ، النفسُ) على التوالي، وخبره: وهو قوله: (فإنَّ تجاراً للعواصم جاهزون).

حيث يُلاحظ: وقوع المصدر المؤول المكوَّن من (إنّ): واسمها: تجاراً، وخبرها جاهزون: المرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم، خبراً للمبتدأ المتعدد.

السابعة: أمَّا + المبتدأ معرفة + الفاء + الخبر جامد:

وجاءت هذه الصورة – في شعر أحمد دحبور – في مثال واحد هو:

- أما أنا فالسفينة لم تستشري[٤].

حيث أكدت (أمَّا) مضمون الجملة الاسمية السابقة، والمؤلفة من المبتدأ المعرفة، وهو قوله:

---

(١) المصدر السابق، ص ٧٤٣.
(٢) المصدر السابق، ص ٧٧٤.
(٣) المصدر السابق، ص ٣٤١.
(٤) المصدر السابق، ص ٦٣٧.

(أنا)، وخبره الجامد، وهو قوله: (السفينة)، وهو: خبر للمبتدأ (أنا) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

الثامنة: أمَّا + الاسم: مصدر مؤول + الفاء + الخبر: جملة اسمية:

وردت هذه الجملة مؤكدة بـ (أمَّا) – في شعر أحمد دحبور – في مثال واحد وهو قوله:

- أمَّا أنْ نغيبَ أو نغلبَ أو نموتَ على مزاج الأوصياء، فتلك منطقةُ الجنون[١].

فيما مرَّ أكدت (أمَّا) مضمون الجملة المؤلفة من المبتدأ وهو قوله: (أنْ نغيبَ) المصدر المؤول عن صريحٍ وهو قولك: (الغيابُ)، وخبره: وهو مجموع الجملة الاسمية المكوَّنة من المبتدأ في قوله (تلك) وخبرها وهو قوله: (منطقة الجنون).

التاسعة : أمَّا + المبتدأ معرفة + الفاء: محذوفة + الخبر: محذوف:

وردت هذه الجملة – في شعر أحمد دحبور – في مثال واحد وهو قوله:

- أنت المدينة أمَّا المدنُ[٢].

حيث حُذفت فاء الجزاء، وحُذف معها خبر المبتدأ وهو قوله: (المدن).

---

(١) المصدر السابق، ص ٥٧٥.

(٢) المصدر السابق، ص ٦٣٧.

رابعاً: التوكيد بالقصر

يُعدُّ (القصر) من مؤكدات الجملة الاسمية، فما القصرُ لغةً واصطلاحاً؟ إنّ "القصر في اللغة يعني الحبس، واصطلاحاً: هو تخصيص أمرٍ بآخر بطريق مخصوص، أو: هو إثبات الحكم لما يذكر في الكلام ونفيه عمّا عداه"(١).

ويعدُّ القصر صورة من صور التوكيد للجملة الاسمية، وهذا ما أشار إليه المخزومي بقوله: "يعد القصرُ طريقةً من طرائق التوكيد يهدف بها المتكلم إلى تثبيت غرضه في ذهن السامع وإزالة ما في نفسه من شك فيه، والتوكيد بالقصر أقوى طرائق التوكيد وأدلها على ما يُراد تثبيته أو تقريره"(٢).

ويعتمد التوكيد بالقصر على الأداة في أداء وظيفة التوكيد، وهذا ما أشار إليه المخزومي بقوله: "القصر صورةٌ توكيدية تعتمد في أداء وظيفتها على الأداة"(٣).

ويقوم أسلوب القصر في العربية، على عنصرين أساسين هما: المقصور والمقصور عليه، وهذا ما يشير إليه المخزومي بقوله: "ويقوم أسلوب القصر على: ما يسمى بالمقصور، وما يسمى بالمقصور عليه، وموضوع المقصور بـ (إنَّما) بعد (إنَّما)، وفي القصر بـ (ما وإلا) قبل (إلا)، فإذا كان المقصور اسماً كان من قبيل قصر الموصوف على الصفة، نحو: (ما زيدٌ إلا كاتبٌ)، وإن كان المقصور صفةً كان من قبيل قصر الصفة على الموصوف"(٤).

والقصر، قد يكون بين المبتدأ والخبر، أو بين الفعل والفاعل، وبين ذي الحال على الحال، أو الحال على ذي الحال، وهذا ما أشار إليه (القزويني) بقوله: "ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر، كما ذكرنا يقع بين الفعل والفاعل وغيرهما، ففي طريق النفي والاستثناء يُؤخر المقصور عليه مع حرف الاستثناء، كقولك في قصر الفاعل على المفعول إفراداً أو قلباً بحسب المقام: (ما ضرب زيد عمراً)...، وفي قصر المفعول على الفاعل: (ما ضرب عمراً إلا زيدٌ)... وفي قصر ذي الحال على الحال (ما جاء زيدٌ إلا راكباً)، وفي قصر الحال على ذي الحال (ما جاء راكباً إلا زيدٌ)"(٥).

وللقصر طرق أربع: أحدها: طريق العطف، وثانيهما: النفي والاستثناء، وثالثهما استعمال

---

(١) يُنظر: عباس: البلاغة، فنونها وأفنانها، ص٢٥٨.

(٢) يُنظر: المخزومي: في النحو العربي: قواعد وتطبيق، ص ٢١٠.

(٣) يُنظر: المخزومي: في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص ٢٣٨.

(٤) يُنظر: المرجع السابق، ص ٢٣٩.

(٥) يُنظر: القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ١: ١٠٥ – ١٠٦.

(إنَّما)، ورابعهما: (التقديم)[1].

أولاً: القصر الواقع بين المبتدأ والخبر:

أ . القصر بالنفي وإلا:

إذا سُبقت (إلا) بأداة نفي كان ما بعدها محمولاً على ما كان عليه قبل دخولها، وتفيد التحقيق والإيجاب، وهذا ما يشير إليه (الهروي) بقوله: "وتكون تحقيقاً وإيجاباً بعد الجحد: كقولك: (ما قام إلا زيدٌ) و(ما في الدار إلا زيدٌ) و(ما أعطيتُ زيداً إلا درهماً) و(ما قُبض من زيد إلا درهم) فـ (إلا) في هذه المواضع تحقيق وإيجاب"[2].

وهذا ما أشار إليه الدكتور/ مهدي المخزومي بقوله: "(ما وإلا): وهو كل ما كان مؤكداً (بإلا) مسبوقة بأداة من أدوات النفي المعروفة: (ما، إن، ولا، وهل المستعملة في النفي كقوله تعالى: ﴿**هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ**﴾[3] ولن وليس"[4].

ويكون موضع المقصور بـ (ما وإلا) قبل (إلا)، وهذا ما يوضحه المخزومي بقوله: "ويقوم أسلوب التوكيد بالقصر على: ما يسمى بالمقصور، وما يسمى بالمقصور عليه، وموضع المقصور بـ (إنَّما) بعد (إنَّما)، وفي القصر بـ (ما وإلا) قبل (إلا)"[5].

وقد أُكدت الجملة الاسمية بهذا القصر في (أحد عشر موضعاً)، منها ما جاء حسب أداة النفي على النحو الآتي:

- **القصر بـ (ما، وإلا):**

ورد المبتدأ مقصوراً على الخبر – في شعر أحمد دحبور – بـ (ما وإلا) على الصور الآتية:

أ . ما + المبتدأ نكرة + إلا + الخبر جملة اسمية:

وردت هذه الجملة في موضع واحد وهو قول أحمد دحبور:

- فما عاصمةٌ إلا ولي فيها كلام[6].

---

(١) السكاكي: مفتاح العلوم، ص ٢٨٨ – ٢٩٢.
(٢) الهروي: الأزهية، ص ١٧٤.
(٣) الآية ٦٠ من سورة الرحمن.
(٤) المخزومي: في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص ٢٣٩.
(٥) المرجع السابق، ص ٢٣٩.
(٦) دحبور: أيُّ بيت، ص ٩٥.

في النص السابق قُصر المبتدأ: (عاصمةٌ) على خبره: (لي فيها كلام) الجملة الاسمية، فتأكد مضمون الجملة، وهنا يجب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر[١]، فالمراد جعل الخبر مقصوراً عليه، والمقصور عليه بعد (إلا) فيجب تأخيره كي يستقيم القصر.

ب ـ ما + المبتدأ: ضمير + إلا + الخبر: مصدر مؤول:

وقد وردت هذه الجملة – في شعر أحمد دحبور – في مثال واحد وهو قوله:

- فما هي إلا أنْ تصطكَّ[٢].

في النص السابق، قُصر المبتدأ: (هي) على خبره المصدر المؤول من أنَّ المصدرية + الفعل المضارع (تصطكَّ)، حيث قصرت (ما + إلا) المبتدأ في الخبر، وهذا ما يوجب تقديم المبتدأ على الخبر كي يستقيم القصر؛ لأنَّ المطلوب جعل الخبر مقصوراً عليه، والمقصور عليه بعد (إلا) المسبوقة (بما) النافية يجب تأخيره، والمصدر المؤول السابق: في محل رفع خبر المبتدأ؛ لأنَّ بتحويله لمصدر صريح تصبح الجملة على النحو التالي: (فما هي إلا اصطكاكٌ).

ج ـ ما + الخبر: شبه جملة (جار ومجرور) + إلا + المبتدأ معرفةً.

وقد وردت هذه الجملة – في شعر أحمد دحبور – في مثال واحد هو قوله:

- ما لك إلا مدانا... ووجهُنا المنحوت[٣].

في النص السابق: قُصِر الخبر وهو شبه الجملة في قوله: (لك) في المبتدأ وهو قوله: (مدانا) المعرَّف بإضافته إلى الضمير، وهنا يجب تقديم الخبر وتأخير المبتدأ، وهذا ما أشار إليه ابن عقيل بقوله: "أنْ يكون الخبر له صدر الكلام وهو المراد بقوله: (كذا يستوجب التصديرا)، نحو: (أين زيد)، فزيدٌ مبتدأ مؤخر، وأين خبر مقدَّم، ولا يؤخر... والرابع: أن يكون المبتدأ محصوراً، نحو: (إنَّما في الدار زيدٌ)، و(ما في الدار إلا زيدٌ)، ومثله (ما لنا إلا اتباع أحمد)"[٤].

والمراد جعل المبتدأ مقصوراً عليه بعد (إلا)، وقد أُكِدت الجملة السابقة بمؤكدين أحدهما: لفظي: وهو (القصر) وثانيها: أسلوبي وهو تقديم ما حقه التأخير.

وتقديم الخبر وجوباً في النص السابق جاء (للاهتمام)، وهذا ما أشار إليه الدكتور عبد الفتاح

---

(١) يُنظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ١: ٢٣٥.

(٢) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٨٠٤.

(٣) المصدر السابق، ص ٣٣.

(٤) ينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ١: ٢٤٣

لاشين بقوله: "قدم المقصور عليه مع إلا على المقصور في الشرطين والغرض الاهتمام بالمتقدم"[١]، وجاء ذلك في إطار توجيهه للبيت الشعري الآتي:

ومـــا لـــي إلاّ آلُ أحمـــد شـــيعةٌ وما لي إلا مذهبُ الحقِّ مذهبُ[٢]

- **القصر بـ (ليس وإلا):**

ورد اسمها مقصوراً على خبرها – في شعر أحمد دحبور – على الصور الآتية:

أ ـ ليس + اسمها معرفة + إلاّ + خبرها: مصدراً مؤولاً:

وقد وردت هذه الصورة – في شعر أحمد دحبور – في موضعٍ واحدٍ وهو قوله:

- الموتُ ليس الموتُ إلاّ أنْ تسامح[٣].

في النص السابق، حيث قُصِرَ اسم ليس وهو قوله: (الموتُ) على خبرها: (المصدر المؤول)، المكوّن من (أنْ) المصدرية + الفعل المضارع المنصوب بها (تسامح)، وذلك توكيداً للإسناد بينهما، وهنا يجب تقديم اسم (ليس) وتأخير خبرها، ليستقيم القصر.

ب ـ ليس + اسمها معرفة + إلا + خبرها: جامد:

وقد وردت هذه الصورة – في شعر أحمد دحبور – في موطنٍ واحد وهو قوله:

- ليس الفردوسُ إلا داري[٤].

في النص السابق، حيث قُصِرَ اسم ليس، وهو قوله: (الفردوس)، على خبرها وهو قوله: (داري)، وذلك توكيداً للإسناد بينهما، ولذلك يجب تقديم اسم (ليس) على خبرها وجوباً هنا، حتى يستقيم القصر.

ج ـ ليس + اسمها معرفةً + إلاّ + خبرها: جملة فعلية فعلها مضارع:

وقد وردت هذه الصورة – في شعر أحمد دحبور – في موضعٍ واحدٍ، وهو قوله:

- ليس إلا العراءُ يبيت فيه[٥].

---

(١) يُنظر: لاشين، الدكتور عبد الفتاح: معاني التراكيب، دراسة تحليلية في مباحث علم المعاني، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ٢٠١٤م، ص ٢٢٦.

(٢) البيت للكميت بن زيد الأسدي من قصيدة هاشمية، يمدح فيها آل النبي ﷺ.

(٣) دحبور: أيُّ بيت، ص ١٠.

(٤) المصدر السابق، ص ٩٦.

(٥) المصدر السابق، ص ٨٤.

في النص السابق، حيث قُصِر اسم ليس وهو قوله: (العراءُ) بواسطة (ليس وإلا) على خبرها وهو مجموع الجملة الفعلية المكوَّنة من الفعل المضارع (يبيتُ)، وفاعله المستتر فيه على سبيل الجواز (هو)، والهدف من القصر تأكيد الإسناد بين المبتدأ (العراءُ)، وخبره: الجملة الفعلية في قوله: (يبيتُ).

د ـ ليس + اسمها: ضمير متصل + إلاّ + خبرها جملة فعلية + المفعول به:

وقد وردت هذه الصورة – في شعر أحمد دحبور – في صورة واحدة وهي قوله:

- لسنا نرى إلاّ الفدائي[١].

في النص السابق، حيث قُصِر اسم ليس، وهو: (النـاء) الضمير المتصل، على خبره الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع (نرى)، وفاعله: المستتر وجوباً فيه، والمقدَّر بـ (نحن) ومفعوله: الاسم الظاهر، وهو قوله: (الفدائي)، والهدف من القصر، تأكيد الإسناد بين اسم (ليس) وخبره: الجملة الفعلية المكوَّنة من الفعل المضارع + فاعله المستتر وجوباً (نحن + مفعوله والاسم الظاهر الفدائي).

- **القصر بـ (هل):**

تحدثنا في التأصيل لظاهرة التوكيد بالقصر عن (هل) المستعملة في النفي حسب ما أشار إليه الدكتور/ مهدي المخزومي، فقد وردت الجملة الاسمية مؤكدة بـ: (هل وإلا) – في شعر أحمد دحبور – في موضعين، وهما:

١- وهل هي إلا الأمومةُ[٢].

٢- هل الصخرُ إلا الجمادُ[٣].

في النصين السابقين، حيث حُصِرَ المبتدآن، وهما قوله: (هي – الصخرُ) على التوالي، على خبريهما وهو قوله: (الأمومةُ، الجمادُ) على التوالي، وقد كان القصر بواسطة (هل + إلا)، وذلك تأكيداً للإسناد بينهما.

فالضمير (هي)، وهو المبتدأ في المثال الأول متقدّم على سبيل الوجوب على خبره (الأمومةُ)، وذلك لأنّ المبتدأ حُصِرَ في الخبر بواسطة (هل وإلا)، والأمر نفسه في المثال الثاني، حيث تقدّم

---

(١) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٥٤١.

(٢) دحبور: أيُّ بيت، ص ٦٤.

(٣) المصدر السابق، ص ٧٣.

المبتدأ وهو قوله: (الصخرُ) وجوباً على خبره وهو قوله: (الجماد)، وذلك لأن المبتدأ حُصِرَ بواسطة (هل وإلا) في الخبر وهو قوله (الجمادُ)؛ لذلك في مثل هذه الحالة يستوجب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر كي تستقيم عملية القصر.

- **القصر بـ (إنَّما):**

وتتكون (إنَّما) من (إنَّ) التي اتصلت بها (ما) الزائدة، فكفتها عن العمل، وهذا ما يشير إليه المخزومي بقوله: "(إنَّما) هي: (إنَّ) المتصلة بـ: (ما) الزائدة، وقد نزلت مع (ما) منزل الكلمة الواحدة، و(ما) هذه التي يسميها النحاة بالكافة، أي التي تحجب (إنَّ) وتكفها عن العمل"(١).

ويرى الدكتور/ مهدي المخزومي، أنَّ دلالة (إنَّما) على التوكيد، خرجت عن كون التوكيد عادياً إلى درجة التوكيد القصري والحصري، أو التوكيد المشدّد بدلاً من المخفف، وهذا قوله: "وقد تغيرت دلالتها على التوكيد من كونه توكيداً عادياً إلى كونه توكيداً قاصراً أو حاصراً، أو بعبارة أخرى أوضح من: كونه توكيداً مخففاً إلى كونه توكيداً مشدداً، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾(٢)، وقولهم (إنَّما زيدٌ شاعرٌ)"(٣).

إذن فهي أداة قصر تؤكد خبراً "يجهله المخاطب، ولا يكون ذكرك له لأن تفيده إياه"(٤).

وقيل: إنها بمعنى (ما وإلا)(٥)، فيما ذهب عبد القاهر الجرجاني إلى القول باختلاف التركيبين، و(إنَّما) تخلو من النفي، ولا تصلح في بعض المواضع التي تصلح فيها (ما وإلا) وبالعكس(٦).

ويرى: المخزومي أن موقع المقصور بـ (إنَّما) يأتي بعدها، وهذا قوله: "وموضع المقصور بـ (إنَّما) بعد (إنَّما)، وفي القصر بـ (ما وإلا) قبل إلا"(٧).

وقد أُكدت الجملة الاسمية بهذا القصر في موضع واحد – في شعر أحمد دحبور – وهو في صورة: **إنَّما + ليس + الخبر مقدماً + الاسم مؤخراً:**

وهو قوله:

---

(١) المخزومي: في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص ٢٣٨.
(٢) الآية ١٧٣ من سورة البقرة.
(٣) المخزومي: في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص ٢٣٩.
(٤) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ٣٥١.
(٥) السكاكي: مفتاح العلوم، ص ١٤٠.
(٦) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ٢٥٣ – ٢٥٤.
(٧) المخزومي: في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص ٢٣٩.

- إنَّما ليس في البيت ماءٌ[١].

حيث قُصِرَ خبر ليس، وهو قوله: (في البيت) في اسمها وهو قوله: (ماءٌ) وذلك بواسطة إنَّما، وهنا وجب تقديم الخبر، وهو شبه الجملة في قوله: (في البيت) على اسم ليس وهو قوله (ماءٌ) كي يستقيم القصر، والتقديم – هنا – واجب والغرض الاهتمام بالمتقدم بلاغياً.

- **القصر بـ (سوى):**

وردت الجملة الاسمية – في شعر أحمد دحبور _ مؤكدة بالقصر بـ «سوى) في موضع واحد في **صورة: ما + المبتدأ + سوى: الخبر + المضاف إليه:**

وذلك قوله:

- ما الدنيا سوى أسماء[٢].

في النص السابق، حيث قُصِرَ المبتدأ وهو قوله: (الدنيا)، في الخبر: وهو قوله: (سوى) وذلك بواسطة (ما)، وقد أشرت في اثناء البحث إلى (سوى)، و(غير) بمعنى (إلاَّ)، وهنا يستوجب تقديم (المبتدأ) على (الخبر) كي يستقيم القصر.

ومن خلال استقراء شعر أحمد دحبور لم يعثر الباحث على القصر الواقع بين صاحب الحال وحاله، ولا القصر الواقع على البدل.

---

(١) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٦٥٤.

(٢) دحبور: أيُّ بيت، ص ١٢٤.

خامساً: التوكيد بـ (ضمير الفصل)

ضمير الفصل مصطلح نحوي بصري، ويُطلق عليه الكوفيون عماداً، وهذا ما أشار إليه السيوطي بقوله: "الفصل، ويسمى عماداً، ودعامة، وصفة: ضمير رفع منفصل يقع مطابقاً لمعرفة قبل مبتدأ أو منسوخ بعد معرفة، أو كـ هي في منع اللام، جامداً أو مشتقاً لا إن تقدّم متعلقة في الأصح"(١).

ويرى صاحب شرح المفصل، أنَّ هناك شروطاً ثلاثة للضمير الذي يقع فصلاً وهذا قوله: "اعلم أنّ الضمير الذي يقع فصلاً له ثلاث شرائط: أحدهما: أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع، ويكون هو الأول في المعنى، والثاني: أن يكون بين المبتدأ وخبره من الأفعال والحروف، نحو: (إنَّ)، و(كان) وأخواتها، وظننتُ وأخواتها، والثالث: أن يكون بين معرفتين أو معرفة وما قاربها من النكرات"(٢).

والغرض من وجود ضمير الفصل، بين المبتدأ وخبره هو التوكيد وهذا ما أشار إليه صاحب شرح المفصل بقوله: "والغرض من دخول الفصل في الكلام ما ذكرناه من إرادة الإيذان بتمام الاسم وكماله... وإنَّما اشترط أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع، لأنّ فيه ضرباً من التأكيد، والتأكيد يكون بضمير المرفوع المنفصل"(٣).

وأغلب الظن أنّه لا محل له من الإعراب(٤)، ومنهم من لا يجعله فصلاً، بل مبتدأ وما بعده خبر له(٥).

وقد جاء ضمير الفصل مؤكداً مضمون الجملة – في شعر أحمد دحبور – على النحو الآتي:

أ . توكيد الجملة الاسمية البسيطة:

وردت مؤكدة به، وطرفاها معرفتان في اثني عشر موضعاً، وحسب الصور الآتية:

---

(١) السيوطي: همع الهوامع، ١: ٢٣٥.

(٢) يُنظر: ابن يعيش: شرح المفصل، ٢: ٣٢٩.

(٣) المصدر السابق، ٢: ٣٢٩.

(٤) ينظر: سيبويه: الكتاب، ١: ٣٩٤.

(٥) ينظر: الفراء: معاني القرآن، ١: ٤٠٩.

الصورة الأولى: المبتدأ + ضمير الفصل + الخبر:

وقد وردت هذه الصورة مؤكدة بضمير الفصل _ في شعر أحمد دحبور – في عشر مواضع منها:

١- الغربة قاتلةٌ، ومخيمُنا هو نصف الغربة[١].

٢- هذا هو الشّعرُ[٢].

٣- وجملُ المحامل، هو الذي خرج من شقوق الصخر[٣].

٤- خلها الوفي هو المستحيل في الزمن الغول[٤].

٥- إيمان هي في كفة[٥].

فيما مرّ من أمثلة، حيث أكد ضمير الفصل، (هو) في المثال الأول، مضمون الجملة الاسمية المؤلفة من المبتدأ في قوله: (مخيمنا)، وخبره (نصف)، وفي المثال الثاني: حيث أكد ضمير الفصل (هو)، مضمون الجملة الإسمية المكوَّنة من المبتدأ في قوله (هذا) وخبره (الشّعرُ).

وفي المثال الثالث أكد ضمير الفصل (هو) مضمون الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ في قوله (جملُ المحامل)، وخبره الاسم الموصول (الذي) المبني على السكون في محل رفع خبر المبتدأ، وفي المثال الرابع حيث أكد ضمير الفصل (هو)، المبتدأ وهو قوله: (خلُها) وخبره (المستحيل)، والأمر نفسه في المثال الخامس: حيث أكد ضمير الفصل (هو) مضمون الجملة المؤلفة من المبتدأ (إيمان) وخبره: شبه الجملة المكوّنة من الجار والمجرور في قوله: (في كفة).

ومن الملاحظ وقوع ضمير الفصل في الأمثلة السابقة، بين معرفتين، أي المبتدأ والخبر، فقد جاء ضمير الفصل مطابقاً لما قبله إفراداً أو تثنيةً أو جمعاً، وتذكيراً وتأنيثاً.

الصورة الثانية: خبر المبتدأ مقدّم وجوباً + ضمير الفصل + المبتدأ معرفة:

وقد وردت هذه الصورة مؤكدة بضمير الفصل – في شعر أحمد دحبور – في موضعين: هما:

١- أين هي القصيدةُ الآن[١].

---

(١) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٥٤٤.
(٢) المصدر السابق، ص ٥٨٩.
(٣) المصدر السابق، ص ٢٣٤.
(٤) دحبور: أيُّ بيت، ص ٣٥.
(٥) المصدر السابق، ص ٤٣.

٢- وأطلب يحيى فيأتي المذيع فأين هو القطبُ الآن[٢].

في المثالين السابقين، حيث أكد ضمير الفصل (هو) مضمون الجملتين، ففي الجملة الأولى: تقدم الخبر (أين) وجوباً؛ لأنه من الأسماء التي لها حق الصدارة في الكلام، وتأخر المبتدأ وهو قوله: (القصيدةُ)، وقد فصل بينهما ضمير الفصل (هي) توكيداً لمضمون الجملة، وفي المثال الثاني: حيث تقدم اسم الاستفهام (أين) الذي هو في محل رفع خبر مقدّم وجوباً، والمبتدأ المؤخر وجوباً (القطبُ) حيث فُصِلَ بينهما بضمير الفصل (هو) توكيد للجملة الاسمية.

ب . توكيد الجملة الاسمية المنسوخة بـ (إنَّ):

وقد وردت هذه الجملة مؤكدة بضمير الفصل – في شعر أحمد دحبور – في خمسة مواضع منها، وجاءت وفق الصورة الآتية:

صورة: إنَّ + اسمها: ضمير متصل + ضمير الفصل + الخبر:

وردت هذه الجملة – في شعر أحمد دحبور – في ثلاثة مواضع هي:

١- أنَّك أنت عندي ها هنا[٣].

٢- إنهم هم والظل في الأرض ظلي[٤].

٣- لو كشفتُ اليوم وجه قاتلي – إنّي أنا الملوم[٥].

في الأمثلة السابقة، حيث أكد ضمير الفصل، مضمون الجملة الاسمية المنسوخة بـ (إنّ) في المثال الأول، حيث جاء ضمير الفصل بين اسم (إنّ) وهو الضمير المتصل بها مباشرة (الكاف)، وخبرها شبه الجملة الظرفية (عندي)، وفي المثال الثاني: فصل ضمير الفصل (هم) بين اسم (إنّ) وهو: (الهاء) المتصل بها مباشرة، وخبرها: وهو مجموع الجملة الاسمية المكوَّنة من المبتدأ: (الظّلُ)، وخبره (ظلي)، وفي المثال الثالث: فصل ضمير الفصل (أنا) بين اسم (إنَّ) والضمير المتصل بها، وهو الاسم، وخبرها: (الملوم).

والملاحظ أن الفصل بضمير الفصل جاء وفق الاعتبارات التي نص عليها النحاة في التأصيل السابق للتوكيد بضمير الفصل.

(١) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٥٥٨.
(٢) المصدر السابق، ص ٣٣٦.
(٣) دحبور: أيُّ بيت، ص ٢٠.
(٤) المصدر السابق، ص ٩٠.
(٥) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٥٨٣.

ج . توكيد الجملة الاسمية المنسوخة بـ (ليس):

وجاءت هذه الجملة مؤكدة بضمير الفصل في شعر أحمد دحبور في موضع واحد، وهو حسب هذه الصورة: **ليس + اسمها: اسم إشارة + ضمير الفصل + الخبر**:

وذلك قوله:

- ليس هذا هو شأني[١].

في المثال السباق، حيث أكدّ ضمير الفصل (هو) مضمون الجملة المنسوخة بـ (ليس) حيث وقع بين اسم ليس (هذا) اسم الإشارة، وخبرها وهو قوله (شأني) ليؤكد طرفي الجملة المنسوخة بـ (ليس)، وكما هو واضح فإن: ضمير الفصل قد وافق سابقه، وهو اسم (إنَّ) في التذكير والإفراد.

ويلاحظ أنّ مجيء ضمير الفصل في الصور السابقة متوسطاً بين معرفتين يؤكد أصالة هذا التوسط، وقد ذكر ذلك ابن يعيش في شرح المفصل بقوله: "أن يكون بين المبتدأ وخبره، أو ما هو داخل على المبتدأ وخبره من الأفعال والحروف، نحو: (إنَّ) وأخواتها، و(كان) وأخواتها، وظنَّ وأخواتها"[٢].

---

(١) دحبور: أيُّ بيت، ص ٨٧.

(٢) يُنظر: ابن يعيش: شرح المفصل، ٢: ٣٢٩.

سادساً: التوكيد بـ التوكيد المعنوي

يعدُّ النحاة التوكيد المعنوي، من أقوى مؤكدات الجملة الاسمية، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالتوكيد بـ كل، والنفس، وهما المؤكدان اللذان وردا في شعر أحمد دحبور، وهذا ما يشير إليه صاحب (الأصول في النحو) بقوله: "الضرب الثاني في التوكيد وهو ما يجيء للإحاطة والعموم: تقول: (جاءني القوم أجمعون، وجاءني القوم كلهم، وجاءوني أجمعون وكلهم"[١].

وهذا ما أشار إليه صاحب شرح التصريح بمضمون التوضيح بقوله: "تقول: (جاء الخليفة) فيحتمل أنّه على تقدير مضاف، و(أنَّ الجائي خبره)، أو فِعله... فإذا أكدت بالنفس فقط أو العين فقط، أو بهما معاً بشرط تقديم النفس، فقلت: (جاء الخليفة نفسه أو عينه، أو نفسه عينه) ارتفع ذلك الاحتمال"[٢].

ولابدّ من وجود ضمير المؤكد في ألفاظ التوكيد المعنوي، وخاصةً ألفاظ الإحاطة والشمول مثل كل، والنفس والعين، وإلى هذا أشار صاحب شرح التصريح بمضمون التوضيح بقوله: "ويجب في النفس أو العين اتصالهما لفظاً بضمير مطابق للمؤكد بفتح الكاف ليرتبط به ويجب أن يكون لفظهما طبقه في الإفراد والجمع"[٣].

أ . التوكيد بـ (كل):

وقد ورد مؤكداً مضمون الجملة الاسمية – في شعر أحمد دحبور – في ثلاثة مواضع فقط مع الجملة الاسمية البسيطة وهي:

١- والنارُ أحضرتُها كلّها دون إذن إلى المائدة[٤].

٢- ها أنا ذا أسحب منك الكلمات كلُّها[٥].

٣- الجرائدُ والزوائدُ كلُّها اجتمعت عليك مع الزمان[٦].

فيما مر أكدت (كل) في ثلاثة مواضع مضمون ثلاث جمل، تألفت كل منها من المبتدأ (النار، أنا، الجرائد) وخبره: (أحضرتها، أسحب، اجتمعت) على التوالي، ولا يؤكد بـ (كل) إلا "ما له

---

(١) يُنظر: ابن السراج: الأصول في النحو، ص ٢١.
(٢) يُنظر: الأزهري: شرح التصريح بمضمون التوضيح، ٢: ١٣٢.
(٣) المصدر السابق، ص ١٣٣.
(٤) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٤٦١.
(٥) المصدر السابق، ص ٥٥٣.
(٦) المصدر السابق، ص ٥٦٨.

أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه"[١] كما في النصوص الثلاثة السابقة.

ب . التوكيد بالنفس:

وقد ورد التوكيد بالنفس – في شعر أحمد دحبور – في مثال واحد، مع الجملة الاسمية المنسوخة بـ (أنَّ) وهو:

- على أنّي أعود إلى القصيدة نفسها[٢].

في النص السابق، حيثُ، أُكدت الجملة المنسوخة بـ (أنَّ) بلفظ التوكيد المعنوي (النفس)، وقد اشتمل على ضمير يطابق المؤكد وهو (القصيدة) في الإفراد والجمع.

ولم يعثر الباحث إلا على هذين النوعين من التوكيد – وذلك – بعد استقراء شعر أحمد دحبور.

---

(١) ينظر: الأشموني: شرحه على ألفية ابن مالك، ٢: ٤٠٤.

(٢) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٦٠٤.

سابعاً: التوكيد بـ الأدوات الزائدة للجملة الاسمية

يعدُّ النحاة الأدوات الزائدة، من مؤكدات الجملة الاسمية، وقد سبق الإشارة إلى هذه الأدوات في الفصل الثالث، ومن هذه المؤكدات: (كان، والباء الزائدة في خبر ليس، من)، وسيتم الحديث عن كل أداة منها على حدةٍ.

وقد ورد توكيد الجملة الاسمية بالأدوات الزائدة في – شعر أحمد دحبور – في خمسة مواضع، واحدة منها بـ (كان) الزائدة، وثلاثة بـ (الباء) الزائدة في خبر ليس، وخبر تكن المنفية بـ (لم)، وواحد بـ (من) الزائدة قبل اسم ليس الناقصة، وسيتم عرض هذه الأمثلة على النحو الآتي:

أ . التوكيد بـ (كان) الزائدة:

وقد وردت كان الزائدة مؤكدة للجملة الاسمية – في شعر أحمد دحبور – في موضع واحد وهو

- الثلج كان يغصُّ في دفته والنار[١].

وفي النص السابق أُكد مضمون الجملة الاسمية المؤلفة من المبتدأ (الثلج)، وخبره: جملة (يغصُّ)، وذلك نتيجة زيادة (كان) بينهما، وقد أفادت الماضي فقط، وهذا ما أشار إليه ابن هشام بقوله: "وترد كان في العربية على ثلاثة أقسام: "وزائدة: فلا تحتاج إلى مرفوع ولا إلى منصوب، وشرط زيادتها أمران، أحدهما: أن تكون بلفظ الماضي، والثاني: أن تكون بين شيئين متلازمين، ليسا جاراً ومجروراً... ولا نعني بزيادتها أنها لم تدل على معنى ألبتة بل أنّه لم يؤت بها للإسناد"[٢].

ب . توكيد خبر الفعل الناقص بالباء الزائدة:

يكثر اقتران خبر (ليس) الناقصة، والجامدة، بالباء الزائدة للتوكيد، وهذا ما أشار إليه المرادي بقوله: "الرابع: الخبر وزيادتها في الخبر ضربان: مقيسةٌ وغير مقيسة، فالمقيسةُ في خبر (ليس) و(ما) أختها نحو قوله ﷻ: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾[٣]، وقوله ﷻ: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾[٤]... وفي خبر فعل ناسخ منفي، كقول الشاعر:

وإنْ مدَّت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذا أجشع القوم أعجل[٥]

---

(١) المصدر السابق، ص ٤٧.

(٢) يُنظر: ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى، ص ١٣٨.

(٣) الآية ٣٦ من سورة الزمر.

(٤) الآية ٤٦ من سورة فصلت.

(٥) البيت للشنفرى الأزدي، وأكثر الرواة على أنَّ اسمه هو لقبه.

وظاهر كلام بعضهم أنّ هذا يجوز القياس عليه"[١].

وقد وردت الجملة الاسمية مؤكدة بالباء الزائدة في خبر الفعل الناقص – في شعر أحمد دحبور – في ثلاثة مواضع هي:

١- معذرةً يا سيدي فلستُ بالثرثار إذا زعمتُ أنني حدثتكم عن فتح[٢].

٢- فليسوا إذن بأهلي[٣].

٣- ولم تكن بالمستحيل[٤].

في النصوص الثلاثة السابقة: حيث أكَّدت (الباء) الزائدة في خبر ليس، مضمون الجُمل الاسمية التي دخلت عليها النواقص، ففي المثال الأول أكدت (الباء) مضمون الجملة الاسمية المؤلفة من الفعل الناقص (ليس)، واسمه (تاء) المتكلم، وخبره: (الثرثار)، وتقدير الكلام (فلستُ الثرثار)، أما في المثال الثاني: فقد أكدت (الباء) الزائدة، مضمون الجملة الاسمية المؤلفة من (ليس)، واسمها (واو الجماعة)، وخبرها (أهلي) والأصل (فليسوا إذن أهلي)، وفي المثال الرابع: حيث أكدت الباء الزائدة، مضمون الجملة الاسمية الداخلة عليها والمكوّنة من الفعل الناقص (كان) المسبوقة بالنفي الجازم (لم) واسمها المقدّر وجوباً (أنت)، وخبرها المقترن بالباء الزائدة للتوكيد في قوله (بالمستحيل)، وقد اتضح مطابقة هذا الزيادة للتوكيد مع التوجيهات النحوية السابقة.

ج . توكيد اسم الفعل الناقص (ليس) بـ (مِنْ) الزائدة:

و(مِنْ) هذه دخولها على الجملة الاسمية كخروجها، وتستخدم لتوكيد الاستغراق، وهذا ما يشير إليه المرادي بقوله: "وأما الزائدة فلها حالتان: الأولى: أنْ يكون دخولها كخروجها، وتسمى الزائدة لتوكيد الاستغراق، وهي الداخلة على الأسماء الموضوعة للعموم، وهي كل نكرة مختصةٌ بالنفي، نحو (ما قام مِنْ أحدٌ)، فهي مزيدة هنا لمجرد التوكيد"[٥].

وقد وردت (مِنْ) زائدة لتوكيد الجملة الاسمية المنسوخة بـ (ليس) – في شعر أحمد دحبور _ في موضعٍ واحد هو:

---

(١) يُنظر: المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٥٣ – ٥٤.

(٢) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٢١٩.

(٣) المصدر السابق، ص ١١٤.

(٤) دحبور: أيُّ بيت، ص ١٢٣.

(٥) يُنظر: المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٣١٦.

- فليس من حاكمةٍ إلا وكانت عندي لكنه لم يعطني السّر هنا[1].

في النص السابق زيدت (مِنْ) الجارة قبل اسم (ليس) وهو قوله: (حاكمةٍ) وذلك لتوكيد مضمون الجملة الاسمية المنسوخة بـ (ليس) الجامدة الناقصة، وأصل الكلام (فليس حاكمةٌ إلا وكانت عندي....)، لتعرب (حاكمةٍ): اسم ليس مجرور لفظاً بمن الزائدة مرفوع محلاً، وزيادة (مِنْ) هنا للتوكيد.

(١) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٤٧٠.

المبحث الثاني: الجملة الخبرية الفعلية المؤكَّدة

أولاً: التوكيد بـ (قد)

يعدُ الحرف (قد) من مؤكدات الجملة الفعلية، وقد لا يفصل بينها وبين الفعل أي فاصلٍ، وهي جواب لقوله: (أَفَعَل؟)، وهذا ما يتحدث عنه صاحب الكتاب بقوله: "فمن تلك الحروف (قَدْ)، لا يفصل بينها وبين الفعل بغيره، وهو جواب لقوله: (أَفَعَلَ؟)، كما كانت ما فَعَلَ، جواباً لـ (هل فَعَلَ؟) إذا أخبرت أنّه لم يقع، و(لمَّا يفعل)، و(قد فَعَلَ) إنَّما هي لقومٍ ينتظرون شيئاً فمن ثم أشبهت (قد) (لمّا) في أنها لا يفصل بينها وبين الفعل"(١).

وتستخدم (قد) في اللغة لتقريب الزمن من الماضي البعيد إلى الماضي القريب، حيث يكون زمن الفعل بـ (قد) قريباً من الحال، وهذا ما أشار إليه صاحب شرح المفصل بقوله: "(قَدْ) حرف معناه التقريب، وذلك أنّك تقول: (قام زيدٌ)، فتخبر بقيامه فيما مضى من الزمن، إلاّ أنَّ ذلك الزمان قد يكون بعيداً، وقد يكون قريباً من الزمان الذي أنت فيه، فإذا قربته بـ (قد) فقد قربته مما أنت فيه، ولذلك قال المؤذن: (قد قامت الصلاة)، أي قد حان وقتها في هذا الزمان، ولذلك يُحسن وقوع الماضي بموضع الحال إذا كان معه (قد)"(٢).

ويرى السيوطي: أنّ (قَدْ) يختص في دخوله على الفعل المتصرف، والخبري والمثبت والمجرد من الجوازم والنواصب، وهذا قوله: "(قَدْ): حرف يختص بالفعل المتصرف، والخبري والمثبت، والمجرد، من جازم وناصب، وحرف تنفيس، فلا يدخل على الجامد كـ (عسى) وليس، ولا الإنشائي، كـ (نعم)، و(بئس)، ولا المنفي ولا المقترن بما ذكر"(٣).

وتفيد (قد) مع الفعل المضارع، توقع حدوث الفعل، وهذا ما أشار إليه السيوطي بقوله: "وتكون للتَّوقُّع من المضارع كقولك: قد يقدم الغائب اليوم، إذا كنت تتوقع قدومه، ومع الماضي، قال الخليل: يُقال قد فعل القوم ينتظرون الخبر، ومنه قول المؤذن: (قد قامت الصلاة)، لأنَّ الجماعة منتظرون لذلك، وفي التنزيل: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾(٤)؛ لأنها كانت تتوقع إجابة الله ﷻ لدعائها"(٥).

---

(١) سيبويه: الكتاب، ٣: ١١٥.

(٢) يُنظر: ابن يعيش: شرح المفصل، ٥: ٩٢.

(٣) يُنظر: السيوطي: همع الهوامع، ٣: ٣٧٧.

(٤) الآية ١ من سورة المجادلة.

(٥) يُنظر: السيوطي: همع الهوامع، ٤: ٣٧٧

ويضيف صاحب همع الهوامع، أنَّ (قَدْ) لا تفيد التوقع؛ لأنَّ الفعل المضارع مجردٌ من (قَدْ) يفيد التوقع، وهذا ما أشار إليه بقوله: "وأنكره ابن هشام" في "المغني" مطلقاً، فقال: والذي يظهر لي قول ثالث، وهو أنها لا تفيد التوقع أصلاً، أما في المضارع فلأنّ قولك: يقدم الغائب تفيد التوقع بدون (قد) إذا الظاهر من حال المخبر عن مستقبل أنّه متوقع له"[١].

ويتفق شارح المفصل مع السيوطي، في توجيهاته السابقة بقوله: "وفيها معنى التوقّع يعني لا يقال: (قد فَعَلَ) إلا لم ينتظر الفعل أو يسأل عنه، ولذلك قال سيبويه: وأما قد فجواب هل فَعَلَ؟... وقول الخليل: "هذا الكلام لقومٍ ينتظرون الخبر"، يريد أنّ الإنسان إذا سأل عن فعل، أو علم أنَّه متوقع أنْ يخبر به، قيل: (قد فَعَلَ)، وإذا كان المخبر مبتدئاً قال: فعل كذا وكذا فاعرفه"[٢].

ويرى صاحب همع الهوامع: أنَّ (قد) مع الفعل الماضي تفيد التحقيق، ويشترك معها الفعل المضارع في بعض المواطن، وتفيد (قد) مع المضارع التعليل، وهذا قوله: "والتعليل مع الفعل المضارع) نحو: قد يصدق الكذوب، وقد يجود البخيل، والتحقيق معهما، مثاله في الماضي: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾[٣]، ومع المضارع: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾[٤]"[٥].

ويتفق الباحث مع التوجيهات النحوية والدلالية لـ (قد) فهي مع الفعل الماضي وكذلك المضارع تفيد التحقيق، وقد تفيد الشك، والتقليل مع المضارع في بعض استخداماته، كما أنّه لا يفصل بينه وبين الفعل أي فاصلٍ، وهو من مؤكدات الفعل.

وقد وردت الجملة الفعلية مؤكدة بـ (قد) – في شعر أحمد دحبور – في (خمسة وثمانين موضعاً) وهي حسب نوع فعل الجملة على النحو الآتي:

الضرب الأول: الجملة ذات الفعل التام المبني للمعلوم:

أ . الجملة ذات الفعل اللازم:

وردت هذه الجملة مؤكدة بـ (قَدْ) وفعلها بصيغة الماضي في (ثلاثة وأربعين) موضعاً، منها قول الشاعر أحمد دحبور:

---

(١) يُنظر: المصدر السابق، ٤: ٣٧٨.

(٢) يُنظر: ابن يعيش: شرح المفصل، ٥: ٩٢.

(٣) الآية ٩ من سورة الشمس.

(٤) الآية ٦٤ من سورة النور.

(٥) يُنظر: ابن يعيش: شرح المفصل، ٥: ٩٢.

١- قد تماديتُ... سخرتُ النخل والأطفال في روحي[١].

٢- وترون الآن صوت الفتح، في الصبح يدوّي، قد صحونا[٢].

٣- كان قد وقع المحذور[٣].

٤- أما وقد ثبت الدليلُ[٤].

٥- لقد ذهب الضياعُ إلى الضياع[٥].

فيما مر أكدت (قَدْ) في خمسة مواضع، مضمون خمس جمل فعلية، تألفت كل منها من الفعل: (تمادى، صحا، وقع، ثبت، ذهب)، وفاعله: (ضمير المتكلم التاء) في المثال الأول، و(ناء الفاعلين) في المثال الثاني، و(المحذور) في المثال الثالث، و(الدليلُ) في المثال الرابع، و(الضياع) في المثال الخامس، على التوالي.

ومن الملاحظ في الأسطر الشعرية السابقة أنَّ (قَدْ) جاءت قبل الأفعال الماضية السابقة، ولا فاصل بينها وبينه، واتّضح من خلال مجاورة الحرف (قد) للأفعال الماضية السابقة عدم العمل فيما بعدها.

ومن خلال استقراء الأفعال السابقة: فهي أفعالٌ لازمة بمعنى أنها تكتفي فقط برفع الفاعل دون الحاجة إلى المفعول به، وهذا ما تجلّى من خلال الأمثلة السابقة، وأما (قد) فأفادت التحقيق والتوكيد مع الفعل الماضي.

ب . الجملة ذات الفعل المتعدي إلى مفعول به واحد:

١. الجملة ذات الفعل المتعدي بنفسه إلى مفعوله:

وردت هذه الجملة مؤكدة بـ (قد) في ثلاثين موضعاً – في شعر أحمد دحبور – منها الأمثلة الآتية:

١- هل زرت؟ لا شكّ أنَّك قد زرت بعض المصانع[٦].

٢- كنت قد اصطدت عصفورين[٧].

---

(١) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٦٦.
(٢) المصدر السابق، ص ١٥٩.
(٣) المصدر السابق، ص ٥٢٧.
(٤) المصدر السابق، ص ٧٦٣.
(٥) دحبور: أيُّ بيت، ص ١٣٧.
(٦) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٥٥٧.
(٧) المصدر السابق، ص ٦٢٨.

٣- أنا قد واصلتُ سيري منذ ودعتكما[١].

٤- لقد أخذتُ حصتي من هذه السيجارة[٢].

٥- لعمرك قد أسمعتُ من كان نائماً[٣].

في الأسطر الشعرية السابقة، أكدت (قَدْ) في خمسة مواضع، مضمون خمس جُمل تألفت كل منها من الفعل: (زرتُ، اصطدتُ، واصلتُ، أخذتُ، أسمعتُ)، وفاعله: (تاء المتكلم في المثال الأول، وتاء المتكلم في المثال الثاني، وتاء المتكلم في المثال الثالث، وتاء المتكلم في المثال الرابع، وتاء المتكلم في المثال الخامس) ومفعوله: (بعض، عصفورين، سيري، حصتي، مَنْ) على التوالي.

ويلاحظ أنَّ (قَدْ) في الأشطر الشعرية السابقة، قد وليها فعل ماضٍ مُسند إلى تاء المتكلم، ولم يكن هنالك فاصل بين (قد) والفعل الماضي.

ويلاحظ أنَّ الأفعال التي جاءت بعد (قَدْ) في الأسطر السابقة، هي أفعالٌ تامة متعدية ومثبتة ومجردة، وقد تعدت إلى نصب مفعول به واحد في الأمثلة السابقة.

ويتضح من خلال الأمثلة السابقة أنَّ (قد) أكدت الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي لنصب مفعول به واحد كما الحال أنَّ (قَدْ) مع الفعل الماضي قد قرّبت الزمن الماضي البعيد إلى الزمن الماضي القريب من الحال، وهذه تتأتى من خلال استخدام (قد) مع الفعل الماضي.

٢. الجُملة ذات الفعل المتعدي إلى مفعوله بواسطة حرف الجر والمؤكدة بـ (قَدْ):

وردت هذه الجملة مؤكدة بـ (قَدْ) – في شعر أحمد دحبور – وفعلها بصيغة الماضي في موضعين هما:

١- أقول: وقد بدلّتُ لساني العاري بلحم الرعد[٤].

٢- بأني قد وصلتُ إلى مبيتي الأخير[٥].

في المثالين السابقين، حيث أكدت (قد) مضمون جملتين، وتألفت الجملة الأولى من الفعل (بدَّلت)، وفاعله (تاء) المتكلم، ومفعوله الأول: لساني، ومفعوله الثاني الذي تعدى إليه بواسطة

---

(١) المصدر السابق، ص ٧٩٤.
(٢) دحبور: أيُّ بيت، ص ٢٥.
(٣) المصدر السابق، ص ٦٧.
(٤) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٢١١.
(٥) دحبور: أيُّ بيت، ص ١٣٥.

حرف الجر (الباء) في قوله (بلحم)، وفي المثال الثاني: حيث أكدت (قد) مضمون الجملة المكوَّنة من الفعل (وصلتُ)، وفاعله: تاء المتكلم)، ومفعوله الذي تعدى إليه بواسطة حرف الجر (إلى) في قوله: (إلى مبيتي).

ج ـ الجُملة ذات الفعل المتعدي إلى مفعولين والمؤكدة بـ (قَدْ):

وردت هذه الجملة مؤكدة بـ (قَدْ) – في شعر أحمد دحبور – في أربعة مواضع هي:

١- وتصفرُ الريح: قد سلَّمتُ صورتها سواك[١].

٢- ولقد بلوتُ الموت دهراً في المخيم[٢].

٣- فقد عينتها القبيلةُ شاعرةً[٣].

٤- لقد صنَّفوني غراباً وشراً، وقد صنَّفوا جندبَ الصيف صَقراً[٤].

في الأسطر الشعرية السابقة: حيث أكدت (قد) مضمون الجُمل المؤلفة من الفعل: (سلَّمتُ، بلوتُ، عينتها، صنفوني)، وفاعله: (تاء المتكلم، تاء المتكلم، القبيلة، واو الجماعة)، ومفعوله (صورتها سواك، الموتُ دهراً، عينتها القبيلة شاعرة، صنفوني غراباً) على التوالي.

ومن الملاحظ: أن الأفعال السابقة قد نصبت مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر في المثال الأول والثاني، وليس أصلهما المبتدأ والخبر في المثال الثالث والرابع.

الضرب الثاني: الجُملة ذات الفعل التام المبني للمجهول المؤكدة بـ (قَدْ):

وردت هذه الجملة مؤكدة بـ (قَدْ) – في شعر أحمد دحبور – في ثلاثة مواضع هي:

١- ما همَّ فقد هُزِمَ الجنِّيُّ[٥].

٢- إنّ الجياع المجانين قد دُفِنُوا في دقيق الإعاشة[٦].

٣- وقد غُيبتُ بعض الحين[٧].

في الأسطر الشعرية السابقة: حيث أكدت (قدْ) مضمون هذه الأسطر الشعرية، المؤلفة من

---

(١) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ١٠٧.
(٢) المصدر السابق، ص ٢١٤.
(٣) المصدر السابق، ص ٦٩٦.
(٤) المصدر السابق، ص ٧٣.
(٥) المصدر السابق، ص ٤١١.
(٦) المصدر السابق، ص ٦٥٨.
(٧) المصدر السابق، ص ٧٨٦.

الفعل المبني للمجهول في المثال الأول (هُزِمَ، ونائب فاعله الجنيُّ، والفعل هُزمَ المبني للمجهول فعل متعدي لنصب المفعول به، ولذلك وقع المفعول به مكان الفاعل ليصبح نائباً عن الفاعل.

وفي المثال الثاني: فقد أكدت (قَدْ) مضمون الجملة المؤلفة من الفعل المتعدي المبني للمجهول (دُفِنَ)، ونائب الفاعل: وهو (واو الجماعة) التي حلت محل الفاعل لتصبح نائباً للفاعل: وهي ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع نائب فاعل.

وفي المثال الثالث: حيث أكدت (قَدْ) مضمون الجملة المؤلفة من الفعل اللازم (غاب)، ونائب فاعله: (تاء المُتكلم): وهي ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع نائب فاعل.

الضرب الثالث: الجُملة ذات الفعل الناقص المؤكدة بـ (قَدْ):

وردت جملة الفعل الناقص مؤكدة بـ (قَدْ) في ثلاثة مواضع من شعر أحمد دحبور وهي:

١- لقد كان ضرورياً[١].

٢- فلقد كنتُ أقصد عكا[٢].

٣- صفقوا له وغنوا... ولقد كنتُ في عمان[٣].

في الأسطر الشعرية السابقة، حيث أكدت (قَدْ) مضمون جملة الفعل الناقص، المكوّنة في المثال الأول من الفعل الناقص (كان) واسمه المستتر، وخبره الاسم الظاهر (ضرورياً)، وفي المثال الثاني من (كان) واسمه (التاء) وخبره الجملة الفعلية (أقصد عكا)، وفي المثال الثالث: من الفعل (كان) واسمه: الضمير المتصل (تاء المتكلم)، وخبرها شبه الجملة في قوله: (في عمان).

---

(١) المصدر السابق، ص ٦٧٨.

(٢) المصدر السابق، ص ٧٣٣.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٣٤.

ثانيا: توكيد الجملة الفعلية بالقسم المحذوف وذلك بعد (قَدْ)

قد يحذف (القسم) كثيراً في لغة العرب، إذا ما دلّ عليه السياق، وخاصةً بعد (قَدْ) التي تدل عليه، وهذا ما أشار إليه السيوطي بقوله: "وتلزم (اللام) مع (لَقَدْ) ولو مقدَّرة في ماضٍ مثبت غير جامد نحو: (تا الله لقد آثرك الله) ولو كان بعيداً من الحال خلافاً لابن عصفور في منعه (قد) حينئذ، لأنها للتقريب من زمن الحال، أما المنفي فلا تدخله اللام، وكذا الخالي من (قَدْ) إذا لم نقدِّر لخبر (إنَّ) الماضي، والجامد لا يقترن بـ (قَدْ)"[١].

وكنت قد ذكرتُ في أثناء الحديث عن الجملة الاسمية المؤكدة، أنها خلت من القسم الظاهر، والقسم المعترض، والقسم المقدَّر، إلا أنني ومن خلال استقرائي لشعر أحمد دحبور وجدتُ أنه يؤكد الجملة الفعلية بالقسم المقدَّر بعد (قَدْ) ولا يستخدم القسم الصريح أو حتى المعترض.

وقد وردت الجملة الفعلية مؤكدة بالقسم المقدّر بعد (قد) – في شعر أحمد دحبور – في ستة مواضع منها:

١- فلقد آن له أن يستردك[٢].

٢- ولقد آن له أن ينشرَ الصوت القتيل[٣].

٣- ولقد سهرتك من مساء المشكلات[٤].

٤- ولقد صدقتُ فخف وزني[٥].

في الأسطر الشعرية السابقة: التي تألفت كل منها من الأفعال: (آن، آن، سهرتك، صدقتُ)، وقد أُكد مضمون كل منها بقسم محذوف دلت عليه (قَدْ) المقترنة بـ: (لام) جواب القسم، وتقدير هذا القسم قبل كل منه هو (والله)، وزيادة على توكيدها بالقسم، فكل منها مؤكدة بـ (اللام) و: (قدْ) أيضاً، ويميل الباحث إلى رأي السيوطي في اعتبار (قَدْ) واقعة في القسم المحذوف.

---

(١) ينظر: السيوطي: همع الهوامع، ٤: ٢٤٧.
(٢) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٦٦٢.
(٣) المصدر السابق، ص ٦٦٩.
(٤) المصدر السابق، ص ٧١٦.
(٥) المصدر السابق، ص ٧٦٠.

ثالثاً: توكيد الجملة الفعلية بالقصر

وردت الجملة الفعلية مؤكداً مضمونها – في شعر أحمد دحبور – من جهة قصر الفعل على الفاعل، والمفعول به على الفاعل، أما بالنسبة لقصر الفاعل على المفعول به، وكذلك الفاعل على المفعولين أو أحدهما، والمفعول الأول على الثاني، والثاني على الأول، وقصر صاحب الحال على الحال، والقصر الواقع على البدل فلم يرد في شعر أحمد دحبور.

١. قصرُ الفعل على الفاعل:

ويسمى قصر الصفة على الموصوف[١]، وقد ورد – حسب أداة النفي – على النحو الآتي:

أ . (لا وإلا):

وردت الجملة مؤكدة بهذا القصر، وفعلها بصيغة المضارع – في شعر أحمد دحبور – في موضعين هما:

١- ثم لا يبقى لنا إلا السَواد[٢].

٢- ولا يبقى من الكبريت، يوم النار إلا قشةٌ سوداء[٣].

في المثالين السابقين، حيث أُكدت مضمون الجملتين الفعليتين السابقتين بالقصر بـ (لا وإلا)، حيث قُصِر في المثال الثاني الفعل (يبقى) على فاعله (السَواد) وتقدير الكلام بعد حذف (لا وإلا) (يبقى السوادُ)، جملة فعلية مكوّنة من الفعل والفاعل على اعتبار أن (لا) حرف نفي زائد، و(إلا) ملغاةٌ لا عمل لها.

وفي المثال الثاني: حيث أكدت مضمون الجملة الفعلية بالقصر بـ (لا وإلا)، حيث قُصرَ الفعل المضارع (يبقى) على الفاعل، وهو قوله (قشة)، وتقدير الكلام بعد حذف (لا وإلا) (يبقى قشةٌ سوداء)، على اعتبار (لا) حرف نفي زائد، واعتبار (إلا) استثنائية ملغاة لا عمل لها.

أ . (لم وإلا):

وردت الجملة مؤكدة بهذا القصر (لم ولا)، ومن باب قصر الفعل على الفاعل، والذي يسميّه النحاة قصر الصفة على الموصوف كما أسلفت – في شعر أحمد دحبور – في تسعة مواضع منها:

---

(١) يُنظر: المخزومي: في النحو العربي، قواعد وتطبيق، ص ٢١٢.

(٢) الأعمال الكاملة، ص ٧٨٣.

(٣) المصدر السابق، ص ٧٨٥.

١- لم يبقَ إلا هيكلُ العظم البليد[١].

٢- لم يبقَ إلا الذبائحُ[٢].

٣- لم يبقَ إلا فزعُ الطفل[٣].

٤- ثم لم يبقَ في الواد إلا الحجارة[٤].

في الأسطر الشعرية السابقة، حيث أُكدت مضامين الجُمل الفعلية فيها بالقصر على شاكلة (لم ولا)، ففي المثال الأول: حيث قُصِر الفعل (يبق) على الفاعل (هيكلُ)، وفي المثال الثاني: حيث قُصِر الفعل (يبق) على فاعله (الذبائح)، وفي المثال الثالث: حيث قُصِر الفعل (يبق) على فاعله (فَزعُ)، وفي المثال الرابع: حيث قُصِر الفعل (يبقً) على فاعله (الحجارةُ).

ومن خلال قصر الفعل على الفاعل في الأمثلة السابقة ثم تأكيد مضامين الجُمل الفعلية بهذا القصر، وهذا القصر الذي يطلق عليه النحاة، بالاستثناء المفرَّغ حيث إنه بعد حذف (لم + إلا) في الأمثلة السابقة، تصبح الجُمل مكونة من فعل وفاعل على النحو التالي: (يبقى هيكلُ العظم البليد، يبقى الذبائحُ، يبقى فزع الأطفال، يبقى الحجارة في الواد).

وفي الأمثلة السابقة تعرب الأفعال على أنها أفعال مضارعة مجزومة (بلم) وعلامة جزمها حذف حرف العلة (الألف) والفتحة على القاف دليل على جنس حرف العلة المحذوف، كما نعرب الأسماء الواقعة بعد (إلاّ) حسب موقعها من الجملة، وهي: فاعل مرفوع وعلامة رفعة الضمة الظاهرة على آخره، للأفعال (يبق، يبق، يبق، يبق) على التوالي.

ج . (لن) + (إلا) و(سوى):

وردت هذه الجملة مؤكدة بالقصر بـ (لن + إلا) – في شعر أحمد دحبور – في موضعين هما:

١- لن يفتحه إلا من يملك سرَ الماء[٥].

٢- لن يأتي سوى الفقراء[٦].

---

(١) المصدر السابق، ص ٦٣.
(٢) المصدر السابق، ص ٥١٣.
(٣) المصدر السابق، ص ٦٥٦.
(٤) المصدر السابق، ص ١١١.
(٥) دحبور: أيُّ بيت، ص ٤٩.
(٦) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٢٨٩.

في السطرين السابقين، حيث أكدت الجملة بالقصر (لن + إلا) و(لن سوى) فتم تأكيد الجملتين السابقتين، ففي المثال الأول: قصر الفعل (بفتحه) على فاعله وهو (مَنْ) الاسم الموصول المبني على السكون في محل رفع (فاعل) للفعل (يفتحه).

وفي المثال الثاني: حيث قُصر الفعل المضارع المسبوق بـ (لن) (يأتي) على فاعله (سوى) والذي يعدُّ أداة الاستثناء والفاعل معاً.

٢. قصر المفعول به على الفاعل:

وردت الجملة الفعلية مؤكدةً بهذا القصر – في شعر أحمد دحبور – في موضع واحد وهو على نمط (لا + إلا) أما باقي الأنماط مثل (ما + إلا) و(لا + إلا) و(لن + إلا)، و(هل + إلا) وغيرها من الأنماط لم يرد في شعر أحمد دحبور، والموضع هو:

- لا يتسلح في أول الأمر إلا بمثلها الفقراء[١].

في السطر الشعري السابق، حيث أكدت الجملة الفعلية بهذا القصر، وهو قصر المفعول به على الفاعل، فقد قُصِر الفعل المضارع (يتسلحُ على فاعله (الفقراء) وعلى مفعوله الذي زيدت فيه حرف الجر الزائد وهو (الباء) في قوله (بمثلها).

وتقدير الكلام: (لا يتسلح الفقراء في أول الأمر إلا مثلها.

٣. القصر في الجملة ذات الفعل الناقص:

وردت الجُملة ذات الفعل الناقص مؤكدة بالقصر – في شعر أحمد دحبور – في موضع واحد، وهو:

٦- عندما لم يكن الطيارُ إلا طياراً[٢].

في النص السابق أُكد مضمون الجملة وفعلها: (يكن) بقصر اسمها (الطيارُ) على خبرها (طياراً)، وقد أكدت جملة الفعل الناقص بالقصر المكوَّن من (لم + إلا)، الأمر الذي استدعى تقديم اسمها (الطيار) وجوباً، وتأخير خبرها (طياراً) وذلك على سبيل الوجوب.

رابعاً: توكيد الجملة الفعلية بالتوكيد المعنوي

فيما سبق، حيث تمت الإشارة إلى التوكيد، بنوعيه: المعنوي واللفظي في المصنفات النحوية سواء عند القدماء أم المحدثين، من اشتراط وجود ضمير يربط المؤكد بالمؤكد، وخاصة في ألفاظ التوكيد المعنوي، أما التوكيد اللفظي فهو بتكرار لفظ التوكيد.

---

(١) المصدر السابق، ص ٦٢.

(٢) دحبور: أيُّ بيت ، ص ٩٩.

ولقد وردت الجملة الفعلية – في شعر أحمد دحبور – مؤكدةً بـ (كل) و(النفس) في ستة مواضع هي:

أ. توكيد الجملة الفعلية بـ (كل):

وردت الجملة الفعلية مؤكدة بلفظ (كل) في ستة مواضع، في شعر أحمد دحبور وهي:

١- وأن نطرح الأسئلة كلُّها[١].

٢- تمنيت لأهلي ليلٍ كلِّه إنذار[٢].

٣- ها أنا أسحبُ فيك الكلمات كلَّها[٣].

٤- فهل استأثر الغرابُ بالسَّواد كلِّه[٤].

في الأمثلة السابقة حيث أكد التوكيد المعنوي (كلّ) في المواضع الأربعة السابقة، مضمون الجملة السابقة، والتي تألفت من الفعل، والفاعل، والمفعول به، ففي المثال الأول: حيث أكدت (كل) مضمون الجملة الفعلية والمؤلفة من الفعل (نطرحَ)، وفاعله المستتر فيه وجوباً وتقديره (نحن)، والمفعول به وهو الاسم الظاهر، (الأسئلة)، أما في المثال الثاني، فقد أكدت (كلّ) الجملة الفعلية المكوّنة من الفعل (تمنيتُ) وفاعله: (تاء المتكلم)، وتُعرب (كلّه) : توكيد معنوي مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وهو مضاف والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة، وذلك لأن التوكيد من التوابع يتبع حركة ما قبله في الإعراب.

أما في المثال الثالث، فقد أكدت (كل) مضمون الجملة الفعلية الداخلة عليها، والمكوّنة من الفعل (أسحب)، وفاعله: الضمير المستتر فيه وجوباً والمقدّر بـ (أنا) والمفعول به وهو الاسم الظاهر (الكلمات) المنصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم، وتعرب: كلّها: توكيد معنوي منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة.

---

(١) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٧٧٩.

(٢) المصدر السابق، ص ٧٩٤.

(٣) المصدر السابق، ص ٥٥٣.

(٤) المصدر السابق، ص ٧٤٠.

وفي المثال الرابع: حيث أكد (كل) مضمون الجملة الفعلية المؤلفة من الفعل (استأثر)، وفاعله (الغرابُ)، لتعرب (كلِّه): توكيد معنوي مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وهو مضاف والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه.

ويلاحظ من الأمثلة الشعرية السابقة – في شعر أحمد دحبور – أن جميع ألفاظ التوكيد بـ (كل) قد اشتملت على الضمير الذي يربط التوكيد (بالمؤكد)، وهذا ما يشترطه النحاة قديماً وحديثاً، في ألفاظ التوكيد المعنوي وخاصة في العين والنفس وكل.

ب . التوكيد المعنوي للجملة الفعلية بـ (النفس):

بالنسبة للتوكيد المعنوي، بـ(النفس)، فإنه لم يرد – في شعر أحمد دحبور – إلا في مثال واحد، وهو توكيد الجملة الإسمية المصدَّرة بالحرف الناسخ (إنّ) وقد تم الإشارة إلى هذا الموضع في الجملة الإسمية المؤكدة بـ (النفس).

خامساً: توكيد الجملة الفعلية بالتوكيد اللفظي

ويكون التوكيد اللفظي بإعادة اللفظ، وتقوية المعنى المراد، وهذا ما يشير إليه ابن مالك بقوله: "والتوكيد اللفظي، إعادة اللفظ أو تقوية معنى وإن كان المؤكَّد به ضميراً متصلاً، أو حرفاً غير جواب، ولم يعد في غير ضرورة إلاّ معموداً أو مفصولاً"[١].

وقد وردت الجملة الفعلية المؤكدة بالتوكيد اللفظي – في شعر أحمد دحبور – في ستة مواضع منها:

١- ولدي رجعتُ رجعتُ لا[٢].

٢- اللوز مرٌ والبحر مغشوشٌ والشارع بعيد، وابتعدتُ ابتعدتُ[٣].

٣- تشحن العام ثلاثاء ثلاثاء، وتلقي خطباً في الذاكرة[٤].

٤- يهدد الخادمين الخادمين بحسم عشرة في المئة[٥].

في الأمثلة الشعرية السابقة، حيث جاءت ألفاظ التوكيد اللفظي لتوكيد الجُمل الفعلية، ففي المثال الأول: تكرر الفعل (رجعتُ) مرتين، ففي المرة الثانية، حيث وقعت توكيداً لفظياً للجملة الأولى، وفي المثال الثاني: حيث أكدت جملة (ابتعدتُ)، وهي جملة فعلية مضمون الجملة الفعلية التي سبقتها وهي جملة (ابتعدت).

وفي المثال الثالث: حيث أكد اللفظان (ثلاثاء)، (ثلاثاء) مضمون الجملة الفعلية المؤلفة من الفعل (تشحن)، وفاعله: الضمير المستتر جوازاً (هي)، ومفعوله: (العام)، وفي المثال الرابع: حيث أكدَّ اللفظان (الخادمين، الخادمين) مضمون الجملة الفعلية المؤلفة من الفعل (يهدد)، وفاعله: الضمير المستتر جوازاً وتقديره (هو).

---

(١) يُنظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ٣: ٣٠١.
(٢) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٧٣.
(٣) المصدر السابق، ص ٥٢٩.
(٤) المصدر السابق، ص ٦٦٤.
(٥) المصدر السابق، ص ٨٠٢.

سادساً: توكيد الجملة الفعلية بـ (الضمير المنفصل)

يرى النحاة أنَّه إذا ظهر بعد الفعل – الذي يجب فيه استتار فاعله – ضمير يعود على الفاعل كان هذا الضمير مؤكداً[١]، وإذا برز ضمير بعد ضمير هو نفسه تماماً، كان البارز الآخر مؤكداً أيضاً وهذا ما يشير إليه السيوطي بقوله: "ويؤكد بالمضمر المرفوع المنفصل، كل ضمير متصل مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً مع مطابقته له في التكلم والإفراد والتذكير وأضدادها نحو: قمتُ أنا، وأكرمتني أنا، وأكرمته هو، وهكذا"[٢].

وهذا ما يؤكده ابن عقيل في شرح قول ابن مالك في الألفية:

ومضمرُ الرفع الذي قد انفصل أكِّد به كل ضمير اتصل

بقوله: "أي: يجوز أنْ يؤكد بضمير الرفع كل ضمير متصل مرفوعاً كان نحو: (قمتَ أنت) أو منصوباً نحو: (أكرمتني أنا)، أو مجروراً نحو: (مررتُ به)"[٣].

وقد ورد الضمير مؤكداً مضمون الجملة الفعلية – في شعر أحمد دحبور – في ثمانية مواضع منها:

١- رسالةٌ كتبتُها أنا بخطي العجول[٤].

٢- يا أرضُ الغور سلاماً أتيتك أنا فخذيني[٥].

٣- ولهذا حين تدق الحرب أساط أنا ويعوم النقد على دمعٍ ودماء[٦].

٤- أجبنا أنت ماذا يخسرُ الفقراء[٧].

في الأمثلة الشعرية السابقة، حيث أكَّد الضمير المنفصل البارز فيها مضمون الجمل الفعلية المؤلفة في السطر الشعري الأول؛، حيث تم توكيد الجملة الفعلية المؤلفة من الفعل (كتب)، وفاعله: (التاء) الضمير المتصل، وذلك بالضمير المنفصل (أنا)، وهذا يتوافق مع التوجيهات

---

(١) يُنظر: ابن مالك: شرح عمدة الحافظ، ص ٥٦

(٢) يُنظر: السيوطي: همع الهوامع، ٥: ٢١١.

(٣) يُنظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ٣: ٢١٧.

(٤) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ١٤٨.

(٥) المصدر السابق، ص ٢٢٤.

(٦) المصدر السابق، ص ٣٣٠.

(٧) المصدر السابق، ص ٢٠٠.

النحوية السابقة والتي سقناها، لتوكيد الضمير المتصل المرفوع بالضمير المنفصل، أما في المثال الثاني: فقد أكّد الضمير المنفصل (أنا) مضمون الجمل الفعلية المؤلفة من الفعل (أتى)، وفاعله الضمير المستتر وجوباً، والمقدَّر بـ (أنا) ومفعوله وهو (الكاف) الضمير المتصل ليعرب (أنا): ضمير منفصل مبني على السكون في رفع توكيد للضمير المستكن في الفعل (أتى).

أما في المثال الثالث: فقد أكّد الضمير المنفصل (أنا)، مضمون الجملة الفعلية، المؤلفة من الفعل المضارع (أساطُ) ونائب فاعله: المستتر وجوباً فيه وتقديره (أنا)، ليعرب الضمير المنفصل توكيداً للضمير المستكن في الفعل (أساطُ) لأن الأفعال يقدَّر فيها الفاعل وجوباً.

وفي المثال الرابع: حيث أكد الضمير المنفصل وهو قوله: (أنتَ)، مضمون الجملة الفعلية المؤلفة من الفعل (أجب) وهو فعل أمر، والفاعل المستتر فيه وجوباً وتقديره (أنت) ومفعوله: هو (ناء المفعولين)، ليعربُ الضمير المنفصل بعدها (أنت) توكيداً للضمير المستكّن في الفعل الأمري (أجبنا)؛ لأنْ الفاعل في هذا الموطن يُقدَّر وجوباً.

سابعاً: التوكيد بالأدوات الزائدة

لم ترد أدوات التوكيد الزائدة، كالباء، وكان الزائدة، ولا الزائدة – في شعر أحمد دحبور – باستثناء مِنْ الزائدة، والتي ورد لها موضع واحد في شعره وقد أكدت الجملة الفعلية، وهذا الموضع هو:

٥- وفي آخر الوقت لم يبق من أثر للعراك[١].

في النص السابق، حيث زيدت (مِنْ الجارة قبل الفاعل، في قوله: (أثر) للتوكيد، والأصل: (لم يبقَ أثرٌ للعراك)؛ لأنَّ الفاعل مرفوع حقيقة؛ أي: لفظاً ومعنى، ومرفوع حكماً، أي في المعنى دون اللفظ، وذلك في ثلاثة مواضع أحدهما: إذا جُر (بِمنْ) الزائدة"[٢]، وبذلك يكون إعراب كلمة (أثرٍ): فاعل مجرور لفظاً مرفوع محلاً بعد (مِنْ) الزائدة للتوكيد.

(١) المصدر السابق، ص ٦٦٥.

(٢) يُنظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ٢: ١٠٦.

ثامناً: التوكيد اللفظي بالجمل

ويأتي التوكيد اللفظي – في الأغلب الأعم – في المفرد، كالاسم والفعل والحرف، ولكنه قد يأتي توكيداً بالجملة، سواء أكانت اسمية، أو فعلية، وهذا ما يشير إليه أبو حيان الأندلسي بقوله: "التوكيد اللفظي يكون في المفرد، والمركب غير الجملة، والجملة، ويشمل المفرد الاسم والفعل والحرف، وقد يكون في المعرفة والنكرة... ومن توكيد الحرف:

لا لا أبـــوحُ بحـــب بثنـــة إنهـــا أخـــذت علـــيّ مواثقـــاً وعهـــوداً[١]

ومن توكيد المركب غير الجملة:

فتلـك ولاة الســوء قـد طــال ملكهـم فحتَّـــام حتَّـــام الغنـــاء المطـــوَّل[٢]

ومن توكيد الجملة: قم قائماً قم قائماً، وهذا التوكيد اللفظي قد يكون بتكرار اللفظ مرتين، وهو الأكثر أو قد يكون بثلاث مرات نحو: ألا حبذا حبذا حبّذا..."[٣].

وجاءت الجملة الاسمية، والفعلية – على حدّ سواء – مؤكدةً في شعر – أحمد دحبور – في واحد وثلاثين موضعاً منها.

١– ما الفرق بين الميت والقتيل؟ فلتطلق الرصاص فلتطلق الرصاص[٤].

٢– لست أميّاً بما فيه الكفاية، فاكشفوا فاكشفوا[٥].

٣– لا شكل غير النفط، والعلم المخطط للهوية، لا أرضَ تصلح للأمان، لا أرضَ تصلح للأمان[٦].

٤– آتٍ ويسبقني هواي آتٍ ويسبقني هواي، آتٍ على عطشى وفي زوادتي تمر النخيل[٧].

في الأمثلة السابقة، حيث تم تأكيد الجملة الفعلية والاسمية، بالجمل الفعلية والاسمية، ففي المثال الأول: فقد جاءت جملة: (فلتطلق الرصاص)، وهي جملة فعلية مكونة من الفعل والفاعل

---

(١) البيت لجميل العذري في ديوانه، ص ٧٩.
(٢) البيت منسوب للكميت في شرح شواهد المغني للسيوطي.
(٣) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ص ١٩٥٧ – ١٩٥٨.
(٤) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ١٦٥.
(٥) المصدر السابق، ص ٢٨٢.
(٦) المصدر السابق، ص ٤٥٣.
(٧) المصدر السابق، ص ٢٦٢.

المستتر والمفعول به الرصاص، وقد أكدتها الجملة الفعلية الثانية فلتطلق الرصاص، وهذا من قبيل التوكيد اللفظي للجملة الفعلية، وفي المثال الثاني: الفعل: اكشفوا: فعل أمر مبني على حذف النون، لأنه من الأفعال الخمسة، وقد أكده الفعل (اكشفوا) الثاني، وهو أيضاً من قبيل توكيد الجملة الفعلية، أمَّا في المثال الثالث: فقد جاءت الجملة الاسمية الثانية: آتٍ ويسبقني هواي الجملة الأولى المحذوفة المبتدأ، وتقدير الكلام: "أنا آتٍ ويسبقني هواي"، وهو أيضاً من قبيل توكيد الجملة الاسمية بالجملة الاسمية.

وقد لاحظ الباحث أنّ التوكيد بالجمل في – شعر أحمد دحبور – كان يعطي دلالات واضحة وهي: دلالة التحدي والقوة والإصرار، والثقة بالنصر، ورفض الخيانة.

أما بالنسبة للتوكيد اللفظي بالأداة فقد جاء في موضعين في – شعر أحمد دحبور – هما:

١– كيفَ كيفَ لبست أعصاباً – جربتُ بها دماً بكراً وليْد[١]؟

٢– هل أنت إذن... لا لا سمح الله[٢].

في المثالين السابقين، فقد تم تأكيد الأداة بالأداة، ففي المثال الأول: حيث أكدت (كيف) الثانية، كيف الأولى، والتي هي: اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب حال، وهذا من قبيل توكيد الأداة لفظياً، وفي المثال الثاني: حيث أكد الحرف (لا) الأولى بـ (لا) الثانية، وهو أيضاً من قبيل توكيد الحرف بالحرف، وهذا ما ينسجم مع توجيهات النحاة بهذا الصدد، وخاصة ما رأيناه في توجيه أبي حيان الأندلسي السابق.

(١) دحبور: الأعمال الكاملة، ص ٤٤.

(٢) المصدر السابق، ص ٤٨٦.

النتائج

من خلال استقراء الأمثلة الخاصة بالجملة الخبرية بقسميها الاسمية والفعلية، وتحليلها، وتوجيه النصوص على هدى منها، في شعر – أحمد دحبور – تبين لي أنّ ما وضعه النحاة من قواعد خاصة بطريقة بناء هذه الجملة قد جاء مطابقاً – في الأغلب – لتلك النصوص، وإجمال ذلك من خلال النتائج الآتية:

١- تنوع صور الجملة الاسمية، من حيث تعريف طرفيها، ومن ناحية تعريف المبتدأ وتنكير الخبر، ومجيئه جملة فعلية أو اسمية، أو شبه جملة، والتقديم والتأخير والذكر والحذف، ولم ترد الجملة الاسمية في صورتين.

أ- مجيء طرفاها نكرتين محضتين.

ب- مجيء الخبر ظرف زمان مخبراً به عن الجثة.

وقد لُوحظ مجيء الجملة الاسمية، وذلك من خلال استقصاء شعر أحمد دحبور لإثبات معاني التشرد، واللجوء، والمعاناة، والتشرذم من مثل قوله:

- الصمت مركبة الدُّوار، خيوله هرست شرايين الدروب.
- وخرافنا الزغب الصغار نجمٌ أضاع الومض يبحث عن نهار.
- وها أنت يا كوم الشمع: لحمٌ وزينة.

٢- جاء طرفا الجملة الاسمية مفردين، أي ليس جملةً، ولعل السبب في ذلك أنَّ لغة الشعر الحر تميل إلى الإيجاز والاختصار، فقد جاءت صور الجملة الاسمية على النحو التالي:

أ- المبتدأ معرفة + الخبر مفرد نكرة، أو نكرة مخصصة (مشتق) في مئة وثلاثين موضعاً.

ب- المبتدأ معرفة + الخبر نكرة أو نكرة مخصصة (جامد) في مئة وعشرين موضعاً.

ج- المبتدأ معرفة + الخبر معرفة في ثمانين موضعاً.

د- المبتدأ معرفة + الخبر مؤول في خمسين موضعاً

هـ- المبتدأ معرفة + الخبر جملة بنوعيها في مائة وسبعين موضعاً

و- المبتدأ معرفة + الخبر (شبه جملة) جار ومجرور في أربعين موضعاً.

ز- المبتدأ معرفة + الخبر (شبه جملة ظرفية) في ثلاثين موضعاً.

٣- لُوحظ مجيء الخبر: جملة فعلية فعلها مضارع أكثر من الفعل الماضي، ولعل ذلك يتعلق بالدلالة على الاستمرار والمواصلة والتجدد واستحضار الصورة، أما فيما يتعلق بمجيء الخبر جملة اسمية فنادر جداً، وقد جاءت في جملة واحدة فقط.

وقد لوحظ مجيءُ الخبر جملة فعلية، فعلها مضارع في شعر أحمد دحبور، لتعطي دلالات استمرار المعاناة، والمكابدة المستمرة، الناجمة عن هذا المحتل الغاصب، وكذلك الاستمرار في المقاومة، ورفض كل أشكال الوصاية والتبعية وهذا قوله:

- خيلٌ من بخار تعدو عليَّ الخيل.. أه تصك صدغي، والطبول تدق، خيل الفاتحين تجفُّ.
- الخبز يعصفُ جبهتي الأولى تكزُّ عليَّ.

٤- لُوحظ مجيء الخبر في الجملة الاسمية جاراً ومجروراً أكثر منه شبه جملة ظرفية والسبب في ذلك هو الاتساع بالجار والمجرور ودلالته.

٥- لُوحظ ورود المبتدأ اسماً صريحاً، ثم ضميراً، ثم مؤولاً بالمصدر.

٦- ورود المبتدأ معرفة + خبره متعدد في عشرين موضعاً، وهذا يُسند رأي السيوطي في (همع الهوامع)، وابن هشام في (قطر الندى وبل الصدى).

٧- ورد تقدم الخبر – في شعر دحبور – في خمسين موضعاً، وهذا يُسند الرأي البصري على الرأي الكوفي كما رأينا في الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري.

وقد لُوحظَ أنَّ تقدم الخبر – في شعر أحمد دحبور – يعطي دلالات تخصيص المعاناة التي تعرض لها الفلسطينيون ومن هذا قوله:

- جياعٌ نحن، ماذا يخسر الفقراء إعاشتهم مخيمهم، أجبنا أنتَ ماذا يخسرُ الفقراء؟
- جذور النخل سفري.. عبق النخل بعينيه، وفي جبهته طيبُ الجذور.
- صرعتُ الزنبق المخنوق في نبضي، ولم أحمل صحيمة أين طفل الرمل؟

٨- لُوحظ حذف المبتدأ – في شعر أحمد دحبور – أكثر من الخبر، حيث حُذف المُسند إليه (المبتدأ) في عشرين موضعاً، على حين حذف المسند الخبر في خمسة عشر موضعاً.

٩- وردت الجملة الاسمية المقيدة بالنواسخ الفعلية في مائتين وثمانٍ وثمانين موضعاً، موزعة على النحو التالي:

أ- الفعل الناقص + الاسم ظاهر + الخبر اسم ظاهر، ووردت هذه الصيغة في مئةٍ وأربعة مواضع.

ب- الفعل الناقص + اسمه: معرفة + خبره: جملة فعلها مضارع في ستين موضعاً.

ج- الفعل الناقص + الخبر مقدَّم + الاسم مؤخر في واحد وأربعين موضعاً.

د- وأما تقديم الخبر الخاص بالفعل الناسخ وجوباً، فقد جاء في خمسين موضعاً.

هـ- ورد حذف اسم كان مع خبرها في ثلاثة مواضع.

و- وردت أفعال المقاربة – في شعر أحمد دحبور – في ثلاثين موضعاً.

١٠- وردت (إنَّ) بكسر الهمزة في مئتين وواحد وعشرين موضعاً، على حين وردت (أنَّ) المفتوحة في مئتي موضع وموضع واحد.

١١- وردت (لكنَّ) العاملة عمل (إنَّ) في شعر دحبور في احدٍ وستين موضعاً.

١٢- وردت (كأنَّ) – في شعر أحمد دحبور – في ستة عشر موضعاً.

١٣- وردت (ليت) – في شعر أحمد دحبور – في ثلاثة عشر موضعاً.

١٤- وردت (لعلَّ) – في شعر أحمد دحبور – في أحد عشر موضعاً.

١٥- جاء الفعل اللازم المبني للمعلوم – في شعر أحمد دحبور – في سبعمائة وواحد وثلاثين موضعاً، منها ثلاثمائة وواحد وثلاثين موضعاً مع الفعل الماضي، وأربعمائة مع الفعل المضارع.

١٦- وجاء الفعل المتعدي إلى مفعول به واحد في أربعمائة وخمسين موضعاً، وجاء على الصورتين الآتيتين:

أ- الفعل الماضي + الفاعل + المفعول به ضميراً متصلاً.

ب- الفعل الماضي المتعدي + الفاعل + المفعول به اسماً ظاهراً.

١٧- جاء الفعل المضارع المتعدي – في شعر أحمد دحبور – في خمسمائة وثلاثين موضعاً، وجاء حسب الصورة الآتية:

- الفعل المضارع المتعدي + الفاعل + المفعول به اسماً ظاهراً.
- الفعل المضارع المتعدي + الفاعل + المفعول به ضميراً متصلاً.

١٨- ورد تقديم المفعول بـه علـى الفعل والفاعل- فـي شـعر أحمد دحبـور – فـي خمسـة عشـر موضعاً.

وقد لُوحظ أنَّ تقديم المفعول بـه علـى الفاعل والفعل، جاء ليعطـي دلالات الاهتمام بالمتقدم ويعطي معاني الاستخفاف بسماسرة الأرض، والاعتزاز بالوطن والشعب وهذا قوله:

- الحقَّ يقول الصيادون.
- أجبنا أنت ماذا يخسرُ الفقراء.
- ماذا بقيت منك سوى الأعصاب.

١٩- لُوحظ ورود الجملـة الفعليـة ذات الفعل الناصـب لمفعولين أصـلهما المبتدأ والخبـر أكثـر مـن الجملة ذات الفعل الناصب لمفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، حيث بلغت الجملة الأولى واحداً وستين موضعاً، والثانية في اثنين وخمسين موضعاً، ووردت الجملة الفعلية ذات الفعل الناصب لثلاثة مفاعيل في خمسة مواضع لا غير.

٢٠- ورد حذف الفعل في شعر – أحمد دحبور – في ستةٍ وعشرين موضعاً، على حين حذف المفعول في واحد وستين موضعاً.

٢١- ورد حذف المفعول به في – شعر أحمد دحبور – في واحدٍ وستين موضعاً.

٢٢- ورد الضـمير المتصـل نائبـاً عـن الفاعـل – فـي شـعر أحمـد دحبـور – فـي سـتة وعشـرين موضعاً، حيث جاء في صيغة الماضي في ستة عشر موضعاً ومع المضارع في عشرة مواضع.

٢٣- وردت الجملـة ذات الفعل المتعدي لمفعول بـه واحد، وقد كانت مبنيـةً للمجهول فـي خمسـة وثلاثين موضعاً، أما فيما يتعلق بجملة الفعل المبني للمجهول والمتعدي لنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، فقد ورد الفعل محذوفاً في مثالٍ واحدٍ، ووردت الجملة ذات الفعل المبني للمجهول الناصب لمفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر في مثالين اثنين فقط.

٢٤- ورد الحذف في الجملة ذات الفعل المبني للمجهول في موضعٍ واحد في – شعر أحمد دحبور – ولم يعثر الباحث على التقديم والتأخير في جملة الفعل المبني للمجهول الذي ينصب مفعولين أصلهما وليس أصلهما المبتدأ والخبر، وكذلك لم يعثر الباحث على الأفعال المبنية للمجهول والمتعدية لثلاثة مفاعيل بعكس الجملة ذات الفعل المتعدي المبني للمعلوم.

٢٥- وردت الجملة الاسمية منفية – في شعر أحمد دحبور – في أربعمائة وسبعين موضعاً وذلك

حسب الصورة الآتية:

- ليس: وردت الجملة الاسمية منفية بـ (ليس) في مئةٍ وستين موضعاً. وورد اسمها مستتراً في ثلاثة عشر موضعاً، وتقدم خبرها على اسمها في ثلاثة عشر موضعاً، والتقديم – هنا – جرى بين اسمها وخبرها، فلم يتقدم خبرها على اسمها وهو ما يسنده رأيُ الكوفيين – كما رأينا – .

٢٦- وردت (ما) العاملة عمل ليس – في شعر أحمد دحبور – في خمسة مواضع لا غير.

٢٧- وردت الجملة الاسمية منفية (بلا) العاملة عمل (ليس) في أحد عشر موضعاً، ووردت الجملة الاسمية منفيةً بـ (لا) وقد حُذِف خبرها في اثني عشر موضعاً.

٢٨- لُوحظ نفي الجملة الاسمية بـ (لا) الزائدة لتوكيد النفي وجاءت منفيةً في اثنين وثلاثين موضعاً، ولم يعثر الباحث على نفي الجملة الاسمية بـ (إنْ) العاملة عمل ليس بعد استقراء نصوص أحمد دحبور.

٢٩- وردت الجملة الاسمية منفية بـ (لا) النافية للجنس، حسب الصور الآتية.

أ- لا + اسمها مفرد + خبرها مفرد مشتق: في خمسة مواضع.

ب- لا + اسمها + خبرها جار ومجرور: في ستة وخمسين موضعاً.

ج- لا + اسمها + خبرها شبه جملة ظرفية: في واحدٍ وخمسين موضعاً، ولعل مجيء خبر لا النافية للجنس جار ومجروراً أكثر من غيره؛ وذلك للاتساع في الجار والمجرور، ثم جاء الخبر ظرفاً في المرتبة الثانية وذلك للاتساع في الظرف كما رأينا.

وقد جاء النفي للجملة الاسمية، بـ (لا) النافية للجنس في – شعر أحمد دحبور – ليعطي دلالات الرفض والتمرد، والثورة على المحتل وهذا قوله:

- لا حقَّ لي في التنصل، ولا حقَّ لي في الحياد.
- لا أمطار في الفصل الجديد.
- لا شكل غير النفط والعلم المخطط للهوية.

٣٠- ورد حذف اسم (لا) النافية للجنس في موضع واحد، أما بالنسبة لحذف الخبر فقد ورد في ثلاثةٍ وثلاثين موضعاً.

٣١- ورد الاستثناء بـ (إلا) في شعر أحمد دحبور – في واحد وستين موضعاً، بينما ورد الاستثناء

بـ (سوى)، و(غير) في اثنين وأربعين موضعاً، ولعل السبب في ذلك هو توظيف الشاعر (دحبور) لأكثر حروف الاستثناء استخداماً وشيوعاً في اللغة.

٣٢- أما بالنسبة للنفي بـ (لا يكون) فقد ورد في موضعٍ واحدٍ، ولعل السبب في ذلك أنَّ النفي بها يعد بسيطاً جداً في لغتنا العربية.

٣٣- جاءت الجملة الفعلية المنفية – في شعر أحمد دحبور – في سبعمائة وتسع وستين موضعاً.

٣٤- وردت الجملة ذات الفعل اللازم المبني للمعلوم منفية بـ (ما) في سبعة عشر موضعاً، وجاءت منفيةً بـ (لا) في ثمانية وخمسين موضعاً، ومنفية بـ (لم) في مئة وثلاثين موضعاً، ومنفيةً بـ (لن) في ستةٍ وخمسين موضعاً، فالنفي في هذه الجملة بـ (لم) أكثر من غيره ثم يتلوه النفي بـ (لا) ثم النفي بـ (لن) ثم بـ (ما) ولعل ذلك الترتيب في النفي حسب شهرة هذه الحروف وأكثرها تداولاً في اللغة وبناء الجملة الحديثة في الشعر الحديث.

٣٥- وردت الجملة ذات الفعل المتعدي إلى مفعول واحد منفية بـ (ما) في أربع وتسعين موضعاً ومنفيةً بـ (لا) في ستةٍ وثمانين موضعاً، ومنفية بـ (لم) في ستةٍ وثلاثين موضعاً، ومنفيةً بـ (لن) في مئةٍ واثنين وأربعين موضعاً، أما منفيةً بـ: (لمّا) فقد جاءت في مثال واحدٍ مع الفعل المضارع المجزوم بها.

لُوحظَ أن مجيء النفي بحروفه المختلفة كان يعطي دلالات نفي الخضوع، والاستسلام والركون إلى الغير وهذا قوله:

- لم يبقَ إلا هيكل العظم البليد.
- لن ألاقي نخلتي الأولى.
- أن يعشق الأحياء سُكنى القبور فلا ترى الأحجار من يبكي.

٣٦- وردت الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي لنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر منفية _ في شعر أحمد دحبور – في خمسة مواضع، أما بالنسبة لنفي الجملة ذات الفعل المتعدي لنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، فقد وردت منفيةً في سبعة مواضع لا غير.

٣٧- وردت الجملة ذات الفعل المبني للمجهول منفيةً في اثنين وعشرين موضعاً، في واحد وعشرين موضعاً مع الفعل المتعدي لنصب مفعول به واحد، وموضع واحد جاء مع الفعل المبني للمجهول والمتعدي لنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر.

٣٨- وردت جملة الفعل الناقص منفية في – شعر أحمد دحبور – في سبعةٍ وستين موضعاً،

وذلك حسب الآتي:

أ- الفعل الماضي الناقص المنفي بـ (ما) جاء في ثلاثة عشر موضعاً.

ب- الفعل المضارع الناقص منفياً بـ (لم) في ثلاثةٍ وأربعين موضعاً.

ج- الفعل الناقص المنفي بشرط جاء في ستة مواضع

د- الفعل المضارع الناقص المنفي بـ (لن) في موضعين اثنين.

هـ- الفعل الناقص المنفي بـ (لا) النافية في ثلاثة مواضع.

٣٩- ورد التقديم والتأخير في جملة الفعل الناقص المنفية، وقد تقدم خبرها وجوباً على اسمها في خمسة مواضع، وجاء الفعل ناقصاً منفياً بـ (لم) وقد استتر اسمه في ثلاثة عشر موضعاً.

٤٠- جاء الفعل ناقصاً ومنفياً وقد اقترن خبره بحرف الجر الزائد في موضعين اثنين، أما بالنسبة لنفي ما جاء تاماً من هذه الأفعال فقد ورد في ثلاثة مواضع في شعر أحمد دحبور.

٤١- وردت الجملة الاسمية مؤكّدة بـ (إنَّ) المكسورة في مائتين وستٍ وخمسين موضعاً موزعة على النحو التالي:

أ- الأداة + اسمها معرفة + خبرها مفرد نكرة مخصصة أو نكرة، وقد وردت هذه الصورة في خمسة وسبعين موضعاً من شعر أحمد دحبور.

ب- الأداة + اسمها معرفة + خبرها معرفة: وقد وردت في سبعين موضعاً.

ج- الأداة + اسمها معرفة + خبرها شبه جملة، وقد وردت هذه الصورة في أربعة مواضع.

د- الأداة + اسمها معرفة + خبرها جملة اسمية: وقد وردت في موضع واحدٍ في شعر أحمد دحبور.

هـ- وردت الجملة الاسمية مؤكدة بـ (إنَّ) وخبرها الفعل المضارع في خمسةٍ وأربعين موضعاً.

و- وجاءت الجملة الاسمية مؤكدة بـ (إنَّ) وخبرها الفعل الماضي في خمسة وثلاثين موضعاً، والصورة هي: الأداة + اسمها نكرة مخصصة + خبرها جملة فعلية فعلها ماضٍ.

ز- وردت الجملة الاسمية مؤكدة بـ (إنَّ) واسمها معرفة + خبرها نكرة مخصصة مشتق في مثال واحد.

ح- وردت الجملة الاسمية مؤكدة بـ (إنَّ) والاسم معرفة مبني _ الخبر نكرة غير مخصصة في موضعين.

وقد جاء التوكيد بـ (إنَّ) المكسورة الهمزة، ليعطي دلالات متنوعة، منها توكيد النكبة والتشرد، ومنها توكيد المقاومة والاستمرار في النضال، وهذا قوله:

- إنَّ القبر يمشي نحونا بألف رجل.
- إنَّ مع العسر يسراً، إنَّ الذبيحة في الشارع الآن.
- لنقل: إنّ شوكة تقف بين نهاية العين وأول القلب.

٤٢- وردت الجملة الاسمية مؤكدة بـ (أنَّ) المفتوحة في واحدٍ ومائتين موضعاً موزعة حسب الصور الآتية:

أ- الأداة + اسمها معرفة + خبرها مفرد نكرة مخصصة مشتق: وقد وردت في واحدٍ وخمسين موضعاً.

ب- الأداة + اسمها معرفة + خبرها معرفة: وقد وردت في ثلاثين موضعاً.

ج- الأداة + اسمها معرفة + خبرها شبه جملة: وقد وردت في خمسة عشر موضعاً.

د- الأداة + اسمها معرفة + خبرها جملة اسمية: وقد وردت في أربعة مواضع، أما وخبرها جملة فعلية ذات الفعل الماضي فقد وردت في واحدٍ وثلاثين موضعاً، وأما خبرها جملة فعلية ذات الفعل المضارع فقد وردت في أربعين موضعاً.

هـ- الأداة + اسمها معرفة + خبرها نكرة تامة: وقد وردت في ثمانية عشر موضعاً.

و- الأداة + الاسم نكرة + الخبر فعلاً ماضياً: وقد وردت في عشرة مواضع.

ز- الأداة + الاسم نكرة للعموم + الخبر نكرة تامة: وقد وردت في موضعين اثنين.

وقد جاء التوكيد بـ (أنَّ) المفتوحة في – شعر أحمد دحبور – ليقرر دلالات متعددة منها: تقرير لغة المقاومة والقوة، وتقرير دلالات الخيانة والتواطؤ مع المحتل من قبل الأنظمة العربية العميلة وهذا قوله:

- لأنّ الورد لا يجرح قتلتُ الورد، لأنَّ الهمس لا يفضح سأعجن كل أسراري بلحم الرعد.
- ذلك أنَّ القضية ممنوحة لك.
- هذه الحرب تعني أنَّ ماءً لابدَّ يعترف اليوم بأنها رنا.

٤٣- ورد الخبر شبه جملة: مكونة من الجار والمجرور مع (إنَّ) المكسورة الهمزة في سبعة

مواضع، وفي حين ورد الخبر شبه جملة مكونة من الجار والمجرور والظرف مع (أنّ) المفتوحة في سبعة مواضع أيضاً.

٤٤- وردت الجملة الاسمية مؤكدة بـ (لام التوكيد) في ثلاثة مواضع لا غير.

٤٥- وردت (أمَّا) مؤكدة للجملة الاسمية في أربعة وعشرين موضعاً، هي كالتالي:

أ- أمَّا + المبتدأ معرفة + الفاء + الخبر جملة اسمية: وقد وردت في خمسة مواضع.

ب- أمَّا + المبتدأ معرفة + الفاء + الخبر جملة فعلية: وقد وردت في ستة مواضع.

ج- أمَّا + المبتدأ معرفة + الفاء + الخبر جملة الفعل الناقص: وقد وردت هذه الجملة – في شعر أحمد دحبور – في خمسة مواضع.

د- أمَّا + المبتدأ معرفة + الفاء + الخبر شبه جملة: وقد وردت هذه الصورة في موضعين.

هـ- أمَّا + المبتدأ معرفة + الفاء + الخبر مشتق: وقد وردت هذه الجملة في – شعر أحمد دحبور – في موضعين.

و- أمَّا + المبتدأ معرفة + الفاء + الخبر مؤول: وقد وردت في موضعٍ واحد.

ز- أمَّا + المبتدأ معرفة + الفاء + الخبر جامد: وقد وردت في موضعٍ واحد.

ح- أمَّا + المبتدأ مصدر مؤول + الفاء + الخبر جملة اسمية: وقد وردت هذه الصورة – في شعر أحمد دحبور – في موضعٍ واحد.

ط- أمَّا + المبتدأ معرفة + الفاء محذوفة + الخبر محذوف، وقد وردت هذه الجملة – في شعر أحمد دحبور – في موضعٍ واحد.

لُوحظ أنَّ التوكيد بـ: (أمَّا) في _ شعر أحمد دحبور – جاء ليعطي دلالات متعددة من مثل: احتقار الأنظمة العميلة وزعاماتها، وذلك قوله:

- أما الوهج، أما النهجُ، أمّا العشق والنفس الطويل فإنَّ تجاراً للعواصم جاهزون.
- أمّا أنا، ولو استدعى دمي الأسفُ فإنني طرفٌ ولا أصالح بين الماء والنار.

٤٦- لُوحظ القصر بـ (ما وإلا) في – شعر أحمد دحبور – على الصور الآتية:

أ- ما + المبتدأ نكرة + إلا + الخبر جملة اسمية: وقد ورد القصر بهذه الصورة في موضع واحد.

ب- ما + المبتدأ ضمير + إلا + الخبر مصدر مؤول: وقد ورد القصر بهذه الصورة في موضع واحد.

ج- ما + الخبر شبه جملة (جار ومجرور) + إلا + المبتدأ معرفة: وقد وردت الصورة بهذا القصر – في شعر أحمد دحبور في موضعٍ واحد.

لُوحِظَ أنَّ القصر بصوره المختلفة في – شعر أحمد دحبور – كان يعطي دلالات التمرد والرفض والخضوع، ويعطي دلالات المواصلة والاستمرار وهذا قوله:

- لم يبقَ إلا هيكل العظم البليد ثم ماذا، مركبُ الغيب يعاني.
- مالك إلا مدانا... وجهنا المنحوت.

٤٧- لوحظ القصر بـ (ليس وإلا) في أربع صور هي:

أ- ليس + اسمها معرفة + إلا + خبرها مصدراً مؤولاً: وقد وردت في موضع واحد.

ب- ليس + اسمها معرفة + خبرها جامد: وقد وردت في موضع واحد.

ج- ليس + اسمها معرفة + إلا + خبرها جملة فعلية ذات الفعل المضارع: وقد وردت هذه الصورة في موضع واحد.

د- ليس + اسمها ضمير متصل + إلا + خبر جملة فعلية + المفعول به: وقد وردت في موضع واحد.

٤٨- ورد القصر بـ (هل) في – شعر أحمد دحبور – في موضعٍ واحد.

٤٩- أما بالنسبة للقصر بـ (إنَّما) فقد ورد في موضعين اثنين.

٥٠- وردت الجملة الاسمية البسيطة مؤكدة بضمير الفصل في اثني عشر موضعاً، وذلك حسب الصور الآتية:

أ- المبتدأ + ضمير الفصل + الخبر: وقد وردت في عشرة مواضع.

ب- خبر المبتدأ مقدم وجوباً + ضمير الفصل + المبتدأ معرفة: وقد وردت في موضعين.

لُوحظَ أن الدلالات التي أعطاها ضمير الفصل في – شعر أحمد دحبور – هي دلالة الحَث على المواصلة والصمود، وتعزيز صورة الأهل والوطن في الذاكرة الجماعية للفلسطينيين وهنا قوله:

- أهلك الآن هم حواليكِ.

- إنهم هم والظل في الأرض ظلي.
- فدمي هو ما يتلألأ تحت الشمس الآن.

٥١- وردت الجملة الاسمية المنسوخة بـ (إنَّ) مؤكدة بضمير الفصل في خمسة مواضع حسب الصور الآتية:

أ- إنَّ + اسمها: ضمير متصل + ضمير الفصل + الخبر: وقد وردت في ثلاثة مواضع.

ب- ليس + اسمها: اسم إشارة + ضمير الفصل + الخبر معرفة: وقد وردت في موضع واحد

٥٢- ورد ا لتوكيد بـ (كل) في – شعر أحمد دحبور – في ثلاثة مواضع، وفي حين ورد توكيد الجملة الاسمية بـ (النفس) في موضع واحد.

٥٣- ورد التوكيد بـ (كان) الزائدة في – شعر أحمد دحبور – في موضع واحد، في حين وردت الجملة الاسمية المنسوخة بالأفعال الناقصة مؤكدة بالباء الزائدة في الخبر في ثلاثة مواضع في حين أُكدت الجملة الاسمية بـ (منْ) الزائدة في موضع واحد.

٥٤- وردت الجملة الفعلية ذات الفعل اللازم مؤكدة بـ (قد) في ثلاثةٍ وأربعين موضعاً، في حين أُكدت الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي لمفعول به واحد في ثلاثين موضعاً، والجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي لمفعوله بواسطة حرف الجر في موضعين اثنين.

وقد جاء التوكيد بـ(قد) ليعطي دلالات متنوعة في – شعر أحمد دحبور – من مثل توكيد النكبة والمأساة التي ألمت بعموم الفلسطينيين، وتوكيد المقاومة والاستمرارية فيها وذلك قوله:

- وترون صوت الفتح، في الصبح، يدوّي: قد صحونا.
- وعندما عبرت، كانت غيمة الصيف قد مضت.
- وقد غُيّبتُ بعض الحين، قد ابيَّضت عيون الأهل.

٥٥- وردت الجملة ذات الفعل المتعدي لنصب مفعولين في أربعة مواضع، في شعر أحمد دحبور.

٥٦- وردت الجملة ذات الفعل التام المبني للمجهول مؤكدة بـ (قد) في شعر أحمد دحبور في ثلاثة مواضع.

٥٧- وردت الجملة ذات الفعل الناقص المؤكد بـ (قد) في ثلاثة مواضع.

٥٨- وردت الجملة الفعلية مؤكدة بالقسم المحذوف بعد (قد) في ستة مواضع، في حين لم تؤكد الجملة الفعلية بالقسم الظاهر، ولا بالقسم المعترض بعد استنباط شعر دحبور.

ولُوحظَ مجيء القسم المحذوف بعد قد ليعطي دلالات التحدي والصمود والمواصلة وكشف زيف الخونة والمفرطين وهذا قوله:

- لقد بلوت الموت دهراً في المخيم.
- هل كان ضرورياً إذن أنْ تعرف الجارة أني قد كشفتُ الأمر، لقد كان ضرورياً.
- لقد خسروا في الثورة فربحوها.

٥٩- ورد قصر الفعل على الفاعل، في – شعر أحمد دحبور – مع (لا – إلا) في موضعين، في حين مع (لم – إلا) في تسعة مواضع، ومع (لن + إلا وسوى) في موضعين اثنين، وقد ورد قصر المفعول به على الفاعل على نمط (لا + إلا) في موضعٍ واحد، أما باقي الأنماط (ما + إلا)، (لن + إلا)، (هل + إلا) فلم ترد في شعر أحمد دحبور.

٦٠- وردت الجملة ذات الفعل الناقص مؤكدة بالقصر في – شعر أحمد دحبور – في موضع واحد.

٦١- وردت الجملة الفعلية مؤكدة بالتوكيد المعنوي في ستة مواضع، وفي حين أكدت بالتوكيد اللفظي في ستة مواضع أيضاً، وقد ورد التوكيد اللفظي بالجمل في واحدٍ وثلاثين موضعاً، أمّا بالنسبة للتوكيد اللفظي بالأداة فقد وردت في موضعين.

٦٢- وردت الجملة الفعلية المؤكدة بـ (الضمير المنفصل) في – شعر أحمد دحبور – في ثمانية مواضع لا غير.

وفي الختام من خلال الاستقراء الشامل لشعر أحمد دحبور، فقد لَحِظَ الباحث أنّ بناء الجملة في شعره كان يتسم بالحزن والألم والحسرة على ضياع فلسطين، وضياع القضية على أيدي الخونة والمتاجرين، ولكن بناء الجملة عنده لا يخلو من ومضات تشيد بالثورة والثوار، وتعمل على استنهاض الهمم، وذلك لاستعادة الحق المسلوب من خلال زرع وبث الفكر الثوري وتعزيزه في نفوس الجماهير من خلال الأمل في الثورة والثوار، والثقة بالنصر لعدالة القضية وقدسيتها.

قائمة المراجع

١. **الإربلّي**، علاء الدين ابن علي (من علماء القرن الثامن الهجري): جواهر الأدب في معرفة كلام العرب (معجم الحروف العربية)، صنعة/ الدكتور أميل يعقوب، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

٢. **الأزهري**، الشيخ خالد زين الدين بن عبد الله الأزهري: التصريح بمضمون التوضيح، دراسة وتحقيق: الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ. ١٩٩٢م.

٣. **الأشموني**، علي بن محمد: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، قدم له ووضع هومشه وفهارسه: حسن حمد، إشراف: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٤. **الألوسي**: حاشيته على شرح قطر الندى وبل الصدى، دار البصائر، القاهرة، ط٢٠٠٦م.

٥. **الأنباري**، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ):

- أسرار العربية، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط١٩٨٧م.

٦. **أنيس**، إبراهيم (دكتور): من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ط٦، ١٩٨٧م.

٧. **أيوب**، عبد الرحمن (دكتور): التحليل الدلالي للجملة العربية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد العاشر، المجلد الثالث، ربيع ١٩٨٣، ص ١٢٨.

٨. **بركات**، إبراهيم: الجملة العربية، مكتبة الوفاء للنشر بالمنصورة، ١٩٨٢م.

٩. **الجرجاني**، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٢م.

١٠. **الجُزُولي**، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز: المقدمة الجزولية في النحو، تحقيق وشرح د. شعبان عبد الوهاب محمد، مراجعة د. حامد أحمد نيل، وفتحي محمد جمعة، ط١، القاهرة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١١. **ابن جني**، أبو الفتح عثمان:

- الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٣، ١٩٨٦م.
- المحتسب في تبيين وجود شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٨م.

١٢. **الجواري**، د/ أحمد عبد الستّار:
- نحو الفعل، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٨٦م.
- نحو المعاني، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٧م.
١٣. **ابن الحاجب**، أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر: الأمالي النحوية، تحقيق هادي حسن حمودي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت.
١٤. **حسان**، تمام (دكتور):
- اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط٣، ١٩٩٨م.
- مناهج البحث في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء – المغرب، ١٩٨٦م.
١٥. **حسن**، عباس: النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط٨، د. ت.
١٦. **الحلواني**، محمد خير: المختار من أبواب النحو، مكتبة دار الشرق، سوريا، ط١.
١٧. **أبو حميدة**، د/ محمد صلاح زكي: البلاغة والأسلوبية عند السكاكي (٦٢٦هـ)، جامعة الأزهر . غزة، ط٢، ١٤٣٠هـ . ٢٠٠٩م.
١٨. **أبو حيان**، الأندلسي:
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ . ١٩٩٨م.
- تقريب المقرَّب، تحقيق: الدكتور عفيف عبد الرحمن، دار المسيرة، بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ . ١٩٨٢م.
١٩. **دحبور**، أحمد:
- الأعمال الكاملة، دار العودة، بيروت، ١٩٨٣م.
- أيُّ بيت، الهاني الثقافية، ط١.
٢٠. **رشيد**، كمال (دكتور): الزمن النحوي في اللغة العربية، عالم الثقافة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ط١، ٢٠٠٨م، ص ٥٥.
٢١. **الرضي**، (رضي الدين محمد بن الحسن): شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، شرح وتحقيق د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠م، ١: ١٩.
٢٢. **الرُّماني**، علي بن عيسى: معاني الحروف، تحقيق: د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، ط١، ١٤٠١هـ . ١٩٨١م.
٢٣. **الزبيدي**، محي الدين أبو فيض السيد محمد مرتضى الحسيني (ت ١٢٠٥هـ): تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: علي سيري، دار الفكر، بيروت ٢٠٠٥م.
٢٤. **الزمخشري**، جار الله محمود بن عمر: المفصل في صنعة الإعراب، ط٢، دار الجيل، بيروت.
٢٥. **السامرائي**، د/ إبراهيم:

- العربية بين أمسها وحاضرها، منشورات وزارة الثقافة والفنون، العراق، ط١٩٧٨م،.
- الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٠م.

٢٦. **السامرائي**، د/ فاضل صالح:
- الجملة العربية – تأليفها وأقسامها، دار الفكر، ط٢، ١٤٢٧هـ . ٢٠٠٧م.
- معاني الأبنية في العربية جامعة الكويت، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، الكويت،، ط١، ١٩٨١م.

٢٧. **سحلول**، د/ محمد أحمد: ضوابط النفي في اللسان العربي، مطبعة النهضة العربية، القاهرة ١٤٠١هـ . ١٩٨١م.

٢٨. **ابن السراج**، محمد بن سرت المتوفى ٣١٦ هـ: الأصول في النحو، تحقيق: د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ.

٢٩. **السكاكي**، (أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر): مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨٧م.

٣٠. **سيبويه**: الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.

٣١. **السيوطي**، جلال الدين: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، شرح وتحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط١٤٢١هـ . ٢٠٠١م، ٢: ٢٩.

٣٢. **ابن الشجري**، أبو السعادات، هبة الله: الآمالي الشجرية ، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، ط١٤١٣هـ . ١٩٩٢م.

٣٣. **أبو شعير**، محمد رزق: الجملة المحتملة للاسمية والفعلية، مكتبة جزيرة الورد، المنصورة، مصر.

٣٤. **الشمري**، د. علي عبد الفتاح محيي، الجملة الخبرية في نهج البلاغة – دراسة نحوية، مؤسسة دار الصادق الثقافية، الحلة – العراق، دار صفاء – عمان، ط١، ٢٠١٢.

٣٥. **الشمري**، د/ صالح مهدي: الأفعال الناسخة في دراسات المحدثين ، جامعة بغداد . كلية الآداب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٦. **صلاح**، شعبان (دكتور): الجملة الوصفية في النحو العربي، دار غريب القاهرة، ط١، ٢٠٠٤.

٣٧. **عبادة**، محمد إبراهيم: الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٨٤م.

٣٨. **عباس**، د/ فضل حسن: البلاغة، فنونها وأفنانها، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان – الأردن ط١، ١٤٠٥هـ . ١٩٨٥م.

٣٩. **عبد اللطيف**، محمد حماسة (دكتور):
- بناء الجملة العربية، ط١، ١٩٩٦م، دار الشروق، القاهرة.
- ظواهر نحوية في الشعر الحر، دراسة وصفية في شعر صلاح عبد الصبور، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.
- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت.
- النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي والدلالي، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ص١٨١.

٤٠. **ابن عصفور**: المقرّب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري.

٤١. **ابن عقيل**: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة.

٤٢. **العكبري**: التبيين عند مذاهب ا لنحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار العربي الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ . ١٩٨٦م.

٤٣. **العلوي**، يحيى بن حمزة: الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط ٢٠٠٨.

٤٤. **أبو علي الفارسي**، الحسن بن أحمد: المسائل العسكريات، تحقيق/ د. إسماعيل عمايرة، مراجعة د. نهاد الموسى، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٨١م.

٤٥. **عوض الله**، محمد محمود: اللمع البهية، مكتبة دار الأرقم، غزة، فلسطين، ط١، ١٩٩٩م.

٤٦. **القزويني** ، الخطيب، جلال الدين، أبو عبد الله، محمد بن سعد الدين: الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.

٤٧. **لاشين**، الدكتور عبد الفتاح: معاني التراكيب، دراسة تحليلة في مباحث علم المعاني، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ٢٠١٤م.

٤٨. **ابن مالك**: شرح التسهيل، تحقيق: د/ عبد الرحمن السيد، ود/ محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ . ١٩٩٠م.

٤٩. **المبرد**، أبي العباس محمد بن يزيد: المقتضب، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ط١٤١٥هـ . ١٩٩٤م، ١: ١٤٦.

٥٠. **المخزومي**، مهدي (دكتور):
- النحو العربي: قواعد وتطبيق، مكتبة مصطفى الحلبي، القاهرة، ط١، ١٩٦٦م.
- في النحو العربي (نقد وتوجيه)، منشورات المكتبة العصرية، صيدا – بيروت ط١، ١٩٦٤م.

٥١. **المرادي**، الحسين بن قاسم: الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، والأستاذ: محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط١، ١٤١٣هت . ١٩٩٢م.
٥٢. **مصطفى**، إبراهيم: إحياء النحو، ط٢، القاهرة، ١٩٩٢م.
٥٣. **أبو المكارم**، علي (دكتور):
- المدخل إلى دراسة النحو العربي، ط١، ١٩٨٢، القاهرة، الجزء الثاني.
- الجملة الفعلية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٣٨هـ . ٢٠٠٧م.
٥٤. **الملاح**، ياسر إبراهيم (دكتور): علم المعنى في العربية، بحث في النظرية والمنهج، دار الفرقان للنشر والتوزيع، مطبعة الإسراء، صور باهر – القدس، ١٩٩٣م، ص ٣٢٢.
٥٥. **ابن منظور**، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١ هـ): لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، دار بيروت للطباعة و النشر، بيروت، ١٩٦٨م.
٥٦. **أبو موسى**، د. محمد: خصائص التركيب، دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، ، مكتبة وحبة، ط٢، ١٩٨٠م.
٥٧. **النحاس**، د/ مصطفى: أساليب النفي في اللغة العربية، كلية الآداب والتربية – جامعة الكويت، ١٩٧٩.
٥٨. **هارون**، عبد السلام: الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ١٩٥٩.
٥٩. **الهروي**، علي بن محمد: الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملُّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ط٢، ١٩٩٣.
٦٠. **ابن هشام**: شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق وشرح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ط ٢٠٠٩م.
٦١. **ابن هشام**، الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن أحمد:
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، ط ٢٠٠٩.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق وشرح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ط ٢٠٠٩م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧م.
٦٢. **ابن يعيش**، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش: شرح المفصل، مكتبة المتنبي، القاهرة.